مصر المعاصرة

(السنة الثالثة والستون ــ العدد ٣٤٧ ــ يناير ١٩٧٢)

رئيس التحرير : الدكتور جمال العطيفى
سكرتير عام الجمعية

مطابع الاهـرام التجـارية
القـاهرة ١٩٧٢

الثمن ٥٠ قرشا

اعضـــاء الجمعيـــة

اعضاء الجمعية اربع فئات : الأعضـــاء العاملون الذين يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا سنويا والأعضـــاء المشتركون بنـــوك ومؤسسات وهيئات عامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية الذين يدفعون اشتراكا سنويا لا يقل عن مائة جنيه والأعضاء الفخريون الذين ادوا خدمات جليلة للجمعية او للعلوم الاقتصادية أو الاجتماعية او القانونية والأعضاء المراسلون وهم اعضاء يقيمون فى الخارج يسهمون فى أعمـــال الجمعية ونشراتها المختلفة .

يتلقى جميع الأعضاء مجلة مصر المعاصرة بدون مقابل .

الاشتراك فى المجـــلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجـــلة مائة وخمسون قرشا فى جمهورية مصر العـــربية واثنان وسبعون شلنا أو تسعة دولارات للبـــلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو او المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل اداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الأعضاء المشتركين خمسون قرشا فى جمهورية مصر العربية واربعة وعشرون شلنا او ثلاثة دولارات فى البـــلاد الأخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى .

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » .
ولا يباح نقل أو ترجمة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملـــكا للجمعية .

ترســـل طلبـــات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـــ ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ت ٥٢٧٩٧ .

الفهـــــرس

صفحة

د. محمد سلطان ابو على : تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى . ٥

د. هشام متولى : التعاون النقدى بين بلدان الســـوق الأوربيـــة المشـــتركة ٣١

د. يحيى احمد نصر : المعالم الأساسية لاتفاقية الصندوق العـــربى للانماء الاقتصادى ٤٥

د. محمد عبد الخالق عمر : القضاء الشعبى فى مصر ٥٩

عبد الدايم احمد الصاوى : الغـــــاز الطبيعى ودوره فى التنميـــة الاقتصـــــادية ١٠٣

احمد صادق سعد : اضواء على اقتصاديات اسرائيل ١٠٩

د. سعد الدين عشماوى : تنظيم نقل البضـــائع فى جمهـــورية مصر العـــربية ١٥٩

د. صليب بطرس : اقتصاديات ورق الجرائد وورق المجلات . . ١٧٩

د. احمد سعيد حسنين : التقييم المزرعى ١٩١

كتب جـــديدة : تعـــليق ٢١٣

البروفسور بول ديبوا : التخطيط الفرنسى اليوم (بالفرنسية) . . ٥

د. محمود الشحات و د. سعد زكى نصار : مركز البصل : الانتـــاج والأسعار (مصر ١٩٦٠ — ١٩٧٠) (بالانجليزية) . . . ٢٥

د. محمد نصرت و د. طه ابو شيشه واحمد النتو : دراسة مقارنة للمعالم الرئيسية فى التعاون الزراعى فى الفليبين وجمهورية مصر العربية (بالانجليزية) ٣٣

عصام الزعيم : التصنيع والمجتمعات العربية (بالفرنسية) . . . ٤٩

تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى [1] ، [2]

الدكتور محمد سلطان ابو على
استاذ الاقتصاد المساعد ـ كلية تجارة الزقازيق
جامعة عين شمس

أولا : مقدمة

يتسم العصر الذى نعيش فيه بالتكتلات الاقتصادية بين الدول المختلفة . ولذلك نشأت تنظيمات مثل السوق الاوربية المشتركة ، ومنطقة التجارة الحرة الاوربية ، ومنظمة العون الاقتصادى بين دول أوربا الشرقية وغيرها. وكذلك تسعى الدول العربية الى انشاء وحدة اقتصادية فيما بينها . والهدف من هذه التكتلات هو زيادة النفع الذى تحصل عليه كل دولة عضو عما كانت ستحصل عليه من تخصيص مواردها باستقلال عن سياسات الدول الاخرى. ويتم ذلك عن طريق اقامة وحدات صناعية كبيرة وبالتالى التمتع بوفورات الحجم الكبير ، وتوسيع نطاق السوق ، والحصول على معاملة مفضلة من الدول الاعضاء ، وحرية حركة راس المال والايدى العاملة فى مرحلة متقدمة من التكتل الاقتصادى مما يؤدى الى الاستفادة من توطين الصناعات فى المواقع المثلى . كما تؤدى هذه التكتلات الاقتصادية الى تقليل اثر التقلبات التى تتعرض لها الدول النامية بسبب اعتمادها على محصول أو منتج واحد (كالقطن أو الكاكاو أو البترول أو البن) . كما ان هذه التكتلات تزيد من قوة الدول الاعضاء على المساومة فى بيع وشراء منتجاتها بما يعمل على تحسين شروط التبادل الدولى لصالحها والتى تعتبر احد المشاكل الرئيسية التى تعانى منها الدول النامية .

وتقوم هذه التكتلات ـ فى ظل الاقتصاد الراسمالى الحر ـ على تحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الاموال والاشخاص . ولا شك أن ازالة القيود الجمركية بين الدول الاعضاء ستؤدى الى تنافس الصناعات القائمة (فى حدود القواعد التى تنص عليها الاتفاقات) بما يؤدى فى النهاية الى التخصص طبقا للمزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة . وبمعنى آخر فانه بالرغم من أن التكتلات الاقتصادية بين الدول ذات النظام الراسمالى تقوم أساسا على تحرير التجارة الا انها تنعكس فى النهاية على تخصيص الموارد فى الدول الاعضاء ، ولكن بناء على قوى السوق الحرة وتفاعل العرض مع الطلب .

---

(١) يود الكاتب أن يشكر الدكتور عبد المنعم البنا أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذى اقترح موضوع هذه الدراسة وتولاه بالرعاية والتشجيع وكذلك الدكتور حسن أمين الذى اشترك فى وضع صورة اخرى لهذه الدراسة . ويشكر الكاتب الاستاذين عبد الهادى الطرانيسى ومحمد عطا من مجلس الوحدة لما قدما له من تسهيلات .

(٢) Plans Coordination and Economic Integration.

ولكن أصبح التخطيط الاقتصادى ظاهرة عامة بمعنى انه يندر الا تتبـــع دوله ما درجه من درجات التخطيط . وفى هذه الحالة يثور التساؤل التالى : هل يكتفى بتحرير التجارة فى ظل وجود الخطط الاقتصاديه كوسيله للتكتـــل الاقتصادى ؟ أم أن هناك طريقة أكثر فعالية لتحقيق الاسواق المشتركة أو الوحدة الاقتصادية ؟. وقبل ان نجيب على هذا التساؤل قد يحسن ان نعرف بايجاز مفهوم التخطيط .

المقصود بالتخطيط هو تحديد أهداف معينة مع وضع الاساليب والتنظيمات والاجراءات الكفيله بتحقيق هذه الاهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة وطبقا لاولويات محددة . والاهداف التى ترد فى الخطط الاقتصادية القومية عادة ما تركز على : زيادة متوســـط نصيب الفرد من الدخل القـــومى ، وتحقيق العمالة الكاملة، وزيادة حصيلة النقد الاجنبى أو تقليل عجز ميزان المدفوعات، وأحلال المنتجات المحلية محل الواردات ، واقلال عدم العدالة فى توزيـــع الدخل القومى ، وتحقيق درجة أكبر من التنوع بفرض اتاحة درجة أكبـــر من الاستقرار (٣) .

واذا كانت التكتلات الاقتصادية الرأسمالية (وخصوصا السوق الاوربية المشتركة) قد حققت نتائج كبيرة عن طريق ميكانيكية السوق فمن الاجـــدر ان تحقق هـــذه التكتلات نتائج أسرع فى ظل التخطيط الاقتصـــدى . بل قد تتردد الدول كثيرا فى التخلى عن قيود التجارة ان لم يكن هناك ســـياسة استثمارية اقليمية وذلك خوفا من هروب الاستثمارات الى شركائها ، وذلك لان التجارة الدولية ان هى الا انعكاس لتوزيع الموارد على الانشطة الاقتصادية المختلفة . ولكى يتم ذلك يجب أن توضع الخطط الاقتصادية القومية باتفـــاق بين الدول الاعضاء فى التكتل الاقتصادى وليس على انفراد . وهذا يعنى أن يتم تنسيق خطط الدول بحيث تمنع التنافس الضار فيما بينها ، وتزيد من التكامل الصناعى والزراعى (الرأسى والافقى) . ومن مؤدى ذلك عدم تركيز غالبية (أو جميع) خطط الاعضاء على صناعات معينه — مثل الغزل والنسيج أو الحديد والصلب — كل فى دولته مما ينتج عنه انشاء وحدات صـــغيرة ذات تكلفة مرتفعة هذا من ناحية . ومن مزايا التنسيق من الناحية الاخرى تنظيم استخدام مستلزمات الانتاج فلا تعمل دولة ما على اقامة صـــناعة حديد وصلب تستخدم مثلا الخردة المتوافرة فى دولة عضو أخرى فى ذات الوقت الذى تزمع فيه هذه الدولة انشاء مثل هذه الصناعة باستخدام هذه المادة . وينتج عن ذلك عدم قدرة تشغيل هذه الطاقات . أو قد توضع الخطط المنفردة — من ناحية ثالثة — على أساس تصريف منتجات الدولة فى أسواق الدول الاخرى فى حين أن هذه الاخيرة تخطط انتاج هذه السلع فى المستقبل . ومن ثم تتكدس المنتجات دون تصريف .

---

(٣) أنظر للكاتب ، **التخطيط الاقتصادى وأساليبه** ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٠ وكذلك
A. Waterston, assisted by others, **Development Planning : Lessons of Experience**, Johns Hopkins Press, 1965.

ونعرض هنا لكيفية التنسيق بين خطط مجموعة من الدول تسعى الى انشاء سوق اقتصادية مشتركة تؤدى فى النهاية الى وحدة اقتصادية . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق احدى وسيلتين هما : الاولى صياغة الخطط القومية من خلال خطة للاقليم ، والثانية الاتفاق على مشاريع مشتركة تدرج فى خطط الدول الاعضاء تحول دون قيام الازدواج . ولا شك أن لكل اسلوب مزاياه ونقائصه ، ويعتمد على كمية البيانات الاحصائية المتاحة ودرجة الثقة فيها . ونختتم هذا البحث ببيان المشاكل التى تقوم فى وجه مثل هذا التنسيق مع الاشارة الى الوسائل التى يمكن عن طريقها تذليل هذه العقبات ، وكيفية توزيع مكاسب التكامل الاقتصادى بطريقة عادلة .

ثانياً : التنسيق من خلال خطة اقليمية (٤) .

ينظر فى هذه الحالة الى الدول الداخلة فى التكتل الاقتصادى على انها وحدة واحدة . وتصاغ خطة اقليمية موحدة تعبر عن تفضيلات كل عضو وتبحث فى تخصيص الموارد بطريقة تؤدى الى زيادة نفع كل وجميع الاعضاء . وبهذه الطريقة يمكن صياغة خطط الدول الاعضاء بحيث تكون متفقة مع بعضها البعـــض .

ولكى يتم اعداد الخطة الاقليمية يلزم الاجراء التالى :

(أ) **حصر الطاقات الانتاجية المتاحة فى كل دولة** . اى انه يجب أن تقـــوم الامانة العامة المضطلعة بعملية التنسيق بتجميع البيانات الخاصة بالطاقة الانتاجية المتاحة فى كل دولة فى قطاعاتها المختلفـــة (زراعة ، صـــناعة ، وخدمات) . وكذلك تقوم بحصر الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة فى كل منها . ويجب أن يتم هذا الحصر للموارد والطاقات الانتاجية طبقا لمفاهيم وتعاريف موحدة فى جميع الدول الاعضاء .

(ب) تحديد تفضيلات كل دولة عضو والاتفاق على التفضيلات المشتركة للاقليم . وفى هذه المرحلة يعبر كل عضو عن الأهداف التى يرغب فى تحقيقها، ثم يقوم ممثلو الدول الاعضاء بالاتفاق على أهداف التكتل كوحدة واحدة . ومن المعروف أن الاهداف التى قد يرغب الاعضاء فى تحقيقها تتركز اساسا فى الاهداف التالية :

١ ـــ معدل نمو الدخل القومى .

٢ ـــ متوسط تراكمى لاستهلاك الفرد .

---

(٤) يمكن تسمية هذا النوع من التنسيق باسم التنسيق المسبق ، حيث انه يتم اما فى ظل عدم وجود خطط اقتصادية جارية أو عند ابتداء صياغة الخطط الجديدة المستقبلة . وتكون هذه الخطة الاقليمية بمثابة اتجاه عام للمستقبل الاقتصادى للاقليم .

٣ ــ وسط مرجح لمعدلات النمو القطاعية (زراعة ــ صناعة ــ خدمات) .

٤ ــ موقف المديونية التراكمى مع العالم الخارجى .

٥ ــ مستوى العمالة .

(جـ) **توصيف العلاقات الاقتصادية القائمة بين كل من الدخل وعلاقته بالاستهلاك والاستثمار وعلاقات الانتاج التكنولوجية وتوصيف النمط الاستهلاكى** . ويستلزم ذلك اجراء مسح احصائى لكل من المتغيرات التالية :

١ ــ الاستهلاك النهائى مقسما بحسب المجموعات السلعية الرئيسية مثل الحبوب والنشويات ، اللحوم ، الاسماك ، الملابس ، ... الخ .

٢ ــ توزيع الاسر بحسب فئات الدخل وليس بحسب فئات الانفاق . وهذا يتطلب اجراء بحوث ميزانية الاسرة فى الدول الاعضاء .

٣ ــ توصيف النمط الانتاجى عن طريق الدراسة المقطعية او بيانات المتسلسلات الزمنية ان توافرت . ويندرج تحت هذا البند تحليل الانشطة بغرض تحديد العلاقات بين مستلزمات الانتاج والطرق المختلفة لمزجها بغرض توليد السلع المنتجة .

٤ ــ دراسة معاملات الاغراق Sinking Coefficient فى المجالات الاستثمارية المختلفة وكذلك المعايير القياسية للعلاقة بين الاستثمار والاضافة للطاقة الانتاجية فى قطاعات الاقتصاد المختلفة . ولايضاح ذلك نضرب المثال التالى :ان تخصيص مقدار معين من الاستثمارات فى نشاط ما (زراعى أوصناعى) يستلزم مقادير معينة من انتاج القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال سنوات تنفيذ هذا الاستثمار طبقا لمعاملات الاغراق . والمقصود بهذه المعاملات هو نسبة ما يلزم لمشروع ما من منتجات قطاع معين خلال كل سنة من سنوات انشائه الى اجمالى الاستثمارات . وتتحدد الزيادة فى الطاقات الانتاجية طبقا لنسب الانتاج الى رأس المال (٥) .

(د) **تحديد معدلات النمو المثلى فى الطاقات الانتاجية** التى يتم على اساسها تخصيص الاستثمارات المتاحة على الانشطة المختلفة . ويمكن اعداد بدائل عديدة لتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية وبمعدلات نمو مثلى تحددها معايير التفضيل وذلك بناء على العلاقات السابق الحصول عليها فى جـ ، وبناء على القاعدة التى تقرر أن نمو الطاقات الانتاجية يتحدد بمقدار الاستثمارات المخصصة لها .

---

(٥) انظر
R. Frisch, "How to Plan", Institute of National Planning, Cairo, Memo. No. 38, 1964.

(هـ) **اختيار أحد البدائل السابق اعدادها** — فى المرحلة د — وذلك بناء على التفضيلات المشتركة للاعضاء .

(و) **اعداد الصورة النهائية لاطار الخطة الاقليمية** وعرضها على الدول الاعضاء لاعتمادها طبقا للاوضاع الدستورية فى كل دولة .

ومتى تم اعداد الخطة الاقليمية والتصديق عليها من الدول الاعضاء تقوم كل دولة باعداد خطتها على ضوء الخطة الموحدة . وبهذه الطريقة نضمن تناسق الخطط مع بعضها البعض بما يؤدى الى تسهيل عملية التكامل الاقتصادى وتقليل التنافس بين اقتصاديات الدول الاعضاء .

ثالثا : التنسيق من خلال المشاريع المشتركة

لا شك ان تنسيق الخطط من خلال خطة اقليمية يعتبر الطريق الامثل . الا ان هذا يحتاج الى بيانات كثيرة قد لا تكون متوافرة . وكذلك قد لا توجد الخبرة اللازمة لاعداد ذلك . هذا فضلا عن أنها تحتاج الى وقت طويل ، ولذلك قد يكون من الانسب فى البداية اتمام عملية التنسيق عن طريق المشاريع المشتركة . والمقصود بذلك هو الاتفاق على مشروعات معينة تقوم الدول الاعضاء بتوزيعها على بعضها البعض بحيث تزداد درجة التكامل بين اقتصادياتها وتقلل من درجة التشابه .

والمقصود بالمشروعات المشتركة هو تلك المشروعات التى تقام فى احدى دول المجموعة والتى تمول عن طريق مشترك (او عن طريق الدولة المنفذة) ولكن تعتمد فى الحصول على خامتها او فى تصريف منتجاتها على الدول الاخرى . أى بمعنى آخر فان هذه المشروعات هى التى تؤدى خدمات لمجموعة الدول وليس للسوق المحلى للدولة المقام عليها هذه المشروعات . ويقتضى تنسيق التكامل الاقتصادى فى ظل هذا الاسلوب دراسة مثل هذه المشروعات . وتشتمل هذه الدراسة على : التعرف على المشروعات ، ودراسة امكانياتها الفنية ثم تقدير ربحيتها (٦) .

(أ) مرحلة التعرف :

يقصد بمرحلة التعرف بيان الحاجة الى المشروع . ويتم ذلك باحدى ثلاث طرق هى :

---

(٦) راجع فى هذا الصدد

O.E.C.D., Manual of Industrial Project Analysis in Developing Countries, Vol. 1., Methodology and Case Studies, Paris, 1968.

وكذلك

U.N., Manual on Economic Development Projects, New York, 1959.

١ ــ جانب العرض :

من المعروف ان كل اقتصاد يتمتع بقدر معين من الموارد المادية والماليـة والبشرية . ويندر أن تستخدم دولة ما جميع الموارد المتاحة لها . ولذلك تنشأ الرغبة فى انشاء مشروع معين نتيجة لعدم استغلال جميع الموارد المتاحة . مثال ذلك انشاء مشروع للكهرباء نتيجة لوجود شلالات مياه . او استخدام البترول ، أو صناعة قطع الاخشاب اذا وجدت الغابات ، او انشاء مصنع للغزل والنسيج فى دولة تزرع القطن وهكذا .

٢ ــ جانب الطلب :

وقد يستدل على امكانية اقامة مشروع جديد من واقع بيانات الطلب على السلع المختلفة . ومصادر هذا الطلب اما ان تكون طلب للاستهلاك المحلى أو طلب لاغراض التصدير . فاذا كان انتاج المشروع سيوجه للاستهلاك المحلى ففى هذه الحالة سيكون عادة من طبيعة السلع التى تحل محـــل الواردات . ونعرف ذلك من واقع بيانات التجارة الخارجية والتى تصـــدرها مصلحة الجمارك أو البنك المركزى . وقد يكون استهلاك السلعة محليـا ولكن لا يمكن استيرادها اما لارتفاع نفقات النقل بالنسبة لقيمة السلعة أو لم يكن عليها طلب قبل ذلك . وقد تكون منتجات المشروع بغرض تصـــديرها اى انها سلعة تزيد من الصادرات . وفى هذه الحالة يجب أن يكون للدولة ميزة نسبية فى انتاج هذه السلعة حتى يكون لها قدرة تنافسية فى الســـوق الدولى .وكذلك يجب أن يكون عليها طلب من الدول الاخرى .

٣ ــ الربـــط :

من المعروف ان لبعض المشاريع آثار على الجوانب الاخرى فى الاقتصاد القومى . ويطلق على هذه الاثار أسم علاقات الربط . وقد يكون هذا الربط الى الامام أو الى الخلف . ويقصد بالربط الى الامام أن المنتجات النهائية لمشروع معين قد تصلح كمستلزمات انتاج لمشروع آخر فاذا تم انشاء المشروع الاول فقد يمكننا التعرف على فرصة انشاء مصنع او مشروع آخر نتيجـة لوجود المشروع الاول . مثال ذلك ان انشاء مشروع للغزل قد يتبعه تفكير لانشاء مشروع للنسيج . او انشاء مشروع للحديد والصلب قد يخلق التفكير فى انشاء مشروع لانتاج الالات المعدنية وهكذا .

ومن الناحية الاخرى قد ينشأ هذا الربط الى الخلف . بمعنى أن انشاء مشروع معين قد يعتمد فى فترة ما على مستلزمات انتاج مستوردة ومن ثم ينشأ التفكير فى مشروع يمد المشروع المقام فعلا بهذه المواد الخام . أو أن اقامة مركز حضرى فى منطقة ما قد يستلزم مد الطرق اليه او اقامة مدرســـة او اى مشروع من طبيعة اخرى .

(ب) مرحلة دراسة الامكانية الفنية :

لا شك أن عملية تقويم المشروعات الاستثمارية تستلزم تضافر خـــدمات فنية متعددة من اقتصاديين ومهندسين وزراعيين واجتماعيين الى غـــير ذلك

من التخصصات فاذا تم التعرف على امكانية اقامة مشروع ما تكون الخطوة التالية هى دراسة المشروع من الناحية الفنية .

فاذا كان المشروع موضع الدراسة هو انشاء مجمع للحديد والصلب. فتنصب الدراسة الفنية للمشروع على نوع الالات المستخدمة . فهل يقوم الانتاج على استخدام الفحم أم استخدام الكهرباء فى تحويل الحديد الى صلب؟ وما هى كيفية تصميم المصنع ؟ وعدد الالات ؟ ما هو الموقع المختار للمشروع ؟ وما هو عدد الايدى العاملة اللازمة (من اداريين ، مهندسين ، فنيين . الخ) لهذا المشروع ؟ الى غير ذلك من الاسئلة التى يجيب عليها الفنيون المتخصصون فى ذلك .

وكذلك اذا كان المشروع هو اقامة مزرعة لتربية المواشى بغرض انتاج اللحوم . فتقتضى الدراسة الفنية لهذا المشروع تحديد نوع الحيوانات التى ستربى . وما هو نوع العلف المستخدم كغذاء لها ؟ تصميم الحظائر التى تقيم بها ... الخ .

ومن الاخطاء الشائعة فى هذه المرحلة :

ــ عدم الدراسة الاولية للمشروعات .

ــ عدم بحث امكنيات البدائل .

ــ اهمال الاثار غير المباشرة لهذه المشروعات .

ويجب على القائمين بعملية اختيار المشروعات المشتركة تلافى هذه الاخطاء حتى نتوقع نجاح هذه المشروعات .

(جـ) مرحلة تقدير الربحية (٧) :

اذا كان هناك مجال لاقامة مشروع ما من الناحية الفنية وكانت هناك سوق لمنتجاته فهل يكون معنى ذلك اننا نقيم هذا المشروع ؟ الاجابة الواضحة على هذا السؤال هى بالنفى . وذلك لان امكانيات أية مجتمع محدودة

---

(٧) الاشارة هنا الى أن الاختيار يجب أن يتم عن طريق مجموعة من المشروعات (أى برنامج استثمارى) بدلا من مشروع نظرا لعلاقات التكامل والترابط القائمة فى مجموعة الدول . ويمكن أن يتم هذا الاختيار باستخدام اسلوب Programming Techniques ولتفصيل معايير الربحية الممكن استخدامها راجع :

P. Massé, **Optimal Investment Decisions Rules for Action and Criteria for Choice**, Prentice-Hall, N.J., 1962. Felix Rosenfeld, **Techniques d'Analyse et Evaluation des Projets d'Investissements**, Monde, 1966.

I.M.D. Little and J.A., Mirrlees, **Manual of Industrial Project Analysis in Developing Countries, Vol. II, Social Cost. Benefit Analysis**, OECD, Paris 1969.

ولا يستطيع انشاء جميع المشروعات التى يفكر فى اقامتها . ولذلك تجب وضع أولويات عند اختيار هذه المشروعات . ولا شك أن أحد معايير اختيار المشروعات هى تقدير مدى ربحية المشروع .

ويفرق عادة عند تقويم ربحية المشروع بين الربحية التجارية والربحية الاقتصادية ، فاذا كان المضطلع بالمشروع وهو القطاع الخاص ، فان الذى يهم أصحاب المشروع هو مدى الربح الذى سيعود عليهم من اقامة هذا المشروع . وهذا هو المقصود بتقدير الربحية التجارية . وتوجد معايير خاصة لتقدير هذه الربحية والتى تنحصر فى مقارنة ما سينفقه أصحاب المشروع من أموال على المشروع بالعائد المالى الذى سيعود عليهم من ذلك الانفاق .

اما اذا كان المجتمع مخططا وتقوم الهيئة الاقليمية بمهمة تنفيذ المشروعات فان المعيار الرئيسى فى هذه الحالة هو مدى العائد الاجتماعى الذى يعود على اقتصاديات الاعضاء من هذا الانفاق . ومعنى ذلك أن مقاييس الربحية المالية وحدها لا تكفى لوضع أولويات المشاريع . بل يجب أخذ الندرة الحقيقية للموارد المتاحة فى المجتمع فى الحسبان وكذا النفع غير النقدى الناتج من هذا المشروع .

(د) مرحلة التنفيذ والمتابعة :

بانتهاء مراحل التعرف ، الدراسة الفنية ، وتقدير الربحية تنتهى جميع البيانات اللازمة لصياغة المشروع : فاذا ما نجح هذا المشروع فى مواجهة جميع المعايير الموضوعة لنجاحه فانه يدخل فى مرحلة التنفيذ وبابتداء مرحلة التنفيذ تنتهى مهمة تقويم المشروعات الجديدة . وتشتمل مرحلة التنفيذ على ابرام التعاقدات المختلفة مثل انشاء المبانى ، استيراد الالات ، التعاقد على المواد الخام ، تدبير الايدى العاملة اللازمة وتدريبها ان لزم الامر . الخ .

وعند اتمام مرحلة الانشاء يدخل المشروع فى مرحلة التشغيل . وتستلزم عمليات متابعة المشروع أثناء التنفيذ دراسة مدى الكفاءة فى استخدام مواد البناء ، سرعة اتمام العمليات الانشائية ، ودقة التوافق الزمنى فى العمليات المختلفة (٨) . مثال ذلك ألا يتم استيراد الالات الا فى وقت يكون قد تم فيه انشاء المبانى والاساسات اللازمة لهذه الالات وذلك حتى نتجنب دفع فوائد على هذه استثمارات بدون داع لها .

---

(٨) يستخدم فى بحث مدى التوافق الزمنى فى تنفيذ العمليات المختلفة أسلوبين شهيرين هما : أسلوب المسار الحرج Critical Path Method واسلوب تقويم ومراجعة البرامج Programme Evaluation and Review Technique

لتفصيل ذلك انظر

D.I. Cleland and W.R. King, Systems Analysis and Project Management, McGraw-Hill, New York, 1968.

فاذا دخل المشروع فى مرحلة التشغيل فيجب متابعته عن طريق دراسة مدى الكفاءة فى تشغيل هذا المشروع . وهذه العملية تخرج عن نطاق تقويم الانتاج بالنسبة للانتاج العالمى المشابه الى غير ذلك من المؤشرات التى تبين مدى الكفاءة فى تشغيل هذا المشروع . وهذه العملية تخرج عن نطاق تقويم المشروعات الجديدة والتى نهتم بها هنا بصفة أساسية .

وبجب عدم اعتبار اسلوب تحقيق التكامل الاقتصادى بواسطة المشروعات المشتركة بديلا لوضع خطة تبين الاتجاه العام لاقتصاديات دول الاتحاد مجتمعة ولكنه يكون بمثابة مرحلة انتقالية الى حين اتمام وضع الخطة الاقليمية .

رابعا : مشاكل السياسة الاستثمارية الاقليمية (٩)

ذكرنا فيما سبق أن التكامل الاقتصادى بين الدول يمكن انجازه بسهولة اكبر اذا كان هناك تنسيق بين خططها . ورأينا ان هذا التنسيق يتم اما عن طريق وضع خطة اقليمية او بواسطة المشاريع المشتركة . وبكلا الطريقين يجب الاتفاق على سياسة استثمارية موحدة حيث يعتبر الاستثمار احد المحددات الرئيسية للطاقات الانتاجية المتولدة فى الاقتصاد القومى . وتؤثر هذه الطاقة الانتاجية بدورها تأثيرا حيويا فى هيكل التجارة الدولية . لذلك يجب الاهتمام عند عقد التكتلات الاقتصادية ليس بتحرير التجارة فقط ولكن بالسياسة الاستثمارية للدول الاعضاء ايضا . ولذلك نعرض هنا للمشاكل والعقبات التى قد تعترض السياسة الاستثمارية الاقليمية .

(١) اهداف السياسة الاستثمارية الاقليمية :

لقد سبق أن ذكرنا ان التخطيط الاقتصادى من اجل التنمية اصبح ضرورى على المستوى القومى . واذا كان الامر كذلك فان وضع سياسة استثمارية اقليمية لا يقل عن ذلك اهمية . واهم اهداف هذا التخطيط الاقليمى ما يلى :

١ ــ توزيع عادل للمكاسب :

ويبدو ان الهدف الذى يلقى قبولا عاما فى السياسة الاستثمارية الاقليمية هو التوزيع العادل للمكاسب الناجمة عن التكامل الاقتصادى . ويجب استخدام جميع الحوافز المالية والتجارية لتحقيق ذلك . ويؤدى هذا الى ضرورة اقامة او الحث على انشاء استثمارات محددة فى قطاعات معينة فى

---

(٩) اعتمدنا فى هذا الجزء على الفصل الخامس من نشرة الامم المتحدة عن « توسيع التجارة والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية » ، الصادر فى نيويورك سنة ١٩٦٧ .

U.N., Trade Expansion and Economic Integration among Developing Countries, N.Y. 1967, Ch. 5.

كل دولة من الدول الاعضاء . وبهذه الطريقة يمكن تسهيل قرارات مواجهة المنافسة حيث ستعلم كل دولة انه لابد ان يكون هناك مقابل لكل شيء ، وانه سوف لا يكون هناك زيادة غير مرغوب فيها فى البطالة أو تخلص مبكر من الموارد الانتاجية . وبمعنى آخر سيتحقق كل عضو من أن تضحياته ستعوض بمكاسب اكبر . وسنتعرض فيما بعد لكيفية توزيع المكاسب بطريقة عادلة .

٢ ــ تحديد الاولويات :

توجد ضرورة ملحة لوضع الاولويات التى يتم فى ضوئها تخصيص الموارد على القطاعات المختلفة التى تعتبر من أعمدة عملية التنمية ، وذلك فى ضوء ندرة الموارد الاستثمارية والحاجة الى زيادة معدلات النمو زيادة سريعة . ومن بين هذه القطاعات الرائدة : الحديد والصلب ، الكيماويات بما فيها البتروكيماويات والاسمدة والكيماويات الثقيلة الاخرى ، والورق والكرتون ، المعدات الثقيلة ، والوقود ، والطاقة والتكوين الراسمالى الاساسى بصفة عامة . ومن المعروف أن الطلب على منتجات هذه القطاعات الاستراتيجية يتمدد بسرعة فائقة . وطالما انها لاتنتج داخل الدولة فانها تستورد بكميات كبيرة مما يؤدى الى زيادة حدة مشكلة النقد الاجنبى . وبمعنى آخر فان مرونة الطلب الدخلية على هذه المنتجات تكون اكبر من واحد صحيح ، فى حين أن نظيرها على السلع التصديرية التقليدية للدول النامية منخفضة مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات . ومن ثم يؤدى انشاء هذه الصـــناعات فى الدول النامية الى المساهمة بطريقة فعالة فى تصحيح عدم اتوازن الخارجى . وعلاوة على ذلك فان هذه الانشطة تستحث النمو الاقتصادى بدرجة كبيرة ، ويكون من الصالح العام اعطاء هـــذه الاســـتثمارات أولوية عند تخصيص الموارد الاستثمارية المتاحة .

وحتى يمكن اقامة هذه الصناعات يجب أن يكون السوق من اكبر بحيث تستوعب انتاجها . وهذا يتحقق عن طريق التكامل الاقتصادى . ولكن ذلك وحده لا يكفى لقيام هذه الصناعات . والسبب فى ذلك هو وجود ميل نحو الاستثمار فى الصناعات التى تغل عائدا سريعا . ولكن الاستثمارات سالفة الذكر لا تتوافر فيها هذه الميزة . لذلك يجب على الحكومات أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق أولويات الصناعات الرائدة .

٣ ــ تجنب الازدواج :

وتعتبر السياسة الاستثمارية الاقليمية وسيلة لتجنب ازدواج الاستثمارات فى المنطقة الداخلة فى تكامل اقتصادى . وقد يوجد هذا الازدواج فى الاستثمارات داخل الدولة الواحدة ، ويتولد عن هذا طاقة عاطلة مما يؤدى الى ارتفـــاع تكاليف الانتاج وتبذير الموارد النادرة مثل راس المال والايدى العاملة الماهرة والقدرات الادارية . فاذا كانت السياسات الاستثمارية للدول الاعضاء توضع بانعزال عن بعضها البعض فان هذه الاثار ستظهر بدرجة اكبر . وهـــذه الاثار تؤدى الى اعاقة سرعة تحرير التجارة بين الدول الاعضاء . ومن ثم فان السياسة الاستثمارية الاقليمية تقضى على ــ أو تقلل من ــ احتمالات

هذا الازدواج . ولكن هذا التنسيق قد يولد أضرارا نتيجة لاحتكار بعض الدول انتاج بعض السلع . وسنعالج هذه المشكلة فى موضع آخر .

٤ ــ تقويه المشاريع المحليــة :

ويمكن ان تؤدى السياسة الاستثمارية الاقليمية الى زيادة فعالية مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية فى استغلال امكانيات السوق المشتركة وتقــوية المشاريع المحليه وزيادة كفاءتها .

(ب) الصعوبات المتعلقة بالموافقة على سياسة استثمارية اقليمية وتنفيذها

لا تقتصر السياسة الاستثمارية الاقليمية على مجرد دراسة العــرض والطلب فى الاقليم والتعرف على المشروعات الاستثمارية ودراسة مدى امكانية تنفيذها . بل يجب أن تكون هذه المعلومات دليل لعمل الحكومات ، والافراد والمنشآت المالية المحلية والدولية . ويجب أن يكون هناك حد أدنى من وجهة النظر المشتركة بين الحكومات حتى يمكن وضع سياسة استثمارية اقليمية . وتوجد عدة مشاكل يجب حلها قبل التوصل الى هذه السياسة . ومن بين هذه المشاكل مشكلتين رئيسيتين هما : الصعوبات الخاصة بالاتفاق على الموقع ، وطرق توجيه الاستثمارات الى مواقع متفق عليها : (١٠)

١ ــ الصعوبات الخاصة بالاتفاق على الموقع :

لا شك ان الدول ستحاول عند تقريرها للسياسة الاستثمارية الاقليمية تحديد مواقع الاستثمارات بحيث تحقق نوعا من التوازن بين الدول الاعضاء . ويصعب الاتفاق التام على مواقع المشاريع المختلفة نظرا لسيادة كل دولة ورغبتها فى تحديد الموقع الذى تراه ملائما دون تدخل من الدول الاعضــاء الاخرين . وعلاوة على ذلك سيفضل المخططون فى كل دولة الاستئثار بالمشاريع الاستثمارية فى ارضها ليس بسبب معاداة التعاون ولكن لعدم امكانيــة التحكم فى المشاريع التى لا تقع فى أراضيها . كذلك اذا وافق المخططون فى دولة ما على اقامة مشاريع فى دولة أخرى فانهم يضحون بذلك بفرصة زيادة العمالة فى دولتهم . كل هــذه الاسباب تجعل التوصل الى اتفاق على هذا الموضوع أمرا صعبا .

٢ ــ طرق توجيه الاستثمارات الى مواقع متفق عليها :

واذا افترضنا أن الحكومات قد تفاهمت على المواقع المختارة للصناعات المتفق عليها ، فلا يوجد ضمان لتمويل هذه الصناعات فى تلك الاماكن . فاذا

---

(١٠) لا تقتصر مثل هذه المشاكل على الدول النامية بل انها تواجه الدول المتقدمة ايضــا . انظر فى هــذا الصدد .

G.R. Denton, "Planning and Integration : Medium-Term Policy as an Instrument of Integration", in Denton, ed., **Economic Integration in Europe**, London, Weidenfeld and Nicolson, 1969, pp. 330-353.

كان التخطيط المتبع فى جميع الدول الاعضاء تخطيطا شاملا فان مشكلة التمويل لا تكون جسيمة نظرا لادراجها ضمن اطار الخطة . أما اذا كانت بعض البلدان تترك جانبا كبيرا من الاستثمارات للقطاع الخاص ، فلا يوجد ضمان بتمويل المشروعات المقررة . لذلك تمثل هذه المسألة مشكلة كبيرة حيثما يكون القطاع العام صغيرا فى بعض البلدان . وعندما يكون حجم القطاع العام كبيرا تكاد تتلاشى هذه المشكلة .

خامسا : الشروط والوسائل الخاصة بتسهيل الاتفاقات بين الحكومات على السياسة الاستثمارية

ان وجود خطط استثمارية لدى الدول الاعضاء يسهل الى حد كبير التوصل الى اتفاق على السياسة الاستثماريه الاقليميه . وتتسم الخطط القومية الحكومات باولويات الادوات الاقتصادية المتاحة لها . ومن ثم يكون هناك تعايش بين الخطط القومية والخطط الاقليمية . ولكن يجب أن يتم وضع السياسات الاستثمارية لكل دولة — كما سبق وذكرنا — فى ضوء التشاور مع الدول الاخرى . ومعنى هذا انه عند وضع خطه أية دولة عضو يحسن أخذ خطط الدول الاخرى فى الحسبان عند المراحل المختلفة لصياغة الخطة . ولذلك يجب أن يتبادل المخططون فى الدول المختلفة المعلومات واللقاءات حتى يتم صياغة الخطط بطريقة فعالة .

ويسهل اتمام هذه العملية اذا تم انشاء هيئة مشتركة تقوم بمضاهاة الخطط مع بعضها البعض وفحصها فى مرحلة الاعداد . ومن الممكن أن تكون هذه الهيئة اما « لجنه تنسيق التخطيط » وتتكون من ممثلى وزارات وهيئات التخطيط المختلفة فى الدول الاعضاء . وفى هذه الحالة يجب أن يكون العاملين بها من الفنيين الذين يستطيعون مناقشة الخطط المختلفة مع واضعيها . واما أن تكون هذه الهيئه « مجلس مستقل لتنمية الاقليمية » يكون له صلاحية التعليق على مدى مواءمة الخطة القومية مع الخطة الاقليمية واقتراح الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك .

(أ) مجال السياسة الاستثمارية الاقليمية :

من المفروض — نظريا على الاقل — الا يختلف مجال الخطة الاستثمارية الاقليمية عن الخطة القومية ولكن — ولاعتبارات عملية — قد يكون من المفيد تقييد مجال التخطيط المشترك فى المرحلة الاولى من التنسيق . وأبسط هذه الطرق — كما سبق لنا القول — هو الاتفاق على عدد محدد من المشاريع الصناعية . ويحسن أن تكون هذه المشاريع من النوع الذى يسهل ادارته والتى لا تستلزم تضحيات كبيرة من أية دوله . ولاشك ان نجاح هذه المشاريع يشجع الاستمرار والتوسع فى اقامة مشروعات جديدة . ويعنى هذا المنهج استبعاد المشروعات التى تقوم بالتصدير خارج المنطقة وتلك التى تنتج للسوق المحلى لدولة واحدة فقط .

والطريقة الاخرى التى يمكن بها التوصل الى سياسة استثمارية اقليمية هى محاولة التوصل الى سياسة استثمارية متفق عليها بالنسبة لقطاع صناعى واحد أو مجموعة من القطاعات ذات الاهمية الاستراتيجية لعملية التنمية ، مثل الحديد والصلب ، أو الاسمدة ... الخ . وتجب ملاحظة أن منهج الاقتصار على قطاع واحد قد يكون من الصعب الاتفاق عليه فى حالة ماإذا كان السوق الاقليمى محدودا أو أن لا يكون القطاع على قدر كاف من التنويع بحيث يرضى الرغبات الاستثمارية لجميع الدول . وفى كلتا الحالتين قد يكون من الاوفق الاتفاق على قائمة تشتمل على مشروعات مختلفة أو قطاعات مختلفة تشبع رغبات كل دولة .

وقد يكون أى من هذه المناهج المحدودة فعالة اذا ما تبنت الدول آنيا وجهة النظر الاقليمية .

(ب) مشاكل التوصل الى قائمة متوازنة ومناهجها :

١ ــ استحالة التوصل الى قائمة تامة التوازن :

قد يمكن التوصل الى مجموعة من الاتفاقات عن طريق التفاوض . الا أن هذا الطريق يحفه كثير من المصاعب . وقد يكون من الصعب جدا التوصل الى قائمة من الاستثمارات تامة التوازن . وفى حالة مجموعة من الدول التى مازالت فى المراحل الاولى من التصنيع يمكن صياغة عدد من المشروعات البسيطة المكتفية ذاتيا . ولكن اصبحت الوحدات الانتاجية فى الاقتصاد الحديث اكثر تخصصا وتعتمد فى أغلب الحالات على مشروعات اخرى للحصول على المنتجات المساعدة والخدمات . ولذلك يندر أن يوجد مشروع صناعى يقوم بالدورة الانتاجية بأكملها . وتمثل معظم المشروعات حلقة فى علاقات التشابك الصناعى . وعلاوة على ذلك يصعب تصميم سلسلة من المشاريع المقارنة بالنسبة لحجم الاستثمارات ، وفرص العمالة أو احتمالات المكسب لمجموعة من الدول ذات احجام سكانية ومتوسط دخل مختلف . وكذلك قد يكون من الاصعب التنبؤ بتطور تكنولوجيا الانتاج وفرص العمالة التى قد يتيحها المشروع فى المستقبل . ولذلك فان الاصرار على التوازن التام يجعل التخطيط الاستثمارى المشترك مستحيلا .

٢ ــ تعويض عناصر عدم التوازن فى القائمة الاستثمارية :

اذا وجدت بعض الاضرار من القائمة الاستثمارية غير تامة التوازن فيمكن تعويضها عن طريق الوسائل المالية . كذلك يمكن منح وضع خاص للشركات التى تنشأ على أساس هذه الاتفاقات بين الحكومات . أو قد تعفى الشركات من جميع الضرائب القومية . أو قد يتوقع أن تقوم الشركة بدفع نسبة كبيرة من الارباح للمساهمين فيها . والغرض من هذه التنظيمات هو اقلال المزايا

التى تحصل عليها الدولة التى تقام فيها هذه الاستثمارات وانشاء تعويضات مبينة (١١) للدول التى لا تقام فيها هذه المشروعات .

٣ ــ الحاجة الى دراسة الامكانيات :

وتوجد مشكلة اخرى عند التفاوض على توطين الصناعات بين البلدان الا وهى ضرورة القيام بدراسة امكانيات المشاريع . ولا شك أن تحضير هذه الدراسة وتخطيطها ليس بالامر السهل عند وجود اكثر من دولة . ويشكل تمويل هذه الدراسة مشكلة أكثر تعقيدا . ولذلك فان وجود اموال لدراسات الامكانيات المشتركة يسهل التعرف على المشاريع المشتركة . ولقد سبق دراسة موضوع التعرف على المشروعات فى موضع آخر .

٤ ــ الاستثمار فى الزراعة كجزء من القائمة :

وقد يثير هيكل القائمة الاستثمارية عقبات كثيرة اذا كانت المجموعة تشتمل على دول لا توجد فيها فرص للاستثمار فى صناعات كبيرة الحجم تبدو معادة لتلك المخصصة للدول الاخرى وذلك بسبب نقص التكوين الراسمالى الاساسى مثلا او لاى سبب آخر . ففى هذه الحالة قد يكون نصيب مثل هذه الدولة فى صورة استثمارات فى الزراعة مع ضمان سوق لتصريف منتجاتها انسب طريقة لحل هذه العقبة . ولكن قد تكون شروط تبادل السلع الزراعيةبالمقارنة الى السلع المصنعة المرتفعة الثمن غير مواتية للدول الاقل تقدما فى مجموعة التكامل . ولذلك يجب أن تحصل هذه الدول على نصيبها من الاستثمارات الصناعية . وقد يكون من الانسب الابتداء بالصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة (١٢) .

٥ ــ طرق التفاوض على القائمة :

هناك بعض طرق للتفاوض التى قد تعطى نتائج افضل فى ضوء الرغبة فى وضع قائمة استثمارية متوازنة . وقد يكون من الانسب أن تقوم منظمات مستقلة بدراسة الامكانيات المقارنة والتى تتصل بالمستثمرين المحتملين ويكون لديها موارد مالية وفنية كافية القيام بهذا العمل . كذلك يمكن الاستعانةبهيئة اقليمية للمساهمة فى هذا العمل وذلك للحصول على بعض البيانات الحيوية عن الاحوال المحلية (١٣) . ويجب الا تكتفى هذه الدراسات بتحديد المواقع الممكنة للمشاريع فقط ، بل يجب أن تمتد الى بيان المشاريع غير الاقتصادية من

---

(١١) Built in

(١٢) أى تلك الصناعات التى تتوافر المواد الخام اللازمة لها محليا والتى لا تستلزم قدرات ادارية ذات كفاءة عالية جدا حتى يمكن التجريب فيها .

(١٣) نعطى حالة « مركز التنمية الصناعية التابع لجامعة الدول العربية » مثالا على ذلك . الا أن اهتمام المركز قد ركز فى الفترة الحالية على الاقتصاديات الفردية . ولكن يجب عليه الاهتمام بالصناعات المختلفة فى اطار من الاندماج والتكامل الاقتصادى حتى يسهل عملية التنسيق .

وجهة نظر المزايا النسبية الديناميكية . وقد تقل الاحتكاكات التى تواجهها هذه الهيئة الاقليمية ، وتزيد من احتمالات اتفاق الحكومات اذا ما قامت بالتوصية بعدم اقامة المشاريع فى مواقع معينة بدلا من اقتراح مواطن محددة لها . وفى هذه الحالة تشعر الحكومات ان هــذه الهيئة المســتقلة تعطى استشارة فقط ولا تحاول أن تملى عليها أية اختيار .

ويمكن تجنب التفاوض عن طريق هذه القوائم ، وذلك بأن تختار كل دولة المشروع الذى تود الاضطلاع به على أساس أن تختار الدول ذات متوسط الدخل للفرد المنخفض أولا ، ويأتى دور الدول المرتفعة الدخل فى المؤخرة . ويخلص مثل هذا الاجراء الحكومات من ضرورة الاتفاق على موقع هــذه المشروعات ، ولكن قد يصعب أن توافق الحكومات على طريقة الاختيار هذه خصوصا اذا ما كانت مهتمة بانشاء مشروع معين من القائمة الاستشارية .

وقد يكون هناك طريقة اخرى الا وهى نقل جزء من عبء تكوين قائمة يمكن التفاوض عليها الى المستثمرين . وفى هذه الحالة تتفق الحــكومات على الصناعات التى ستتوزع فيما بينها . ثم تعلن هذا الاتفاق وتفتح المجــال للعروض . وفى نفس الوقت تقرر انها ستعطى أولوية للعروض التى تشكل قائمة متوازنة لجميع الدول المعنية . ويمتاز هذا الاجراء بميزتين هما : جذب المستثمرين الى مبدأ التوازن ، وضمان أن الاتفاقات بين الحكومات سيتبعها استثمارات مناظره .

سادسا : طرق توجيه الاستثمارات الى المواقع (١٤) المرغوب فيها بغرض تجنب الازدواج

ولكى يتم تنفيذ السياسة الاستثمارية الاقليمية يجب بيان الادوات التى تضمن عدم تضاربها مع القرارات الاستثمارية القومية . ويمكن أن تحــدث هذه القرارات قبل الاتفاق على السياسة الاقليمية أو بعدها . ونعــرض فيما يلى لاهم الوسائل التى تحول دون وقوع ذلك .

(أ) عدم اشتراط الحصول على ترخيص قومى :

قد تقرر الحكومات التنازل عن حقها فى منح ترخيص للمشروعات التى تم الاتفاق على مواقعها . وفى هذه الحالة اما أن ترفض الحكومات منح تراخيص للمشاريع التى لم يتم الاتفاق عليها أو أن تقوم بانشاء هيئة لمنح التراخيص المشتركة فى القطاعات والصناعات المتفق عليها . ويبدو أن هذا هو الطريق الفعال لتنفيذ القرارات الخاصة بالموقع . ولكن اذا كانت القرارات تصــدر

---

(١٤) راجع فى هــذا الصدد :

B. Balassa, The Theory of Economic Integration, London : George Allen and Unwin, 1961, Part 3.

بالاجماع فقد تستطيع دولة واحدة الاعتراض على مشاريع التصنيع . أما اذا كانت القرارات تتخذ بالاغلبية، فسيكون هناك مخاوف متعلقة بعدالة التوزيع. ولذلك يجب أن تكون هناك درجة كبيرة من الثقة بين الاطراف المعنية والا لما أمكن التوصل الى اتفاق عام .

(ب) تعليق حرية التجارة على شرط الاتفاق على الموقع :

والطريقة الاخرى لضمان تنفيذ الاتفاقات على الموقع هى عدم ازالة قيود التجارة عن منتجات الاستثمارات التى لم يتم الاتفاق عليها . وفى هذه الحالة يكون للمشروعات الموافق عليها فقط حرية البيع فى الاقليم بأكمله . ويكون فى هذا حافز كبير لدفع الاستثمارات الى المواقع المرغوب فيها . ويكون لدول الشريكة مصالح اكبر فى الاتفاق على الموقع اذا عقت ازالة قيود التجارة على هذا الشرط . ويلقى هذا الشرط قبولا اكبر من وجهة النظر السياسية نظرا لانه يعطى مجالا اوسع للقرارات القومية .

(جـ) الالتزام بالتشاور :

من الممكن أن تتفق الحكومات على التشاور مسبقا قبل أن تقوم أى منها بالموافقة على استثمار ما أو تنفيذه فى قطاعات محددة تقرر سلفا . وهذه القطاعات هى التى تكون فيها القرارات الاستثمارية اقومية المبنية على السوق المحلى غير اقتصادية . ومن الممكن أن يمتد مبدأ التشاور الى اية استثمارات فى خطط الدولة الاخرى . وبالرغم من أن الالتزام بالتشاور يترك الحرية لكل دولة بتنفيذ الاستثمارات التى تراها الا انه يتيح الفرصة للدول الاخرى لكى تقوم باقناعها بعدم فعل ذلك على اساس عدم سلامته من وجهة النظر الاقتصاديه أو نتيجة للازدواج . وقد تقوم الدول الاخرى بمنح تعويضات للدولة التى تتنازل عن تنفيذ مثل هذه المشاريع .

(د) الالتزام باحترام حد اعلى لقبول التجارة تجاه المجموعة :

يمكن أن تتفق الدول على عدم الموافقة على اية استثمار أو تنفيذه اذا تطلب حماية تزيد عن نسبة مئوية معينة (١٥) . وبمعنى آخر تتفق الدول على عدم تخطى حد اعلى من قيود التجارة تجاه بعضها البعض . وينظم هذا الحد الاعلى التخطيط القومى والقرارات الاستثمارية القومية . ويمنع هذا الالتزام قيام المشروعات غير المربحة اقتصاديا بطريقة آلية ، والتى قد تتعارض مع اهداف السياسة الاستثمارية الاقليمية .

---

(١٥) من الجدير بالملاحظة أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى دورته الاستثنائية السابعة على مستوى وزراء التخطيط المنعقد فى الفترة من ٨/٧ الى ١٩٧١/٨/١٠ بالقاهرة قد قرر « أن تعمل الدول الاعضاء على تشجيع استيفاء احتياجات التنمية وتنفيذ الاستثمارات بين الدول الاعضاء حتى ولو زادت تكلفتها ١٠٪ عن اسعار المناقصات العالمية » . (ق ٥٥١/دث ٧/د ٣ — ١٩٧١/٨/٩) . وهذا القرار يتفق مع المبدأ المقرر عاليه .

(هـ) منح الحـــوافز :

وقد تتفق الحكومات على الا تقوم اى منها بمنح حوافز (مثل اعفاءات ضريبية أو مساعدات مالية ، أو معونة فنية) الا للمشاريع التى تم الاتفاق عليها أو تلك التى تتمشى مع المعايير الموضـــوعة فى السياسة الاســـتثمارية الاقليمية . وتعتمد مدى فعالية هذا الاجراء فى تنفيذ السياسة الاقليمية على حجم هذه الحوافز والظروف الاقتصادية السائدة فى كل دولة . ويحول هذا الاجراء دون تنفيذ الاستثمارات غير المرغوب فيها خصوصا فى الدول التى تحتاج مشروعاتها الى مساعدة الحكومة بطريقة أو بأخرى . ولكن قد يصعب ضمان أن الادارات الحكومية تلتزم بالتنفيذ الصحيح لذلك القرار . كذلك قد تستطيع المشروعات الكبيرة الاستغناء عن هذه المساعدات والحوافز اذا ما أصرت على المحافظة على أحد الاسواق أو غزوها .

(و) دور المؤسسات المالية الاقليمية :

لا شك ان فعالية اية طريقة من الطرق السابق ذكرها لتوجيه الاستثمارات الى المواقع المرغوب فيها تتأثر بدرجة ملموسة بأفعال المؤسسات الماليـــة الاقليمية . ويمكن أن تعلن هذه المؤسسات أنها تعطى أولوية وتشـــجع المشاريع المشتركة والمشاريع القومية المتسقة مع الســـياسة الاستثمارية الاقليمية . ويمكن استكمال هذا المنهج الايجابى بالامتناع عن مد العـــون المالى الى المشاريع التى لا تنطبق عليها هذه المواصفات . ومن الطبيعى أن يكون دور هذه المؤسسات فعال فى تنفيذ السياسة الاستثمارية خصوصا وان المخططين يركزون على المشروعات القومية أساسا . وفى هذه الحالة تستطيع المؤسسات المالية التأثير على قرارات هؤلاء المخططين حتى يستفيدوا من وسائل التمويل المتاحة لهم .

(ز) ميول المؤسسات المالية الدولية والدول المتقدمة :

وبالاضافة الى المؤسسات الاقليمية تستطيع المؤسسات المالية الدوليـــة مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير ، التأثير بدرجة كبيرة فى تنفيذ السياسات الاستثمارية الاقليمية وتشجيع المشاريع المشتركة . كذلك تستطيع الدول المتقدمة التى تقدم المساعدات والقروض المالية للدول النامية المساهمة فى تشجيع هذا الاتجاه وذلك عن طريق تخصيص أموال للمشروعات المشتركة بدلا من منح هذه الاموال لكل دولة على حدة . وقد يكون من الصعب اقناع هذه الدول نظرا لان منح هذه القروض والمســـاعدات يتأثر الى حـــد كبير بالاهداف السياسية .

سابعا : وسائل تجنب المستثمرات غير المرغوب فيها للمواقف الاحتكارية

رأينا أن السياسة الاستثمارية الاقليمية كى تستفيد من مزايا الحجم الكبير وتجنب الازدواج فى الاستثمارات تهدف الى انشاء مشروع واحد فى خط انتاج معين يمد السوق الموحدة بما يحتاج اليه من سلع . وكلما كان حجم المنطقة

صغيرا كلما زاد عدد هذه المشروعات . وفى مثل هذه المواقف يمكن اعتبار هذه المشروعات بمثابة مشروعات احتكارية . ولكى نتفادى الاضرار الناجمة عن الاحتكار يجب اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاشراف على هذه المنشآت خصوصا فيما يتعلق بالاسعار وكمية ونوع السلع التى تنتجها . وحتى تكون هذه الاجراءات فعالة يجب أن يكون هناك سلطة مركزية ذات صلاحية تستطيع مواجهة قدرة المديرين . وسوف لا تتحقق المصالح المشتركة للدول ان لم يوجد مثل هذا الاجراء .

ويمكن اتخاذ الاجراءات التالية للتخفيف من حدة الاوضاع الاحتكارية . أولا ، اقلال طول الفترة التى يتمتع بها المشروع بمركزه الاحتكارى . ثانيا ، تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من خارج الاقليم فى حالة ما اذا كان المشروع يقوم بسد جزء كبير من احتياجات السوق المشتركة ، على شرط أن توافق الحكومات على هذا الاجراء . ثالثا ، يمكن اقلال الضرر الذى قد ينجم عن هذا الاحتكار عن طريق اقلال عدد الصناعات التى تخضع لمثل هذه الظروف .

ثامنا : سياسة الاقليم تجاه الاستثمارات الاجنبية

(أ) الحاجة الى هذه السياسة :

تشكل الاستثمارات الاجنبية نسبة ملموسة من تمويل المشروعات فى الدول النامية . وتوجد عدة اسباب تؤيد استمرار اعتماد هذه الدول على الاستثمارات الاجنبية لفترة طويلة نسبيا من الزمن (١٦) . ومن هذه الاسباب ، ١ — الحاجة الى سد فجوة التجارة الناشئة عن الطلب على الواردات من اجل التنمية . ٢ — زيادة الضغط الناشىء من ارتفاع الاستهلاك نتيجة لزيادة السكان وأثر المحاكاة وأثره على تخفيض معدل الادخار المحلى . ٣ — يمكن ان يضمن رأس المال الاجنبى تدفق الصناعات التكنولوجية الحديثة وكذلك الخبرات الفنية النادرة . ولما كان احد اهداف التنسيق بين خطط الدول الاعضاء فى التكتل الاقتصادى هو زيادة احتمالات نجاح الاستثمارات الجديدة والاستفادة من التقدم التكنولوجى ، فلا شك أن مساهمة الاستثمارات الاجنبية ستكون فعالة فى هذا الصدد . ولهذا يكون من الحيوى أن تضع هذه الدول سياسة واضحة تجاه الاستثمارات الاجنبية توفق بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية لهذه الاستثمارات .

(ب) أدوات تشجيع المساهمة الايجابية للاستثمارات الاجنبية :

اذا ما اتفق على ضرورة الاستعانة بالاستثمارات الاجنبية فى بعض أوجه النشاط فى الاقليم فيجب اتباع سياسة موحدة بغرض تفادى عدم التنسيق فى هذا الصدد .

---

(١٦) لا ينطبق هذا الكلام على دول السوق العربية المشتركة اذا ما أخذت مجتمعة ، حيث توجد مصادر تمويلية كفيلة بسد احتياجات المنطقة باكملها اذا أحسن تخصيصها .

ويمكن استخدام عدد من الادوات لاقلال المناطق الاختلفة للتضارب وزيادة امكانيات التعاون فى مجال الاستثمارات الاجنبيـــة . ومن هـــذه الادوات ما يلى :

١ ــ تنسيق السياسات تجاه الاستثمارات الاجنبية

ان السياسة المثلى للدول التى تحاول تكوين وحدة اقتصادية هى تنسيق سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية . ويجب توحيـــد المسائل الماليـــة على المستوى الاقليمى : معايير الحد الادنى لمساهمة رأس المال المحلى واستبعاد ملكية الاجانب فى بعض القطاعات ، والقواعد الخاصة بتحـــويل الارباح ، ومعدلات الفوائد ، والعوائد ومصاريف العون الفنى ، والامتيازات الضريبية والواردات المعفاة من الرسوم الجمركية ، وتقويم أصول المشروعات للاغراض الضريبية ، وضمانات الامان للاستثمارات ، والمساهمة المحلية فى الادارة وغيرها . ومن المستحسن وضع دليل موحد لهذه المسائل . والهدف من هذا هو تشجيع الاستثمارات الاجنبية على اقامة انشطة انتاجية جـــديدة مما يؤدى الى زيادة استفادة الاقليم من هذه الاستثمارات .

٢ ــ تشجيع المشاركة بين المستثمرين الأجانب والمحليين

ولا شك أن تشجيع المشاركة بين المستثمرين المحليين والاجـــانب يعتبر عنصرا هاما من عناصر السياسة المنسقة . وغالبا ما تدفع مصالح المستثمر الاجنبى الى البحث عن شريك محلى . وتوجد عدة أسباب تدفعه لذلك منها المعلومات التى يمتلكها الوطنيون عن السوق المحلية ، وتسهيل العـــلاقات مع الحكومة ، أو تقليل مخاطر التفرقة السياسية . وبالرغم من ذلك فان هناك عدد من العقبات التى تواجه الاستثمارات المشتركة مثل صـــعوبة التوصل الى شريك محلى يرغب فى الاستثمار فى اقليمه . ولكن يجب أن تعمل الحكومات على تشجيع المشاركة الوطنية فى الاستثمارات الاجنبية عن طريق التسهيلات الائتمانية وغيرها ، مما سبق ذكره .

٣ ــ تشجيع المشاريع الوطنية

يجب أن تعمل الحكومات على الاستفادة من الاستثمارات الاجنبيـــة فى تشجيع انشاء المشروعات الوطنية . وكثيرا ما ينقص هذه المشاريع الخبرات الادارية وغيرها ، ومن الممكن الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية فى خلق الظروف الملائمة لزيادة عدد هذه المشروعات .

تاسعا: وسائل ضمان التوزيع العادل للمكاسب

ذكرنا ان التكامل الاقتصـــــادى يؤدى الى تحقيق مكاسب كبرة للدول الاعضاء ، ويوجد عادة ميل نحو تركز هذه المكاسب فى الدول الأكثر تقدما من الدول الداخلة فى التكتل الاقتصادى . لذلك يجب أن يهتم القائمون بعملية تنسيق الخطط الاقتصادية بكيفية توزيع المكاسب . ويجب أن يكون هـــذا

التوزيع عادلا . بل انه قد يكون من الاوفق أن تستفيد الدول الاقل تقـدما بدرجة أكبر من الدول الأخرى حتى يمكن تقليل درجة الفوارق بين الدول الأعضاء ، وتقريب الأحوال الاقتصادية فيها جميعا . ولا شك أن هذا التقارب يساعد الى حد كبير على اتمام عملية التكامل الاقتصادى . واهم الوسـائل التى يمكن استخدامها لتحقيق ذلك تنحصر فيما يلى :

(أ) اجراءات فى مجال السياسة التجارية :

يمكن استخدام أدوات السياسة التجـارية لتحقيق العـدالة فى توزيع المكاسب الناجمة عن التكامل الاقتصادى . واهم هذه الاجراءات ما يتعلق بواردات وصادرات الدول الاقل تقدما والمعاملة التى تلقاها هذه الدول .

١ ــ اجراءات تتعلق بواردات الدول الأقل تقدما

من المعلوم ان القدرة التنافسية للدول الأقل تقدما فى المجموعة أضعف منها بالنسبة الى الدول الاخرى . لذلك قد يسمح لهذه الدول بالاحتفـاظ بعوائق التجارة لفترة أطول مما يسمح به للدول الاكثر تقدما . وقد يكون مجرد الاحتفاظ بعوائق التجارة غير كاف لتقوية اقتصاديات هذه الدول نظرا لانها سوف لا تستطيع جذب استثمارات جديدة . ولهذا يجب تمكين الدول الأقل تقدما من وضع عوائق جديدة اذا رغبت فى انشاء صناعة تحتاج الى الحماية التى تلزم للصناعة الناشئة . ولكن يجب أن يكون واضحا منذ البداية أن هذه الحماية ستزول تدريجيا . ويجب أن يتم ذلك بالاستشارة مع الدول الاخرى حتى نتجنب خلق طاقات عاطلة .

أما بالنسبة للمنتجات التى تصدرها الدول الأقل تقـدما بكميات كبيرة فيتوقع أن تقوم بتخفيض عوائق التجـارة عليها بذات درجـة الدول الأكثر تقدما . كما انها يجب أن تقوم بتخفيض العوائق على السلع التى لا تقوم بانتاجها وبهذه الطريقة تمنح معاملة مماثلة للدول الاكثر تقدما وتشجعها على التعاون معها .

واذا ما كان تحرير التجارة بين المجموعة مصحوبا بوضع رسوم جمركية موحدة تجاه الدول الاخرى فقد يخلق هذا مشكلة اضافية للدول الاقل تقدما فى المجموعة . وتتمثل هذه المشكلة فى انها تزيد من الضغط على العمـلات الصعبة نتيجة لالتزامها بشراء منتجات أغلى من تلك التى كانت تستطيع الحصول عليها من الدول الاخرى غير المشتركة فى المجموعة . ويمكن معالجة هذا الوضع عن طريق منح الدول الاقل تقدما بعض التحويلات التى تعوض ذلك . واذا استحال تحويل بعض الموارد لهذه الدول فيسمح لها بالاحتفاظ مؤقتا برسوم منخفضة تجاه الدول الاخرى . ويمكن ربط مدة السماح بقدرة الدول الاقل تقدما على زيادة صادراتها للدول الشريكة أو الدول الأخرى .

٢ ــ اجراءات لصالح صادرات الدول الأقل تقدما (١٧)

ولكى تشجع الدول الاكثر تقدما شريكاتها الاقل تقدما على انشاء انشطة صناعية فيمكن منحها معاملة تفاضلية فى أسواقها ، وذلك عن طريق تخفيف قيود التجارة أو ازالتها عن السلع الواردة من الدول الشريكة الاقل تقدما دون السلع الواردة من الدول الاكثر تقدما . ولما كانت الدول الاقل تقدما صغيرة الحجم والسكان عادة ، فان منح هذه المعاملة المفضلة يؤدى الى زيادة جاذبية فرص الاستثمار فيها والتى لا يمكن أن تعمل بنجاح فى ظل عدم توافر هذه الظروف .

٣ ــ وسائل تحقيق التبادلية التجارية

كثيرا ما تطبق الدول عند محاولتها تحديد مدى عدالة توزيع مكاسب التوسع فى التجارة أو التكامل الاقتصادى اختبار ما اذا كانت الواردات الاضافية من الاقليم يقابلها زيادة مماثلة فى الصادرات الى المنطقة . واسباب هذا الاهتمام هى ارتفاع أسعار السلع الواردة من الدول النامية الاخرى عن تلك المتاحة فى غيرها ، والخسائر المالية والرغبة فى تجنب أية ضغوط جديدة على أرصدتها من العملة الصعبة . ولكن يجب الا تقصر الدولة تقويم نتيجة التكامل على علاقاتها مع الاقليم ولكن مع العالم أجمع . كما انها يجب الا تكتفى بدراسة الاثر على ميزان المدفوعات بل ان الاهم من ذلك هو الاثار على معدل نمو الاقتصاد القومى .

ولا شك أن التطورات الخاصة بتبادلية التجارة داخل الاقليم تعتبر مؤشرا هاما على مدى مكسب أو خسارة الدولة من التكامل الاقتصادى . واذا وجد عدم توازن مستديم لكان ذلك مظهرا من مظاهر الاضرار الناجمة عن قوى السوق . لذلك يجب أن يضمن التنسيق بين الخطط تبادلية التجارة بالنسبة للدول الاقل تقدما حتى تحصل على قسط عادل من مكاسب التكامل .

(ب) الحوافز الضريبية والمعونات الحكومية للمشروعات التى تقام فى الدول الاقل تقدما :

ان الوسيلة الفعالة لرفع مستوى الدول الاقل تقدما هى زيادة الاستثمارات المخصصة لهذه الاعضاء . ويمكن اتمام ذلك عن طريق منح الحوافز المالية المختلفة لجذب الاستثمارات الى هذه الدول . ويجب أن تنسق الدول الأعضاء الحوافز المالية التى تقترح منحها . وعلى هذا الاساس تستطيع الدول الأقل تقدما منح الحوافز المالية والضريبية لمدد أطول وكذا

---

(١٧) انظر : U.N., Trade Expansion ....., op. cit., p. 23.

بعض الامتيازات الاخرى التى لا تتوافر فى الدول الأعضاء الأكثر تقدما . واذا لم يمكن التوصل الى اتفاق عام على الحوافز المالية والضريبية فمن الممكن الاتفاق عليها بالنسبة الى بعض القطاعات الصناعية والمحددة .

ولكن قد لا تكون الحوافز الضريبية كافية لجذب الاستثمار الى الدول الاقل تقدما نظرا لندرة التكوين الرأسمالى الاساسى والذى يقيم عقبات فى وجه هذه الاستثمارات ويرفع من تكاليف الانتاج بدرجة اكبر من الاعفاءات الضريبية . ولذلك قد يكون من الانسب منح تسهيلات اكثر فعالية مثل منح الارض بايجارات منخفضة او منح اعانات مالية ملموسة عند بدء المشروعات وقروض بفوائد منخفضة جدا ، او اعانات لنقل السلع . ومن الممكن أن يؤدى بنك التكامل الاقليمى دورا رئيسيا فى هذا الصدد حيث يخصص قدر اكبر للدول الأقل تقدما .

(ج) التعويض عن الخسارة فى الايرادات أو التحويلات الضريبية (١٨) :

تتحمل الدول الاقل تقدما خسائر كبيرة فى حصيلة رسومها الجمركية وذلك لان منتجات شركائها الاكثر تقدما تحل محل منتجات الدول المتقدمة الاخرى ، وكذلك نتيجة لرفع رسومها الجمركية على المنتجات المستوردة من غير الدول الاعضاء وذلك حتى تصل الى معدل موحد من الرسوم . ولاشك ان هذا الانخفاض الشديد فى حصيلة الرسوم يعتبر خسارة جسيمة للدول الاقل تقدما نظرا لان هذه الرسوم تشكل مصدرا رئيسيا لايرادات ميزانية الدولة . ومن الناحية الاخرى تزيد ايرادات الدول الاكثر تقدما نتيجة لزيادة حصيلة الضرائب على الدخل ورسوم الانتاج المفروضة على المشاريع التى تقام فى اراضيها . ولذلك يجب أن يحاول المخططون الذين يقومون بتنسيق خطط الدول النامية الأعضاء فى تكتل اقتصادى بتعويض الدول الأقل تقدما عن هذه الخسائر . ويمكن أن يتم هذا التعويض من المكاسب الاضافية التى تحصل عليها المشاريع الموجودة فى الدول الاكثر تقدما .

ولا شك أن التفاوض من أجل تعويض الخسارة فى الايرادات والتحويلات الضريبية يكتنفه الكثير من الصعوبات . ويتطلب التوصل الى حل فيها مقدرة كبيرة على الاقناع ورغبة اكيدة فى التعاون بين الدول الاعضاء . ويمكن تسهيل الاتفاق بدرجة كبيرة اذا ما أمكن التوصل الى معايير موضوعية لحساب الخسائر والمكاسب . وعلاوة على ذلك تواجه تحويلات الموارد مباشرة من دولة الى أخرى مشكلات سياسية كبيرة لذلك قد يكون من الاسهل تمويل الخسائر من حصيلة بعض الضرائب مثل الرسوم الجمركية التى تفرض على السلع المستوردة للسوق الاقليمى ككل .

(د) تحرير حركة الاشخاص :

كذلك قد تكون احد الوسائل الفعالة لزيادة مكاسب الدول الاقل تقدما هى السماح بحرية حركة الاشخاص ، ومن المعروف أن بعض الدول النامية

(١٨) راجع الفصل الحادى عشر من : B. Balassa, op. cit.

تعانى من الاكتظاظ السكانى بالنسبة الى مواردها فى حين ان دولا اخرى تعتمد على الهجرة والعمل الموسمى كمصدر رئيسى لقوة العاملة . لذلك فان ضمان حرية انتقال الافراد من الدول الاقل تقدما الى الدول الاكثر تقدما سيزيد من مكاسب الاولى عن طريقين ، الاول تخفيف الضغط على الموارد القليلة المتاحة . والثانى زيادة حصيلتها من الموارد عن طريق التحويلات التى يرسلها المواطنون الى ذويهم .

ولكن يجب الا يفهم من ذلك أن فتح حركة الاشخاص يكون فى مصلحة الدول الاقل تقدما باستمرار . حيث يلاحظ أن الايدى العاملة التى تنتقل غالبا ما تكون هى الماهرة والنادرة مما يقلل من احتمالات نمو الدول الاقل تقدما . واذلك يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة لضمان القدر الكافى من الخبرات لهذه الدول مع تشجيع الايدى العاملة المتوافرة فيها على الانتقال الى الدول الاكثر تقدما .

(هـ) تحسين الهيكل الراسمالى الاساسى :

لا يكفى تخفيف الضغط السكانى عن الدول الاقل تقدما لمساعدتها على النمو والازدهار بل يجب أن يصاحب ذلك تيار منتظم من التكوين الراسمالى. ولا شك ان تحسين الهيكل الراسمالى الاساسى (١٩) (النقل والمواصلات ، مصادر الطاقة ، والتعليم ... الخ) لهذه الدول سيجذب الكثير من الاستثمارات . لذلك يجب أن يهدف تنسيق الخطط من أجل التكامل الاقتصادى الى مساعدة الدول الاقل تقدما على تحسين الانشاءات الراسمالية الاساسية .

ولكن يلاحظ أن الاستثمارات فى هذه الاوجه تتميز بكبرها من ناحية وبطول الفترة التى تظهر بعدها عوائد هذه الاستثمارات . لذلك يجب ان يعمل بنك التكامل الاقليمى على اتاحة قدر أكبر من مصادر التمويل للدول الاقل تقدما وبدون فوائد او بفوائد منخفضة وفترات سداد طويلة نسبيا .

(و) مجهودات استثمارية منظمة :

تتيح الاجراءات السابقة الظروف الملائمة لكى تستفيد الدول الاقل تقدما من التكامل الاقتصادى . ولكن الاستفادة الاكبر تأتى من الاستثمار المباشر فى اراضى هذه الدول نظرا لما تخلقه من فرص عمالة وتوسيع اطار النشاط الاقتصادى . لذلك يجب أن تسعى الدول الى زيادة الاستثمارات فى الدول الأقل تقدما وخصوصا تلك الاستثمارات فى القطاعات التى تولد الظروف الديناميكية للنمو الاقتصادى ، مثل الصناعات التى تتميز بوفورات الحجم الكبير . كذلك يجب أن تهتم بتدريب الايدى العاملة فيها .

---

(١٩) Infra-Structure

والخلاصة هى أن تنسيق خطط مجموعة من الدول النامية التى تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادى بينها سواء عن طريق خطط اقليمية موحدة أو عن طريق المشروعات المشتركة يسهل اتمام هذا الغرض بدرجة كبيرة . كما ان الاهتمـــام بالاجراءات التى يمكن عن طريقهـــا توزيع مكاسب التكامل الاقتصادى بطريقة أقرب للعدالة ، بل والتى تفيد الدول الأقل تقدما بدرجة اكبر يشجعها على اتمام عملية الوحدة الاقتصادية . هذا بالاضافة الى المزايا التى يتحصل عليها الاقليم بأكمله من تقارب مستويات المعيشة فى الدول المختلفة المشتركة فيه .

خلاصـــة البحث :

اولا : انتشر التخطيط الاقتصادى كمنهج لادارة الاقتصاد القومى فى معظم دول العالم ولا سيما النامية منها . كذلك يتصف العصر الذى نعيش فيـــه بالتكتلات الاقتصادية بين الدول المختلفة . ولهذا فان التنسيق بين خطط الدول التى تسعى الى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها يعتبر الركن الاساسى لاتمام هذه العملية . واذا كانت التكتلات الاقتصادية قد حققـــت نتائج كبيرة عن طريق ميكانيكية السوق ، فمن الاجدر ان تحقق هذه التكتلات نتائج اسرع فى ظل تنسيق الخطط .

ثانيا : المقصود بتنسيق الخطط الاقتصادية هو القضاء على الازدواج الضار فى الاستثمارات المختلفة بحيث يمكن تجنب الطاقات العاطلة وانشاء وحدات كبيرة تتمتع بوفورات الانتاج الكبير وزيادة القدرة التنافسية لمجموعة الدول فى مواجهة العالم الخارجى .

ثالثا : يمكن التنسيق بين خطط الدول الاعضاء عن طريق وضع خطـــة اقليمية تصور ما سيكون عليه الوضع عندما يتم تحقيق التكامل الاقتصادى . وتستخدم هذه الخطة كدليل لوضع خطط منسقة منذ البداية .

رابعا : قد تكون صياغة الخطة الاقليمية مسألة صعبة وتحتاج الى وقت طويل نسبيا ، ولذلك فان المنهج الثانى للتنسيق هو الاتفاق على بعـــض المشاريع المشتركة فى القطاعات المحفزة للنمو . وحتى تكون هذه المشروعات ناجحة يجب دراستها وتقويمها بطريقة مستفيضة .

خامسا : لاشك ان السياسة الاستثمارية الاقليمية تعتبر الاداة الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادى . ولذلك يجب الاهتمام بها اهتماما خاصا عند اقامة التكتلات الاقتصادية . ويتطلب ذلك الاتفاق على أهداف موحدة لهذه السياسة . ويكتنف هذا المجال الكثير من الصعاب وخصوصا فيما يتعلق بتحديد مواقع المشروعات الاستثمارية وطرق توجيه الاستثمارات الى الاماكن المتفق عليها .

سادسا : ولا جدال فى أن الهدف الرئيسى من التكتل الاقتصادى هـــو العمل على تحقيق معدل نمو مرتفع لكل دولة عضو . ويلاحظ عادة وجود

اختلافات فى درجة التقدم الاقتصادى بين دول المجموعة . وقد يؤدى التكتل الى استفادة الدول الاكثر تقدما بدرجة أكبر من الدول الاخرى ، لذلك يجب أن يهتم القائمون بعملية تنسيق الخطط بزيادة مكاسب الدول الاقل تقدما مع ضمان تحقيق معدل نمو أعلى لكل دولة عما كانت ستحققه بانعزالها عن التكامل الاقتصادى .

سابعا : واهم الادوات التى تحقق عدالة توزيع مكاسب التكامل الاقتصادى هى أدوات السياسة التجارية (مثل تشجيع صادرات الدول الأقل تقدما) ، والسياسات الضريبية والتعويضية وكذلك التعويضات التى تمنح من صندوق التكامل الاقتصادى ، وضمان حرية انتقال الايدى العاملة الفائضة عن حاجة الدول الاقل تقدما . وأخيرا ، وليس بآخر ، تشجيع الاستثمارات وتدفق رؤوس الاموال الى هذه الدول.

ثامنا : ولضمان تطبيق السياسات سالفة الذكر لابد من انشاء مؤسسات التكتل الاقتصادى سواء المتعلقة بتنسيق السياسات الاستثمارية (مثل مجلس مستقل للتنمية الاقليمية أو لجنة تنسيق الخطط) ، أو المتعلقة بالتمويل (مثل بنك التكامل الاقليمى) أو المتعلقة بالنواحى التجارية (كالمجالس السلعية) ، الى غير ذلك من المؤسسات والمنظمات الخاصة بالاقليم .

التعاون النقدى بين بلدان السوق الأوربية المشتركة

الدكتور هشام متولى

رغم الجدية التى تسير على اساسها شؤون التنسيق والتوحيد الاقتصادى البلدان الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة ، ورغم انه من الناحية النظرية كان يجب أن تكون قد الغيت اليوم العقبات فى وجه نقل البضائع وانتقال رؤوس الاموال والخدمات والاشخاص بين البلدان المذكورة ، الا أن عدم الاتفاق مازال قائما ، وان بنود ومواد معاهدة روما لم توضع موضعا تطبيق كما كان قد رسم لها ذلك ، حتى الان . لا شك أن السبب الجوهرى لذلك هو أن التفكير المحلى او الوطنى لكل بلد من البلدان الاعضاء مازال متغلبا بشكل واضح على التفكير المشترك النازع نحو التوحيد . وقد لخص الاستاذ ريمون بار ، وهو نائب رئيس لجنة السوق الاوربية المشتركة ، هذه النقطة بقوله « أن الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تنسيق السياسات الوطنية للدول الاعضاء تكمن فى قبولها تنظيما مشتركا » .

وأدى عدم التكامل فى الاتفاق السياسى بين الدول الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة الى عدم تكامل فى النواحى الاقتصادية ، سواء بالنسبة للحكومات أم للقطاع الخاص . ولعدم التكامل فى البنيان السياسى والاقتصادى للدول الاعضاء أثره الكبير والهام فى التوصل الى تحقيق الوحدة النقدية المقترحة بين دول السوق (١) .

(أ) جهود لجان السوق ، ومشروعا « بار » :

ومن مراجعة مواد معاهدة روما ، يلاحظ أنها لم تنظم العلاقات المالية بين الدول الاعضاء ، وانما اكتفت بالاشارة الى خطوطها الكبرى ، وخاصة فيما يتعلق بالناحية النقدية .

فهذه المعاهدة التى احدثت السوق الاوربية المشتركة وضعت أسس السياسة التجارية والاجتماعية ، والاقتصادية بصورة عامة للدول الاعضاء، ولكنها لم تتعرض الا من بعيد للقضايا النقدية التى لم تذكر الا بصدد الكلام عن موازين المدفوعات للدول الاعضاء (المادتان ١٠٤ ، ١٠٩) . أما معدلات الصرف لعملات الدول الاعضاء فقد اعتبرت « مسألة ذات مصلحة

---

(١) لا يتناول هذا المقال التطورات التى حدثت بعد الاجراءات النقدية الامريكية التى أعلنت فى ١٥ آب (اغسطس) ١٩٧١ .

مشتركة » بين هذه الدول . وبخصوص انتقال رؤوس الاموال ، فان البلدان الاعضاء تلتزم بتحرير انتقالها من كافة القيود . وفى حال وجود صعوبات ، فانه يمكن لجنة السوق أن تشير على الدول الاعضاء أن « تمنح بعضـــها مساعدات متقابلة » . ونصت المعاهدة اخيرا على ايجاد لجنة نقـــدية ذات طابع استشارى تتشكل على صعيد ادارى وفنى .

وتتألف معاهدة روما من ٢٤٨ مادة ، بالاضافة الى ملحقاتها ووضعت فى ٢٥ آذار (مارس) من عام ١٩٥٧ . وانه من الغريب ان هذه المعـــاهدة التى وضعت بعد ١٣ عاما من معاهدة بريتون وودز التى عقدت فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ ، والتى اعطت الاولوية للناحية النقدية فى اعادة بنـــاء الاقتصاد والسير فى طريق التنمية عن طريق احـــداث تعاون على الصـــعيد النقدى الدولى بالتأكيد بصورة خاصة على استقرار اسعار الصرف ، وعلى جعل العملات العالمية — او اكثرها — قابلة للتحويل ، وعلى التمـــويل الخارجى للعجوز الموقتة لموازين المدفوعات ، اقول ، انه من العجيب أن تضع الناحية النقدية فى المرتبة الثانية من حيث الاهمية ، وتعطيها ، فى مجال خلق سوق أوربية مشتركة تنزع نحو الاندماج الاقتصادى فالسياسى الكامل ، للسياسات التى ذكرناها أعلاه . لقد تغلبت ، ادى وضع المعاهدة ، الرسوم الجمركية والامور المرتبطة بها على معدلات اسعار الصرف والامور المرتبطة بها .

ولكن بعد أن سارت السوق الاوربية فى طريق التطبيق ، تبين انه لابد من توفر حد ادنى من التعاون النقدى ، بل والتوحيد النقدى .

وعلى هذا الاساس وضعت لجنة السوق مذكرة عن برنامج العمـــل للمرحلة الثانية للسوق (فى ٢٤ تشرين أول — اكتوبر — عام ١٩٦٢) اشارت الى ضرورة التعاون فيما يتعلق « بالسياسات النقدية ، أى القواعد التى تتحكم بخلق النقد وحركة رؤوس الاموال » . كما قررت المذكرة انه من الضرورى أن يكون هناك معدل صرف ثابت بين عملات الدول الاعضاء ، والا فان الاثار ستكون ضارة بالنسبة للاسعار الزراعية داخل منظمة السوق . بل أن المذكرة ذهبت الى حد اعتبار أن وجود السوق الاوربية يكون عرضـــة للخطر فى حال تعديل اسعار تعادل عملات الدول الاعضاء . واستخلصت المذكرة من ذلك أن ثبات اسعار صرف هذه العملات يعتبر معادلا للوحـــدة النقـــدية .

وذكرت المذكرة فيما بعد انه بالاعتماد على جهود اللجنة النقدية التابعة لمنظمة السوق ، وعلى المشاورات التى جرت مع حكام (محافظى) المصارف المركزية فى هذه المنظمة لابد من تشكيل مجلس لهؤلاء الحكام للنظر فى القضايا النقدية العامة للبلدان الاعضاء . ومن المؤكد أن « القرارات الهامة وذات الطابع النقدى يجب أن تكون موضع مشاورات مسبقة فى نطـــاق مجلس الحكام ومجلس السوق » .

وفى حديثها عن **النظام النقدى الدولى** ، اشارت المذكرة الى انه يجب على منظمة السوق أن تعمل البلدان الاعضاء فيها كطرف واحد متبعة سياسة موحدة . واشارت بهذه المناسبة الى ضرورة ايجاد عملة احتياطية اوربية من شأنها تسهيل التعاون النقدى الدولى وامكانيات اصلاحه . وكجزء من هذه السياسة الموحدة اشارت المذكرة الى انها « تتبنى راى اللجنة النقدية القائل بأن لجوء احدى الدول الاعضاء الى التسهيلات التى يمنحها الصندوق النقدى الدولى يجب أن يسبقه بالضرورة مشاورات داخل المنظمة » . واضافت المذكرة انه « بصورة عامة لابد من اتباع سياسة مشتركة ومحددة بخصوص القرارات الهامة ، وخاصة تلك التى يجب اتخاذها فى المؤسسات الدولية » .

وبالاضافة الى أن اللجنة أكدت على ما ورد فى معاهدة روما من حيث المساعدة المتقابلة ، فانها تقترح انه يتوجب « على كل بلد عضو أن يلتزم بفتح اعتماد يمثل نسبة من احتياطياته بالذهب والعملات الاجنبية » . واكدت المذكرة على ان « التدابير المتعلقة بالسياسة النقدية ترتبط ارتباطا جذريا بالسياسة المالية التى تتبعها الدول الاعضاء » . وعلى هذا الاساس لابد لهذه الدول من أن « تدرس بصورة مشتركة القضايا التى يطرحها حجم النفقات العامة ، والعجوز المحتملة ، وطرق التمويل المتبعة » .

وتصورت مذكرة اللجنة انه فى المرحلة الاخيرة اسير التعاون النقدى الاوربى « يصبح حكام (محافظى) المصارف المركزية الجهاز الرئيسى لنظام مصرفى اتحادى » .

ولم يكتب لهذه المذكرة أن تدرس بالجدية التى تستحقها ، رغم أن الخطوط الاساسية الواردة فيها تشكل أساسا لا يزال صالحا للتعاون النقدى الاوربى كما ورد فى المشاريع التى سنتعرض لها للفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ .

واعتقادنا انه كان من الممكن أن تسير المفاوضات الاقتصادية والحركية لبلدان السوق الاوربية المشتركة فى طريقها ، دون أن تطرح مشكلة التوحيد النقدى ، والعملة النقدية الاوربية الواحدة خلال السنتين الاخيرتين بشكل جدى . ولكن الاسباب السياسية ، او بكلمة اخرى التخوف من السيطرة السياسية والاقتصادية هى التى تلعب دور المحرك فى كثير من التكتلات الاقتصادية فى وقتنا الحاضر . وهكذا فانه خوفا من أن تصبح السوق المالية الاوربية هى سوق (الاورو ــ دولار) بالدرجة الاولى ، وانه رغبة فى الا يظل الدولار هو العملة الرئيسية الوحيدة فى العالم ، وبالتالى فى اوربا ، فقد طرحت مشكلة الوحدة النقدية الاوربية على بساط البحث ، وامكانية التطبيق ، بشىء كثير من الجدية .

وكانت لجنة السوق الاوربية قد اظهرت اهتمامها فى الموضوع فى مذكرتها التى قدمتها فى شهر شباط (فبراير) عام ١٩٦٨ . واثر اجتماع وزراء المالية

للسوق فى روتردام فى ٩ ــ ١٠ من ايلول (سبتمبر) من عام ١٩٦٨ وملاحظتهم الاضطرابات النقدية الدولية وضعف التعاون الاوربى فى المجال النقدى ، اقترح على لجنة حكام (محافظى) المصارف المركزية للدول الاعضاء ، وعلى اللجنة النقدية التابعة للسوق ، القيام بالدراسات اللازمة على اساس النقاط الاربع التالية :

١ ــ الا تقوم الدول الاعضاء بتغيير سعر التعادل لعملاتها الا بعد التشاور والاتفاق المشترك فيما بينها .

٢ ــ العمل على تخفيف الفروق بين اسعار صرف عملات الدول الاعضاء بغاية ازالة هذه الفروق فى المستقبل .

٣ ــ ان تأخذ الدول الاعضاء بمبدأ الدعم المتقابل فيما بينها .

٤ ــ وضع تعريف للوحدة الحسابية الاوربية .

ولكن التعاون النقدى الاوربى ظل ضعيفا فى عام ١٩٦٨ ، رغم الاضطرابات النقدية التى تعرضت لها البلدان الاعضاء . واعترف مجلس السوق فى ١٢ كانون اول (ديسمبر) من العام المذكور « بضرورة دراسة امكانيات زيادة التعاون النقدى » .

وفى ١٢ شباط (فبراير) من عام ١٩٦٩ قدمت مذكرة اللجنة النقدية الى المجلس حول تنسيق السياسات الاقتصادية والتعاون النقدى ، وهى المذكرة التى تحمل اسم مشروع « بار » نسبة الى الاستاذ ريمون بار نائب رئيس لجنة السوق الاوربية المشتركة والموحى الرئيسى بالمذكرة .

تهدف هذه المذكرة الى ان تكون واقعية ، ويمكن تحقيقها فى الامد القصير . وهى بذلك اقل طموحا من المذكرة المقدمة عام ١٩٦٢ والتى اشرنا الى مضمونها أعلاه . وتعتمد الاقتراحات الواردة فيها على تطوير مبدأ « المساعدات المتقابلة » الوارد فى معاهدة روما ، وذلك بشكلين :

١ ــ الاول يتعلق بالدعم النقدى فى الامد القصير . اى ان كل بلد عضو يلتزم بأن يضع تحت تصرف البلدان الاعضاء الاخرى مقدارا معينا من الموارد المالية يمكن استعماله بسرعة وبصورة آلية .

٢ ــ والشكل الثانى المتضمن بقية الاقتراحات يتعلق بالمساعدات المالية فى الامد المتوسط . اى ان المساعدات المالية تكون لفترة أطول ، ولكنها لا تمنح الا بشروط .

وبعد دراسة هذه الاقتراحات فى عديد من الاجتماعات ، اتفق على احداث نظام دعم نقدى للامد القصير . وخصص لهذه الغاية مبلغ مليار دولار يمكن لكل بلد عضو ان يسحب عليه بحدود حصته وبصورة آلية .

اما ما يتعلق بالدعم المالى الامد المتوسط فيما بين الدول الاعضاء ، فلم يتخذ بشأنه اى قرار .

وفى ٩ شباط (فبراير) ١٩٧٠ جرى اتفاق بين المصارف المركزية للدول الاعضاء وضعت بموجبه تفاصيل الترتيبات الضرورية لوضع الدعم النقدى موضع التطبيق .

وتجاه زيادة الحديث عن ضرورة الوحدة النقدية الاوربية ، والمشاريع المقدمه لهذه الغاية، قدم الاستاذ ريمون بار مشروعا جديدا يتضمن ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية لاوربا السوق الاوربية المشتركة:

المرحلة الاولى (١٩٧٠ ــ ١٩٧١) ، وتتضمن العديد من التدابير المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والشئون الضرائبية . ومن الناحية النقدية ، يبدأ العمل بمبدأ المساعدات المالية للامد المتوسط ، وهو الذى ورد ذكره فى مشروع بار الاول كما هو مذكور أعلاه . كما أن المسؤولين فى الدول الاعضاء يعملون على تخفيف فوارق او هوامش أسعار الصرف بين عملاتهم .

المرحلة الثانية (١٩٧٢ ــ ١٩٧٥) ، وتتضمن اتخاذ بعض التدابير فى مجال السياسة العامة ، وفى مجال تطوير الاسواق المالية . واعتبارا من هذه المرحلة يمكن تصور قيام المصرف المركزيه للدول الاعضاء بعمل منسق فى تدخلها فى أسواق الصرف ، ووضع سياسة مشتركة فى مجال التسليف (الائتمان) ، واعتماد ادارة مشتركة لحقوق السحب الخاصة .

المرحلة الثالثة والاخيرة (١٩٧٦ ــ ١٩٧٨) ، وتتضمن اعطاء السلطات الضرورية للمؤسسات المشتركة . ويحدث لهذه الغاية مجلس لحكام المصارف المركزية فى الدول الاعضاء . وينشأ الصندوق الاوربى للاحتياطيات، يجرى تمويله بنسب متزايدة من احتياطيات الدول الاعضاء ، ويخضع لسلطة مجلس الحكام المشار اليه .

(ب) مشروع تريفن :

ان التوحيد النقدى لاوربا السوق الاوربية المشتركة لا يستوجب منذ البداية استبدال الانظمة النقدية المتعددة بنظام نقدى موحد . فلى جانب المحافظة فى أول الامر على استقلال هذه الانظمة يمكن اقتراح انشاء صندوق « صندوق الاحتياطيات النقدية الاوربية » الذى يمكن تحقيق اهدافه على مراحل .

١ ــ فى بداية الطريق ، لا يتجاوز الامر وضع المادتين ١٠٥ ، ١٠٨ من مواد معاهدة روما ، رغم غموضهما ، موضع التطبيق لسلوك السبيل العملى

للتعاون النقدى . فنتيجة لمشاورات بين حكم (محافظى) المصارف المركزية للدول الاعضاء ، توضع أسس التعاون والتنسيق النقدى : وذلك كجعـــل معدلات أسعار الحسم متناسقة ، وتعـــاون المصارف المركزية بخصوص حركات رؤوس الاموال فى العالم .. الخ . اى ان الحكام المذكورين سيعملون على وضع سياسة نقدية من أهدافها الرئيسية المحافظه على ثبات الاسعار والتوسع الاقتصادى .

٢ ــ تلك هى البداية التى تشكل المرحلة الاولى . اما فى المرحلة الثانية فيقترح تريفن احداث صندوق اوربى لادارة الاحتياطيات النقدية ، وذلك على غرار المجلس الفدرالى لادارة الاحتياطيات (فدرال رزيرف بانك) فى الولايات المتحدة الامريكية .

يتولى هذا الصندوق ، لدى احداثه ، القيام بمهمة التقاص بين المصارف المركزية للدول الاعضاء . كذلك عليه أن يفتح حسابات بعملة قابلة لتحويل . اما عن موارده المالية ، فمصدرها الرئيسى الودائع التى تودعها لديه المصارف المركزية . ويتوجب على كل مصرف مركزى من مصارف الدول الاعضاء أن يسلم الصندوق ما يتوفر لديه من أرصدة نقدية من عملات هذه الدول ، كما يمكن لكل من هذه المصـــارف أن يودع لدى الصندوق الذهب والعمـــلات الاجنبية الاخرى القابلة لتحويل وكل عملة اخرى يقبل بها الصندوق وان لم تكن قابلة للتحويل . وحينئذ يتمكن الصندوق من اجراء التحويلات اللازمة بالنسبة لحسابات المفتوحة لديه وحسابات أخرى ايضا .

ويقترح الاستاذ تريفن أن يقوم كل بلد من البلدان الاعضاء بأن يضع تحت تصرف الصندوق على الاقـــل ١٠٪ من مجمـــوع احتياطيته ، الامر الذى يجعل فى حوزة الصندوق مليار وثلاثمائة مليون دولار (أجرى تريفن حساباته هذه عام ١٩٥٧) . وعندما يتوفر هذا المبلغ لدى الصندوق ، فانه يقـــوم ، تبعا للظروف التى يقدرها ، بتقديم قروض قصيرة الاجـــل للدول الاعضاء . وبذلك فان الصندوق يحقق من جديد ما ذهبت اليه معاهدة روما من حيث الاخذ بمبدأ المساعدة المتقابلة بين الدول الاعضاء .

وبخصوص علاقة الدول الاعضاء بالصندوق فان كل دولة تظل تمـــارس سيادتها الكاملة على عملتها الوطنية ، وتكون هذه العملة مستقلة تمـــام الاستقلال عنه ، بمعنى ان اثبات معدل صرفها ، أو تذبذبه ، هو من شأن الدولة المعنية ذاتها فقط .

تلك هى المرحلة الثانية التى يمكن للصندوق خلالها أن يضع أسس التعاون النقدى بين البلدان الاعضاء من حيث قيام هؤلاء الاعضاء بايداع جزء من احتياطياتهم النقدية ــ واموال اخرى ايضا ــ لديه ، وبذلك تتجمـــع فى الصندوق أموال تدار بصورة مشتركة من قبل مجموعة هذه البلدان ، وتتوفر بالتالى لديه سيولة نقدية دولية تمكنه من القيام بتقـــديم قروض قصيرة الاجل للدول الاعضاء التى تكون حسب تقديره بحاجة لذلك .

ومن ثم ، ولنفترض أن هذه هى المرحلة الثالثة ، يتكامل النظام بدرجة أكبر بحيث أن عملات البلدان الاعضاءتصبح ثابتة بالنسبة للوحدة النقدية الاوربية، ويتطور الصندوق ليصبح ، شيئا فشيئا ، مصرفا احتياطيا . وعندما يبلغ الامر هذا الحد ، فان مجموعة من الامور تتحقق تباعا :

١ ــ يسمح باستعمال الوحدة الحسابية الاوربية لتسوية المعاملات داخل كل بلد .

٢ ــ يقوم كل مصرف مركزى فى كل بلد عضو بفتح حسابات بهذه الوحدة الحسابية ، أو يصدر أوراقا بها يكون التعامل بها محصورا داخل البلد نفسه فقط .

٣ ــ تتفق البلدان الاعضاء شيئا فشيئا فيما بينها على توسيع الرقعة الجغرافية للتعامل بهذه الورقة التى تمثل الوحدة الحسابية الاوربية بحيث تصبح شاملة لمجموع البلدان الاعضاء .

وعندما يبلغ الامر هذه الدرجة ، يصبح من البديهى تشكيل سلطة نقدية اوربية تكون متمتعة بحق الاصدار النقدى على صعيد البلدان الاعضاء ، وكما ذكرنا ، يؤخذ مصرف الاحتياطيات الفدرالى للولايات المتحدة كنموذج ، ويوضع نظام مثيل له ، ويحتفظ كل مصرف مركزى مرتبط بهذا المصرف الفدرالى للاحتياطيات فى أوربا سياسة مستقلة فى مجال التسايف (الائتمان). تلك هى المرحلة الرابعة والاخيرة التى تصورها تريفن ، وتصور معها صعوباتها . وعندما تكون قد دخلت مرحلة التطبيق ، تكون العملات الاوربية التابعة للدول الاعضاء أصبحت قابلة التحويل . وتجد السلطات النقدية لكل بلد عضو أن لديها عملتين : اوربية ثابتة ، ومحلية يتذبذب سعر صرفها . ولا شك أن السلطات المحلية ستعمد حينئذ الى الاستغناء عن العملة المحلية وتصبح العملة الاوربية وحدها فى التداول .

وفى عام ١٩٦٩ ، أى بعد اكثر من عشر سنوات من تقديمه الاقتراحات المتقدمة آنفة الذكر ، أكد الاستاذ تريفن مجددا أفكاره السابقة مع ادخال بعض التطوير عليها ، وذلك بمناسبة قيام لجنة السوق الاوربية المشتركة باصدار مذكرة حول ضرورة اسراع الخطى فى بناء الوحدة النقدية الاوربية (١) .

اذا كانت الغاية النهائية للاستاذ تريفن هى تحقيق الوحدة النقدية الاوربية ، الا انه على قناعة ان الوقت لم يأت بعد لتحقيق هذه الوحدة .

---

(١) انظر :

R. Triffin : «On the creation of a European Reserve Fund». Banca Nazionale del Lavoro, Déc. 1969.

J. Trempont : A propos de la réforme du système monétaire : les idées du professeur Triffin.
R. de la Banque, Bruxelles, No. 2, 1970.

وانطلاقا هذه المرة من امكانية مساهمة البلدان الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة فى خلق والمحافظة على السيولة النقدية الدولية التى يجرى ضبطها تبعا للحاجة ، يستعيد كاتبنا فكرته عن الصندوق الاوربى للاحتياطيات الذى يتلقى الودائع ، كما ذكرنا أعلاه ، من هذه البلدان التى تقوم لوحدها بادارته . ويجرى الربط ، بصورة مرنة ، بين هذه الودائع والتطور العام للاحتياطيات النقدية لكل بلد عضو .

وفى بداية الامر ، ليس من الضرورى أن تكون هناك سلطة نقدية على مستوى الدول الاعضاء لادارة الصندوق ، بل يكفى توفر « آلية من شأنها تسهيل عملية التداخل التدريجى للادارة الوطنية المسؤولة » ، كما يقول تريفن الذى يضيف أن هذا الصندوق يجب أن يوضع تحت السلطة العليا لمجلس وزراء السوق ، ويشرع بناء على اقتراحات لجنة السوق ، ويمنح حكام (محافظى) المصارف المركزيه حرية التصرف ضمن حدود اختصاصاتهم . ومادامت العملية متطورة مع الزمن والقضايا المستجدة فان الحدود المذكورة تتغير تبعا للضرورة .

يقول الاستاذ تريفن ، ان « المهمة الاولى — والاكثر صعوبة — للصندوق الاوربى للاحتياطيات هى تنشيط عمليات تنسيق السياسات المالية والنقدية وسياسات الاسعار للبلدان الاعضاء ، وذلك بالقدر الممكن والضرورى المحافظة على توازن موازين مدفوعاتهم ، وللحفاظ ، فى الامد الطويل ، على الاتحاد الاقتصادى كما هو وارد فى معاهدة روما .. ان التنسيق الضرورى للسياسات المحلية يجب أن يهدف بصورة أساسية الى تحقيق التوازن العام بين الموارد والنفقات المحلية ، مع أخذ بعين الاعتبار حركات رؤوس الاموال فى الامدين القصير والطويل اذ ى يمكن لها أن تساهم فى تحقيق هذا التوازن او على العكس ، تجعله صعب التحقق . وهنا لابد للتوازن النقدى من أن يكيف بصورة ملائمة أسعار الفائدة فى البلدان الاعضاء ، ولكن دون أن تكون هذه الاسعار واحدة بصورة كلية » .

ويعتقد الاستاذ تريفن انه يجب على البلدان الاعضاء أن ترفض بصورة قاطعة فكرة المعدلات أو الاسعار المتموجة لاسعار الصرف ، وانه يجب التمسك بثبات سعر الصرف .

ان نجاح تنسيق السياسات المالية والنقدية ، وكذلك سياسات الاسعار ، بشكل عام السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الاعضاء ، انما يعنى فى الواقع الاستقرار النهائى لاسعار الصرف . وان ثبات أو استقرار أسعار الصرف يتحول ، لدى تحقيقه ، الى توحيد نقدى تندمج فى ظله العملات الخمس للدول الاعضاء فى عملة واحدة (لم نقل ا دول الست لان الوحدة النقدية قائمة حاليا بين بلجيكا واللوكسمبورغ) .

وجملة القول فان أحداث الصندوق الاوربى للاحتياطيات يسهل ثبات سعر الصرف بين عملات البلدان الاعضاء ، كما انه بسبب كونه يتلقى

الودائع من المصارف المركزية لهذه البلدان ، يقدم دعما ماليا للبلدان الاعضاء التى يكون ميزان مدفوعاتها فى عجز ، وذلك بأن تحل التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل والمتعددة الاطراف بين الدول الاعضاء محل التسهيلات الائتمانية الثنائية القائمة على أساس اتفاقات « المقايضة » Swap ، وذلك كما تم الامر منذ عشرين سنة حيث حل اتحاد المدفوعات الاوربى بتسويته المدفوعات على أساس متعدد الاطراف محل التسويات التى كنت قائمة على أساس ثنائى الطرف للمدفوعات .

(ج) مشروع « ورنر » :

انه تنفيذا للفقرة الثامنة من اتفاق مؤتمر رؤساء وحكومات الدول الأعضاء فى السوق الذى انعقد فى لاهاى فى الاول والثانى من كانون اول ١٩٦٩ ، قرر مجلس وزراء السوق تأليف مجموعة عمل برئاسة رئيس وزراء اللوكسمبرغ ، مهمتها تقديم اقتراحات واضحة للمجلس حول موضوع ا وحدة الاقتصادية والنقدية لاوربا السوق الاوربية المشتركة .

وكان (ورنر) ومجموعته قد قدموا تقريرا حول موضوع الوحدة النقدية الاوربية فى شهر ايار (مايو) من عام ١٩٧٠ . وفى حزيران (يونيو) من العام نفسه أقر مجلس السوق الاوربية المشتركة الخطوط الكبرى لهذا التقرير . وقد اتخذ هذا التقرير صيغته النهائية عندما قدم فى ٨ تشرين أول (اكتوبر) من العام المذكور ، وفيما يلى خلاصة وافية عنه .

١ ــ انه من الممكن تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية بين البلدان الاعضاء فى السوق الاوربية المشتركة خلال السنوات العشر القادمة ، وذلك اذا توفرت الارادة السياسية لدى هذه البلدان لبلوغ هذا الهدف .

٢ ــ ان تحقيق هذه الوحدة سيتم وفق خطة وعلى مراحل . ولكن لايمكن منذ الان ، أى منذ البداية ، تحديد جدول زمنى دقيق وغير مرن . وعلى هذا فانه سيتم اتخاذ تدابير عملية للمرحلة الاولى فقط والتى حددت مدتها بثلاث سنوات تبدأ اعتبارا من أول شهر كانون الثانى (يناير) من عام ١٩٧١ . وانه فى ضوء التجربة التى ستكتسب خلال فترة المرحلة الاولى هذه ، ستتخذ فى نهايتها القرارات المتعلقة بتحديد جدول زمنى مفصل للمراحل التالية .

٣ ــ اما خلال المرحلة التطبيقية الاولى ، فلابد من اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير فى مختلف جوانب واوجه السياسات الاقتصادية للبلدان الاعضاء . كذلك يقترح واضعو التقرير انه لابد من عقد اجتماع على مستوى حكومات هذه البلدان من أجل ادخال التعديلات اللازمة على معاهدة روما ، وتطوير نصوصها بحيث تمكن من أن يتحقق بصورة كاملة الاتحاد الاقتصادى والنقدى .

٤ ــ هذا ، ولابد لهذه الاجراءات والتدابير التى ستقترح خلال المرحلة التطبيقية الاولى المشار اليها من أن تشمل أولا بأول المشاورات الاولية

والتزامات الدول الاعضاء فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المتوسطة الاجل، وسياسة تطور الاوضاع الاقتصـــادية عامة ، والسياسة المالية والسياسة النقدية .

٥ ــ يجب أن يجتمع مجلس السوق الاوربية المشتركة ثلاث مرات على الاقل فى السنة الواحدة من أجل أن يقرر ، بناء على اقتراح لجنة السوق ، الخطوط الكبرى للسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع فى منظمة السوق . وتستخلص من السياسة الاقتصادية المتبعة فى بلدان منظمة السوق مجموعة من التوصيات تنشر فى « تقرير سنوى عن الوضع الاقتصادى فى منظمـــة السوق » .

٦ ــ تتشاور لجنة السوق مع الاطراف والهيئات والمنظمات الاجتماعية قبل تقرير الخطوط الكبرى للسياسة الاقتصادية الواجبة الاتباع .

٧ ــ انه بغية تنسيق السياسة المالية بين الدول الاعضاء فى المنظمة ، يضع مجلس منظمة السوق الارشادات العامة المتعلقة بالمقدار الاجمـــالى للواردات والنفقات ، وتوزيع هذه النفقات بين التثمير والاستهلاك ، كذلك فان الاشارة لازمة الى ملاحظة مقدار فائض او عجز الموازنات . ويشير تقرير (ورنر) الى أن انتباها خاصا يجب ان يعطى لطـــرق تمويل العجـــوز من الموازنات وكيفية استخدام الفوائض . كذلك فانه لابد من تنسيق الطـــرق والاجراءات المتبعة فى كل بلد بخصوص الموازنات ، ووضع أدوات وضوابط عامة متشابهة للسياسة المالية فى مختلف بلدان السوق .

٨ ــ ومادامت الغاية النهائية هى ازالة الفوارق فى الاوضاع الماليـــة للبلدان الاعضاء ، فلابد من البدء بتطبيق نظام القيمة المضافة على مجموعة هذه البلدان ، كذلك لابد من العمل على تقريب معدلات الضرائب . وبتعبير آخر ، يجب أن ينسق الى أبعد الحدود ابنيان الضريبى على الشركات ، وكذلك الضرائب ذات الانعكاسات المبـــاشرة على الاوضـــاع الاقتصـــادية ، وخاصة على حركات رؤوس الاموال داخل منظمة السوق .

٩ ــ اقترح تقرير (ورنر) بعض الطرق لتحرير نقل رؤوس الاموال داخل المنظمة ، وذلك :

(أ) بالسماح لمواطنى الدول الاعضاء بالتعامل فى الاسواق المالية العائدة لكل من هذه الدول .

(ب) بتسهيل توظيف رؤوس الاموال فى البلدان الاعضاء من قبل المثمرين فى هذه البلدان .

(ج) تقوم البلدان الاعضاء بتنسيق سياساتها المالية فيما بين أسواقها المالية ، وفيما بين هذه الاسواق والاسواق المالية الاخرى .

١٠ ــ تشترك البلدان الاعضاء فى وضع الخطوط العامة والضوابط المشتركة للسياسة النقدية وسياسة التسليف (الائتمان) . وهكذا فان لجنة حكام (محافظى) المصارف المركزية تجتمع مرتين على الاقل فى السنة وتقرر وضع المبادىء المنظمة للسياسة النقدية الواجبة الاتباع فى مجال معدلات الفوائد ، السيولة المصرفية ، ومنح القروض المصرفية . ولابد للدول الاعضاء لدى اتخاذها اجراءات بهذا الخصوص من ان تراعى الضوابط المشتركة المتفق عليها من جهة ، ومن جهة ثانية يجب تبادل المعلومات حول الاجراءات المتخذة قبل وضعها موضع التطبيق . وكذلك تقوم لجنة الحكام هذه بدراسة موضوع تنسيق أدوات السياسة النقدية ، واقتراح ما يجب اقتراحه بكل ما يتعلق بموضوع تنسيق السياسة النقدية للدول الاعضاء .

١١ ــ هذا فى مجال السياسات النقدية الداخلية . أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية لمنظمة السوق الاوربية المشتركة مع العالم الخارجى ، فان تقرير (ورنر) أشار الى ضرورة تطوير المشاورات بين الدول الاعضاء فى منظمة السوق حول موضوع تغيير معدلات أسعار تعادل العملات فيما بينها . وزيادة المشاورات بين هذه الدول فيما يتعلق بمنح واستخدام القروض الممنوحة للمساعدات الدولية ، وأن يجرى تقليص تدريجى لتقلبات أسعار الصرف فيما بين عملات البلدان الاعضاء . واقترح التقرير كذلك احداث صندوق أوربى للتعاون النقدى .

١٢ ــ ويذهب تقرير (ورنر) بعد ذلك الى الكلام عن المراحل القادمة الواجبة الاتباع بغاية التوصل الى الوحدة الاقتصادية والنقدية . وكما سبق وأشرنا لم يذكر التقرير التفاصيل والاجراءات الواجبة الاتباع خلال هذه المراحل، بل اكتفى بذكر الخطوط العامة . وهكذا فقد جاء فى التقرير انه يجب فى المستقبل زيادة التنسيق بين السياسات التى تتبعها الدول الاعضاء . وتتأمن زيادة التنسيق من حيث التوجيه أو القرارات المشتركة الصادرة عن مجموعة الدول الاعضاء ، وذلك للتوصل أخيرا الى نقل المسؤوليات من المجال المحلى الى صعيد منظمة السوق ككل . وضمن اطار خط السير هذا ، يجب أن تهدف السياسات الى تحقيق التوازن الاقتصادى العام ، والى العمل بصورة مشتركة خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقليمية وسياسة الاستخدام .

١٣ ــ واشار التقرير الى انه خلال المرحلة الثانية من مراحل السير نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء ، يجب ألا تنفرد أى منها بتغيير سعر تعادل عملتها الا بعد التشاور مع الدول الاخرى وأخذ الموافقة على ذلك . ولكن هذا التغيير يصبح أمرا مستبعدا بصورة نهائية خلال فترة تنفيذ المرحلة الثالثة . وخلال المرحلة الثانية ايضا يجرى احداث الصندوق الاوربى للتعاون النقدى . ومن الممكن احداثه خلال المرحلة الاولى اذا سمحت الظروف بذلك . ومن مهام هذا الصندوق تقديم الدعم النقدى للدول الاعضاء فى الامد القصير ، والمساعدات المالية لهذه الدول ايضا فى الامد المتوسط ، ويقوم

أيضا ، بصورة تدريجية ، بادارة الاحتياطيات النقدية على صعيد منظمة السوق ، وينتهى فى آخر الامر الى ان يشكل جزءا متمما ، ومن ثم مندمجا ، بالمصرف المركزى المشترك للمنظمة المذكورة .

تلك هى خلاصة مكثفة عن مسيرة وتطور مراحل البدء أو الانطلاق لبلوغ مرحلة الوصول أو بلوغ الهدف الذى هو الوحدة الاقتصادية والنقدية . وفى ظل هذه الوحدة سنجد أنه ستتحقق بصورة كلية حرية تبادل السلع والخدمات ، وحرية انتقال الاشخاص وتنقل رؤوس الاموال ، ولكن يجب الا يؤثر ذلك على حرية المزاحمة أو المنافسة فى السوق ، كما أنه لابد من تجنب أزمات الخلل الاقتصادى على الصعيد الداخلى لكل بلد ، وعلى صعيد منظمة الدول الاعضاء فى السوق . لذا ، فان هذه الوحدة الاقتصادية والنقدية تتضمن حدوث النتائج التالية :

١ ــ ستحل العملة الاوربية محل العملات المحلية فى داخل منظمة السوق الاوربية المشتركة . واذا لم يتحقق ذلك ، فانه على الاقل ستتحقق قابلية تبديل عملات الدول الاعضاء فى السوق فيما بينها بصورة كلية ومطلقة ، ودون أن يكون هناك تقلبات فى اسعار الصرف ، بل أن سعر تبديل أو صرف العملات فيما بينها يكون ثابتا .

٢ ــ ستكون هناك مركزية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية وسياسة التسليف (الائتمان) وسياسة خلق السيولة النقدية اللازمة للاقتصاد .

٣ ــ كذلك فان منظمة السوق هى التى ستضع أسس العلاقة بين السياسة النقدية للمنظمة ككل ، والسياسة النقدية الدوايه .

٤ ــ سيجرى توحيد سياسة الدول الاعضاء فيما يتعلق بالاسواق المالية . كذلك فان المنظمة هى التى تبت بشؤون الموازنات العامة .

٥ ــ ان السياسات المحلية وتلك المتعلقة ببنيان الاقتصاد القومى لن تكون فقط من اختصاص السلطات المحلية .

٦ ــ المنظمة هى المصدر الذى يفاوض اطراف الوحدات الاجتماعية ويبت بشؤونها .

هذا ، وان تحقيق هذه الوحدة ، والمحافظة على استمرارها ، يتطلب احداث اجهزة تابعة للمنظمة مباشرة تنقل اليها بعض الاختصاصات والمسئوليات التى تمارسها حاليا الدول الاعضاء . وهنا تطرح فكرة ان التوحيد الاقتصادى والنقدى يتلاقى مع مستلزمات وضرورة التوحيد السياسى .

ولكن تقرير (ورنر) لم يتناول بالتفصيل الاجراءات الدستورية والمؤسسية الواجب اتخاذها فى سبيل احداث هذه الأجهزة ، واكتفى بالاشارة الى انه لا بد من احداث جهازين للسيطرة على السياسة الاقتصادية، وهما :

أ ــ مركز اتخاذ القرارات بشأن السياسة الاقتصادية .

ب ــ نظام مشترك للمصارف المركزية .

اما مركز اتخاذ القرارات بشأن السياسة الاقتصادية ، فلا بد له من ان يمارس عمله بصورة مستقلة وسريعة وفعالة ، وأن يكون متمتعا بنفوذ فعلى فى توجيه وتسيير السياسة الاقتصادية العامة للمنظمة : السياسة المالية ، سعر تعادل العملات ، وكل جوانب السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى انتقلت مسئولية اتخاذ القرارات بشأنها ، أو معالجتها ، الى منظمة السوق . وسيكون هذا المركز مسؤولا سياسيا امام البرلمان الاوربى .

وفيما يتعلق بالنظام المشترك للمصارف المركزية ، والذى يجب أن يكون على نسق النظام الاحتياطى الفدرالى للولايات المتحدة الامريكية (أى مصرفها المركزى) ، فلا بد من أن يكون متمتعا بصلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية وسياسة تسيير شؤون التسليف (الائتمان) ، وأن يتدخل فى اسواق القطع (الصرف) حينما يرى ذلك ، وأن يدير الاحتياطيات النقدية للمنظمة .

د ــ خلاصة :

ما الذى يمكن استخلاصه من مشاريع لجنة السوق ، وخاصة مشروعى « بار » منها ومشروع « تريفن » ، وأخيرا مشروع « ورنر » حول التوصل الى ايجاد وحدة اقتصادية ونقدية بين دول السوق الأوربية المشتركة ، هذا مع العلم باننا لم نتعرض لاراء بعض الاقتصاديين الذين توصلوا الى اقتراح اسم العملة الأوروبية الجديدة ، " الفلوران » .

ان ما ورد فى هذه المشاريع يمكن من التوصل الى الوحدة النقدية ، واصدار عملة واحدة ، وان يكون هناك نظام مصرفى مركزى موحد ، اذا ما توفرت الارادة السياسية الصادقة . واعتقادنا أن التوحيد النقدى ، وهنا التوحيد النقدى الاوربى ، لا يمكن أن يتم الا بعد أن تتعدل أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء فى السوق ، ولا يتعرض سعر تعادلها الى اى تغيير . حينئذ يمكن القول ان منطقة البلدان الاعضاء للسوق الأوربية المشتركة تشكل منطقة نقدية واحدة . ومن ثم فانه من الصعوبة بمكان أن يتحقق هذا التعادل مالم تتبع سياسة مشتركة للامد القصير والمتوسط والاهداف البعيدة فى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية وسياسات التنمية الاقتصادية ، وأن تكون هناك صورة شبه موحدة لموازين مدفوعات البلدان الأعضاء .

ان الموعد النهائى ، بحسب المشاريع المقـدمة والتى تم عرضها بصورة ملخصة ، لقيام الوحدة النقدية الاوربية هو العشرية التالية ، أى حتى عام ١٩٨٠ . وهناك من يذهب الى القول أن الكلام فى هذه الوحدة يجب أن يأتى بعد الاندماج الاقتصادى الكامل . وهناك من يقول بأنه يمكن للتوحيـد النقدى أن يسير جنبا الى جنب ، وفى الوقت ذاته ، مع التوحيد الاقتصادى . واعتقادنا أن أصحاب الرأى الثانى هم الذين سينتصرون ، نظرا للابعاد السياسية لموقفهم . فالنظام النقدى الدولى ليس بمأمن من الهـزات ، والعملتان الاحتياطيتان الدوليتان ، ليستا بمأمن من الهزات أيضا. وبالاضافة الى ذلك ، لابد من وضع حد لسيطرة العملة الاحتياطية التى هى دولار الولايات المتحدة الامريكية ، ووضع عملة احتياطية دولية متينة الى جانبهـا على الصعيد الدولى ، وهذه العملة هى العملة الأوروبية الواحـدة أو الموحدة ، التى يمكن التوصل الى تحقيقها فى اليوم الذى يستقر فيه بصورة فعلية ومستمرة سعر التعادل بين عملات البلدان الأعضاء .

المعالم الاساسية لاتفاقية
الصندوق العربى للانماء الاقتصادى

الدكتور يحيى احمد نصر
مدرس الاقتصاد بكلية التجارة ـ جامعة الازهر

مقدمة

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تم انشاء الكثير من الهيئات والمؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وغير التابعة لها ، وفاء بالوعود التى بذلها الحلفاء للمجتمع الدولى عامة وللدول النامية خاصة بشأن تحقيق حياة أفضل للبشرية وعلاج ما تشكو منه غالبية سكان العالم من فقر وتخلف (١) .

ولا شك فى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية يشكل عبئا ماليا ثقيلا تعجز هذه الدول عن تحمله وحدها . غير أنه لا يمكن فى نفس الوقت الاعتماد كلية على الدول المتقدمة طالما لم تتغير سياستها واوضاعها بحيث يمكنها توجيه جزء أكبر من مواردها الى المساعدات الدولية (٢) ، أكبر بكثير مما يهدف اليه فى السنوات الاخيرة ، وقلما يتحقق أى ١ ٪ من جملة الناتج القومى الاجمالى (٣) . فهذه النسبة تبعد كثيرا عما تخصصه تلك الدول فى الأونة الحاضرة لهذا الغرض . فالدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تنقص من مساهمتها فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية بالرغم من الزيادة المطردة فى ناتجها القومى .

فقد كانت معاونة الدول الصناعية فى عام ١٩٦٨ تقدر بحوالى ٧٨ر٠ ٪ من جملة ناتجها القومى فأصبحت فى عام ١٩٦٩ ٧٤ر٠ ٪ . أما الولايات المتحدة الأمريكية التى تعتبر من اغنى دول العالم فقد خفضت من مساعدتها

---

(١) أنظر فى هذا الشأن كتاب الاستاذ الدكتور حسين عمر « المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ١٩٦٥ » .

(٢) أنظر فى هذا الشأن كتاب الاستاذ الدكتور صلاح الدين نامق « محددات التنمية » ـ الباب العاشر ١٩٧٠ .

(٣) كتاب الاستاذ الدكتور محمد زكى شافعى التنمية الاقتصادية ١٩٧٠ ص ٦٥ .

للدول النامية بشكل ملحوظ فبينما كانت معاونتها تقدر بحوالى ٠ر٦٥ ٪ فى عام ١٩٦٨ انخفضت فى عام ١٩٦٩ الى ٠ر٤٩ ٪ (١) .

لذا فان على الدول النامية أن تتحمل المسئولية الأولى فى تدبير ما يلزمها من موارد لتحقيق التنمية المنشودة قبل أن تفكر فى الحصول على معاونة من الدول الأخرى .

ولقد شعر المجتمع العربى بهذه الحقيقة منذ فترة غير قصيرة . فعقد عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادى والاجتماعى فيما بين الدول العربية . من بينها اتفاقية انشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى عام ١٩٥٧ . وعلى الرغم من التوقيع على هذه الاتفاقية (٢) ، ومن صدور قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية باعتماد المؤسسة عام ١٩٥٧ ، فان مشروع هـذه المؤسسة المالية لم ير النـور وظل مقبـورا منذ ذلك الحين ، حتى اعادت نكسة يونيو عام ١٩٦٧ التفكير فيه باعتبار ان من بين أسباب النكسة ضعف المقدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وتخلفها التكنولوجى .

١ ــ نشـأة الصـــندوق

تضمنت قرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد للدول العربية الذى اجتمـع فى بغداد فى أغسطس عام ١٩٦٧ ، قرارا باعادة الحياة الى هذا المشروع تحت اسم جديد هو « الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى » واوصى المؤتمر بعقد اجتماع آخر على مستوى وكلاء وزارات فى الجـزائر خلال شهر اكتوبر عام ١٩٦٧ لمواصلة النظر فى التوصيات التى أصدرها .

وأقر مؤتمر القمة العربى الذى انعقد فى الخرطوم من ٢٩ اغسطس الى اول سبتمبر عام ١٩٦٧ التوصية بانشاء الصندوق .

وفى اجتماع وكلاء وزارات الاقتصاد للدول العربيـة الذى انعقـد فى اكتوبر عام ١٩٦٧ بالجزائر تم بحث هذا المشروع ، واعتمد نظـــاما اساسيا للصندوق الجديد يكاد يكون مقتبسا حرفيا من النظام الســابق وضعه للمؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى .

وقد صدر بعد ذلك قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى مايو عام ١٩٦٨ بالتوصية باقرار المشروع . ووقعت عليه كل من الاردن ، والجزائر ، والسودان ، والعراق ، وسوريا ، وجمهورية مصر العربيـة

(١) O.C.D.E. aide au développement Economique 1970 p. 14.

(٢) وقع هذه الاتفاقية كل من الاردن ، السودان ، سوريا ، العراق ، السعودية ، ليبيا ، مصر ، اليمن ، الكويت .

واليمن ، والكويت ، ولبنان ، وليبيا ، واليمن الجنوبية ، وامارة أبو ظبى .

غير أن المشروع لم يخرج الى حيز التنفيذ لأن نسبة الاكتتاب فى رأس ماله كانت أقل من المطلوب لنفاذ مفعول الاتفاقية وهو ٤٥٪ من مجموع رأس المال (١) .

وبالرغم مما بذل من محاولات وما أجرى من اتصالات فان الحياة لم تدب فى المشروع الا بعد قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية فى ديسمبر عام ١٩٧٠ بشأن زيادة نسبة الاكتتاب فى الصندوق .

وقد ارتفعت هذه الزيادة بالحصص المكتتب بها الى المستوى المبين فى الجدول التالى :

الدولة	الحصة (مليون دينار كويتى)	الاسهم	النسبة المئوية
الكويت	٣٠	٣٠٠٠	٣٧ر٠٤
ليبيا	١٢	١٢٠٠	١٤ر٨١
ج. م. ع.	١٠ ر٥	١٠٥٠	١٢ر٩٦
العراق	٧ ر٥	٧٥٠	٩ر٢٦
امارة أبو ظبى	٥ ر	٥٠٠	٦ر١٧
الجزائر	٤ ر	٤٠٠	٤ر٩٤
سوريا	٣ ر	٣٠٠	٣ر٧٠
المغرب	٢ ر	٢٠٠	٢ر٤٧
الأردن	٢ ر	٢٠٠	٢ر٤٧
السودان	١ ر٥	١٥٠	١ر٨٥
امارة قطر	١ ر٥	١٥٠	١ر٨٥
لبنان	١ ر	١٠٠	١ر٢٤
امارة البحرين	ــ ر٥	٥٠	٦٢ر ــ
اليمن	ــ ر٥	٥٠	٦٢ر ــ
المجموع	٨١	٨١٠٠	١٠٠ ٪

(١) وفقا للمادة (٤٠) من الاتفاقية .

٢ ــ اغراض الصندوق ووسائله

اولا : اهداف الصندوق

يهدف الصندوق الى تدعيم الكيان العربى الاقتصادى والاجتماعى وبناء طاقاته الانتاجية وموارده البشرية .

وفى سبيل ذلك يقوم الصندوق بالعمليات الاتية :

١ ــ اقراض المشروعات الاقتصادية الاستثمارية أو كما تنص الاتفاقية « ذات الطابع الاستثمارى » ، سواء اكانت هذه المشروعات حكومية أو مملوكة لهيئات ومؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة ، مع اعطاء الأولوية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربى وللمشروعات المشتركة .

ومن المستغرب أن يقصر نشاط الصندوق على مثل هذه المشـــاريع الاستثمارية مع أن اسمه هو كما هو واضح اعم من ذلك بكثير ، اذ يشمل بالاضافة الى الناحية الاقتصادية النواحى الاجتماعية الأخرى كالتعـــليم ، والاسكان ، والصحة وما الى ذلك من أنشطة ومجالات لا ينطبق عليهـــا وصف المشاريع ذات الطابع الاستثمارى .

٢ ــ تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة فى الدول العربية بطريق مباشر أو غير مباشر .

ويقصد بهذا النص أن يشترك الصندوق فى تعبئة المدخرات العـــامة والخاصة لخدمة أغراضه . ويسرى ذلك بطبيعة الحال على الاموال العربية وغير العربيـــة .

وهو ما يتمشى مع النصوص المأخوذ بها فى مثل هذه المؤسسات المالية الاقليمية والدولية .

٣ ــ توفير ما قد يلزم الدول العربية من خبرات ومعونات فنيـــة فى مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية .

والواقع أن هذه الاهداف والأغراض لا تختلف عما هو قائم فى كثير من مؤسسات التمويل . وهى تفتح امام الصندوق مجالا واســـعا للعمل المتنوع ولا يحده فى ذلك الا ما يتـــوفر لديه من موارد ماليـــة وخبرات فنيـــة .

ثانيا : وســـائل الصندوق

اوردت المـــادة الحـــادية عشر وسائل الصندوق لتحقيق اغراضـــه على النحو التالى :

ــ اقتراض الأموال من الأسواق الداخلية والخارجية .

ــ ضمان الاوراق الخاصة بالمشروعات التى وظف الصندوق أمواله فيها وذلك بقصد تسهيل بيعها .

ــ بيع وشراء الأوراق المالية التى أصدرها أو وظف أمواله فيها .

ــ توظيف الأموال التى لا يحتاج اليها وما لديه من أموال الادخار والتقاعد أو ما يماثلها فى أوراق مالية من الدرجة الأولى .

ــ ممارسة اية عمليات أخرى تتعلق بأغراض الصندوق .

ومن الواضح أن صياغة هذه النصوص على هذا النحو صياغة ضعيفة الى حد ما . اذ انها تخلط بين العمليات الهامة مثل حق الاقتراض والأقل أهمية مثل توظيف أموال التقاعد .

فالمفروض أن يبين النص الخاص بأعمال الصندوق الوسائل التى يستطيع أن يتخذها حتى يحقق الأغراض المكلف بها ، وهى تمويل المشروعات الاستثمارية وتشجيع استثمار الأموال وتوفير الخبرات والمعونات الفنية . وهذا يختلف عن مجرد شرح بعض التصرفات التى يمكن أن يقوم بها الصندوق باعتباره شخصية اعتبارية كما عادت ونصت عليه تفصيلا المادة (٣٠) من الاتفاقية .

٣ ــ طاقة الصندوق المالية

أولا : راس مال الصندوق

نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على أن راسمال الصندوق مائة مليون دينار كويتى أى ما يعادل مائة وعشرين مليون وخمسمائة الف جنيه مصرى (١) .

وينقسم راسمال الصندوق الى عشرة آلاف سهم قيمة كل سهم منها عشرة آلاف دينار كويتى . يكتتب الأعضاء المؤسسون فيها حسب الحصة المقررة فى الاتفاقية .

وقد اجازت المادة السادسة زيادة راسمال الصندوق اذا كانت هذه الزيادة تهدف الى اصدار اسهم مقابل حصة بلد عربى راغب فى الانضمام للصندوق .

أما اذا كانت الزيادة ترمى لغرض آخر غير الانضمام فيشترط موافقة أغلبية ثلاث ارباع أصوات المقترعين . ويجوز لكل عضو الاكتتاب فى هذه

---

(١) الدينار الكويتى يعادل جنيه مصرى و ٢٠٥ مليما (نشرة بنك بور سعيد ١٩٧٠) .

الزيادة بنسبة اسهمه الى رأس المال وفقا للشروط التى يحددها مجلس المحافظين .

وقد نصت الاتفاقية على أن يدفع قيمة الحصة المكتتب بها على النحو التالى :

١ — يدفع العضو ١٠ ٪ من قيمة الحصة المكتتب بها عند ايداعه وثيقة تصديقه على الاتفاقية ، ويودع هذا المبلغ باسم الصندوق لدى وزارة المالية الكويتية (١) .

٢ — يدفع العضو ١٠ ٪ من قيمة اسهمه المكتتب بها عند وضع الاتفاقية موضع التنفيذ .

٣ — يسدد باقى الاكتتاب على ستة اقساط سنوية متساوية يستحق أولها بعد سنة من مباشرة الصندوق لأعماله .

غير ان عدد هذه الأقساط عدل بموجب قرار المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية الصادر فى ديسمبر من عام ١٩٧٠ اذ جعل الدفع على عشرة اقساط سنوية بدلا من ستة .

ثانيا : موارد الصندوق الأخرى

حرصا على توفير اكبر قدر ممكن من الأموال ليتسنى للصندوق ممارسة نشاطه منحت الاتفاقية للصندوق الحق فى الاقتراض — سواء عن طريق اصدار سندات أو عن طريق فتح اعتمادات — من المؤسسات العربية العامة والخاصة والأفراد والمؤسسات الدولية .

غير ان الاتفاقية أوردت قيدا على حق الصندوق فى اصدار السندات بما لا يتجاوز ضعف راسماله الا بقرار خاص من مجلس المحافظين يصدر باغلبية ثلثى الأصوات .

وهذا لا يختلف كثيرا عما هو مأخوذ به فى مثل هذه المؤسسات المالية، الا ان ذكر الأفراد هنا يدعو الى التساؤل : هل هناك افراد لديهم القدرة المالية على اقراض او فتح اعتماد لمؤسسة اقليمية كبيرة مثل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى تشارك فى تطوير ما يزيد على مائة مليون نسمة ؟ وبفرض وجود مثل هذا الفرد فهل من المناسب الالتجاء اليه ؟

---

(١) تلتزم وزارة المالية الكويتية باستثمار هذا المبلغ بضمان حكومتها ورده مع ارباحه الى الجهة التى يعينها مجلس محافظى الصندوق .

ونرى من الأفضل تعديل هذا النص باستبعاد كلمة « الأفراد » خاصة وان النص الاصلى فى اتفاقية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى لم يرد به ذكر حق الاقتراض من الأفراد (١) .

٤ ــ ضمان المحافظة على أموال الصندوق

تضمنت الاتفاقية على كثير من الاحكام الكفيلة بحسن سير اعمال الصندوق دون تعثر وضمان المحافظة على أمواله حتى يمكن له الاستمرار فى مزاولة نشاطه فى الحدود المرسومة له فى يسر وسهولة . وفيما يلى أهم هذه الاحكام :

اولا : ضمان اموال الصندوق

حرصا على توفير أكبر ضمان ممكن لاموال الصندوق ، تطلبت الاتفاقية ان يحصل الصندوق فى جميع عملياته الاقراضية على ضمان حكومة الدولة التى يباشر الصندوق نشاطه فيها .

وللصندوق الحق فى طلب ضمانات اضافية اذا قام بتمويل مشروع غير حكومى وان كانت هذه الضمانات الاضافية ليس لها من مقتض ما دامت القاعدة هى الحصول على ضمان حكومى فى جميع الحالات اللهم الا اذا كان الغرض من ذلك تخفيف العبء على الحكومة الضامنة للمشروع أو الحرص على نجاح المشروع الخاص فى حد ذاته وتوفير الحوافز على وفائه بديونه والتزاماته .

ثانيا : شرائط التمويل

مراعاة لسيادة الدول الأعضاء قضت الاتفاقية الا يقوم الصندوق بتمويل مشروع فى اقليم اى عضو الا باذن من حكومة هذا العضو .

وحرصا من الصندوق على الاستقلال الاقتصادى للمشروعات التى يقوم بتوظيف امواله فيها ، لا يجوز له أن يشارك فى ادارة هذه المشروعات وان كان له الحق فى دراسة المشروعات بواسطة خبرائه الفنيين قبل القيام بتمويلها .

كذلك خولت الاتفاقية للصندوق أن يضع الشروط التى يراها مناسبة للقيام بالتمويل مراعيا مقتضيات المشروع ومخاطره .

---

(١) نصت المادة (٩) من اتفاقية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى الفقرة (١) على أن أموال المؤسسة « تتألف عدا رأس المال المكتتب به من الاموال الاحتياطية ومن الاموال التى تقترضها المؤسسة عن طريق اصدار سندات وعن طريق فتح اعتمادات من المؤسسات الدولية كالبنك الدولى للانشاء والتعمير أو شركة التمويل الدولية أو غيرها من هيئات التمويل الاخرى ».

ثالثا : حق تحويل العملات

يقوم الصندوق بالاقراض بالعملة التى يتفق عليها مع المقترض وتبعا لحاجة تنفيذ المشروع . كما أن للصندوق الحق فى تحويل العملات التى فى حوزته الى اى عملة أخرى وفقا لما يراه أصلح وأيسر للقيام بعملياته المختلفة ومواجهة كافة التزاماته .

ولا شك فى أن ذلك يعتبر امتيازا كبيرا للصندوق اذ تستثنى أمواله من نظم الرقابة على الصرف السائدة فى كثير من البلاد العربية .

كذلك تنص الفقرة السابعة من المادة (١٣) من الاتفاقية على انه يجوز للصندوق طرح قروض فى اى بلد عضو لتمويل احد المشروعات بعد استئذان حكومة هذا البلد . فاذا كان المشروع فى بلد عضو آخر فيلتزم العضو الذى يطرح القرض فى بلده بنقل حصيلة القرض الى البلد الذى يقوم المشروع فيه بناء على طلب الصندوق(١) .

ويلاحظ أن الوضع المعتاد أن يقترض الصندوق ثم يوظف أمواله اينما شاء الأمر الذى يفسر اعفاءه من قيود رقابة الصرف . ولكن فرض الاقتراض من بلد لتمويل مشروع فى بلد آخر بالذات مع الزام الدولة المقترض منها بتحويل مبلغ القرض الى البلد الذى يوجد بها المشروع فرض متصور حقا ولكنه بعيد الاحتمال ، ولا يعنى الدولة المقترض فيها بالتحويل الى بلد آخر بالذات الا فى أحوال استثنائية .

وهذا النص المنقول من النص المقابل لاتفاقية المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى لا يوجد ما يماثله فى اتفاقية البنك الدولى للانشاء والتعمير حيث ينص الحكم المقابل على التزام الدولة التى أذنت بالاقتراض بتحويل القرض الى اى بلد آخر بدون قيد أو شرط Without restriction. (٢) .

رابعا : استثمار فائض الاموال

قضت الفقرة السادسة للمادة (١٣) من الاتفاقية بأن يسعى الصندوق فى استمرار استثمار أمواله وان يكون ذلك بشروط مرضية . وهذا النص يقصد به توظيف فائض أموال الصندوق بهدف زيادتها وان كان ورد بالاتفاقية فى غير موضعه الصحيح اذ جاء تحت عنوان حدود التمويل .

---

(١) ورد هذا الحكم تحت عنوان « حدود التمويل » بينما صلته بهذا الموضوع غير واضحة

(٢) I.B.R.D. : Article IV — Section.

b) The bank may borrow funds : only with the approval of the member in whose markets the funds are raised and the member in whose currency the loan is denominated, and only if those members agree that the proceed may be exchanged for any other member without restriction.

خامسا : الحصانات والامتيازات المقررة للصندوق

منحت الاتفاقية العديد من الحصانات والامتيازات للصندوق باعتباره هيئة دولية اقليمية .

فأعطت الاتفاقية الحصانة لجميع أملاكه وموجوداته ، وكذلك أوراق الصندوق وسجلاته . كما أعفته من جميع الضرائب والرسوم بالنسبة لأملاكه ودخله ، وعملياته واسهمه وسنداته ، والأوراق المالية التى يصدرها ، والأرباح ، والفوائد ، والعملات الناتجة عنها .

وبالاضافة الى هذه الحصانات والامتيازات قررت الاتفاقية ان لمجلس المحافظين أن يقرر ما يراه من مزايا أخرى لتحقيق أغراض الصندوق .

سادسا : الابتعاد عن الاعتبارات السياسية

وحرصا على أن يؤدى الصندوق عمله فى جو تسوده روح التعاون واحتراما لسيادة الدول الأعضاء قررت الاتفاقية أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية هى وحدها المعيار الأول والأخير فى الحكم عند اصدار الصندوق لقراراته .

٥ ــ عضوية الصندوق

أولا : أعضاء الصندوق

تفرق الاتفاقية بين الأعضاء المؤسسين والأعضاء المنضمين . فالاعضاء المؤسسون هم الذين اكتتبوا فى راسمال الصندوق حتى يوليو عام ١٩٦٨ . أما الأعضاء المنضمون فهم أية دول أو بلاد عربية أخرى يوافق مجلس المحافظين على انضمامها للاتفاقية .

وأجازت الاتفاقية لمجلس المحافظين قبول مساهمة المؤسسات والهيئات المالية العربية العامة أو الخاصة فى راسمال الصندوق حرصا منها على تدعيمه وتوسيع مجالات نشاطه .

ومع ذلك لم تبين الاتفاقية كيف يمكن أن تنضم هذه المؤسسات والهيئات لا سيما الخاص منها ؟ وماهية حقوق والتزامات هذه المؤسسات والهيئات ؟ وكيف تكون على قدم المساواة مع الأعضاء من الدول والبلاد العربية ؟ وهل تكون كذلك ؟ الأمر الذى يوحى بأن هذا النص يبقى معطلا لمدة طويلة .

ثانيا : الانسحاب من العضوية

لا يحق لعضو الصندوق ان ينسحب قبل انقضاء خمس سنوات على عضويته (المادة ٢٦) وذلك ليتسنى للصندوق الاستمرار فى أعماله دون تعرضه لهزات تهدد كيانه فى سنواته الأولى . ويكون الانسحاب بعد انقضاء

هذه المدة بارسال اشعار كتابى الى المركز الرئيسى للصندوق . ويصبح الانسحاب نافذا من تاريخ استلام الصندوق للاشعار .

ثالثا : ايقاف العضوية وزوالها

وضمانا لاحترام الاعضاء لالتزاماتهم قبل الصندوق ، نصت الاتفاقية على جواز ايقاف العضو الذى يخل بالتزام نحو الصندوق ، وذلك بقرار يتخـذ بأغلبية أصوات مجلس المحافظين ، وخلال فترة الايقاف تعتبر حقوق العضو مجمدة عدا حق الانسحاب من الصندوق . وتزول صفة العضوية عن العضو الموقوف بعد مرور سنة من تاريخ الايقاف ما لم يصدر قرار باعادة العضوية اليـــه .

٦ ــ الهيكل التنظيمى والادارى للصندوق

نظمت الاتفاقية الاجهزة الرئيسية للصندوق على النحو التالى :

أولا : مجلس المحافظين

يمثل كل عضو من أعضاء الصندوق فى مجلس المحافظين بمحافظ واحـد ونائب محافظ ، يعينان لمدة خمس سنوات . وينتخب المجلس احد المحافظين رئيسا له سنويا . ويقوم مجلس المحافظين وفقا للاتفاقية باختصاص الجمعية العمومية فى الشركات المساهمة : فهو جهة الاختصاص الاصلى فى كافة شئون الصندوق وله أن يفوض مجلس الادارة فى هذه الاختصاصات مـع استثناء بعض الشئون الجوهرية التى عقدتها الفقرة الثانية من المادة (١٩) وهى : قبول أعضاء ، زيادة راسمال ، ايقاف العضوية ، تفسير الاتفاقية ، عقد اتفاقات مع الهيئات الدولية ، وقف عمليات الصندوق وتصفيته ، توزيع صافى الدخـــل .

ويشترط لصحة اجتماعات المجلس توافر ثلثى الأصوات . وتتخذ قراراته بأغلبية الأصوات عدا ما ورد فى شأنه نص يشترط فيه توافر اغلبيـــة خاصـــة .

ولكل محافظ عند التصويت ٢٠٠ صوتا يضاف اليها صوت عن كل سهم تملكه الدولة التى يمثلها وبناء على ذلك يكون عدد الأصوات الى يملكهـا ممثلو الدول الأعضاء كالآتى :

الكويت ٣٢٠٠ صوتا ، ليبيا ١٤٠٠ صوتا ، جمهورية مصر العربيـة ١٢٥٠ صوتا ، العراق ٩٥٠ صوتا ، امارة أبو ظبى ٧٠٠ صوتا ، الجزائر ٦٠٠ صوتا ، سوريا ٥٠٠ صوتا ، المغرب ٤٠٠ صوتا ، الاردن ٤٠٠ صوتا ، السودان ٣٥٠ صوتا ، امارة قطر ٣٥٠ صوتا ، لبنان ٣٠٠ صوتا ، اليمن ٢٥٠ صوتا ، امارة البحرين ٢٥٠ صوتا .

وهكذا تكون الحصة فى رأسمال الصندوق هى العامل المرجح فى اتخاذ القرارات .

ثانيا : مجلس الادارة

ويتكون من أربعة مديرين (ونواب مديرين) ينتخبهم مجلس المحافظين لمدة سنتين قابلتين للتجديد من بين من يرشحهم المحافظون .

ويتولى مجلس الادارة جميع أعمال الصندوق بوجه عام ، ويباشر السلطات المخولة له من قبل مجلس المحافظين .

ولكل مدير من الاصوات ما يمنحه له المحافظون من أصواتهم . ويشترط لصحة اجتماع المجلس توافر أغلبية ثلثى مجموع الأصوات .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للمقترعين مالم يكن هناك نص يخالف ذلك .

ثالثا : المدير العام رئيس مجلس الادارة

ويعينه مجلس المحافظين من خارج أعضائه ومن خارج أعضاء مجلس الادارة . ويجمع بين رئاسة مجلس الادارة ووظيفة المدير العام للصندوق .

ولا يشترك فى التصويت فى مجلس الادارة الا عند تساوى الأصوات ويجوز دعوته لحضور جلسات مجلس المحافظين ، والاشتراك فى مناقشاته دون أن يكون له حق التصويت .

ومن بين مسئولياته تعيين العاملين فى الصندوق مراعيا فى ذلك توزيع الوظائف على مختلف مواطنى الاعضاء دون الاخلال بالكفاية والخبرة اللازمة ويتولى الاشراف على اداء أعمالهم .

رابعا : لجان القروض

تشكل فى الصندوق لجان للقروض يختار أحد أعضائها المحافظ الذى يمثل الدولة التى يقوم المشروع فى اقليمها ، ويختار باقى أعضائها المدير العام رئيس مجلس الادارة من الفنيين العاملين فى الصندوق .

وتقوم هذه اللجان بدراسة وفحص المشروعات من كافة النواحى ، وتقدم التقرير اللازم عنها ، وعن مدى ملاءمة القروض المطلوبة لهذه المشروعات .

خامسا امتيازات العاملين وواجباتهم

منحت الاتفاقية العاملين فى الصندوق الحصانة القضائية فى أعمالهم الرسمية وأعفتهم من قيود الهجرة واجراءات التسجيل الخاصة بالأجنب

والرقابة على النقود ، كما منحتهم تسهيلات خاصة بالسفر ، ومن الضرائب على مرتباتهم أو مكافآتهم التى يتقاضونها من الصندوق .

وحرمت الاتفاقية على جميع العاملين فى الصندوق التدخل فى الشئون السياسية للاعضاء بأية صورة من الصور .

٧ ــ تفسير الاتفاقية وفض المنازعات بين الأعضاء

أولا : تفسير نصوص الاتفاقية

قررت الاتفاقية أن مجلس المحافظين يختص بالنظر والفصل فى جميع الخلافات التى تقع بين عضو الصندوق أو بين الأعضاء فيما بينهم بشأن تفسير نصوص الاتفاقية ويكون قرار المجلس نهائيا وملزما .

كما يمكن لاى عضو الاعتراض على قرارات مجلس الادارة بشأن تفسير اى نص أمام مجلس المحافظين الذى يصدر قرارا نهائيا وملزما فى موضوع الخلاف . ويجوز للصندوق العمل بقرار مجلس الادارة لحين صدور قرار مجلس المحافظين .

ثانيا : التحكيم فى المنازعات

أما فيما يختص بالخلاف الذى قد يقع بين الصندوق وبين دولة أو بلد زالت عنه العضوية أو بين الصندوق وعضو خلال تصفية أعمال الصندوق بصورة نهائية ، فيحق لاى طرف عرض هذا الخلاف على هيئة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين : يعين الصندوق أحدهم ويعين العضو الطرف الآخر الثانى ، ويقوم هذان المحكمان باختيار محكما ثالثا . وفى حالة عدم اتفاقهما يقوم الامين العام لجامعة الدول العربية باختيار المحكم الثالث . ويكون قرار هيئة التحكيم نهائيا وملزما .

« الخاتمـــة »

من هذا العرض للمعالم الاساسية لاتفاقية انشاء الصـندوق العـربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى نلاحظ ان أغلب نصوص هذه الاتفاقيـة نقلت عن النصوص الخاصة باتفاقية انشاء البنك الدولى للانشاء والتعمير حرفيا فى بعض المواضع ومع بعض التصرف فى مواضع اخرى فاذا ابتعـدت عن هذا النموذج ظهر أحيانا بعض أوجه الضعف فى الصياغة كما سـبق وان ضربنا المثل على ذلك .

على ان النصوص فى ذاتها ليست بذات اهمية بالنسبة للنمط الذى سوف يسير عليه الصندوق . والمرجو أن يكون هذا النمط كفيلا بتحقيق الآمال المعقودة على هذا الصندوق الذى يعتبر خطوة موفقة على طريق التعـاون الاقتصادى والاجتماعى فيما بين الدول العربية ذلك التعاون الذى أصبح فى الوقت الحاضر ومع الحديات التى تواجه الأمة العربية ضرورة حتمية وأمرا حيـويا .

ومع ذلك يجب الا تحمل آمالنا الصندوق فوق ما يحتمل حيث ان طاقاته وقدراته اقل بكثير مما تتطلبه الاستثمارات اللازمة لتنمية دول يزيد عـدد سكانها عن مائة مليون نسمة ويتزايد السكان فيها بمعدلات مرتفعة .

فاذا فرضنا أن هناك اكتتابا كاملا فى راس مال الصندوق وهو ما لم يحدث حتى الان فان مجموع الاموال التى تكون تحت تصرفه فى السنة الاولى مبلغ ٢٠ مليون دينار كويتى يضاف اليها فى السنوات التالية ٨ مليون دينار كويتى كل عام لمدة عشر سنوات وهو مبلغ ضئيل بالنسبة لراس المال الذى تتطلبه عمليات الاستثمار فى الدول العربية . ولبيان ذلك نذكر أن قيمـة الاستثمارات فى العام الجارى فى جمهورية مصر العربيـة وحـدها تبلغ نحو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى اى ما يعادل نحو ٢٤١ مليون دينار كويتى . وهذا يؤكد ما سبق أن ذكرناه من أن عبء التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقع بالدرجة الأولى على عاتق كل دولة ، وينبغى الا ينظر الى التعاون الخارجى فى التمويل الا باعتباره عاملا مساعدا يحسن أن يكون الطريق ممهـدا أمامه بالجهود الذاتية حتى يمكن الاستفادة منه على الوجه الاكمل . ــ ــ ــ

القضاء الشعبى فى مصر

الدكتور محمد عبد الخالق عمر

أستاذ مساعد قانون المرافعات المدنية والتجارية
بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

مقـــدمة

١ ـ احتل القضاء الشعبى جانبا كبيرا من اهتمام الرأى العام فى مصر فى السنوات الأخيرة ، واحتدم النقاش بشأنه ما بين مؤيد ومعارض حتى كتب له الانتصار أخيرا فى دستور جمهورية مصر العربية فى المـــادة ١٧٠ التى تنص على أن : « يسهم الشعب فى اقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون » .

والغرض من هذا البحث تقديم مساهمة نحو تحديد شكل القضاء الشعبى فى مصر وصياغة مقترحات محددة لتكون تحت نظر المشرع عندما يبدأ فى وضع المبدأ الدستورى المشار اليه موضع التنفيذ .

٢ ـ وبطبيعة الحال ، ينبغى أولا تحديد معنى القضاء الشعبى ، اذ كثيرا ما يخلط الباحثون بين القضاء الشعبى وصور أخرى من القضـــاء لا تمت له بصلة . ومن الخطأ أن نحاول اقامة قضاء شعبى فى مصر دون دراسة تجاربنا الماضية ، سواء فى فترة الشريعة الاسلامية أو فى عصر القوانين الوضـــعية . فمثل هذه الدراسة توضح لنا الكثير من النتـــائج والدروس التى يتعين استيعابها بتمعن وتفهم . وأخيرا ، يجب أن نستعين ، عند تحديد أسس القضاء الشعبى عندنا ، بتجارب الشعوب الأخرى . ولكن مهما كانت أهمية وفائدة القانون المقارن ، فان موضوع القضاء الشعبى يجب بحثه بالدرجة الأولى فى اطار ظروفنا الذاتية ، ويجب أن يتحدد شكل هذا القضاء وا قواعد التى تحكمه على ضوء متطلباتنا الخاصـــة والظـــروف الراهنة التى تمر بها عملية اعادة بناء المجتمع المصرى .

٣ ـ والقضاء الشعبى له مجال فى المواد الجنائية والمواد المدنيـــة . وسنقصر هذا البحث على القضاء الشعبى فى المواد المدنيـــة . ذلك أن القضاء الشعبى فى المواد الجنائية يثير بعض المشاكل الخاصة ، كمشكلة مدى سلطة القاضى فى تحديد العقوبة ، ومشكلة مدى نجاح القضاء الشعبى فى منع الاجرام وردع المنحرفين اجتماعيا ، وهى مشاكل تجد مكانها المناسب فى نطاق القانون الجنائى والعلوم المرتبطة به .

الفصـــل الاول

الخصائص المميزة لفكرة القضاء الشعبى

لا يتصور قضاء شعبى الا مع وجود متخصصين فى القانون :

٤ ــ اول ما يتبادر الى الذهن أن القضاء الشعبى هو القضـاء الذى يقوم به الشعب . والقضاء الشعبى بهذا المعنى هو أقدم صور القضاء . فالجماعة البدائية كلها كانت تشترك فى القضاء . وأقدم المحاكم هى المحاكم المكونة من كل افراد الجماعة . وهذه المحاكم الشعبية كانت تحكم وفقـا لضمـيرها وعاداتها وتقاليدها وأعرافها ، وهى أمور لم يكن من الصعب الالمام بها على كل فرد(١) . ولكن تعقد الحياة الاجتماعية جعل من المستحيل الاستمرار على وجه مرضى فى اقامة العدالة على هذا النحو الشعبى . ولم يعد من السهل على كل فرد أن يعين الحكم الواجب فى القضـايا العارضة ، فتخصص بعض الافراد فى دراسة تلك القواعد المعقدة التى نسميها القواعد القانونية . وبمرور الزمن ظهرت طائفة من الناس متخصصة فى معرفة القانون وفى تطبيقه . وانتهى الامر الى أن يصبح القضـاء قاصرا بصفة اساسية على المتخصصين فى القانون(٢) .

٥ ــ ولكن التخصص ، على الرغم من ضرورته الحتمية ومزاياه الواضحة له أيضا عيوبه ، فالمتخصصون فى فن أو علم أو عمـل معين يميلون الى الانغلاق على انفسهم والى التفكير بطريقة متميزة والى استعمال كلمات غريبة كمصطلحات خاصة بهم أو الى اضفاء معانى خاصة على الـكلمات العادية . وهذا قد يؤدى الى انقطاع صلاتهم المباشرة بالمجتمع الذى يعيشون فيه وبمشاكله وبالاتجاهات العامة لتطوره (٣) . ومن هنا بدت الحاجة الى ايجاد صلات بين ذوى التخصصات المختلفة والى اشراك غير المتخصصين معهم بطريقة أو بأخرى . وهذه الحاجة انسانية بالدرجة الأولى ، شعرت بها واستجابت لها كل المجتمعات بلا أستثناء . ومساهمة غير المتخصصين فى

---

(١) انظر : G. DUBY, La justice et le juge aux temps féodaux, in La Justice, P. U. F. 1961, P. 217.

(٢) انظر : M. ROUSSELET, Histoire de la magistrature française t. I. Plon, 1957, p. 5 et p. 13 - 17.

(٣) جمال الدين العطيفى ، العدالة الاشتراكية ، ملحق الاهرام الاقتصادى ، مارس ١٩٦٦ ، ص ٢١ .

ممارسة وظيفة القضاء يعد تصحيحا ضروريا للتطور نحو التخصص الدقيق للقضاء . وهذه المساهمة هى التى نطلق عليها القضاء الشعبى (١) .

٦ ــ والقضاء الشعبى على هذا النحو هو مقابل القضاء المتخصص . وفى المرحلة التاريخية التى لا يوجد فيها قضاء متخصص لا يتصور وجود قضاء شعبى بالمعنى الذى نقصده . ولكن لا ينبغى أن يفهم من ذلك أن القضاء الشعبى يظهر بالضرورة فى مرحلة لاحقة على القضاء المتخصص . ففى القانون الانجليزى وجد القضاء الشعبى منذ البداية جنبا الى جنب مع القضاء المتخصص(٢) . ونفس الأمر فى القانون السوفييتى فقد قام باعباء القضاء السوفييتى منذ بداية ثورة اكتوبر قضاة متخصصون الى جانب قضاة شعبيين(٣) . ويختلف الأمر عندنا بعض الشىء . فاذا رجعنا الى تطور القضاء فى بلادنا لوجدنا القضاء الشعبى لاحقا فى التطور . ففى بدء الدولة الاسلامية كان القضاة يختارون من أفراد الشعب دون اشتراط التخصص فى الفقه وعلوم القضاء ، ثم عندما تعقدت تنظيمات المجتمع الاسلامى واصبح الفقه صناعة ، ظهر العدول الى جانب القاضى لمعاونته فى تقدير قيمة شهادة الشهود ، ووجد الفقهاء أنفسهم مضطرين لمعالجة مشكلة شرط العلم فى القاضى ، فقال بعضهم يجوز تولية العامى والجاهل وقال البعض الاخر بأنه ينبغى تقليد العالم (٤) . وهذا التطور ايضا مر به القضاء المصرى منذ انشاء الدولة المصرية الحديثة سنة ١٨٠٥ فالمحاكم النظامية ــ غير المحاكم الشرعية ــ التى أنشئت فى القرن التاسع عشر لم يكن أعضاؤها من القانونيين المتخصصين ، ولكنها اتجهت نحو ذلك بالتدريج الى ان اصبح القضاء متخصصا بعد قوانين الاصلاح القضائى سنة ١٨٧٥ ــ ١٨٨٣ . وظهر القضاء الشعبى بعد ذلك سنة ١٩١٢ فى صورة محاكم الاخطاط ، وقد استمرت هذه الصورة من القضاء الشعبى قائمة الى أن الغيت سنة ١٩٣٠ (٥) .

القضاء بواسطة أشخاص ذوى خبرة فنية ليس قضاء شعبيا :

٧ ــ من الظواهر العامة فى كل النظم القضائية اشتراك اشخاص ذوى خبرة فنية و مهنية معينة فى القضاء المختص بنظر المنازعات المتعلقه بفنهم

---

(١) B. LESNODORSKI, Juges professionnels et élément populaire Rev. Int. Dr. Comp. 1968, p. 287, spéc. p. 303.

(٢) R. M. JACKSON, The Machinery of Justice in England, Cambridge University Press, 5th edit., 1967, p. 1.

وانظر ما يلى رقم ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) كوليكوف ، تطور النظام القضائى السوفييتى ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة والثلاثون ص ٨٠٩ .

(٤) انظر ما يلى رقم ١٤ ــ ١٧ .

(٥) انظر ما يلى ، رقم ٢٩ .

أو مهنتهم (١) . ومثال ذلك فى انجلترا محكمة الاجراءات التجارية المقيدة (٢) المنشأة بمقتضى قانون صدر سنة ١٩٥٦ . وتشكل هذه المحكمة من عـدد لا يزيد على خمسة عشر عضوا : خمسة قضاة متخصصين وعشرة من غير المتخصصين فى القانون يعينون بناء على توصية من اللورد الحاجب بمراعاة علمهم وخبرتهم فى الصناعة او التجارة او المسائل العامة . وتختص هذه المحكمة : أ ــ باجراء تحقيقات قضائية فى الاتفاقات المقيدة لحرية التجارة وبتسجيل هذه الاتفاقات . ب ــ حظر الاتفاقات المقيدة اذا كانت ضـارة بالمصلحة العامة . جـ ــ حظر التنفيذ الجماعى للشروط المنظمـة لاسـعار اعادة بيع البضـائع ، والتنفيـذ الفردى لهذه الشروط اذا كانت محققة المصلحة العامة . ويجوز للمحكمة ان تجلس كمحكمة واحدة او فى دائرتين او اكثر وأن تجلس علنا أو فى سرية . لا يجوز ان يقل عدد اعضاء الدائرة عن ثلاثة : قاض متخصص وتكون له الرئاسة ، وعضوين من الأعضـاء غير المتخصصين . وللقاضى المتخصص الكلمة النهائية فيما يتعلق بالمسائل القانونية ، أما بالنسبة للمسائل الاخرى ، فالعبرة فيها برأى الاغلبية (٣) . ومن الامثلة على ذلك فى فرنسا المحاكم المتساوية الايجارات الزراعيـة (٤) التى انشئت فى عهد نظـام فيشى واحتفظت بها الحكومة المؤقتـة ولا تزال قائمة الى الان (٥) ، وتتكون من عدد متساو من المؤجـرين والمستأجرين يختارون بالانتخاب ويراسها قاض متخصص (٦) . ومثال ذلك فى مصر لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسـنة ١٩٦٦ . وتتكون اللجنة فى كل قرية من المشرف الزراعى فى الجمعية التعاونيـة رئيسا ، وعضوية كل من : أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العـربى فى القرية ، احد اعضاء مجلس ادارة الجمعية التعاونية الزراعية ، صراف القرية . ويكون اجتماع اللجنة صحيحا بحضور ثلاثة من اعضائها على الأقل من بينهم المشرف الزراعى وممثل الاتحاد الاشتراكى العربى . ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص « م ١ » . وتبرر المذكرة الايضاحية

---

(١) J.VINCENT, Procédure Civile, Dalloz, 14e édit., 1970, No. 102, p. 110; R. MOREL, Traité élémentaire de procédure civile, 2ème édit. 1949, Sirey, No. 127, p. 125.

(٢) Restrictive Practices Court.

(٣) JACKSON, op. cit., p. 82; H. G. HANBURY and D.C. M. YARDLEY, English Courts of Justice, Oxford University Press, 4th edit., 1967, p. 121.

(٤) Les tribunaux paritaires des baux ruraux.

(٥) H. SOLUS et R. PERROT, Droit judiciaire privé, Sirey, 1961, T. I, No. 658 p. 585.

(٦) VINCENT, op. cit., No. 144, p. 135.

وينتقد سوليس وبيرو تشكيل المحاكم المتساوية للايجارات الزراعية من ممثلين للمؤجرين والمستأجرين ، على اساس أن هؤلاء الممثلين ليست لهم خبرة فنية خاصة تبرر اختيارهم وعلى أساس أن تفسير عقود الايجارات مسألة قانونية تحتاج الى خبرة قانونية لا تتوافر فيهم .

SOLUS et PERROT, op. cit., No. 553, p. 513 et No. 660 p. 586.

للقانون هذا التشكيل بقولها : « وقد راعى المشرع فى تشكيل تلك اللجان الجمع بين التنظيمات الشعبية والتعاونية على مستوى القرية وبين التنظيمات الادارية فيها . والهدف الأساسى من تشكيل اللجان على هذا النحو هو تصفية المنازعة عند منبعها بطريقة أشبه ما تكون الى المصالحة منها الى الخصومة القضائية ، خاصة وقد تضمن التشكيل العناصر التى سيتوافر لها الالمام والمعرفة بظروف المنازعة ، الأمر الذى يمكن اللجنة من سرعة حسم هذه المنازعات . ويجوز التظلم من قرارات لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها للطرفين بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول أمام لجنة استئنافية بدائرة كل مركز على الوجه التالى : قاض يندبه وزير العدل وتكون له الرئاسة ، وعضوية كل من : عضو نيابة يندبه النائب العام ، أحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى المركز تختاره اللجنة ، مندوب من وزارة الزراعة يختاره مدير الزراعة بالمحافظة ، اثنان من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى والجمعيات التعاونية الزراعية بدائرة المركز يمثلان ملاك الارض ومستأجريها يندبهما امين الاتحاد الاشتراكى العربى بالمحافظة ، معاون المالية بالمركز . ويصدر بتشكيل اللجنة الاستئنافية قرار من المحافظ المختص ، ويعين المحافظ العدد الكافى من الموظفين للقيام بالأعمال الادارية والكتابية للجنة « م ٥ » . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا الا بحضور اربعة من أعضائها على الأقل يكون من بينهم : القاضى وعضو النيابة وممثل الاتحاد الاشتراكى العربى.

٨ ـ فى هذه الأمثلة من الخطأ أن نعتبر مساهمة غير المتخصصين فى القضاء نوعا من القضاء الشعبى . لان هذه المساهمة المقصود بها رفع الكفاءة الفنية للمحكمة التى تفصل فى المنازعة أو ضمان تمثيل متساو لوجهات نظر أطراف النزاع . ومثل هذا النوع من المساهمة فى نمو مستمر وقد اثبتت التجربة نجاحه(١) . والمعيار المميز فى نظرنا لاعتبار مساهمة غير المتخصص فى اقامة العدالة قضاءا شعبيا أن يكون اختيار غير المتخصص قد روعى فيه نزاهته وحسن تقديره للامور دون اعتبار لكونه خبيرا بمسألة فنية معينة ودون اعتبار لكونه ممثلا أو مدافعا عن مصالح أو وجهات نظر فئة أو مهنة أو مجموعة بذاتها(٢) . فمثلا يدخل فى تشكيل هيئة التحكيم

---

(١) H. STREET, Justice in the Welfare State, Stevens & Sons, 1968, p. 5 - 11; MOREL, op. cit., No. 127, p. 125.

(٢) وهذه التفرقة واضحة عند موريل . ولكنه مع تأييده للقضاة الفنيين يعترض على ادخال القضاة غير المتخصصين فى تشكيل المحاكم العادية لانه ليس لديهم الكفاءة القانونية اللازمة . MOREL, op. et loc cit.

ويفرق سوليس وبيرو بين حالتين : حالة ما اذا كان اختيار القاضى غير المتخصص على أساس انتمائه الى مهنة معينة كمهنة التجار أو العمال ، وحالة ما اذا كان اختيار القاضى غير المتخصص على أساس انتمائه الى طائفة اجتماعية ، كطائفة المؤجرين أو المستأجرين الزراعيين . ويرى الاستاذان أنه فى الحالة الاولى توجد فائدة لاشراك غير المتخصص فى القضاء ، لانه بحكم مهنته يعرف العادات والاعراف والقواعد القانونية التى يجب عليه ان يطبقها كقاضى ، أما فى الحالة الثانية فان غير المتخصص ليست لديه المعرفة القانونية اللازمة للفصل فى المنازعات الناشئة عن عقد ايجار الارض الزراعية . ويلاحظ الاستاذان انه اذا كان صحيحا فيما مضى افتراض معرفة التجار والعمال واصحاب الاعمال بالقوانين=

فى قانون العمل المصرى « م ١٩٨ » مندوب عن وزارة القوى العاملة يندبه وزيرها من كبار موظفى الوزارة ومندوب عن وزارة الصناعة او وزارة الاقتصاد حسب الحال يندبه لذلك وزيرها من كبار موظفى الوزارة الى جانب احدى دوائر محكمة الاستئناف المؤلفة من ثلاثة مستشارين . ان مندوبا وزارة القوى العاملة ووزارة الاقتصاد او وزارة الصناعة قد روعى فى ادخالهما فى التشكيل الاستفادة من خبرتهما فى مسائل الانتاج والاقتصاد وهى مسائل وثيقة الصلة بالمنازعات العمالية الجماعية . ولا يشترك فى هيئة التحكيم ممثلون عن العمال واصحاب الاعمال . وكل ما فعله المشرع المصرى هو انه اجاز لصاحب العمل ونقابة العمال ان يختارا مندوبين عنهما على أن يكون مندوب صاحب العمل شخصا لا علاقة له بالنزاع ومندوب النقابة من نقابة أخرى لا علاقة مباشرة لها بالنزاع . ويجب على هيئة التحكيم قبل المداولة واصدار قرارها اخذ رأى كل من المندوبين الحاضرين عن صاحب العمل ونقابة العمال ، واذا صدر قرار التحكيم على خلاف رأى المندوبين او أحدهما وجب اثبات رأى المخالف فى القرار مع بيان اسباب عدم الاخذ به « م ٢/٢٠٣ من قانون العمل المصرى » .

القضاء الذاتى ليس قضاء شعبيا :

٩ — تعبير المحاكم الذاتية domestic tribunals شائع الاستعمال فى الفقه الانجليزى ، ويقصد به المحاكم الخاصة بطائفة او مهنة او مجموعة معينة والمحكمين الذين يختارهم الأفراد للفصل فى منازعاتهم(١) . والمحاكم الذاتية تطلق عليها هذه التسمية لأنها خاصة بمجموعة معينة تباشر وظيفتها فى داخلها . وقد يتم اختيار أعضاء هذه المحاكم بالانتخاب ، ومن المتصور أن يتم الاختيار بالتعيين . ولا يشترط فى قضاة المحاكم الذاتية ان يكونوا متخصصين فى القانون ، وان كان يراعى فى بعض الاحيان ادخال قاضى متخصص فى تشكيلها الى جانب القضاة غير المتخصصين .

١٠ — ومن أهم أمثلة القضاء الذاتى فى مصر السلطات القضائية التى

= التى تحكم التجارة والعمل،فان هذا الافتراض تتناقص صحته يوما بعد يوم نظرا للتزايد المستمر للتشريعات التى تكون اليوم المصدر الاساسى للقانون التجارى وقانون العمل :
SOLUS et PERROT, op. cit., No. 553, p. 512 - 513.

وكنا نعتقد أن التفرقة بين المهنة والطائفة الاجتماعية تفرقة صعبة : فالعمال ينتمون الى طائفة اجتماعية أكثر من انتمائهم الى مهنة ، فمهن العمال متعددة متنوعة ، والموجرون والمستأجرون الزراعيون ينتمون الى مهنة هى مهنة الزراعة أكثر من انتمائهم الى طائفة اجتماعية

(١) G. S. BOWER and A.K. TURNER, The Doctrine of Res Judicata, Butterworth, 1969, par. 26, p. 27.

وانظر فى النظريات المختلفة حول طبيعة التحكم وفى ترجيح الطبيعة القضائية للتحكيم: فتحى والى ، قانون القضاء المدنى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، رقم ٣٩ ، ص ٨٣ — ٨٩ .

تمارسها النقابات المهنية على أعضائها (١) . وفى فرنسا يعتبر القضاء التجارى مثالا للقضاء الذاتى فالتجار ينتخبون القضاة الذين يفصلون فى المنازعات التجارية(٢) . وكان القضاء المصرى المختلط يأخذ بنظام العدول غير المتخصصين فى القانون ويدخلهم فى تشكيل المحاكم التجارية الى جانب القضاة المتخصصين . فكانت المحكمة التجارية المختلطة تتكون من ثلاثة قضاة ومن اثنين من العدول لكل منهما صوت مع القضاة فى المداولات ، واحد أجنبى والاخر مصرى (٣) . وكان العدول يعينون بالانتخاب لمدة سنة كاملة تبدأ فى أول فبراير وتنتهى فى ٣١ يناير من العام التالى ، ويجرى الانتخاب فى المدينة التى بها مقر المحكمة الابتدائية المختلطة ، أى الاسكندرية والقاهرة والمنصورة ، بواسطة طائفة أعيان التجارة الواردة أسماؤهم بكشوف الانتخابات تحت اشراف رئيس الهيئة القنصلية المختصة . وبالنسبة لاختيار العدول المصريين كان الأمر متروكا للحكومة المصرية التى لها أن تضع القواعد التى تتبع فى هذا الشأن(٤) . ويبدو أن نظام العدول فى المحاكم التجارية المختلطة كان محلا للشكوى من الأفراد والهيئات بما فيها محكمة الاستئناف المختلطة ، ولذلك قدمت الحكومة المصرية مشروعها بتنظيم المحاكم المختلطة فى الفترة الانتقالية خاليا من النص عليهم (٥) وعندما تساءل الوفد النرويجى فى مفاوضات مونترو عن سبب ذلك أجاب الوفد المصرى بأن الحكومة المصرية ستحافظ على الوضع القائم ، ولكن على أن يكون للعدلين رأى استشارى فقط . وأشار الوفد الايطالى الى أن الحكومة المصرية بامكانها أن تنظم هذه المسألة بالطريقة التى تراها فى قانون المرافعات . واعترض الوفد الفرنسى قائلا انه لا يجوز أن يتضمن قانون المرافعات نصا يخالف نصا آمرا فى لائحة التنظيم القضائى . وأجاب الوفد المصرى موضحا أن النص المقترح لا يرمى الى تحديد تشكيل المحكمة بقدر ما يرمى الى تحديد الأشخاص الذين يصدرون الأحكام وأن العدول لن يشتركون مع القضاة فى تحرير الاحكام ولن يكون لهم سوى رأى استشارى « وانه على هذا الاساس لن يوجد تعارض بين النص المقترح وبين احتمال صدور قانون مصرى يرخص للقضاة فى المواد التجارية أو يضموا اليهم عدلين لهما رأى استشارى » . وقبلت اللجنة وجهة النظر المصرية واضافت فقرة الى المادة الخامسة من لائحة التنظيم القضائى المختلط هذا نصها :

---

(١) انظر كمثال : السلطة التأديبية لنقابة الصحفيين التى انتهى رأى المحكمة الادارية العليا الى أنها سلطة قضائية والى أن قرارات التأديب قرارات قضائية . جمال الدين العطيفى ، حرية الصحافة ، ١٩٧١ ، ص ١٧٥ .

(٢) J. VINCENT, op. cit., No. 127, p. 125.

(٣) المادة الثانية من القسم الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ونصها كالآتى :

Dans les affaires commerciales, le tribunal s'adjoindra deux négoçiants, un indigène et un étranger, ayant voix délibérative et choisis par voie d'élection.

(٤) محمد العشماوى ، قواعد المرافعات فى القانون الاهلى والمختلط ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٢٨ ، ص ٢٩٢ .

(٥) محمد حامد فهمى ، المرافعات المدنية والتجارية ، القاهرة ١٩٤٠ ، ص ٢٥٦ .

« وفى المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاة الثلاثة ، بمقتضى قانون ، اثنان من العدول يكون رأيهما استشاريا »(١) .

١١ — ومن الواضح أنه يوجد تداخل بين القضاء الفنى والقضاء الذاتى: فالقضاة الفنيون يفصلون فى منازعات الجماعة أو المهنة التى ينتمون اليها وهذا التدخل متحقق فى مثال القضاء التجارى فى فرنسا . ولكن القاضى الفنى ليس بالضرورة قاضيا ذاتيا : فمندوبا وزارة القوى العاملة ووزارة الصناعة أو الاقتصاد يشتركان فى هيئة التحكيم فى منازعات العمل الجماعية باعتبار معلوماتهما الفنية فى هذه المسائل ، واشتراكهما على هذا النحو يجعلهما قاضيين فنيين ولكنه لا يجعلهما قاضيين ذاتيين لأن المندوبين ليسا من العمال أو أصحاب الأعمال ، وليس المفروض فيهما أن يمثلا وجهة نظر العمال أو وجهة نظر أصحاب الأعمال .

وفى بعض الأحيان قد يكون القاضى الفنى أو القاضى الذاتى متخصصا فى القانون ، واذا حدث ذلك فانه يتم فى الغالب بطريقة عفوية ، كأن يكون أحد أعضاء لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية حاصلا على ليسانس فى الحقوق بل قد يكون محاميا يمارس مهنة المحاماة ، ومع ذلك تبقى للقاضى صفته كقاض ذاتى أو فنى . وفى بعض الأحيان لا يتصور فى القاضى الذاتى الا أن يكون قانونيا متخصصا ، ومثال ذلك لجنة تقدير اتعاب المحامين فى نقابة المحامين فانها تتكون من أعضاء من مجلس النقابة ، وهم بالضرورة قانونيين متخصصين . كذلك لا يشترط فى المحكم أن يكون متخصصا فى القانون ، ولكن قد يفضل الأفراد احالة منازعتهم الى محكمين حاصلين على مؤهلات علمية فى القانون . ومع ذلك يبقى المحكم قاضيا ذاتيا على الرغم من اتجاه قصد المتنازعين الى اختياره من بين رجال القانون .

ومن ناحية أخرى فان القاضى الذاتى فى الغالب قاض فنى : ومثال ذلك القاضى التجارى فى فرنسا . ولكن فى بعض الاحياء من المتصور أن يكون القاضى الذاتى غير فنى ، فقد يتفق الطرفان على اختيار محكم بمراعاة اخلاقه ونزاهته وليس على اساس خبرة فنية معينة(١) .

ومن الممكن أن يضم التشكيل الواحد واحدا أو أكثر من أنواع القضاة : المتخصص أو الفنى أو الذاتى أو الشعبى ، ومثل ذلك لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الاستئنافية فانها تضم عضوين متخصصين فى القانون (القاضى وعضو النيابة) وعضوا شعبيا (عضو لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى المركز) وعضوين فنيين (مندوب وزارة الزراعة ومعاون المالية بالمركز) وعضوين فنيين ذاتيين (عضوين من الاتحاد الاشتراكى العربى والجمعيات التعاونية الزراعية يمثلان ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية).

---

(١) A. ASSABGHY, Les travaux de la conférence de Montreux. Gazette des tribunaux mixtes, 1937 (Supplément), p. 27.

(٢) فتحى والى ، قانون القضاء المدنى ، رقم ٣٦ ، ص ٨٠ .

الفصـــل الثانى

دروس تجربة القضاء الشعبى فى مصر

١٢ ــ ينقسم تاريخ القضـــاء المصرى الى فترتين أساسيتين ، الفترة السابقة على قوانين الاصلاح القضائى ، ونتخذ لها كبداية الفتح العربى الاسلامى ، ثم الفترة التالية على قوانين الاصلاح القضائى الى الوقت الحاضر . وبين الفترتين فترة انتقالية تبدأ من عهد محمد على وتنتهى بحركة الاصلاح القضائى فى سنتى ١٨٧٥ ــ ١٨٨٣ .

القضاء الشعبى فى الفقـــه الاسلامى :

١٣ ــ لم يكن القضاة المسلمون فى العهود الاسلامية الأولى متخصصين فى الفقه بالمعنى الذى نعطيه اليوم لاصطلاح التخصص . ولم يوجد قضاء متخصص الا بعد نشأة المذاهب وتدوينها ودراسة الفقه دراسة علميـــة فى الجامعات الاسلامية الكبرى فى بغداد وقرطبة والقاهرة . وعندئذ واجه الفقـــه الاسلامى مشكلة شرط التخصص فى تولية القاضى ، واختلفوا فيما اذا كان يجوز تولية الجاهل أو المقلد أم يجب أن يكون القاضى مجتهداً . وانقسموا الى رأيين : الاول ، انه يجوز تولية غير العالم وهو رأى بعض الحنفية والمالكية ، الثانى ، انه لا يجوز تولية غير العالم ، هو رأى الشافعى وفريق من الحنفية ومعظم المالكية .

الرأى الأول ــ جواز تولية غير المتخصص :

١٤ ــ يرجع الرأى القائل بجواز تولية غير العالم الى الامام ابى حنيفة الذى قال انه يجوز تولية العامى . وأيده فى ذلك من المالكية ابن رشد(١) ومن الشافعية الغزالى . وقد نظر الغزالى الى الأمر نظرة وضـــعية محضة ، فقال أن الوجه تنفيذ قضاء كل من ولاه سلطان ذو شـــوكة وان كان جاهلا فاسقا (٢) .

---

(١) ابن رشـــد ، بداية المجتهـد ونهاية المقتصد ، ص ٣٨٤ . ويقول العالم الاندلسى أبو الحسن النباهى (من علماء القرن الثامن الهجرى) : « نقل عن مالك أبن انس رحمه الله انه كان يقول فى الخصال التى لا يـــصلح القضاء الا بها : لا أراها اليوم تجتمع فى أحد ، فاذا اجتمع منها فى الرجل خصلتان العلم والورع ، قدم . قال عبد الملك بن حبيب فى كتابه : وان لم يكن علم فعقل وورع . فبالعقل يسأل وبه تحصـــل خصـــال الخير كلها ، وبالورع يعف ، وان طلب العلم وجده ، وان طلب العقل ، اذا لم يكن عنده ، لم يجده ، وقد قيل : كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليـــل العقل . وليس العلم بكثرة الرواية والحفظ ، كما قاله ابن مسعود ــ رضى الله عنه . وانما العلم نور يضعه الله فى القلوب » ص ٢ فى كتابه عن تاريخ قضاة الاندلس الذى أسماه : المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، حققه وضبطه ليفى بروفنســـال LEVY PROVENÇAL ونشرته دار الكاتب المصرى ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

(٢) مشار اليه فى محمود بن عرنوس ، تاريخ القضاء فى الاسلام ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٧٩ .

١٥ — وعبر الفقهاء عن جواز تولية العامى بطرق مختلفة . فيقـول صاحب البداية : « أهلية الاجتهاد شرط الاولوية فى الصحيح ، واما تقليد الجاهل فصحيح عندنا خلافا للشافعى ، وفى حد الاجتهاد خلاف عـرف فى أصول الفقه ، وحاصله أن يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معانى الآثار ، أو صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يستعمل القياس فى المنصوص عليه وأن يكون صاحب قريحة يضبط بها عادات الناس » . ويقول الكاسانى فى البدائع : « واما العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام فليس بشرط لجواز التقليد عندنا ، ولكنه شرط الكمال » . وفى فتاوى قاضيخان نجـد تفضيلا لتقوى القاضى على علمه ، فبعد ان اشترطت فى القاضى « ان يكون عالما ورعا بحيث « ان كان جاهلا عدلا أو عالما غير عدل ، لا ينبغى أن يقـلد ولا يتقلد » لم تستبعد كلية امكان تولية الجاهل فقالت « واجاهل التقى اولى بالقضاء من العالم الفاسق » . وفى الكافى شرح الوافى أن « الاجتهاد شرط الاولوية فى الصحيح ، حتى يصح تقليد الجاهل للقضاء عندنا » . وفى الفتاوى الظهيرية أن « كون القاضى عالما أو مجتهدا ليس بشرط حتى ان الجاهـل لو استقضى يصير قاضيا » . وفى مجتمع البحرين انه « يفضل تولية المجتهد ويجوز تولية الجاهل » (١) . وفى الفتاوى الهندية « انه يشترط فى القاضى أن يكون من اهل الاجتهاد ، والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية حتى لو قلد جاهـل وقضى هذا الجاهل بفتوى غيره يجوز » (٢) . وقد اعترض البعض بأنه من غير المتصور أن يحكم القاضى بفتـوى غيره لاختـلاف وظيفة القاضى عن وظيفة المفتى ، فالمفتى يحكم بالديانة والقاضى يحكم بالظاهر . وهـذا الاعتراض مردود بأن المفتى عندما يستفتيه القاضى العامى ينبغى أن يبين له حكم القضاء لا حكم الديانة . ويقول ابن عابدين فى بيان ذلك : « اذا قال رجل قلت لزوجتى انت طالق قاصدا بذلك الاخبار كاذبا فان المفتى يفتيه بعـدم الوقوع والقاضى يحكم عليه بالوقوع لأنه يحكم بالظاهر . فاذا كان القاضى يحكم بالفتوى يلزم بطلان حكمه فى غير ذلك ، فدل على أنه لا يمكنه القضاء بالفتوى فى كل حادثة وفيه نظر ، فان القاضى اذا سأله المفتى عن هذه الحادثة لا يفتيه بعدم الوقوع لانه انما سأله عما يحكم به ، فلابد أن يبين له حكم القضاء » (٣) . ويستحب للقاضى الجاهل أن يقعد معه أهل الفقه والكرامة لمشاورتهم (٤) . وفى البزازية انه يشاورهم عند الخصومة (٥) . ويرى المالكية المجيزون لتولية الجاهل انه يجب عليه مشاورة العلماء ، فما حكم به من غير مشاورة ينقض ، وما شاور فيه يتعقب (٦) .

---

(١) هذه الاقوال مذكورة فى كتاب الفتاوى الطرطوسية أو انفع الوسائل الى تحـرير المسائل للامام نجم الدين الطرطوسى المتوفى سنة ٧٥٨ هـ ، طبعة القاهرة ١٩٢٦ ، ص ٣٠٧ — ٣٠٩ .

(٢) الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢١٢ .

(٣) حاشية ابن عابدين ، الجزء الرابع ، طبعة القاهرة ١٣٢٥ هـ ، ص ٣١٨ — ٣٢٠ .

(٤) الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٠ .

(٥) مذكور فى الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢٢٠ .

(٦) حاشية الدسوقى ، الجزء الرابع ، طبعة القاهرة ١٣٥٣ هـ ، ص ١٢٩ — ١٣١ وص ١٥٢

الرأى الثانى ــ عدم جواز تولية غير المتخصص :

١٦ ــ ذهب عدد كبير من الفقهاء الى وجوب أن يكون القاضى عالما . ففى الفواكه البدرية يقول العالم الحنفى المصرى محمد بن محمد المعروف بابن الغرس : « العامى المحض ليس بأهل للقضاء ، وهذا هو الذى ينبغى أن يفهم من الأئمة المتقدمين ، وبيانه أن المسائل الخلافية يعرف المراد بالحكم فيها من الذى بازائه ، وبضدها تتبين الاشياء ، واذا نظرنا الى موضع الخلاف بيننا وبين الشافعية ظهر ما قلنا ، ذلك انهم يشترطون فى أهلية القضاء الاجتهاد المطلق ونحن لا نشترط واذا لم يشترط الاجتهاد فلا أقل من اعتبار التلبس بالعلم والفكر والتأهل فى الجملة . ويشهد لهذا المعنى مسألة وهى انهم قالوا العالم اذا تعين للقضاء وجب عليه قبوله وتقلده واذا تركه اثم ، وما لم يتعين فالترك افضل . وليت شعرى اذا حمل كلام علمائنا فى اهلية القضاء على ظاهره وهو أن الجاهل اهل ، ففى اى صورة يتعين القاضى حتى يجب عليه الدخول فى القضاء ، فاتجه حينئذ الحمل فى الأهلية على ماذكر ، فلابد من التأهل بالعلم والفهم وأقله أن يحسن تعقل الحوادث والمسائل الدقيقة وأن يعرف تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب وصدور المشايخ وكيفية الايراد والاصدار فى الوقائع والحجج وتوابع ذلك ولوازمه وأن يكون له فى نفسه تحشم وموقع فى النفوس ، والا فلا ينبغى أن ينسب الى مجتهد من السلف فضلا عن أمام الأئمة تجويز ولاية القضاء التى هى أشرف مناصب الاسلام بعد منصب الامام بعض السوقة الذين لا يعقلون صغار الامور المعيشية فضلا عن كبارها . ويقول صاحب معين الحكام أن القاضى مأمور بالحكم بالحق . وانما يمكن الحكم بالحق اذا كان عالما بالكتاب والسنة واجتهاد الراى . لأن الحوادث غير محدودة والنصوص معدودة فلا يجد القاضى فى كل حادثة ، نصا يفصل به الخصومة ، فيحتاج الى استنباط المعنى من المنصوص عليه . وانما يكون ذلك اذا كان عالما بالاجتهاد (١) . ومشهور المذهب المالكى اشتراط العلم فى صحة تولية القاضى وجواز تولية المقلد مع وجود المجتهد ، والجاهل اذا ولى تنقض أحكامه مطلقا . أما غير الجاهل ، ان كان مشاورا فلا يتعقب ، وان كان غير مشاور تعقب ، فينقض منه الخطأ ويمضى ما كان صوابا(٢) .

١٧ ــ وقد أبدى الفقهاء المسلمون اهتماما كبيرا بعلم القاضى . ومن مظاهر هذا الاهتمام ما تقرؤه فى الفتاوى الهندية نقلا عن النهاية : « ومن حق السلطان ان ينظر الى هذا القاضى اذا مضى عليه حول فيقول لافساد فيك ، ولكن أخشى عليك أن تنسى العلم منه ، وادرس العلم ثم عد الينا حتى نقلدك ثانيا (٣) . وهم الى جانب اهتمامهم بالعلم لم يغفلوا أهمية المران العملى على ممارسة القضاء . وفى ذلك نجد بعضهم يقول : « الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم . ففقه القضاء أعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم

(١) مذكور فى محمود بن عرنوس ، تاريخ القضاء فى الاسلام ، القاهرة ١٩٣٤ ، ص٧٩ــ٨٠ .
(٢) حاشية الدسوقى ، المرجع السابق ، نفس المكان .
(٣) الفتاوى الهندية ، ص ٢١٨ .

القضاء الفقه بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ، ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير افريقية استفتى أسد بن الفرات فى دخوله الحمام مع جواريه دون ساتر له ولهن فأفتاه بالجواز لانهن ملكه وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جاز له النظر اليهن ولهن النظر اليه لم يجز لهن نظر بعضهن لبعض ، فأهمل أسد أعمال النظر فى هذه الجزئية فلم يعتبرها لهن واعتبرها أبو محرز ، والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا . ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل . ولما ولى الفقيه الصالح أبو عبد الله ابن شعيب قضاء القيروان ومحل تحصيله فى الفقه وأصوله شهير ، فلما جلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا ، فقالت له زوجته وما شأنك ، فقال لها عسر على علم القضاء . فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين كمستفتيين سألاك ، فاعتبرت ذلك فهل على » (١) .

نظام العدول فى الفقه الاسلامى :

١٨ — العدول أشخاص يستعين بهم القاضى لتقدير شهادة الشهود الذين يمثلون أمامه . وفى بداية الأمر لم يكن التعديل قاصرا على طائفة معينة ، ولكنه بمضى الزمن أصبح حرفة لأناس معينين . وأول من قصر التعديل على أشخاص معينين ببغداد هو القاضى اسماعيل المالكى . وبرر ذلك بأن الناس قد فسدوا ولا سبيل الى ضبط الشهادة الا بهذا . وأصبح التقليد فيما بعد أن كل من يريد أن يحترف حرفة العدول يذهب الى القاضى ويخبره برغبته ، فاذا ما تحقق من أنه عدل شرعا قيده فى ديوان العدول ، وأول قاضى فى مصر أجلس العدول حواليه هو أبو عبد الرحمن محمد بن مسروق المولى من قبل الرشيد سنة ١٧٧ هجرية وأول قاض دون أسماء العدول فى ديوانه هو مالك أبو نعيم اسحاق بن الفرات المولى من قبل الرشيد .

ولم يكن نظام العدول بعيدا عن الشبهات حتى قال البعض « كانت الشهادة شائعة بين المسلمين ، ولم تكن مقصورة على أناس معروفين ، حتى اتخذوها جعالة ونصبوها شركا ومحاله » . ومن المأثور عن سفيان الثورى قوله « الناس عدول الا العدول » (٢) .

١٩ — وقد اعتقد البعض أن نظام العدول كما عرفه القضاء الاسلامى يعتبر من صور القضاء الشعبى (٣) ، ولا شك انه كان كذلك فى مراحل تطوره الاولى، فالقاضى كان يختار من يثق بهم لسؤالهم عن عدالة الشهود ، وبهذه الطريقة

---

(١) اتحاف الابصار والبصائر بتبويب كتاب الاشباه والنظائر للعلامة الشيخ محمد أبو الفتح الحنفى ، ص ٣٢٨ .

(٢) محمود بن عرنوس ، المرجع السابق ، ص ١٣١ — ١٣٤ .

(٣) جمال الدين العطيفى ، العدالة الاشتراكية ، ص ٢١ ، فؤاد أمين ، القضاء الشعبى ، حول فكرة نظام المحلفين فى الاسلام ، المحاماة ، السنة التاسعة والاربعون (١٩٦٩) ، العدد الثانى ، ص ٤٩ .

كانوا يشتركون معه فى تقدير أدلة الدعوى ، ولكن الأمر اختلف كثيرا عندما أصبحت العدالة حرفة ، وانفصل العدول المحترفون عن بقية أفراد الشعب .

٢٠ ــ والفكرة التى يقوم عليها نظام العدول قريبة الشبه من الفكرة التى يقوم عليها نظام المحلفين فى القانون الانجليزى . فالعدول يساعدون القاضى على تقدير شهادة الشهود والمحلفون يساعدون القاضى على اثبات الوقائع. ويجب على العدل أن يدلى برايه بناء على معلوماته الشخصية ، وهكذا كان الامر بالنسبة للمحلف فى المراحل الاولى لتطور نظام المحلفين ، فانه كان يبدى رايه بناء على معلوماته الشخصية . وقد اختلف الأمر فيما بعد ، عندما أصبح محظورا على المحلف أن يقضى بناء على معلوماته الشخصية وأصبحت وظيفته قاصرة على تقدير الأدلة المقدمة فى الدعوى(١) . وقد نجح نظام المحلفين فى انجلترا وفشل نظام العدول عندنا . ولا يجب أن يعزى النجاح أو الفشل الى مزايا النظام الأول أو عيوب النظام الثانى ، بقدر ما يجب أن يعزى الى عوامل سياسية واجتماعية . وفشل نظام العدول كمعاونين للقاضى كان نتيجة طبيعية لتدهور أحوال المجتمعات الاسلامية(٢) . وقد ظهرت علامات هذا التدهور على القضاء ايضا ، وأصبح فساد القضاة وارتكابهم للرشوة من الامور المعتادة . وكان من الطبيعى للفقه وهو يلحظ انحدار القضاة الى الهاوية أن يبدى استياءه واستنكاره وأن يعبر عن كراهة الدخول فى القضاء . ويكفى لاعطاء صورة عن ذلك أن ننقل الفقرة التالية من الفتاوى الهندية :

« أورد الخصاف فى أدب القاضى أحاديث فى كراهة الدخول فى القضاء وفى الرخصة فيه . قال وقد دخل فيه قوم صالحون وامتنع عنه قوم صالحون ، وترك الدخول أمثل وأسلم وأصلح فى الدين . وهذا فصل اختلف فيه المشايخ أن بعد استجماع شرائط القضاء فى شخص هل يجوز له تقلد القضاء ؟ قال بعضهم يكره له التقلد لما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : من ابتلى بالقضاء فكأنما ذبح بغير سكين . وروى عن عبد الله بن وهب رحمه الله تعالى انه استقضى فلم يقبل وتجان وكان كل من يدخل عليه يخدش وجهه ويمزق ثيابه فجاء واحد من أصحابه عن رأس الكوة فقال يا أبا عبد الله لوقبلت القضاء وعدلت كان خيرا فقال يا هذا أو عقلك هذا ، أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : القضاة يحشرون مع السلاطين والعلماءيحشرون مع الانبياء . والمشهور أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كلف القضاء فأبى حتى ضرب تسعين سوطا ، فلما خاف على نفسه شاور أصحابه فسوغ له أبويوسف رحمه الله تعالى وقال لتقلدت انفعت الناس ، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو أمرت أن أعبر البحر سباحة لكنت أقدر عليه وكأنى بك قاضيا ، فنكس رأسه ولم ينظر اليه بعد ذلك . ودعى محمد رحمه الله تعالى الى القضاء فأبى حتى قيد وحبس فاضطر ثم تقلد . قال الكرخى والخصاف وعلماء العراق وعليه

(١) A. T. CARTER, A History of the English Courts, 1935, p. 141 ; Fleming JAMES Jr., Civil procedure 1965, Little, Brown and Co., Boston, Toronto, 7. 2., p. 238 - 239.

(٢) فؤاد أمين ، المرجع السابق ، ص ٤٩ ــ ٥٠ .

اختيار صاحب المذهب أنه لا يسوغ ما لم يجبر عليه . قال مشايخ ديارنا لابأس بقبوله لمن كان صالحا يأمن نفسه من الجور ، والامتناع لغيره أولى ، فان الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومن تلاهم قبلوه بلا كره . وكره التقلد لمن يخاف الحيف فيه ، وان أمن لا يكره »(١) .

هذه الفقرة تبين أثر اختلاف أحوال الناس على النظم القانونية . ففى عهد الرسول والصحابة والتابعين كان مستوى الاخلاق عاليا وكانت الأمةالاسلامية فى ذروة مجدها الدينى ، وما كان القضاء لتحيط به الشبهات حتى يصبح وظيفة مكروهة ولكن عندما تبدلت أحوال الناس فى العصر العباسى ، كره الحريصون على دينهم الدخول فى القضاء . ولكن آخرين فى العصر العباسى وفى عصور لاحقة أكثر منه انحطاطا غلبوا منطق الضرورة على رفاهية الاحساس الدينى. وقد استجمع أبو يوسف شجاعته وجاهر استاذه أبا حنيفة برأيه فى قبول القضاء لنفع الناس . واستقر فقهاء العصور المتأخرة على أنه لا كراهية فى قبول القضاء لمن يكون واثقا من نفسه . ان القضاء وظيفة ضرورية ، ولم يكن فساد القضاة فى يوم من الايام سببا لالغاء القضاء كلية . وعندما جاء العصر الحديث عملت الحكومات الاسلامية على اصلاح حال القضاة ، وقد تم ذلك بنجاح كبير ، ولم يكن ذلك عملا خارقا او أمرا مستحيلا ، لأنه تم فى اطار اصلاح اجتماعى شامل قضى على جذور وأسباب فساد القضاة . وكذلك الأمر بالنسبة للعدول ، فان اشتهار فسادهم ليس معناه فشل النظام فى ذاته ، وانما كان ذلك لأسباب اجتماعية وسياسية عامة . واذا ما عولجت أسباب فساد العدول فان النظام من الممكن أن يؤدى أجل الخدمات . وليس معنى ذلك اننا ننادى بارجاع نظام العدول كما عرفه القضاء الاسلامى ، فاننا نعتقد أن هذا النظام لم يعد مناسبا للظروف الحاضرة ، وانما نرى أن الفشل العملى لنظام العدول ليس معناه فشل أية صورة أخرى لمساهمة الشعب فى القضاء .

القضاء الشعبى فى القرن التاسع عشر قبل قوانين الاصلاح القضائى :

٢١ ــ ظل القضاء فى مصر خاضعا لأحكام الشريعة الاسلامية وحدها الى ان جاء محمد على باشا الذى ادخل فى ادارة البلاد نظما مقتبسة من الدول الاوربية ومن بينها بعض أنواع المحاكم التى كانت تتسمى بأسماء مختلفة فى عهده وعهد خلفائه على التفصيل الاتى (٢) : فى سنة ١٢٢٠ هـ أنشىء ديوان الوالى ، وبعد بضع سنين أطلق عليه **الديوان الخديوى** . وفى سنة ١٢٣٤ هـ تخصص بعض رجال الديوان فى نظر المسائل المتعلقة بالحكومة وأطلق عليهم اسم **مجلس المشورة** وسنة ١٢٥٣ هـ اطلق على الديوان الخديوى **الشورى** ثم **شورى المعاونة** ثم فى سنة ١٢٥٨ هـ اطلق عليه **المعية السنية** وصدرت فى

---

(١) الفتاوى الهندية ، الجزء الثالث ، ص ٢١٤ ، وانظر فى نفس المعنى وفى القائمة الطويلة للعلماء الاندلسيين الذين رفضوا تولى القضاء :
ابو الحسن النباهى ، المرقبة العليا ، السابق الاشارة اليه ، ص ١٠ وما بعدها .

(٢) القوانين والاوامر الخاصة بتطور النظام القضائى المصرى فى هذه الفترة قام بتجميعها ونشرها أحمد فتحى زغلول كملحقات لكتابه المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ .

٣ محرم ١٢٥٨ هـ ارادة الى شورى المعاونة بتشكيل مجلس يسمى **مجلس الجمعية الحقانية أو الجمعية الحقانية** . ويرى فتحى زغلول ان تشكيل هذا المجلس كان « أول خطوة فى طريق تقدم الأفكار القضائية وتاسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات ليس الا » .وكانت الجمعية الحقانية تتالف من رئيس وستة أعضاء : اثنين من ذوات الجهادية ، واثنين من ذوات البحرية واثنين من ضباط الملكية . ويجب أن يكون الكل غير موظف فى أحد الدواوين . وكانت الجمعية تختص بنظر جميع القضايا المتعلقة بالعسكرية أو بالأهالى أو بالدواوين وباعادة النظر فى القضايا التى يأمر ولى النعم بنظرها ثانية . وفى ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ سميت جمعية الحقانية **مجلس الأحكام** . وكان يتكون من تسعة أعضاء من الكبار ومن عالمين احدهما حنفى والثانى شافعى ، وفى ١٣ شوال سنة ١٢٦٨ صدر أمر عال بتشكيل مجالس فى الأقاليم للنظر فى منازعات الأهالى وكانت خمسة مجالس : مجلس طنطا ، مجلس سمنود ، مجلس الفشن : مجلس جرجا ، مجلس الخرطوم . وكان كل مجلس يتكون من رئيس واربعة أعضاء واربعة كتاب الا مجلس سمنود فانه كان يتكون من رئيس وعضوين . وتقرر أن يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعيينهم اعضاء بالمناوبة . كذلك عين لكل مجلس مفتيان من العلماء احدهما حنفى والآخر شافعى . وفى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١ ألغى مجلس الأحكام ، ثم أعيد فى أول ربيع الأول سنة ١٢٧٣ بتشكيل جديد من ١١ عضوا من الأهالى و ٩ اعضاء من الذوات . وعندما نمى الى الخديوى أن رجال المجلس ارتكبوا الرشوة فى احدى القضايا أصدر أمرا بالغائه فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ . ولكن ضرورات العمل فرضت نفسها فأعيد المجلس فى ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ . وظل المجلس قائما الى أن الغى بمقتضى قوانين الاصلاح القضائى . اما مجلس الأقاليم فقد جعلت مجلسان فقط احدهما بطنطا وينظر فى خصومات الوجه البحرى كله والآخر فى اسيوط لنظر دعاوى الوجه القبلى بأكمله .

٢٢ ــ وعندما انعقد مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ أبدى رغبته الى الحكومة بانشاء مجالس بالاخطاط والقرى لنظر القضايا الصغيرة .واستجابت الحكومة لهذه الرغبة وصدر الأمر العالى لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ جمادى سنة ١٢٨٨ بانشاء **المجالس المركزية** . وبمقتضى لائحة هذه المجالس رتب فى كل بلد مجلسان ، احدهما يسمى **مجلس مشيخة البلد** ويختص بأمور الادارة والثانى **مجلس دعاوى البلد** لنظر دعاوى الأهالى . ويرأس الأول رئيس المشيخة والثانى رئيس الدعاوى . وكان مع كل رئيس عضوان من المزارعين . وتستأنف أحكام مجلس دعاوى البلد امام **مجلس دعاوى المركز** . وكان يرأس هذا المجلس موظف رسمى يختار من بين أعيان البلاد وعمدها . وكان أعضاؤه أربعة يختارون ايضا من بين الأعيان والعمد ، وقد أعادت الحكومة تنظيم المجالس المركزية بلائحة نشرت فى الوقائع المصرية فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ بقصد تأكيد استقلالها فى مواجهة الادارة . ولكن أحداث الثورة العرابية حالت دون السير فى هذا الطريق . وعندما استقر النظام من جديد أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ .

ومنذ سنة ١٢٦١ هـ اختص بنظر المنازعات التجارية بين الأوروبيين والأهالى وبين الاهالى بعضهم مع بعض **مجلس تجارى** يتكون من ١٢ عضوا : رئيس

ومعاون وباشكاتب وكاتب يعرف العربية والايطالية . وثمانية من عمد التجار: خمسة من الوطنيين ، وثلاثة من الأوروبيين . وقد انشىء المجلس التجارى لأول مرة فى الاسكندرية . وقد انشىء مجلس تجارى فى مصر (القاهرة) فى ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ . وفى ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ انشىء مجلس استئناف فى المسائل التجارية .

٢٣ — ولم تكن هذه المحاكم تؤدى وظيفتها على وجه مرض ، ويرجع ذلك الى ان اختصاصاتها لم تكن معروفة بالضبط « لان جهة الادارة كانت ترى لنفسها وحدها حق السيطرة الكاملة والنظر فى مصالح الناس كبيرها وصغيرها سواء تعلقت بالمعاملات الخصوصية او ارتبطت بالمنفعة العمومية »(١) و « كان المديرون هم اصحاب اليد العليا وذوو الكلمة النافذة فى جميع الشئون وانى يامرون . هذه كانت الحال فى الزمن الاول ، وهى لم تتغير كثيرا فى عهد اسماعيل باشا ، فان سلطة الادارة على القضاء كانت تامة والتنفيذ موكول الى الداخلية وهى تفعل ما تشاء . وكلنا يعلم ان المديرين كانوا يستخدمون رؤساء المجالس واعضاءها فى العمليات ومباشرة جسور النيل ايام الفيضان وتحصيل الضرائب وغير ذلك(٢) . وقد تغير الوضع بعض الشىء بعد تأسيس ديوان الحقانية سنة ١٢٨٠ هـ اذ « كان يعمل على استخلاص استقلال المجالس فى مواجهة الادارة وفى تزويد المجالس بالتعليمات والارشادات ، وكان يرجع فى أغلب فتاويه للقوانين الفرنسية (٣) .

٢٤ — ولم يكن يشترط فى أعضاء هذه المحاكم ان يكونوا حاصلين على مؤهل قانونى ، وكان معظمهم غير متخصص فى القانون (٤) . ولما كانت هذه المحاكم لم تخلف وراءها اى ذكرى طيبة ، فقد اقترن ذلك فى الأذهان بان القضاة غير المتخصصين غير اهل لولاية القضاء . ولا شك انه اذا كان كل القضاة او معظمهم غير متخصصين ، وكان العلم القانونى فى البلاد لا يزال فى مرحلة الطفولة (٥) ، وكان معظم رجال الحكم والادارة من الاتراك والجركس الذين

---

(١) أحمد فتحى زغلول ، المحاماة ، ص ٢٣٣ — ٢٣٤ .
(٢) أحمد فتحى زغلول ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .
(٣) أحمد فتحى زغلول ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ .
(٤) كان عدد المبعوثين الذين أرسلهم محمد على الى فرنسا لدراسة القانون محدودا ومنهم عبدى شكرى باشا وارتين بك واسطفان بك وعبد الله بك السيد . وقد وصل هذا الاخير الى منصب رئيس المحكمة التجارية بالاسكندرية وعين مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة عند انشائها سنة ١٨٧٥ . انظر : عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٥٦٤ — ٥٦٥ .
(٥) انشئت مدرسة الحقوق فى عهد اسماعيل باسم مدرسة الادارة والالسن سنة ١٨٦٨ وقد حلت محل مدرسة الالسن التى انشئت سنة ١٨٣٦ فى عهد محمد على واقفلت بعد ذلك فى عهد عباس الاول . وفى سنة ١٨٨٦ غير اسم المدرسة الى مدرسة الحقوق . وكان أول ناظر لمدرسة الحقوق المسيو فيدال باشا Vidal الذى ظل يتولى نظارتها لمدة اربع وعشرين سنة . ولاشك انه بفضل هذه المدرسة تم امداد البلاد بحاجتها من رجال القانون المتخصصين . انظر : عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص١٩٨.

كانوا يعتبرون أنفسهم متميزين عن بقية الشعب ، فانه لم يكن لينتظر أن يكون القضاء على قدر معقول من الكفاءة والنزاهة .

القضاء الشعبى بعد قوانين الاصلاح القضائى :

٢٥ ــ أعادت قوانين ١٨٧٥ ــ ١٨٨٣ تنظيم القضاء فى مصر بمختلف أنواعه وأوجدت ثلاث جهات قضائية : القضاء المختلط للحكم فى المنازعات بين الاجانب او بين الاجانب الممتازين والمصريين ، والمحاكم الأهليه للحكم فى المنازعات بين المصريين فى المسائل الجنائية والمدنية والتجارية ، والمحاكم الشرعية للحكم فى مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين . والى جانب هذه الجهات الرئيسية كانت توجد جهات أخرى . كالمحاكم القنصلية والمجالس المليه (١) . وكان قضاة المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية والمحاكم الشرعية قضاة متخصصون . ولكن لم يكن كذلك قضاة المحاكم القنصلية والمجالس المليه وكان القضاة غير المتخصصين يدخلون فى تشكيل محاكم المناطق الصحراوية ومحاكم الأخطاط والمجالس الحسبية والمحاكم التجارية المختلطة والمحاكم الجنائية المختلطة . وهذه الأخيرة كانت تأخذ بنظام المحلفين .

القضاء الشعبى فى المناطق الصحراوية :

٢٦ ــ تتركز الغالبية العظمى من سكان مصر على ضفاف النيل حيث الأرض الخصيبة والماء الوفير . وتقطن أعداد قليلة من السكان السواحل والدواخل الصحراوية . وبعض هؤلاء السكان رحل ينتقلون من مكان لآخر وراء المرعى والآبار ، وبعضهم الأخر مستقر فى الواحات المتعددة الموجودة فى قلب صحراء مصر الغربية و فى سيناء . وقد رؤى انه ليس من المناسب تطبيق قوانين الاصلاح القضائى دون مراعاة ذلك . ووضع المشرع نظاما خاصا فى كل منطقة وكان يعد له بما يتناسب مع ما بلغته المنطقة من تطور . وكانت المحاكم الخاصة بهذه المناطق يدخل فى تكوينها أعضاء غير متخصصين من بين أعيان الأهالى والقائمين بالادارة من ضباط مصلحة الحدود . وكانت تطبق العرف المحلى والعادات المحلية التى لا تتعارض مع العدالة والحقوق الطبيعية.

٢٧ ــ وقد دافع الكثيرون عن هذا النظام باعتباره « أصلح نظام يلائم عرب الصحراء لتناسبه مع حالتهم المعيشية المخالفة فى جوهرها لحالة غيرهم من سكان الحضر ولاحتفاظه بعاداتهم التى يحرصون على التمسك بها والتى يترتب على مراعاتها فى التقاضى انقطاع خصوماتهم وانقطاع أسباب النزاع بينهم (٢) . ولكن هاجمه البعض الاخر مهاجمة شديدة لاسباب متعددة . فالقضاء فى المناطق الصحراوية والواحات يشترك فيه رجال الادارة وبذلك لا يراعى مقتضيات مبدأ الفصل بين السلطات . واعضاء المحاكم غير

(١) WADIE FARAG, Le rôle des tribunaux mixtes et indigènes d'Egypte en matière de statut personnel, L.G. D. J. 1926, p. 1

(٢) تقرير الاستاذ توفيق خليل المقدم لوزير الحقانية سنة ١٩٢٦ مشار اليه فى محمد العشماوى ، المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

المتخصصين ليس لديهم المام بالقوانين ومبادىء القانون العامة ، فيفتقدون الاداة اللازمة لحسن أداء وظيفتهم القضائية (١) . وليس فى طبيعة البـدو أو الحياة البدوية ما يتنافر مع تطبيق القوانين العادية والتقاضى أمام المحاكم العادية ، والدليل على ذلك أن البدو فى الشرقية والبحيرة والفيوم وغـيرها قد خضعوا قبل ذلك للمحاكم الأهلية دون أن يؤدى ذلك الى اية صـعوبات حقيقية . وأخيرا فان تطبيق نظام خاص على بعض السكان يجعلهم فى عزلة عن باقى الشعب ، فى حين انه من الواجب دمج البدو فى بقية السكان والأخذ بيدهم نحو التقدم والرقى (٢) .

٢٨ــ وقد استجاب المشرع لهذه الانتقادات ، فألغى النظام القضـائى بمناطق الحدود بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٦ الذى صـار نافذا منـذ ١٥ سبتمبر ١٩٤٦ ، والحق هذا القانون مختلف جهات الحدود بدوائر اختصاص المحاكم الابتدائية القريبة منها . ونص القانون على أن تطبق المحاكم فى مناطق الحـدود ، القوانين العامة للبـلاد ، مع مراعاة العـرف المحلى ، وعادات السكان ، وذلك بما لا يتعارض مع أحكام تلك القوانين (٣) .

محـاكم الأخطـاط :

٢٩ ــ أنشئت محاكم الاخطـاط بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ . وقد روعى فى انشاء هذه المحاكم تقريب القضاء من الفلاح كى لا يترك الزراعة طويلا ولا يتكبد المشاق فى الذهاب الى مراكز المحاكم الجزئية . كما أريد بهـا تيسير الاجراءات والاقلال من النفقات (٤) .

وتصدر بتشكيل محاكم الأخطاط قرارات وزير الحقانية ، وتتكون من قضاة لا يتقاضون مرتبا ولم يدرسوا القانون (٥) . وتؤلف كل محكمة خط من خمسة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا . وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس . وقرار وزير الحقانية هو الذى يعين الأعضاء الثلاثة المندوبين للحكم . وتنتهى مـدة المحكمة فى ٣١ ديسمبر من كل سنة . ولكى تستمر لابد من صدور قـرار بتجديد مدتها من وزير الحقانية . واذا لم يصدر قرار التجديد يبطل العمـل بقانون محاكم الاخطاط ويقوم القاضى الجزئى بجميع الأعمـال القضـائية فى مركزة (٦) .

ولا يشترط فى عضو محكمة الاخطاط أن يكون متخصصا فى القانون ، ولكن يشترط فيه : ١ ــ أن يكون بالغا من العمـر ٢٥ سنة كاملة ٢ ــ أن يحسن

---

(١) محمد العشماوى ، ص ١٦٧ .
(٢) محمد العشماوى ، ص ١٦٧ .
(٣) محمد العشماوى وعبد الوهاب العشماوى ، قواعـد المرافعات فى التشريع المصرى والمقارن ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٣٥ ــ ١٣٦ .
(٤) عبد الحميد أبو هيف ، المرجع السابق ، ص ١٨٠ .
(٥) عبد الحميد أبو هيف ، ص ٢٠٨ .
(٦) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨١ .

القراءة والكتابة ٣ ـ أن تكون له أملاك فى الخط ٤ ـ أن يكون معروفا فى الخط بالنزاهة والوجاهة ٥ ـ الا يكون موظفا فى الحكومة ولا ضابطا فى الجيش العامل ولا مأذونا ويجوز بصفة استثنائية ادراج العمد والمشايخ فى قوائم المرشحين لقضاء الاخطاط ٦ ـ الا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تفالس(١) .

ويؤدى قضاة محاكم الأخطاط اليمين القانونية قبل بدء عملهم أمام رئيس المحكمة الابتدائية الأهلية الداخل فى دائرتها اختصاص محكمة الخط(٢) .

وتعين دوائر اختصاص محاكم الأخطاط بقرار يصدره وزير الحقانية بالاتفاق مع وزير الداخلية . ويقسم لهذا الغرض كل مركز من مراكز المديريات الى خطين قضائيين أو اكثر . ولكن لا يطبق قانون محاكم الاخطاط فى المحافظات ولا فى عواصم المديريات(٣) .

ولمحاكم الاخط ط اختصاص فى المصالحات واختصاص بالفصل فى المنازعات. واختصاصها فى المصالحات يشمل جميع المنازعات المدنية والتجارية بما فيها تلك التى تدخل ضمن اختصاص القاضى الجزئى(٤) . واذا ما نجحت المحكمة فى الصلح حررت بذلك محضرا . وقد رأى البعض فى اختصاص المحكمة بالصلح عبئا ثقيلا جدا لا يتناسب مع ضآلة نتائجه العملية (٥) .

وقد جعل القانون لمحاكم الاخطاط اختصاصا نهائيا فى المسائل الاتية (٦) :

١ ـ الدعاوى الخاصة بأموال منقولة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ٥٠٠ قرش .

٢ ـ الدعاوى المتعلقة بطلب أجرة الانفار والصناع اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ١٠٠ قرش .

٣ ـ الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل فى اراضى الزراعة أو فى الثمار أو فى الحاصلات سواء كان بفعل انسان أو حيوان اذا كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن ١٠٠٠ قرش .

٤ ـ الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن والأراضى اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ١٠٠٠ قرش وكانت الأجرة السنوية لا تزيد عن ١٠٠٠ قرش .

---

(١) عبد الحميد أبو هيف ، ص ٢٠٨ .
(٢) عبد الحميد أبو هيف ، ص ٢٠٨ .
(٣) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨١ .
(٤) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٢ .
(٥) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٣ .
(٦) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٣ .

٥ ــ الدعاوى المتعلقة بملكية أو ايجار أو استعمال المواشى التى لا تزيد قيمتها عن ٣٠٠٠ قرش .

٦ ــ الدعاوى المتعلقة بشركة زراعية اذا كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ٣٠٠٠ قرش .

٧ ــ كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتفصل فيها بحكم انتهائى .

٨ ــ الفصل فى المسائل المتعلقة بفصل حدود الأطيان والانتفاع بمساقى الرى والمصارف الخصوصية باعادة الشىء الى أصله ، ثم تحيل النظر فى الموضوع الى الجهة المختصة .

ولمحاكم الاخطاط اختصاص ابتدائى بحيث يجوز الطعن فى حكمها أمام المحاكم الجزئية فى المسائل الآتية(١) :

١ ــ الدعاوى العينية التى لا تزيد قيمتها عن ١٠٠٠ قرش .

٢ ــ الدعاوى المتعلقة بشركة زراعية اذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ٣٠٠٠ قرش ولا تتجاوز ٦٠٠٠ قرش .

٣ ــ الدعاوى المتعلقة بملكية السواقى أو الانتفاع بها مهما كانت قيمة المدعى به فيها .

٤ ــ الدعاوى المتعلقة باعادة وضع اليد على العقار (استرداد الحيازة) متى كانت مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى .

وتتبع محاكم الاخطاط قواعد اجرائية مبسطة نص عليها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٣ .

وتطبق القوانين المصرية مراعية فى ذلك العادات المحلية الثابتة التى لا تخالف قواعد العدل والقانون الطبيعى (٢) .

٣٠ ــ وقد اختلف الرأى بخصوص الابقاء على محاكم الاخطاط أو الغائها فيقول فى تأييدها عبد الحميد أبو هيف : « ان هذه المحاكم استمرت الى وقتنا الحاضر (سنة ١٩٢١) وليس ما يشعر بقرب زوالها ، وقد أدت خدمات جليلة رغم الصعوبات العملية التى يمكن أن تقوم بخصوص تنفيذ أحكامها

(١) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٤ .
(٢) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨٥ .

وبخصوص أحكام النظام فيها بسبب حالة قضاتها (١) . وفى سنة ١٩٢٥ كتب الأستاذان أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد : « الا أنه من المفهوم الى الآن أن هذه المحاكم لم تحقق الآمال المرجوة منها ، فان الحكومة تصادف صعوبات جمة فى انتخاب الأعضاء اللازمين لها حتى اذا ما تيسر لها ذلك بعد عناء نشأت أمامها صعوبات عملية أخرى أساسها فقدان الوسائل الفعالة التى تستطيع بها ارغام الاعضاء على المثابرة فى أعمالهم وتنفيذ القانون تنفيذا مرضيا والسير مع ذلك بمحاكم الاخطاط فى سبيل الترقى على أن المرجو أن انتشار التعليم وارتفاع درجة المعارف مما يساعد كثيرا على تحسين حال هذه المحاكم ورفع شأنها الى المستوى اللائق بها حتى تؤدى أحسن الخدمات (٢) .

وقد طالب البعض الآخر بالغائها ، فيقول محمد العشماوى فى سنة ١٩٢٧ :

« ورأيى وجوب المبادرة بالغاء هذه المحاكم لأنه لا معنى لأن يعهد بوظيفة القضاء لاشخاص ليس لهم علم بأصوله أو قواعده وتنقصهم الدراية القضائية والعلم بالقانون . كما أن الواجب أن يقوم بهذه الوظيفة أشخاص بعيدون عن الاختلاط بالأهالى والاشتباك بمصالحهم ليأمن المتقاضون نتائج التحيز وشهوات الانتقام وليكون القضاء موضع الثقة والاحترام . ولا يقال بأن هذه المحاكم تقضى فى منازعات تافهة ، فان من بين المسائل التى تقضى فيها نهائيا ما يتجاوز اختصاص القاضى الجزئى النهائى » (٣) .

وقد تغلب فى النهاية رأى المعارضين لمحاكم الاخطاط ، فألغيت بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٠ (٤) .

المجالس الحسبية :

٣١ ــ كانت المجالس الحسبية هى الجهة المختصة بنظر الولاية على أموال القصر والمحجوز عليهم والغائبين . وذهب البعض الى أنه « ليس للمجالس الحسبية وظيفة قضائية بالمعنى الاصطلاحى للكلمة ، وكل سلطتها ولائية مقصود بها تمكينها من حماية أموال عديمى الأهلية ومن فى حكمهم . فان قام نزاع قضائى وجب الرجوع فيه لرأى القضاء العادى المختص (٥) » وذهب البعض الاخر الى أن « من القرارات التى تصدرها المجالس الحسبية ما تكون له صفة الاحكام القضائية ، مثل توقيع الحجز

(١) عبد الحميد أبو هيف ، ص ١٨١ .
(٢) أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، القاهرة ١٩٢٥ ، ص ٢٦٢ .
(٣) محمد العشماوى ، ص ١٥٦ .
(٤) أحمد مسلم ، أصول المرافعات ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٩٣ ، هامش ٢ .
(٥) محمد العشماوى ، ص ٣٢٤ .
(٦) محمد حامد فهمى ، ص ٣٠١ .

واستمرار الوصاية على القاصر وسلب سلطة الولى الشرعى أو الحـــد منها ، ومثل منع القاصر من التصرفات الادارية التى يجيزها القانون له متى بلغ سن الثامنة عشرة ، فان هذه القرارات تصدر بناء على اجراءات تتخذ شكل الخصومة وتسمع فيها أقوال صاحب الشأن ، ويجوز التظلم منهـا بطريق الاستئناف . أما القرارات المتعلقة بتعيين الأوصياء والقامة والوكلاء أو عزلهم أو محاسبتهم أو الاشراف على تصرفاتهم فهى من قبيل الاعمـــال الولائية البحتة » (١) .

ويرجع انشاء المجالس الحسبية الى لائحة صدرت فى ١٦ ربيـــع الأول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ٧ ديسمبر ١٨٧٣ م ، ثم صدر أمر عال باعادة تنظيمها فى ١٦ نوفمبر ١٨٩٦ (٢) . وتعاقبت القوانين المعدلة لنظام المجالس الحسبية الى أن الغيت بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ الذى أنشأ المحاكم الحسبية . وهذه المحاكم لم تكن فى حقيقتها سوى دوائر من المحاكم الوطنية، وبذلك لم يكن لتسمية المحاكم الحسبية « مبرر كاف من تنـــوع التنظيم القضائى » وقد عدل المشرع عن هذه التسمية عندما أصدر قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحـــوال الشخصية (م ٤ / ٢ من مواد الاصـــدار) (٣) .

وكانت المجالس الحسبية على درجاتها المختلفة (مجلس حسبى المركز ومجلس حســـبى المديرية أو مجلس حسبى المحافظـــة والمجلس الحسبى العالى) تتكون من قضاة متخصصين وقضاة غير متخصصين يختارون من الاعيان أو الموظفين الموجودين فى الخدمة او المتقاعدين . وكان هذا التشكيل مدعاة للشكوى ومن اسباب اصلاح سنة ١٩٤٧ (٤) .

العدول والمحلفون فى المحاكم الجنائية المختلطة :

٣٢ — كان القضاء الجنائى المختلط يأخذ بنظام العدول ونظام المحلفين فى المحاكم الجنائية (٥) . وقد الغى النظامان فى قانون تحقيق الجنـــايات الصادر سنة ١٩٣٧ لينطبق على المحاكم المختلطة والمحاكم الوطنية .

---

(١) محمد حامد فهمى ، ص ٣٠١ .
(٢) محمد العشماوى ، ص ٣١٢ ، هاشم محمد مهنا ، الموسوعة الحسبية — شرح قانون المحاكم الحسبية وملحقاته ، مكتبة مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٤٨ ، رقم ٢٩ ، ص١٧ ورقم ٣٦ ، ص ٢٠ .
(٣) أحمد مسلم ، ص ٨٥ .
(٤) أنظر : هاشم محمد مهنا ، المرجع السابق ، رقم ٤٦ ، ص ٢٥ .
(٥) بالنسبة للعدول فى المحاكم التجارية المختلطة : أنظر ما سبق ، رقم ١٠

العـــــدول :

٣٣ ــ وفقا للائحة ترتيب المحاكم المختلطة كانت محكمة الجنح تتكون من ثلاثة قضاة (قاضى مصرى وقاضيين اجنبيين) ، واربعة عدول أجانب اذا كان المتهم أجنبيا . ويكون نصف العدول من المصريين اذا كان المتهم مصريا او اذا كانت الاجراءات موجهة ضد مصريين وأجانب . ويكون نصف العدول من جنسية المتهم اذا ما طلب ذلك . واذا كانت قائمة العدول من جنسية المتهم غير كافية فمن حقه أن يبين الجنسية التى يختار منها العدول لتكملة العدد المطلوب . واذا تعدد المتهمون ، فمن حق كل منهم أن يطلب عدولا من جنسيته ، ولكن بشرط الا يزيد عدد العدول الذى يحدده القانون، وتعين القرعة المتهمين الذين بسبب هذا التحديد لا يستطيعون ممارسة هذا الحق . وتحدد قائمة العدول بواسطة الهيئات القنصليه . ولا يجوز ان يقل عدد العدول عن ستة ولا يزيد عن اثنى عشر بالنسبة لكل جنسية. ويعاقب العدل الذى يتخلف عن الحضور بدون عذر مشروع بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ قرش ولا تزيد عن ٤٠٠٠ قرش . (انظر لائحة التنظيم القضائى، القسم الثانى ، مادة ٣ وما بعدها و م ١٠ وم ٣٢ وما بعدها) .

والعدول لهم صوت معدود فى المداولات ، ويصدر الحكم وفقا لراى الأغلبية (م ١٥٨ من قانون تحقيق الجنايات المختلط) .

المحـــلفون :

٣٤ ــ كانت محكمة الجنايات المختلطة تتكون من ثلاثة مستشارين ، مستشار مصرى ومستشارين أجنبيين يصدرون حكمهم بناء على قرار من هيئة محلفين مكونة من اثنى عشر عضوا . ويختار المحلفون من قوائم تعدها الهيئات القنصلية التى يتبعها الأجانب . ويصدر قرار المحكمين بالاغلبية وليس بالاجماع (أنظر لائحة التنظيم القضائى ، القسم الثانى ، مواد ٤ وما بعدها ومواد ٩ و ٢٩ و ٣٠ وما بعدها وقانون تحقيق الجنايات المختلط مواد ١٨٣ ــ ١٩٦ و ٢٠٢ و ٢٠٥ ــ ٢١٤ و ٢١٨ و ٢٢٨ ــ ٢٣٩) .

المناقشات المعاصرة حول القضاء الشعبى :

٣٥ ــ عندما اثيرت مسألة تنظيم القضاء الشعبى بمناسبة اعداد قانون مرافعات جديد يحل محل قانون سنة ١٩٤٩ اعترض الكثيرون على ذلك . وكانت نتيجة هذا الاعتراض أن صدر القانون الجديد سنة ١٩٦٨ (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) خلوا من أى تنظيم للقضاء الشعبى . ويبدو أن المشرع أراد أن يرضى بعض الشىء أنصار القضاء الشعبى فنظم فى المادة ٦٤ من القانون الجديد مجالس للصلح تتكون برئاسة أحد وكلاء النائب العام على أن يصدر بتنظيم هذا المجلس والاجراءات التى تتبع

أمامه قرار من رئيس الجمهورية (١) . وقد صدر بالفعل هذا القرار (القرار رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٦٨) فى ٢٥ يوليو ١٩٦٨ ، ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ (٢) . ونعتقد أن المشرع لم يكن موفقا فى المادة ٦٤ لأنها من الناحية العملية لن ينتج عنها سوى تعطيل الفصل فى الخصومات بما تفرضه من محاولة صلح سابقة على احالة الدعوى الى المحكمة ، وهى نادرا ما تجدى (٣) .

حجج المعارضين للقضاء الشعبى :

٣٦ — ويستند المعارضون للقضاء الشعبى الى حجج متنوعة ، بعضها مستمد من نتائج تجاربنا وبعضها مستمد من نتائج تجارب الشعوب الأخرى وبعضها مبنية على المنطق الصرف .

---

(١) وفيما يلى نص المادة ٦٤ : يكون حضور الخصوم فى الدعاوى الجزئية التى ترفع ابتداء فى اليوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى أمام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم وذلك فيما عدا الدعاوى التى لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الاداء .

ويشكل مجلس الصلح المشار اليه برياسة أحد وكلاء النائب العام ، ويعقد جلساته فى مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع ، وعليه أن ينتهى من مهمته فى مدى ثلاثين يوما لا يجوز مدها الا باتفاق الطرفين ولمدة لا تجاوز ثلاثين يوما أخرى ، فاذا تم الصلح فى هذا الاجل ، أعد بذلك محضرا تكون له قوة السندات واجبة التنفيذ ، واذا لم يتم الصلح فى الاجل المذكور أحال الدعوى الى المحكمة لنظرها فى جلسة يحددها .

ويصدر بتنظيم هذا المجلس وبيان الاجراءات التى تتبع أمامه قرار من رئيس الجمهورية، ويحدد وزير العدل بقرار منه المحاكم الجزئية التى تشكل مجالس الصلح بدائرتها .

واذا عرضت الدعاوى المشار اليها فى الفقرة الاولى على محكمة شكل مجلس صلح بدائرتها قبل عرضها على هذا المجلس وجب على المحكمة احالتها اليه .

(٢) تنص المادة الاولى من القرار على انه يشكل بقرار من وزير العدل بمقر محكمة المواد الجزئية مجلس للصلح أو أكثر يؤلف من رئيس وعضوين على النحو التالى :

١ — أحد وكلاء النيابة العامة ... رئيسا .

٢ — اثنين من المواطنين الصالحين بصفة أصلية واثنين بصفة احتياطية تختارهم كل سنتين لجان الاتحاد الاشتراكى العربى فى المراكز والاقسام والمدن والبنادر التى تشملها دائرة اختصاص المحكمة الجزئية .

(٣) ومن القوانين التى تأخذ بنظام مجالس الصلح الشعبية القانون النرويجى . ويوجد فى النرويج مجلس صلح Forliksrad فى نطاق كل بلدية ، وينتخب أعضاؤه لمدة أربع سنوات بواسطة المجالس البلدية . ويجب عرض المنازعات على مجلس الصلح قبل رفعها الى المحكمة باستثناء بعض أنواع المنازعات التى يجب عرضها على المحاكم مباشرة مثل منازعات الزوجية والابوة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية . واذا فشل مجلس الصلح فى انهاء المنازعة صلحا فانه يحيلها للمحكمة . واذا نجح المجلس فى مهمته فان الاتفاق بين الطرفين تكون له آثار الحكم القضائى واذا اتفق الطرفان على انهاء النزاع بينهما بواسطة مجلس الصلح أو اذا تغيب أحد الطرفين عن الحضور أمام مجلس الصلح ، فان المجلس يصدر حكما ملزما لهما . وكل قرارات مجالس الصلح يجوز استئنافها أمام المحاكم .

Law and Judicial Systems of Nations, 1963, World Peace through Law Center, Washington, D.C., Title NORWAY, p. 6.

فالمعارضون يرون أن تجربة محاكم الأخطاط قد فشلت ، كما فشل نظام العدول فى المحاكم التجارية المختلطة وكما فشلت المجالس الحسبية ، والسبب فى هذا الفشل لا يحتمل الا تفسيرا واحدا وهو أن غير المتخصصين فى القانون لا يصلحون للاشتراك فى أداء القضاء (١) .

ويرد المعارضون على نجاح القضاء الشعبى فى بلاد اجنبية بأن ظروفنا تختلف عن ظروف هذه البلاد . ففى راى البعض أن القضاء فى الاتحاد السوفييتى ليست له المكانة الرفيعة التى تتمتع بها السلطة القضائية عندنا (٢) . ويرى البعض الاخر انه ليس فى تقاليدنا القانونية ما يقر مبدأ القاضى غير المتخصص ، فى حين أن القاضى الشعبى فى القانون السوفييتى يعتبر امتدادا للقضاء غير المتخصص الذى كان موجودا فى روسيا قبل ثورة أكتوبر ١٩١٧ (٣) . وبالنسبة لنظام المحلفين فى البلاد الغربية ، فان المعارضين للقضاء الشعبى يشيرون الى تقلص هذا النظام فى المواد المدنية، والى تكاليفه الباهظة واخطائه الجسيمة فى المواد الجنائية (٤) .

والمعارضون للقضاء الشعبى يبنون رأيهم على أسانيد منطقية بحتة . فلا حاجة الى قاض شعبى لأن القاضى المتخصص هو أيضا من الشعب . والقضاء الشعبى ليس مظهرا حقيقيا للديموقراطية ، فكم من مظاهر الاستبداد يسندها مرتكبوها الى مبدأ سيادة الشعب . واشتراك شخص غير متخصص مع القاضى المتخصص لا حاجة اليه لمساعدة القاضى فى فهم مسائل الواقع المعقدة ، فهذه مهمة يمكن أن تتم بواسطة الخبراء ، وتتم بواسطتهم على احسن وجه ، ولا حاجة اليه لتفهم القضاة للتطورات الاجتماعية والسياسية ، فهذا أمر يمكن أن يتم عن طريق التثقيف السياسى للقضاة ، وهو تثقيف سيكون لازما أيضا بالنسبة للأشخاص غير المتخصصين الذين يشتركون فى القضاء (٥) . ويؤكد البعض الاخر ان العصر الحديث هو عصر التخصص ، فكيف نسمح بالقاضى غير المتخصص ؟ اننا اذا سمحنا بذلك فيجب أيضا أن نسمح باشتراك الشعب مع الاطباء فى اجراء

---

(١) أنظر مذكرة الدكتور عبد الحميد متولى عن السلطة القضائية المقدمة الى لجنة نظام الحكم المتفرعة عن اللجنة العامة للدستور ، منشورة تحت عنوان على هامش الدستور المصرى الجديد ، منشأة المعارف ، ١٩٧١ ، ص ٤٨ ، يحيى الرفاعى ، فى البدء كانت محاكم الاخطاط ، مجلة القضاة ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، يوليه ١٩٦٨ ، ص ١٧٠ و ١٧٦ ، محمد عصفور ، استقلال السلطة القضائية ، مجلة القضاة ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، يوليه ١٩٦٨ ، ص ٣٢٢ .

(٢) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٣) فتحى والى ، قانون القضاء المدنى فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٧ (١٩٦٧) ، ص ٢٨٤ .

(٤) أنظر : فتحى والى ، نظام المحلفين فى القضايا المدنية فى الولايات المتحدة الامريكية ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثلاثون (١٩٦٠) ، ص ٨٨٥ و ص ٨٨٧ .

(٥) فتحى والى ، قانون القضاء المدنى فى الاتحاد السوفيتى ، المرجع السابق ،ص ٢٨٤ ، محمد عصفور ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ، عبد الغفار حسنى ، خواطر قضائية ، مجلة القضاة ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، يولية ١٩٦٩ ، ص ١٧١ .

الجراحات ومع المهندسين فى تسيير الالات او اصلاحها ، وهو ما لا يجرؤ احد على المطالبة به (١) .

حجج المؤيدين للقضاء الشعبى :

٣٧ ــ ذهبت قلة من الفقه المصرى الى تأييد القضاء الشعبى . وهم فى تأييدهم لا يقسون فى احكامهم على نتائج تجربة القضاء الشعبى فى مصر، كما انهم لا يغفلون نجاح القضاء الشعبى فى الدول الاخرى ، وخاصـــة الدول الاشتراكية ، واخيرا فانهم يدعمون تأييدهم بحجج منطقيه .

فالبعض يرى انه اذا كانت محاكم الاخطاط قد فشلت ، فلا يلزم من ذلك الكف عن كل محاولة اصلاحية فى هذا السبيل (٢) .

ويرى المؤيدون للقضاء الشعبى انه يوجد قضاة شـــعبيون فى الدول الاشتراكية كما يوجد قضاة شعبيون ومحلفون فى الدول الغربية . واذا كان القضاء الشعبى لم يحقق الغرض منه فى الدول الغربية فهو راجـــع الى طبيعة النظام الرأســـمالى وليس الى عيب فى فـــكرة القضـــاء الشـــعبى (٣) .

ومن الناحية المنطقية البحتة يرى البعض انه يجب أن يوجد فى نظامنا القضائى من يتولى حسم المنازعات البسيطة العاجلة التى لا تحتمل اجراءات ولا مواعيد (٤) . ويرى البعض الاخر أن القضاء الشعبى يعتبر تطبيقـــا لوضع السلطة كلها فى يد الشعب (٥) ، وان اشتراك الشعب فى القضـــاء « يقى القضاة المتخصصين خطر التخلف والانعزال عن الشعب وعمـــا يحس انه العدل ، ويخلص القضاة المتخصصين من المرض الذى يتعـــرض له معظم رجال العلم وهو اقامة هالة حولهم تحجب عنهم تفكير الشـــخص العادى . وهذا يؤدى الى تدعيم ثقة المواطنين بالقضاء ويعلمهم احترام القانون ، وتصبح بذلك المحكمة منبرا للثقافة القانونية ، ويشعر كل مواطن باعتزاز وهو يجد نفسه مطالبا بأن يشترك فى حراسة المجتمع باســـم القـــانون » (٦) .

---

(١) رمزى سيف ، فى الكلمة التى ألقاها فى الندوة العلمية لقانون المرافعات فى نادى القضاة، فى اول ديسمبر ١٩٦٨ ، ومنشورة فى مجلة القضاة ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، يوليه ١٩٦٩ ، ص ٢٦٤ ، احمد ابو الوفا ، المستحدث فى قانون المرافعات الجـــديد وقانون الاثبات ، منشأة المعارف ١٩٦٨ ص ٨٠٧ . وقد قبل بحجة مماثلة فى انجلترا للمطالبة بالغاء قضاء السلام الذى يقوم به قضاة غير متخصصين ، ولكنها لم تلق قبولا لدى أغلبية رجال القانون ، والنتيجة أن قضاء السلام غير المتخصص اكثر قوة فى الوقت الحاضر مما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية :
JACKSON, op. cit., p. 178 and p. 180.

(٢) أحمد مسلم ، ص ١٥٩ .
(٣) جمال الدين العطيفى ، العدالة الاشتراكية ، المرجع السابق ص ٢٠ .
(٤) أحمد مسلم ، ص ١٥٩ .
(٥) جمال الدين العطيفى ، العدالة الاشتراكية ، ص ١٩ .
(٦) جمال الدين العطيفى ، العدالة الاشتراكية ، ص ٢١ .

مناقشة حجج المعارضين والمؤيدين :

٣٨ ــ ونعتقد ان القضاء الشعبى قد أصبح فى الوقت الحاضر ضرورة لا غنى عنها تطبيقا لمبدأ المشاركة الشعبية فى سلطات الدولة المختلفة (١) ومن الممكن الرد على جميع الاعتراضات ضد فكرة القضاء الشعبى .

فمن الناحية التاريخية ، اشترك الشعب فى ممارسة القضاء بصورة أو بأخرى فى عهد القضاء الاسلامى . وفى القرن التاسع عشر كانت البلاد فى حالة تخلف شديد ، وكان تخلف القضاء من مظاهر هذا التخلف العام ونتيجة له . ولم تكن العلوم القانونية الحديثة قد أصبحت دراستها متاحة بالقدر الكافى لرجال الحكم والادارة . واذا كانت قوانين الاصلاح القضائى الصادرة فى نهاية القرن هى نقطة البدء نحو الأخذ بمبدأ تخصص القضاة، فان الانتقال لم يكن فوريا ، وظل يشغل مناصب القضاء لمستويات عديدة قضاة لم يحصلوا على مؤهلات عالية متخصصة فى القانون . وعندما ازداد عدد خريجو مدرسة الحقوق بمرور السنين ، أصبح القضاة والمحامون كلهم من رجال القانون المتخصصين الحاصلين على مؤهل عال فى القانون. ومن الطبيعى ، من الناحية النفسية ، أن يكون رد الفعل لدى المتخصصين قويا ضد غير المتخصصين . وقد كان من الصدف أن اكتمل البناء المتخصص للقضاء المصرى فى نفس فترة وجود محاكم الاخطاط . فوجدها القضاة المتخصصون هدفا سهلا ، فأجهزوا عليها سنة ١٩٣٠ . وقد استنفذ رد الفعل هذا قوته ليفسح المجال أمام رد فعل مخالف ، بعد أن ازداد عدد الحاصلين على مؤهلات قانونية عالية زيادة هائلة وحقق العلم القانونى تقدما ملحوظا فى جميع المجالات ، نحو اشراك غير المتخصصين فى وظيفة القضاء .

ومن ناحية دروس القانون المقارن ، فلا شك أن القضاء الشعبى قد نجح فى البلاد الاشتراكية وفى البلاد الرأسمالية على حد سواء . وليس من المحتمل الغاء كل صور القضاء الشعبى فى هذه البلاد .

ومن الناحية المنطقية يمكن تبرير اشراك الشعب بالقضاء بأنه من تطبيقات اشراك الشعب فى السلطة وبأنه من وسائل ايجاد صلة مباشرة

---

(١) أنظر :

CHARLES W. JOINER, Civil Justice and the Jury, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1962, p. 24-25.

حيث يقول :

The jury is a vestige of nonprofessional government, an institution in which nongovernmental people play a significant part in the governmental process. Here private citizens on an ad hoc basis exercise part of the dispute resolution responsibility of government, minimizing any biases of governmental bureaucracy. It is popular because it gives private citizens broad participation in government. The jury provides for citizen participation in government inequalled elsewhere.

بين العقلية العادية والعقلية القانونية المتخصصة . واذا كان نظام المحلفين تصادفه عقبات مادية فى الأخذ به على نطاق واسع فى المنازعات المدنية ، فانه يجب الا يغيب عن البال أن نظام المحلفين ليس هو الصورة الوحيدة لاشتراك الشعب فى القضاء . ففى القانون السويدى مثلا يشترك الشعب فى القضاء على نطاق واسع فى صورة تختلف عن نظام المحلفين . والنظام السويدى يطلق عليه Nämnd ، وهو فى أصـــوله الأولى نابع من الجمعية الشعبية ting التى كان يدخل فى اختصاصها الفصـــل فى الخصومات . وبمرور الزمن انفصلت عن الجمعية الشعبية مجمـــوعة خاصة nämnd من اثنى عشر شخصا اقتصرت وظيفتها على الفصل فى المنازعات (١) . وقد أصبح من الأمور المستقرة فى القانون السويدى اشتراك الأعضاء الشعبيين nämndeman فى المحاكم الاقليمية haradsratter التى تعتبر محاكم أول درجة فى المناطق الريفية والمدن الصغيرة .

(قانون المرافعات Rattegangsbalk, 1 : 4 المعمول به من أول ينـــاير ١٩٤٨) (٢) . وتتكون المحكمة الاقليمية من سبعة أعضاء شـــعبيين على الاقل او تســـعة على الاكثر ويراســـها قاض متخصص (٣) . واذا اختلف القاضى فى الرأى مع الاعضاء الشعبيين ، فان رأى القاضى هو الذى يؤخذ به ، الا اذا اجمع سبعة على الأقل من الأعضاء الشعبيين على مخالفـــة رأى القاضى المتخصص ، فعندئذ يؤخذ برأى الاعضاء الشعبيين (٤) .

٣٩ ــ لقد ارتبط فى أذهان البعض فى مصر أن الدعوة الى اشتراك الشعب فى القضاء دعوة ذات صبغة سياسية ، واعتقدوا أن القضاء الشعبى لا يوجد الا فى البلاد الاشتراكية الشرقية (٥) . والصحيح ان مبدأ اشتراك الشعب فى القضاء تأخذ به كثير من بلاد العالم فى الشرق والغرب ســـواء كانت رأسمالية أم اشتراكية ، ولنفس الأسباب . وخير دليل على ذلك أن الكاتب الفرنسى de Tocqueville قد أشاد بالوظيفة التعليمية لاشتراك المحلفين فى القضاء (٦) قبل الكتاب الاشتراكيين بمدة طويلة (٧) . والمشكلة

---

(١) RUTH GINSBURG, The Jury and Namnd : Some Observations on Judicial Control of Law Triers in Civil Proceedings in the United States and Sweeden, Cornell Law Quarterly, 48 (1962) p. 253, at p. 256.

(٢) GINSBURG, op. cit., p. 257.

(٣) GINSBURG, op. cit., p. 260.

(٤) GINSBURG, op. cit., p. 267.

(٥) محمد عصفور ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ .

(٦) Alexis de TOCQUEVILLE, Democracy in America, Vol. 1, 2nd ed. 1863, Cambridge Mass., Sever and Francis, reprinted in JOINER, op. cit., p. 112 - 113

(٧) انظر كمثال للكتاب الاشتراكيين : LESNODORSKI, op. cit., p. 305.

الحقيقية ليست فى التسليم بمبدأ اشتراك الشعب فى القضاء ولكن فى كيفية تنظيم هذا الاشتراك (١) . وهذا ما سنحاول بيانه فيما يلى :

الفصل الثالث

تنظيم القضاء الشعبى

٤٠ ــ يرتبط تنظيم القضاء الشعبى بأهداف النظام القضائى والفلسفة القانونية السائدة . ولتنظيم القضاء الشعبى على صورة معينة لابد من اتخاذ موقف من بعض الاعتبارات والأسس الرئيسية .

ارتباط التنظيم بالأهداف :

٤١ ــ يرتبط تنظيم القضاء الشعبى على نحو معين بالأهداف التى يرمى الى تحقيقها النظام القضائى ككل . ففى مصر نظمت محاكم الاخطاط للتيسير على الفلاحين فى المنازعات القليلة الأهمية نسبيا . ونظمت محاكم الحدود بطريقة تتلاءم مع عادات وتقاليد واعراف البدو وسكان الواحات. ومبدأ مساهمة الشعب فى القضاء فى دستور جمهورية مصر العربية يقوم على فكرة مشاركة الشعب فى سلطات الدولة ومرافقها وأجهزتها ، ويجب مراعاة ذلك عند تنظيم القضاء الشعبى المصرى .

ولتوضيح ارتباط التنظيم بالأهداف ندرس ، كأمثلة ، القضاء الشعبى فى القانون السوفييتى والقانون الانجليزى والقانون السويدى .

٤٢ ــ ففى الاتحاد السوفييتى يرتبط اشتراك الشعب فى القضاء بفلسفة النظام الشيوعى التى ترى وجوب اختفاء الدولة واحلال المنظمات الجماهيرية مكانها . ولذلك فالقضاة فى الاتحاد السوفييتى يختارون فى جميع المستويات بطريق الانتخاب ، ولا يشترط لانتخابهم أن يكونوا متخصصين فى القانون . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل يوجد إلى جانب

(١) فبعض من يهاجم نظام المحلفين فى انجلترا ، نراه ينادى بتعيين قضاة شعبيين كأعضاء فى المحكمة : « أعتقد أنه يوجد الكثير مما يمكن قوله لاحلال الاعضاء الشعبيين محل المحلفين ، فالاعضاء الشعبيون من الممكن اختيارهم من هيئة معينة خصيصا لذلك مكونة من رجال ونساء ، بنفس طريقة قضاة السلام تقريبا ، ولكن أكثر عددا . وهؤلاء الاعضاء يجلسون على منصة القضاء مع القاضى المتخصص او الرئيس وينسحبون معه . ويختص القاضى بالفصل فى جميع مسائل القانون والاجراءات ، ولكن المحكمة كلها تشترك فى اصدار القرار وتحدد التعويض أو العقوبة فى القضية الجنائية . وعدد الاعضاء الشعبيين قد يكون أربعة أو ستة ، وبطبيعة الحال توجد صعوبات ، ولكن نظامنا للمحلفين له ايضا صعوباته . ان السؤال الذى يجب ان نطرحه حول هذه المسألة ، وحول الكثير فى نظامنا القانونى ، اذا ما أردنا ان نبدأ من جديد ، هو ماذا كنا نختار قصدا ان تكون لدينا محاكمة بواسطة محلفين :

JACKSON, op. cit., p. 318.

هؤلاء القضاة « الرسميين » قضاة شعبيون . والفرض من اشراك الاعضاء الشعبيين فى القضاء هو تأكيد دور المحـــكمة كأداة لتعليم الشعب روح الاخلاق الشيوعية . والعضو الشعبى الذى يشترك فى أعمال المحكمـــة تتاح له الفرصة ليراقب عن كثب كيفية تطبيق القوانين الســـوفييتية ، وهو فى نفس الوقت يتعلم كيف يجب أن يكون احترام القانون (١) . والدور التعليمى للقضاء يتضح على وجه الخصوص فى مستويات المحاكم الدنيا : المحاكم الشعبية (٢) ، ومحاكم الرفاق (٣) . ويوجد سبب عملى لعـــدم اشتراط أن يكون القاضى متخصصا فى القانون . ففى السنوات الأولى من الثورة كان من الصعب ايجاد العدد الكافى من القضاة المؤمنين بالشيوعية من بين رجال القانون . وقد زال هذا الاعتبار العملى فى الوقت الحاضر ، وبدأ الحزب الشيوعى السوفييتى يختار المرشحين لشغل وظائف القضاء من بين الأشخاص الحائزين على درجات علمية فى القانون أو الأشخاص ذوى الخبرة العملية فى القانون (٤) .

والقاضى الشعبى فى القانون السوفييتى قاض عرضى ، فهو يختـــار بالقرعة من بين قوائم منتخبة بواسطة الجمعيـــات العموميـــة للعمال والمستخدمين والفلاحين بالنسبة للمحاكم الشعبية ، وبواسطة سوفييتات المستويات المختلفة بالنسبة للمحاكم الأخرى . ويعين القاضى الشـــعبى لمدة سنتين ، ولكن لا يجوز أن يشترك فى العمل القضائى أكثر من عشرة

---

(١) أنظر : جمال الدين العطيفى ، العدالة الاشتراكية ، ص ١٣ — ١٨ وانظر أيضا :
R. DAVID; Les grands systèmes de droit contemporain, Précis Dalloz, 1ère éd. 1964, p. 224 et s.

ويلاحظ أن محكمة أول درجة Volost فى العصر السابق على الثورة كانت محكمة تابعة لوزارة الداخلية وتتكون من قضاة منتخبين غير متخصصين . وبصفة عامة كانت التقاليد القانونية ضعيفة وقت قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ . فالمحاماة المتخصصة والقضاء المتخصص لا يرجع تاريخهما الى أبعد من سنة ١٨٦٤ ، وهى سنة صـــدور قوانين الاصلاح القضائى أنظر :
DAVID, op. cit., p. 170-171.

ونظرا لان أعضاء هذه المحكمة كانوا ينتخبون من التجار واغنياء المزارعين ومـــلاك الارض ، فقد كان رد الفعل الطبيعى عند قيام الثورة ، أن ينتخب أعضاء المحكمة من العمال والفلاحين . أنظر : فتحى والى ، قانون القضاء المدنى فى الاتحاد السوفيتى ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٧ (١٩٦٧) ص ٢٨٣ .

(٢) أنظر فى المحاكم الشعبية :
SHEININ, People's Courts in the U.S.S.R., Moscow,

(٣) أنظر فى محاكم الرفاق :
G.G. MORGAN, People's Justice :
The Anti-Parasite Laws, People's Volunteer Militia and Comrades' Courts, in Law in Eastern Europe Vol. VII, Sythoff — Leyden, 1936, p. 57.

(٤) DAVID, op. cit., p. 224.

أيام فى السنة . وخلال اشتراكهم فى الأعمال القضائية يتوقفون عن القيام بأعمالهم الأصلية (١) .

٤٣ ــ وفى انجلترا يعتبر قضاء السلام مظهرا اساسيا لاشتراك الشعب فى القضاء (٢) . ولا يقلل من الطابع الشعبى لهذا القضاء أن قضاة السلام تعينهم الحكومة ولا ينتخبهم الشعب (٣) . ومنذ البداية كان قضاة السلام يختارون من الفرسان والسادة والأعيان . وفى سنة ١٤٣٩ اشترط فى القاضى ان يكون له دخل سنوى من الأرض لا يقل عن عشرين جنيها . وفى سنة ١٧٣٢ اشترط الا يقل دخل الشخص الذى يعين قاضيا عن مائة جنيه سنويا . ولكن انتشار الافكار الديموقراطية والاشتراكية أدى الى الغاء أى شرط متعلق بالملكية أو الدخل ، ومنذ القرن التاسع عشر أصبح قضاة السلام يختارون من جميع طبقات الشعب (٤) .

ونشأة قضاء السلام فى انجلترا مرتبطة بمتطلبات الحكم المحلى . فمن المعروف ان الملكية النورماندية التى حلت محل الملكية الانجلو سكسونية فى حكم انجلترا كانت ملكية قوية حققت لأول مرة فى التاريخ الاقطاعى لدول غرب أوربا وحدة وتماسك أقاليم المملكة . ومنذ عهد هنرى الثانى كان يمثل الملك فى الاقليم حاكم الاقليم Sheriff ولما خشى الملك استبداد الحاكم بالأمر بما يضعف السلطة الملكية ، عين الى جانب الحاكم ممثلا شخصيا له يرعى مصالحه فى الأقليم ، ولذلك اطلق على هذا الموظف اسم ممثل التاج Coroner . ولكن هذه الوسيلة ايضا لم تنجح فى تحقيق الغرض ، اذ لوحظ اتفاق الـ Sheriff والـ Coroner فى كثير من الأحيان دون اهتمام بالمصالح الملكية وخاصة بعد ان اصبح اختيار الكورونر يتم بالانتخاب ، وعندئذ لجأ الملك الى تكليف أشخاص معينين بمأموريات ادارية وقضائية محددة فى كل اقليم . وهؤلاء الأشخاص هم الذين أطلق عليهم فيما بعد ، فى منتصف القرن الرابع عشر تقريبا ــ اسم قضاة السلام Justices of the peace (٥) وقد استمر هؤلاء القضاة لسنوات طويلة يقومون بأعمال الادارة المحلية الى جانب مهامهم القضائية . ولكن أعمالهم الادارية تضاءلت تدريجيا وعهد بها الى المجالس المحلية المنتخبة بحيث لم يبق لهم فى الوقت الحاضر سوى الضئيل من الاختصاصات الادارية ، وفى نفس الوقت نمت وتأكدت اختصاصاتهم القضائية (٦) . وقد كان لتدريب قضاة السلام فى أعمال الادارة والقضاء

---

(١) DAVID, op. cit., p. 225.

(٢) F.T. GILES, The Magistrates' Courts, Stevens and Sons, 1963, p. VII; CARTER, op. cit., p. 1.

(٣) HANBURY, op. cit., p. 110; JACKSON, op. cit., p. 180.

(٤) Sir William HOLDSWORTH ; A History of English Law, Methuen and Co., Vol. 1, 7th edit. 1956, p. 289.

(٥) HOLDSWORTH, op. cit., p. 286.

(٦) HANBURY, op. cit., p. 109 - 110.

اثر كبير فى امداد البرلمان الانجليزى بأعضاء اكفاء ساهموا فى تأكيد سيادة البرلمان فى الدولة (١) .

ويقوم قضاة السلام بأكثر من ٩٥ ٪ من العمل القضائى فى انجلترا ، وهذا يتيح لقضاة المحاكم العليا فرصة اتقان عملهم فى القضايا المهمة ، كما يجعل من الممكن الابقاء على عدد قضاة المحاكم العليا محدودا . ومن الناحية التاريخية كان لقلة عدد قضاة المحاكم العليا فضل كبير فى خلق وتطوير القانون المشترك الانجليزى بطريقة منطقية ومنظمة . وبغير نظام قضاة السلام ، كان يتعين زيادة عدد قضاة المحاكم العليا زيادة هائلة مما كان بلا شك سيؤثر تأثيرا سيئا على اهم مزية فى القانون المشترك ، وهى كونه قانونا من صنع القضاة judge-made law .

ومنذ البداية لم يكن يشترط فى قضاة السلام ان يكونوا متخصصين فى القانون ، واستمر الامر كذلك الى الوقت الحاضر (٢) . ويعـــوض قاضى السلام نقص معرفته المتخصصة فى القانون باستشارته لكاتب المحكمـــة الذى يشترط فيه ان يكون مؤهلا فى القانون (٣) . وقد حدث تطوران هامان بالنسبة لعدم تخصص قضاة السلام : فمن ناحية اشترط فى قضاة السلام فى لندن وبعض المدن الاخرى ان يكونوا قانونيين متخصصين ، واســـتتبع ذلك منحهم راتبا ، وذلك على خلاف قضاة السلام غير المتخصصين الذين لا يتقاضون راتبا (٤) . ومن ناحية اخـــرى اهتم الورد الحاجب (٥) بتنظيم دورات تدريبية لقضاة السلام غير المتخصصين لامدادهم بالثقافة القانونيـــة اللازمة لاداء اعمالهم (٦) .

٤٤ ــ والمحاكمة بواسطة محلفين تعتبر المظهر الاساسى الثانى لاشتراك الشعب فى القضاء فى انجلترا . وترجع الاصول التاريخية لنظام المحلفين الى العهد الفرنكى فى فرنسا ، حيث كان الملك الفرنكى يرسل مبعوثيه فى الاقاليم لجمع المعلومات اللازمة لضبط ادارة الدولة ، وفى سبيل جمع هذه

---

(١) HOLDSWORTH, op. cit., p. 292.

(٢) HOLDSWORTH, op. cit., p. 290.

(٣) JACKSON, op. cit., p. 192.

(٤) JACKSON, op. cit., p. 196.

(٥) اللورد الحاجب Lord Chancellor هو صاحب اعلى وظيفة قضائية فى انجلترا . وهو فى نفس الوقت يرأس مجلس اللوردات كمجلس تشريعى . وهو ايضـــا عضو فى الوزارة . وكلمة Chancellor اصلها الكلمة الفرنسية Chancellier وهذه بدورها مستمدة من الكلمة اللاتينية Cancellarius المشتقة من الكلمة اللاتينية cancelli بمعنى حجاب أو ساتر . وقاموس اكسفورد المختصر The Concise Oxford Dictionary ذكر صراحة أن cancellarius معناها usher أى حاجب ، ويذكر السير ويليام هولدسوورث أن كلمة chancellor مشتقة من cancelli بمعنى الحجاب الذى كانت تؤدى خلفه أعمال السكرتارية فى مقر الاقامة الملكية :
HOLDSWORTH, op. cit., p. 37.

(٦) JACKSON, op. cit., p. 184.

المعلومات كان المبعـــوث الملكى يجمـــع اهالى كل قرية ويطلب منهم الادلاء بالمعلومات عن الموضوعات التى يسألهم عنها بعد أن يحلفوا يمينا على الا يقولوا سوى الحقيقة . وقد انتقل هذا النظام الى انجلترا ضمن النظم التى نقلها وليام الفاتح اليها عند غزوه لها . وقد استخدمه وليام نفسه لجمع المعلومات عن انجلترا ودون هذه المعلومات فى كتاب Domesday book (١) . وقد ظهرت الحاجة الى استخدام المحلفين فى المحاكمات بعد الغاء الامتحان الالهى كوسيلة للاثبات بمقتضى قرارات مجمع اللاتران المقدس سنة ١٢١٦. وكان المتهم « يضع نفسه على بلده put himself upon the pais اى يترك لاهالى بلده الحكم عليه وفقا لمعلوماتهم الخاصة (٢) . وتقرر منذ السنة الرابعة لعهد الملك جون أن المحلفين يختصون بالوقائع ولا يختصون بالقانون Pertinet ad eos de jure discernere (٣) وفى مبدأ الامر لم يكن من الضرورى أن يتفق المحلفون . ويقول Fleta انه اذا تعذر وصول المحلفين الى اجماع ، فمن الجائز ارغامهم على الاتفاق بتجويعهم . ومن حق القاضى ان يأخذ برأى الاغلبية ex dicto maioris partis juratorum ولكن فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر أصبح من المقرر وجوب اتفاق الاثنى عشر محلفا (٤) . وقد عدلت هذه القاعدة فى المحاكمات الجنائية سنة ١٩٦٧ ، وفى المحاكمات المدنية سنة ١٩٧١ ، وهكذا فان قرار المحلفين يصدر الان فى جميع المواد بالاغلبية (٥) . وقد استخدمت المحاكمة بواسطة محلفين فى القضـــايا المدنية والجنائية على حد سواء .

ويرى الكثيرون أن المحاكمة بواسطة محلفين تعتبر من ضمانات الحرية الفردية بما تمثله من محاكمة للشخص بواسطة اقرانه . وهذه الفكرة تعتبر صحيحة الى حد كبير ولكن فى أوقات الاضطرابات السياسية كان المحلفون يتحيزون ضد خصومهم السياسيين . وفى تاريخ القضاء الانجليزى لا يقـــل طغيان المحلفين فى هذه الاوقات عن طغيان أسوأ محكمة عرفتها انجلترا وهى محكمة غرفة النجم The Star Chamber (٦) .

والمحلفون يختارون من بين المواطنين العاديين المدرجين فى قوائم خاصة لهذا الغرض (٧) . وفى الوقت الحاضر تضاءل الالتجاء اليهم فى المحاكمات

---

(١) HANBURY, op. cit., p. 86, Sir Patrick DEVLIN, Trial by Jury, Stevens and Sons, 1956, p. 6.

(٢) CARTER, op. cit., p. 130-133.

(٣) CARTER, op. cit., p. 141.

(٤) CARTER, op. cit., p. 141.

(٥) Gordon BORRIE, The Courts Act, 1971, New Law Journal, Vol. 121, p. 505, 506.

(٦) CARTER, op. cit., p. 135.

(٧) JACKSON, op. cit., p. 305 et seq.; DEVLIN, op. cit. p. 130.

المدنية (١) . وفى تأييد نظام المحلفين يقول البعض « قد يكون قرار المحلفين غريبا أو خاطئا ، ولكن حتى لو لم يكن خاضعا للرقابة ، فاننا ندفع ثمنـــا قليلا لثقة التى تولدت لدينا بسبب الاشتراك المستمر للناس العاديين فى أداء القضاء » (٢)

وقد انتقل نظام المحلفين من انجلترا الى الولايات المتحدة الامريكية حيث لاقى نجاحا كبيرا ، ولا يزال الى اليوم احد السمات المميزة للنظام القضائى الامريكى . ويحرص الامريكيون على المحاكمة بواسطة محلفـــين باعتبارها من الحقوق الدستورية ، وهم فى العادة يحرصون على التمسك بهـــذه الحقـــوق (٣) .

٤٥ ــ واشتراك الشعب فى القضاء فى القانون السويدى يختلف اختلافا جوهريا عن نظام المحلفين . ان المحكمة الشعبية السويدية فى الوقت الحاضر تعتبر نتيجة لتطور مستمر لم ينقطع منذ كان الشعب السويدى قبائل بدائية متفـــرقة .

ونظرا للانعزال النسبى للقبائل السويدية ، فانهم لم يتأثروا تأثرا قويا بالعوامل الثقافية والحضارية التى حكمت تطور النظم القضائية فى القارة الاوربية (٤) . ومن المتفق عليه بين علماء تاريخ القانون أن قوانين الشعوب الجرمانية البدائية كان يوجد بينها تشابه قوى ، أيا كان موطن هـــذه الشعوب (٥) ، أى أن التشابه كان موجودا بين قوانين الجرمان فى مواطنهم

---

(١) انظـــر : JACKSON, op. cit. p. 73.

حيث يذكر الاحصائية الاتية :

السـنة	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
دائرة الملـكة				
قاضى بمفرده	٩٢٦	٩٣٥	٧٤١	٧٧٢
قاضى مع المحلفين	٣٨	٢٧	٣٦	٣٥
الجانب المدنى لمحاكم الجلسات				
قاضى بمفرده	١٣٧٢	١٥١١	١٧٠٢	١٧٠٨
قاضى مع محلفين	٩	٦	٥	٧

(٢) CARTER, op. cit., p. 1; Fleming JAMES, Jr., op. cit., p. 240 : "To a certain extent judges have represented the government, juries the people; judges the theoretical law and its rational implications, juries the layman's common sense and also the more or less personal elements in our nature".

(٣) فتحى والى ، نظام المحلفين فى القضايا المدنية فى الولايات المتحدة الامريكية ، مجـلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٠ (١٩٦٠) ، ص ٨٨٥ .

(٤) DAVID, Les grands systèmes de droit contemporain, No. 36, p. 51.

(٥) Stig JORGENSEN, Les traits principaux de l'évolution des sources de droit danois, Rev. Int. de dr, comparé, 1971 p. 66; BESNIER, Cours d'histoire des institutions et des faits sociaux, les Cours de droit, 1955 - 1956, p. 1248.

أنظر مع ذلك ملاحظات DAVID فى المرجع السابق الاشارة اليه ، رقم ٤٢ ، ص ٥٧

الاصلية فى المانيا واسكندينافيا كما كان موجـــودا بين قوانينهم فى مواطنهم التى نزحوا اليها فى بريطانيا (انجلترا) أو الغال (فرنسا) أو اســـبانيا (مملكة القوط الغربيين) أو شمال ايطاليا (لومبارديا) . وفى جميع هـــذه المجتمعات البدائية كان يتولى الفصل فى المنازعات جمعية شـــعبية تضـــم الرجال الاحرار جميعا ، وكان يطلق على هذه الجمعية الشعبية Mallum فى مملكة الفرنك (فرنسا) (١) ، وكان يطلق عليها فى اسكندينافيا ting (٢) وفى المانيا thing (٣) ، وكانت توجد ايضا فى انجلترا تحت اسم Shire moot (محكمة المقاطعة) (٤) او hundredmoot (محكمة المركز) (٥) .

ويصور ويليام فورسيث W. Forsyth الاختفاء التدريجى للمحاكم الشعبية الجرمانية على النحو الاتى : « عندما أصبحت أمور الحياة المدنية أكثر تعقيدا، والقوانين أكثر دقة وتنوعا ، فانه من الواضـــح انه من المســـتحيل على (الاعضاء الشعبيين) أن تكون لهم الكفاءة لمعالجة المسائل القانونية . ان القانون يصبح علما يتطلب دراسة جادة لفهمه ، وبغير مجموعة من الرجال مدربة على هذا العمل وقادرة على القيام به ، فان حقوق الجميع تصبح عائمة على بحر واسع من القرارات التحكمية المتذبذبة والمتناقضة . ومن هنا وجد أنه من الضرورى ، فى هذه المحاكم الشعبية ، تعيين أشـــخاص متخصصين فى القانون لكى يعاونوا بنصائحهم فى المسائل القانونية الاعضاء الشعبيين غير المتخصصين فى القانون . ولما كانت لا توجد وسيلة لفصـــل مسائل القانون عن مسائل الواقع ، فان الاعضاء غير المتخصصين وجدوا أنفسهم أكثر فأكثر عاجزين عن الفصل فى القضـــايا المعروضـــة عليهم ، واصبحوا مضطرين بصفة دائمة الى الرجوع الى الموظف القانونى الذى أصبحت له الرئاسة ، وبقدر ما زادت سلطته ، ضعفت سلطة الاعضـــاء الاخرين للمحكمة ، وقلت اهميتهم ، الى ان رؤى أنه من الممكن الاستغناء عن حضورهم تماما دون أن يسبب ذلك اى ضرر محسوس . وبطبيعة الحال شجع التاج هذا التغيير ، حيث أصـــبح قادرا ، عن طريق ما ينشـــئه من محاكم ، على التصرف فى حياة وحريات رعاياه تحت ستار الاشكال القانونية. وهكذا نشأ فى اوربا على انقاض المحاكم الشعبية القديمة ، نظام القاضى الواحد المعين بواسطة الملك والمختص بجميع مسائل الواقع والقانون واقترن ذلك بنتيجة ممقوتة هى الخصومة السرية والتحقيقات التفتيشية . ولم يكن من الممكن تفادى ذلك . ان المحاكم القديمة فى سكاندينافيا والمانيا كانت تحمل فى تكوينها عنصر تدميرها ، وهذا العنصر يتمثل فى أن السلطة القضائية

---

(١) M. ROUSSELET, Histoire de la justice, P. U. F., 1960, p. 22.

(٢) GINSBURG, op. cit., p. 256.

(٣) William FORSYTH, History of Trial by Jury (New edition, James Appleton Morgan) New York : James Cockcroft & Co., 1875, reprinted in JOINER, op. cit., p. 167.

(٤) F. W. MAITLAND, The Constitutional History of England, Cambridge, the University Press, 14th impression, 1961, p. 39.

(٥) MAITLAND, op. cit., p. 45.

بأكملها كانت فى ايدى اشخاص ليست لديهم مؤهلات خاصة لوظيفتهم (١) » .

وعلى الرغم من أن فورسيث يشير الى انه « لم يكن من الممكن تفادى ذلك » فانه بالفعل قد أمكن تفادى ذلك فى القانون السويدى . وتفصـيل ذلك ، انه ابتداء من القرن الثالث عشر ، بدأ يجرى العمـل على عرض المنازعات على اثنى عشر شخصا nämnd من أعضاء الجمعية الشـعبية ting ، ستة ينتخبهم المدعى ، وستة ينتخبهم المدعى عليه . وكان هؤلاء الاثنى عشر شخصا يعرضون على الجمعية الشـعبية نتائج تحقيقهـم فى القضية . وبمرور الزمن أصبحت المحكمة الشعبية محكمة دائمة تتكون من اشخاص يختارون من بين اعضاء الجمعية الشعبية دوريا . وكان يراس هذه المحكمة رئيس الجمعية الشـعبية وهو قاض متخصص . وكان من الضرورى فى البداية ان تصدق الجمعية الشعبية على قرار المحكمة الشعبية التى يراسها قاض هو فى نفس الوقت رئيس الجمعية الشعبية . وفى بداية القرن السابع عشر ، أصبحت المحكمة الشعبية محكمة مستقلة تماما تقوم بكل الوظيفة القضائية التى كانت تقوم بها الجمعية الشعبية (٢) . وهكذا ، فانه قبل توطد النظم الديمقراطية فى المملكة السويدية ، كان اشـتراك الشعب فى القضاء ضمانا ضد استبداد السلطة الملكية المتمثل فى قدرتها على الضغط والتأثير على القضاة المعينين من قبلها (٣) .

أسس مساهمة الشعب فى القضاء

٤٦ ــ اشتراك الشعب فى القضاء ليس معناه التحرر من القانون أو من مبدأ الشرعية الذى يجب أن يحكم كل افعال وتصرفات الدولة . ولذلك يجب دائما ضمان التطبيق السليم للقانون . وهذا غير ممكن الا بواسطة القانونيين المتخصصين (٤) . وعلى ضوء هذا الاعتبار الاساسى يجب أن يكون أى تنظيم للقضاء الشعبى . وتوجد وسائل وقواعد مختلفة لتنظيم القضاء الشعبى . وليس من اليسير تفضيل وسيلة على اخرى . ولكن لما كان من الواجب اختيار البعض واستبعاد البعض الاخر ، فمن الضرورى أن يكون الاختيار على ضوء ظروف واحتياجات المجتمع المصرى وبما يتناسب مع المعطيات والمبادىء الاساسية فى النظام القانونى المصرى .

---

(١) FORSYTH, reprinted in JOINER, op. cit., p. 168 - 169.

(٢) GINSBURG, op. cit., p. 256 - 257.

(٣) GINSBURG, op. cit., p. 253.

(٤) وهذا الاعتبار يجد ايضا احترامه بالنسبة للهيئات القضائية الفنية ، ولذلك فان تشكيل اللجنة الابتدائية للفصل فى المنازعات الزراعية دون اى عنصر قانونى متخصص أمر منتقد ، ذلك أن قانون الاصلاح الزراعى الذى تطبقه اللجنة ليس قانونا بحتا أو قانونا سياسيا صرفا ، ولكنه ملىء بالمشاكل القانونية المعقدة ، وتفسيره وتطبيقه يحتاج ولاشك الى خبرة قانونية متخصصة . انظر : احمد سلامة ، القانون الزراعى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٣٢٩ . وانظر فى نقد مماثل للمحاكم المتساوية للايجارات الزراعيـة فى فرنسا .

SOLUS et PERROT, op. cit., No. 660, p. 586.

٤٧ ــ واول سؤال يطرحه تنظيم القضاء الشعبى هو معرفة مدى الاستعانة بالقضاة الشعبيين ، فهل تكون لهم الكلمة العليا أم تكون الكلمة العليا للقضاة المتخصصين ؟ ويرتبط بذلك تحديد المنازعات التى يشترك فى نظرها القضاة الشعبيون : فهل يشتركون فى نظر كل المنازعات أم يشتركون فقط فى بعض المنازعات دون البعض الآخر ؟ ثم تأتى بعد ذلك مشكلة اختيار القضاة الشعبيين : هل يختارون بالانتخاب أم بطريق التعيين ، وما هى الشروط الواجب توافرها فيهم ؟ واذا ما تم اختيار القاضى الشعبى ، فكيف يؤدى وظيفته : هل يعين لمدة محدودة أو لقضية أو قضايا محددة ، أم يعين بصفة دائمة ؟ وهل يتفرغ القاضى الشعبى لعمله ، أم يظل محتفظا بعمله الاصلى ؟ وهل يتقاضى القاضى الشعبى أجرا أو مكافأة عن اشتراكه فى القضاء ، أم يكون اشتراكه تطوعيا بلا مقابل ؟

التوازن بين العنصر الشعبى والعنصر المتخصص :

٤٨ ــ لا ينبغى أن يكون اشتراك الشعب فى القضاء اشتراكا رمزيا ، بل ينبغى أن يكون اشتراكا حقيقيا وفعليا . وهذا يقتضى تمثيل العنصر الشعبى بقدر كاف فى تشكيل دوائر المحاكم . ونرى ، تحقيقا لذلك ، أن تتكون المحكمة الجزئية من قاض متخصص وعضوين شعبيين ، وتكون الرئاسة للقاضى المتخصص (١) . أما المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ومحكمة النقض ، فانه من الافضل أن تبقى محتفظة بتشكيلها القضائى المتخصص (٢) . ونشير فى هذا المجال الى وجوب التوسع فى الاستعانة بالعناصر الفنية فى المنازعات التى يغلب عليها طابع فنى معين .

فمثلا نرى اضافة عضوين مختصين بشئون العمال والتأمين الاجتماعى الى دوائر المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف التى تنظر فى منازعات قانون العمل وقانون التأمينات الاجتماعية (٣) .

---

(١) ويلاحظ أن عدد المحلفين فى العادة اثنى عشر محلفا . ويرى البعض أن العدد ١٢ ليس سعريا وانه قد يكون من الاوفق تخفيضه الى ٦ . (JOINER, op. cit., p. 82)
وفى القانون السويدى يبلغ عدد الاعضاء الشعبيين سبعة على الاقل وتسعة على الاكثر (ما ــ ق ، رقم ٣٨) وفى القانون الفنلندى يتراوح عدد الاعضاء الشعبيين من ٥ الى ١٢
Law and Judicial Systems of Nations, 1968, World Peace through Law Center, Washington, D.C., FINLAND, p. 6.
القانون والنظم القضائية للامم ، فنلندا ص ٦
وفى القانون النرويجى تتكون محكمة أول درجة من قاض متخصص وعضوين شعبيين domsmen (القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ، ص ٥) .

(٢) قارن القانون النرويجى الذى يجيز للخصوم أن يطلبوا من المحكمة الاقليمية lagmansrettere التى تنظر الطعن فى حكم صادر من محكمة أول درجة (محكمة المركز او محكمة المدينة Herrads — og Byrettere) جلوس اثنين أو أربعة أعضاء شعبيين الى جانب الثلاثة قضاة المتخصصين الذين تتكون منهم المحكمة : القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ص ٤ .

(٣) أنظر ما سبق ، رقم ٧ .

ونعتقد أن مثل هذا التنظيم يحقق اعتبارات اشراك الشعب فى القضاء ، فهو يعطيه الكلمة الاخيرة فى حدود الاختصاص النهائى للقاضى الجزئى ، ومن ناحية أخرى يوفر الضمانات الكافية لمراعاة مقتضيات التخصص القانونى ، ففى حدود الاختصاص النهائى للقاضى الجزئى ، لرئيس المحكمة ، وهو قاضى متخصص ، فرصة كبيرة فى العمل على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا (١) . ولا شك أن المداولات بين أعضاء المحكمة ستكون ذات فائدة متبادلة للقاضى المتخصص والعضوين الشعبيين . فهى تنقل الى القاضى مباشرة وجهة نظر الرجل العادى ، وتبين للعضوين الشعبيين كيفية الفصل فى المنازعة وفقا لقانون

تحديد اختصاص القضاء الشعبى :

٤٩ — يرى البعض (٢) تحديد اختصاص القضاء الشعبى ببعض المنازعات ، مثل المنازعات العمالية (٣) ومنازعات الاحوال الشخصية ، ومن الممكن أن نضيف الى ذلك منازعات ايجار المساكن (٤) . ومن الناحية العملية قد يكون من الصعب تعيين العدد الكافى من القضاة الشعبيين للنظر فى كل القضايا الجزئية ، ولذا كيجب ، فى المراحل الاولى لتطبيق النظام على الاقل ، تحديد المنازعات التى ينظرها القضاة الشعبيون (٥) .

اختيار القضاة الشعبيين :

٥٠ — يرى البعض اختيار القضاة الشعبيين بالانتخاب (٦) . والمناقشة

---

(١) وهذا هو نفس الحل فى القانون النرويجى : القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ، ص ٤ . والامر يختلف فى القانون السويدى ، حيث لابد من اجماع القضاة الشعبيين namnd man ليتغلب رايهم على راى القاضى المتخصص . أنظر ما سبق ، رقم ٣٨ .

وفى نظام المحلفين ، للمحلفين الكلمة النهائية فيما يتعلق بالوقائع ، وللقاضى الكلمة النهائية فيما يتعلق بالقانون.كما أن للقاضى ان يلغى قرارات المحلفين غير المعقولة أو التى لا تدعمها أدلة كافية . ذلك أنه فى العصور الوسطى كان المحلفون الذين يرتكبون خطأ عرضة للحكم عليهم بالسجن ، ورؤى بعد ذلك ان هذا الجزاء بالغ القسوة ، فألغى ، وكضمان ضرورى ، أعطت القاضى سلطة الغاء قرار المحلفين الخاطىء :
JOINER, op. cit., p. 19.

(٢) جمال الدين العطيفى ، ص ٢١ .

(٣) وان كانت المنازعات العمالية تحتاج الى تنظيم خاص ، والاعضاء الفنيون أنسب لمعالجتها من الاعضاء الشعبيين .

(٤) أنظر فى وصف محكمة الايجارات وعملها فى القانون الانجليزى :
STREET, op. cit., p. 33 et seq.

(٥) تارن القانون النرويجى : تتكون من قاضى متخصص وقاضيين شعبيين فى منازعات حدود الاراضى ، وحقوق الملكية العقارية ، والمسائل البحرية والتجارية . وفيما عدا ذلك يجوز للقاضى أن يضم عضوين شعبيين ، كما يجوز للخصوم ان يطلبوا ضم عضوين شعبيين : القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ، ص ٥ .

(٦) جمال الدين العطيفى ، ص ٢٣ .

حول مزايا اختيار القضاة بالتعيين أو بالانتخاب مناقشة قديمة ومعروفة (١). ومن البلاد التى تأخذ بنظام انتخاب القضاة الاتحاد السوفييتى (٢) وبعض الولايات الامريكية وبعض الولايات السويسرية (٣) . وفى القانون السويدى (٤) والقانون النرويجى (٥) ينتخب الاعضاء الشعبيون بواسطة المجالس المحلية . ونرى أن انتخاب القضاة لا يتفق مع التقاليد التاريخية للقضاء المصرى . فنجد فى الفقه الاسلامى رفضا قاطعا لانتخاب القاضى : « اذا اجتمع أهل بادة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير قاضيا ، واو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه عقد السلطنة أو عقد الخلافة يصير خليفة وسلطانا » (٦) . وأضاف ابن عابدين أن الضرورة وحدها هى التى تبيح اختيار القاضى بواسطة أهل البلدة (٧) . ويلاحظ انه بالنسبة للقضاء الذاتى والقضاء الفنى يوجد مجال كبير لاختيار القضاة بالانتخاب : فالافراد هم الذين يختارون المحكمين وأعضاء النقابات هم الذين ينتخبون أعضاء المجالس التأديبية القضائية والمجالس الاخرى ذات الاختصاصات القضائية مثل مجالس النقابات الفرعية للمحامين التى عهد اليها القانون بأن تعمل كلجنة تقدير لاتعاب المحامين . وكان أعضاء المجالس الملية الملغاة ينتخبون بواسطة أعضاء الطائفة أو الملة (٨) . وكان العدول فى المحاكم التجارية المختلطة ينتخبون بواسطة أعيان التجارة الواردة أسماؤهم بكشوف الانتخاب المحررة فى كل قنصلية (٩) . وأعضاء المحاكم التجارية فى فرنسا يختارون أيضا بانتخابهم بواسطة التجار (١٠) . وينتخب العمال والمستخدمون وأصحاب الاعمال أعضاء مجالس الحكماء les conseils de prud' hommes (١١) . وبالنسبة للمحاكم المتساوية للايجارات الزراعية ينتخب المقيمون فى دائرة اختصاصها أعضاءها من المؤجرين والمستأجرين الزراعيين (١٢) .

ومن الناحية الموضوعية تختلف ظروف القضاء الفنى والقضاء الذاتى عن ظروف القضاء الشعبى . ونظام انتخاب القضاة الشعبيين انتخابا مباشرا بواسطة الشعب ، أو انتخابا غير مباشر بواسطة المجالس المحلية

---

(١) أنظر : رمزى سيف ، الوسيط فى المرافعات المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية ، الطبعة السابعة ١٩٦٧ ، ص ٣٧ ، فتحى والى . قانون القضاء المدنى ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ رقم ١٣٤ ، ص ٣١٦ .
(٢) ما سبق ، رقم ٤٢ ، فتحى والى ، المرجع السابق ، رقم ١٣٤ ، ص ٣١٦ .
(٣) رمزى سيف ، المرجع السابق ، ص ٣٧ .
(٤) GINSBURG, op. cit., p. 260.
(٥) القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ، ص ٥ .
(٦) الفتاوى الهندية ، ص ٢١٧ .
(٧) حاشية ابن عابدين ، ص ٣٢٠ .
(٨) أنظر : محمد الشماوى ، ص ٣٤٨ وما بعدها .
(٩) أنظر ما سبق ، رقم ١٠ .
(١٠) VINCENT, op. cit., p. 122.
(١١) VINCENT, op. cit., 128.
(١٢) VINCENT, op. cit., p. 135.

او الشعبية قد لا يضمن بطريقة أكيدة توافر الشروط الاخلاقية والعقليـــة اللازمة فى القاضى الشعبى (١) .

واذا ما سلمنا بأن اختيار القضاة الشعبيين يكون بطريق التعيين ، فانه يبقى أن نحدد من يقوم بهذا التعيين وكيف ؟

نرى أن سلطة التعيين يجب أن يعهد بها الى وزير العدل بعد استشارة الهيئات والمنظمات الجماهيرية والنقابية والمهنية . والتعيين بواسطة وزير العدل هو الذى يوفر وحدة مسئولية وزارة العدل عن حسن اداء العدالة فى البـــلاد (٢) .

الشروط الواجب توافرها فى القاضى الشعبى :

٥١ ــ يجب أن يتوافر فى القاضى الشعبى عدة شروط ليكون قادرا على القيام بوظيفته على أحسن وجه :

شرط السن : يجب تحديد سن القاضى الشعبى بحيث يكون له النضج اللازم لتقدير الامور تقديرا سليما . وفى القـــانون السوفييتى والقـــانون السويدى تحدد السن بخمسة وعشرين عاما (٣) . ونرى أن تكون هـــذه السن ثلاثين سنة على الاقل . وهى على اى حال السن المشـــترطة لتعيين القاضى الابتدائى فى القانون المصرى (٤) . ومما يبرر تحـــديد هذه السن للقاضى الشعبى أن الفصل فى المنازعات وظيفة دقيقة بالنسبة للمتخصص وهى كذلك من باب أولى بالنسبة لغير المتخصص ويحسن أن تتوفر للقاضى الشعبى مقابل نقص تخصصه القانونى ، حصيلة معقولة من تجـــارب الحيـــاة .

شرط النزاهة : يجب بطبيعة الحال أن يكون القاضى الشـــعبى محمود الاخلاق ولم يسبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف .

شرط الكفاءة : يجب أن يكون لدى القاضى الشعبى القدرة على القيـــام بواجباته . وعلى وجه الخصوص يجب أن يجيد القراءة والكتابة وأن يكون حسن الادراك للامور . ومن الناحية النظرية يمكن القول أن قدرة الشخص العقلية على الفهم والتصور والتدقيق والتفكير وابداء الرأى فى المســـائل

---

(١) فتحى والى ، قانون القضاء المدنى ، رقم ١٣٤ ، ص ٣١٨ .

(٢) وفى انجلترا يتم اختيار قضاة السلام بالتعيين لا بالانتخاب ، والذى يعينهم هو اللورد الحاجب : JACKSON, op. cit., p. 180.

(٣) جمال الدين العطيفى ، ص ١٣ GINSBURG, op. cit., p. 260.

(٤) رمزى سيف ، المرجع السابق ، ص ٤٠ ، فتحى والى ، المرجع السابق ، رقم ١٣٦ ، ص ٣٢١ .

وحسمها لا يتوقف على الشهادات العلمية أو الدراسية الحاصل عليها . ولكنا نرى ـ باعتبار المستوى العام للتعليم فى مصر ـ أن يشترط فى القاضى الشعبى أن يكون حاصلا على شهادة جامعية عالية أو ما يعادلها . ولتعويض نقص الثقافة القانونية لدى القضاة الشعبيين يجب على وزارة العدل أن تنظم لهم برنامجا تدريبيا مناسبا لامدادهم بالمعلومات القانونية والقضائية الاساسية .

مدة تعيين القاضى الشعبى :

٥٢ ـ تجعل بعض القوانين القاضى الشعبى قاضيا دائما . أى يمارس وظيفته طيلة حياته العاملة . وهذا هو الحل الذى يأخذ به القانون الانجليزى بالنسبة لقضاة السلام (١) . وفى قوانين أخرى تعتبر وظيفة القاضى الشعبى وظيفة عرضية ، فمدة وظيفته مؤقتة ، ولا يقوم فعلا بأعباء القضاء الا خلال مدة محددة . وهذا هو الحل الذى يأخذ به القانون السوفييتى حيث تتحدد مدة وظيفة القاضى الشعبى بسنتين (٢) ، والقانون السويدى الذى يحدد مدة القاضى الشعبى بست سنوات (٣) والقانون النرويجى الذى يجعل المدة اربع سنوات (٤) .

ونرى فى مصر ان يكون تعيين القاضى الشعبى لمدة معينة ، سنة أو سنتين مثلا ، وأن تكون قابلة للتجديد لمدة أو مدتين أخريين (٥) . ومن الافضل أن يتم التجديد بطريق القرعة ، لان تركه فى يد وزير العدل قد يمثل انتقاصا لاستقلال القاضى الشعبى . ومن الافضل أن يراعى عند توزيع العمل على القضاة الشعبيين ، الا تزيد مدة جلوسهم للقضاء عن شهر أو شهرين فى السنة الواحدة (٦) .

عدم تفرغ القاضى الشعبى :

٥٣ ـ ليس من المصلحة أن يتفرغ القاضى الشعبى للقضاء أثناء مدة وظيفته ، بل يجب أن يستمر فى وظيفته أو مهنته العادية التى كان يزاولها قبل اختياره قاضيا . وعدم التفرغ هو الذى يضمن تحقيق هدف القضاء الشعبى وهو اشراك العقلية العادية مع العقلية القانونية المختصة فى الفصل فى المنازعات ، لان القاضى الشعبى اذا ما تفرغ ، فانه بمضى المدة سيكتسب

---

(١) JACKSON, op. cit., p. 185.

(٢) DAVID, op. cit., p. 225

(٣) GINSBURG, op. cit., p. 260.

(٤) القانون والنظم القضائية للامم ، النرويج ، ص ٥ .

(٥) قارن : فى القانون السودى يجوز تجديد انتخاب القاضى الشعبى بدون أى قيد ، وليس من النادر احتفاظ بعض القضاة الشعبيين بوظيفتهم لمدة تزيد على عشرين عاما :
GINSBURG, op. cit., p. 260.

(٦) قارن : فى القانون السوفييتى لا يجوز أن يشترك الاعضاء الشعبيون فى العمل القضائى اكثر من عشرة أيام فى السنة :
DAVID, op. ci., p. 225.

الطابع المهنى المتخصص (١) . وعدم التفرغ له ميزة ايضا بالنسبة للقضاة الشعبيين ، اذ لا يمنعهم من مزاولة وظائفهم أو مهنتهم الاصلية وبذلك لا يصادفوا الصعوبة التي كان من المحتمل أن يواجهوها فى حالة الاخذ بنظام التفرغ ، وهى صعوبة العودة الى عملهم الاصلى . واخيرا فان عدم التفرغ يوفر فى المصاريف ، اذ لا توجد حاجة الى تخصيص أية مبالغ كمرتبات للمتفرغين .

والمساهمة فى القضاء وان كانت حقا لافراد الشعب الشرفاء الاكفاء ، فانها فى نفس الوقت تعتبر واجبا عليهم . ويجب أن يؤدى هذا الواجب بلا مقابل (٢) .

ولكن هذا لا يمنع من وضع نظام لتعويض القضاة الشعبيين عن المصروفات التى يتحملونها نتيجة استدعائهم لنظر القضايا ، كتعويضهم عن مصاريف الانتقال والمبيت والاقامة مثلا ، وبالنسبة للمشتغلين بالاعمال الحرة ، أو العاملين الذين يحرمون من أجورهم من جهات عملهم الاصلية نتيجة لغيابهم ، فانه يحسن وضع نظام يمنحون بموجبه تعويضا جزافيا عن فقدهم لدخلهم (٣) .

---

(١) ويشير البعض الى فائدة عرضية قضاء المحلفين ، فى أن المحلف يكون اقل تاثرا بالافكار المسبقة والتحيزية من القاضى المتخصص « فالقاضى الذى يجلس يوما بعد يوم ليفصل فى قضايا حوادث السيارات قد يكون أفكارا تحيزية بالنسبة لتلك القضايا . وهكذا يتحيز بعض القضاة الى جانب المدعين والبعض الاخر الى جانب المدعى عليهم . أما المحلف ، فهو غير متخصص ، وهو لا يسمع مجموعة من القضايا المتشابهة كل يوم ، بل هو يفصل فى قضية واحدة فقط أو على أكثر تقدير فى عدد قليل من القضايا المتشابهة. ولانه يفصل فى عدد قليل من القضايا فانه يظل محتفظا باهتمامه ، ولا يقول « آه ، ان هذه القضية مماثلة تماما للقضية التى نظرتها أول أمس » ، بل يحاول أن يقدر الوقائع . ولهذا أعتقد ان المحلف من هذه الناحية أقل تحيزا من القاضى » .
JOINER, op. cit., p. 66.

(٢) كان قضاة السلام فى انجلترا يتقاضون مقابلا لاعمالهم يبلغ أربع شلنات فى اليوم . ولكن تدهور قيمة النقد أدى الى عدم حصولهم على هذا المقابل ، وهم الان يؤدون اعمالهم بلا أى مقابل :
JACKSON, op. cit., p. 180.

(٣) فى القانون الانجليزى لم يكن المحلفون يمنحون أى مقابل أو تعويض عن اشتراكهم فى المحاكمات . وكان هذا يصيب المحلفين بضرر شديد اذا استمرت المحاكمة وقتا طويلا . وقد أجاز قانون المحلفين لسنة ١٩٤٩ وقانون المحلفين لسنة ١٩٥٤ دفع تعويضات للمحلفين من فقدهم لدخولهم الى جانب بدلات سفر واقامة ومصروفات وذلك فى حدود ٣٢٥ قرشا يوميا تضاعف الى ٦٥٠ قرشا بعد عشرة أيام الاولى :
JACKSON, op. cit., p. 309.

خـــاتمة

٥٤ ـ ان اشتراك الشعب فى القضاء يؤدى وظيفتين أساسيتين لا غنى عنهمـــا :

الوظيفة الأولى : ايجاد الارتباط الوثيق بين عقلية الرجل العادى وعقلية القاضى المتخصص ، حتى لا يكون القانون الذى يطبقه المتخصصون منقطـــع الصلة بالمفاهيم والافكار السائدة .

الوظيفة الثانية : تدريب المواطنين العاديين الذين يدعون للاشـــتراك فى القضاء على مسئوليات اتخاذ القرارات وغرس روح الخدمة العامة فيهم .

وهاتان الوظيفتان يتفق عليهما الكتاب الاشـــتراكيون والكتاب فى الدول الراسمالية . وهذا الاتفاق دليل على أن اشتراك الشعب فى القضاء لا يرتبط بالضرورة بنظام سياسى أو اجتماعى معين ، بل هو يعبر عن مبدأ ســـليم من مبادى التنظيم القضائى ، بغض النظر عن أى اعتبار آخر .

٥٥ ـ ان كثيرا من الانتقادات الموجهة الى القضاء الشعبى تســـتهدف صورة معينة من القضاء الشعبى وهى نظام المحلفين أو طريقة معينة لتنظيم القضاء الشعبى ، وهى انتخاب القضاة الشعبيين . وبعض الانتقادات مبنى على مخـــاوف من الممكن تفاديها لو أحسن اختيار وســـيلة تنظيم اشـــتراك الشعب فى القضاء .

الغاز الطبيعى ودوره فى التنمية الاقتصادية

عبد الدايم أحمد الصاوى

مستشار التنمية والتخطيط بالكويت

لقد ادى التقدم التكنولوجى المستمر فى صناعة الغاز الطبيعى منذ مطلع الستينيات حتى الان وما حققه هذا التقدم من ثورة فى نقل الغاز وتسويقه وحل مشكلة تكاليفه ان اصبح الغاز الطبيعى من أهم مصادر الطاقة حيث يمكن احلاله محل جميع مصادر الطاقة الاخرى سواء أكانت طاقة حرارية أم مادة خـــام .

ومنذ أن اخذت أول شحنة دولية من هذا الغاز الطبيعى المسيل طريقها من الجزائر الى فرنسا وانجلترا عام ١٩٦٤ طرأت على هذه الصناعة مفاهيم جديدة وأساليب تكنولوجية حديثة حولتها من صناعة ذات نطاق محـــدود ينقل انتاجها ضمن مسافات قصيرة نسبيا الى صناعة عالمية تنقل منتجاتها من اقصى الامكنة الى اقصاها على نطاق عالمى .

كما كان من أسباب رواج صناعة الغاز الطبيعى ما ظهر فى مطلع السبعينات فى المجتمعات الصناعية من اتجاهات اجتماعية وقائية تهدف الى حماية الفرد من رواسب المحروقات الكبريتية ، سواء فى المؤسسات الصناعية أو فى المدن وتكرس هذا الاتجاه بقوانين تحظر زيادة نسبة الكبريت على جزء من واحد فى المائة فى مختلف انواع المحروقات المستعملة فى المصانع والسيارات .

ولما كان الغاز الطبيعى من المحروقات النظيفة أى المحروقات التى لا تترك بعد احتراقها أية رواسب كبريتية ولا ما يماثلها من الرواسب الضارة بالصحة فان الطلب فى المجتمعات الصناعية على الغاز الطبيعى كمصدر للوقود يزداد يوما بعد يوم .

هذا بالاضافة الى المميزات التكنولوجية والاقتصادية التى ينفرد بها الغاز الطبيعى كمصـــدر للمادة الخـــام اللازمة لكثير من الصـــناعات الكيماوية والبتروكيماوية مما ساعد على زيادة الاقبال عليه فى تغذية هذه الصناعات . وتدل الاحصاءات على أن معدل النمو فى احتياجات العالم من الطاقة سيرتفع بدرجة كبيرة وسيزداد استهلاك العالم من الطاقة أربعة أمثال الاســـتهلاك الحالى خلال الثلاثين عاما القادمة وحتى نهاية القرن العشرين وهذا يشير الى أن مستوى المعيشة سيستمر فى الارتفاع حيث أن زيادة الاستهلاك فى الطاقة يسير جنبا الى جنب مع ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة دخل الفرد .

وباستعراض الاستهلاك العالمى من الطاقة ومصادرها المختلفة نجد : ــ الكمية مقدرة بما يعادل ٩١٠ برميل من البترول .

	١٩٦٧		١٩٨٥		٢٠٠٠	
الفحم	١١,١٦	٤٥٪	١٦.٥٤	٢٦٪	٢٣,١٠	٢٢٪
البترول	٧,٧٤	٣١,٢٪	٢٢,٢٨	٣٥٪	٣٤,٥٦	٣٣٪
الغاز الطبيعى	٤,٤١	١٧.٨٪	١٤,٦١	٢٣٪	٢٣,١٠	٢٢٪
الطاقة النووية	٠,٢٥	١٪	٣,١٨	١١٪	١٨,٩٩	١٨٪
مصادر أخرى	١,٢٤	٥٪	٦,٩٩	٥٪	٥,٢٥	٥٪
المجموع	٢٤,٨٠	١٠٠٪	٦٣,٦٠	١٠٠٪	١٠٥	١٠٠٪

والاحتياطى من الغاز الطبيعى يعادل ثلث الاحتياطى العالمى من المواد الايدروكربونية ويقدر على النحو الاتى : ــ

احتياطى الغاز الطبيعى المختلط والغير مختلط (Associated & Non Associated)

الاحتياطى العالمى ٣٧٩٠٠ × ٩١٠م٣ تعادل ١٣٣٠ × ١٢١٠ قدم مكعب من الغاز (تعادل ٢٣٠٠٠٠ مليون برميل من الزيت أو ٤٩٠٠٠ مليون طن من الفحم) توزيعها كالاتى : ــ

مليار متر مكعب

المنطقة	أمريكا الشمالية	روسيا	الشرق الأوسط	أفريقيا	غرب أوروبا	كلا من أمريكا الجنوبية	شرق أمريكا
الكمية	١٠٠٠٠	٩٧٠٠	٦٤٠٠	٤٨٠٠	٤٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
النسبة المئوية	٢٦٪	٢٥٪	١٧٪	١٣٪	١١٪	٤٪	٤٪

ومن الاستعمالات الرئيسية للغاز الطبيعى :

١ ــ وقود للاستهلاك الصناعى والمنزلى .

٢ ــ كمادة خام للصناعات الكيماوية حيث يحقق المزايا الاتية : ــ

(أ) انخفاض التكاليف الرأسمالية .

(ب) انخفاض تكلفة الانتاج .

وفيما يلى مقارنة اقتصاديات انتاج مادتى الامونيا والايثلين فى حالة انتاجهما باستخدام الغاز الطبيعى والثانية باستخدام النفتا : ـ

١ ـ انتاج الامونيا بطريقة الاصلاح البخارى لمصنع طاقته ٤٠٠ طن متري فى اليوم ومدة التشغيل ٣٣٠ يوما فى السنة .

	الوحدات	الحالة الأولى استخدام الغاز الطبيعى	الحالة الثانية استخدام النفتا	الوفر بين الحالة الأولى والثانية (نسبة مئوية)
رأس المال (مليون دولار امريكى)				
وحدات الانتاج		٧,١	٨,٢	
المرافق		٤,٠	٣,٩	
مصاريف الانتاج		١,٠	١,—	
	المجموع	١٢,١	١٣,١	٨,٣٣٪
تكلفة الانتاج	دولار/للطن	٤٥,٥	٤٨,٥	٦,٥٩٪
سعر بيع الأمونيا	دولار/للطن	٥٩	٦٣,٥	٧,٦٣٪

٢ ـ انتاج ٨٠٠٠٠ / طن سنويا من الايثلين بطريقة التكسير البخارى

رأس المال				
وحدات الانتاج		١٢,—	١٠,٠	
المرافق		—	٤,—	
مصاريف بدء الانتاج		١,—	١,—	
	المجموع	١٣,—	١٥,—	١٥,٣٨٪
سعر بيع الايثلين	دولار/للطن	١٠٨	١١٤	٥,٥٦٪

كما أن الغاز الطبيعى الناتج بضغط مرتفع كما هو الحال فى الغاز الطبيعى الناتج بحقل برقان بالكويت يترتب عن استخدامه تحقيق وفر كبير مقابل الضواغط التى يستغنى عنها فى هذه الحالة .

كما أن نظافة الغاز الطبيعى وخـلوه من الشوائب الكبريتيـة يحسن اقتصاديات المصانع نظرا لعدم حدوث تآكل فى المعدات بالاضافة الى تجنب التلوث ومشاكله .

٣ ــ يفضـل الغـاز الطبيعى معظم أنواع الوقود الاخـرى فى بعض الصناعات نذكر منها صناعة الزجاج (Ceramics) .

٤ ــ صناعة الحديد والصلب والالمنيوم .

٥ ــ مصدر لانتاج الطاقة الكهربائية .

موقف صناعة الغاز الطبيعى فى الدول العربية

رغم كثرة الطلب العالمى على الغاز ووجود أسواق فى غرب أوربا واليابان والساحل الشرقى من الولايات المتحدة ، ورغم ما طرأ على هذه الصـناعة من تكامل العوامل التكنولوجية والاقتصادية والميزات العديدة التى يتمتع بها الغاز الطبيعى عن غيره من المحروقات . فمازالت كميات هائلة منه تحرق وتبدد فى الهواء تقدر حاليا بحوالى ١٥٠٠ بليون قدم مكعب سنويا سترتفع فى عام ١٩٧٥ الى ١٧٠٠ بليون قدم مكعب قيمتها تقدر بحوالى ١٣٠ مليون دولار ، أكثر من ١٧٠ مليون دولار على الترتيب وعلى أساس سعر الوحدة القياسية (الف قدم مكعب) تساوى ١٠ سنت .

ويمكن الاستفادة من الغاز الطبيعى فى الدول العربية على النحو التالى :ــ

١ ــ وقود للاستهلاك الصـناعى والمنزلى وخاصـة فى توليـد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه .

٢ ــ مادة اولية فى الصناعات البتروكيماوية وخاصة المواد النصف مصنعة والوسيطة والتى يمثل فيها الغاز نسبة كبيرة من تكلفة الانتاج مثل الامونيا واليوريا والميثانول والايثلين ، كما يمكن الاستفادة من الغاز الطبيعى المحتوى على نسبة مرتفعة من المواد الايدروكربونية العالية(Higher Hydrocarbons) مثل غاز البرقان بالكويت والذى يحتوى على أكثر من ٢٠ ٪ من غاز الايثان (Ethane) ونسبة مرتفعة من الغازات التى تليه فى انتاج مواد بتروكيماوية وسيطة فمثلا باستخدام هذا الغاز فى انتاج الايثلين يمكن رفع قيمة الغـاز الى ٢٥ سنت لكل كيلو جرام وبذلك ترتفع القيمة الى عشرة أضـعاف قيمة الغـــاز .

واقامة مجمـع بتروكيماوى لانتاج المواد البتروكيماوية الوسـيطة على أساس اقليمى فى الدول العربية على النحو الذى سبق أن اقترحته فى مؤتمر البترول السابع (المنعقد بالكويت ١٦ ــ ٢٢ مارس ١٩٧٠) .

راسمال ١٧٤ × ٦١٠ + ١٢٠ × ٦١٠ = ٢٩٤ × ١٠ = ٣٠٠ مليون دولار وينتج مواد بتروكيماوية تكفى حاجة السوق العربية المشتركة وتقدر قيمتها بحوالى ما يزيد عن ١٢٠ مليون دولار .

٣ ــ انتاج الكبريت

ازالة الكبريت من الغاز الطبيعى تمثل عنصر اقتصادى هام فالكبريت الناتج يعتبر مادة استراتيجية هامة فى انتاج حامض الكبريتيك وغيره من المواد وفى السعودية والكويت وجمهورية مصر العربية والعراق أجهزة لاستخلاص الكبريت طاقتها ٥٦٠ر٠٠٠ طن سنويا من الكبريت النقى قيمتها تزيد على عشرة ملايين من الدولارات .

٤ ــ بالاستفادة من الغازات بدلا من حرقها فى الهواء نضع نهاية لمشكلة التلوث ونتجنب المخاطر المصاحبة .

وفى الجزائر يساهم الغاز الطبيعى بنصيب وافر فى التنمية الاقتصادية على النحو الموضح بهذا البحث والتى نجملها فيما يلى : ــ

١ ــ استخدامه كمادة خام فى الصناعات البتروكيماوية .

٢ ــ استخدامه كوقود فى صناعة الحديد والصلب .

٣ ــ تصدير الفائض عن الاستهلاك المحلى بعد اسالته .

وكما هو موضح بهذه الدراسة فان تصدير الفائض من الغاز يمثل فائدة عظمى للدول المنتجة لانه يضع نهاية للغاز الذى يتم حرقه فى الهواء دون أن تستفيد منه الدول المنتجة والذى يمثل ثروة طائلة تبدد فى الهواء كما يمثل خطوة الى الامام فى سبيل تصنيع الدولة المنتجة اذ هو بعكس الزيت الخام الذى يصدر فى صورته ليكرر فى مراكز الاستهلاك .

أما الغاز فلا يمكن تدفيعه وشحنه بالناقلات دون انشاء معامل الاسالة فى الدول المنتجة أما ما ينشأ فى الدول المستهلكة فهى وحدات لاعادة الغاز الى صورته الغازية وهذه تمثل نسبة ضئيلة من التكلفة الرأسمالية لمشاريع اسالة الغاز الطبيعى وتصديره فبينما تبلغ نسبة التكاليف الرأسمالية لهذه المشاريع فى الدول المنتجة للغاز حوالى ٥ر٦٨٪ لا تجاوز هذه النسبة ٩ر٧٪ فى الدول المستهلكة كما يتضح من تحليل عناصر تكلفة الغاز الطبيعى المصدر الى كل من المتحدة وفرنسا والناتج من حقل حاس رامل بالجزائر .

	سنت أمريكى لكل ١٠٠٠ قدم	النسبة المئوية
١ ــ سعر الغاز عند رأس البئر	٥	٩ر٩
٢ ــ تكاليف النقل بخط الانابيب	٦	١١ر٨
٣ ــ سعر الغاز عند مدخل جهاز الاسالة فى أرزو	١١	٢١ر٧
٤ ــ متوسط تكلفة الاسالة	٢٣ر٥	٤٦ر٥
٥ ــ سعر الغاز الطبيعى محملا على الناقلة	٣٤ر٥	٦٨ر٥
٦ ــ تكاليف النقل لمسافة ٢٥٠٠ كيلو متر وباستخدام ناقلات سعتها ٣٥٠٠٠م٣	١٢	٢٣ر٨
٧ ــ سعر الغاز فى مستودعات التخزين بميناء الاستيراد	٤٦ر٥	ــ٩٢ر
٨ ــ تكاليف اعادة الغاز الطبيعى الى حالته الغازية	٤	٧ر٩
سعر الغاز فى مدخل شبكة التوزيع المرتفعة الضغط	٥٠ر٥	ــ١٠٠ر

ــ وعلى العكس من ذلك تماما فى حالة تصدير الزيت الخام فان عائد الدول المنتجة لا يتجاوز ٧ر٩٪ من اجمالى القيمة التى يدفعها المستهلك وذلك على النحو التالى : ــ

	دولار للبرميل	النسبة المئوية
تكاليف انتاج البرميل من الزيت الخام	٢٨٥ر٠	٢ر٧
تكاليف التكرير للبرميل	٣٨٥ر٠	٣ر٣
نولون النقل البحرى	٦٨٠ر٠	٦ر٣
مصاريف التخزين والتوزيع والعملاء	٢ر٧٩٠	ــ٢٦ر
الربح الصافى لشركات البترول	٦٨١ر٠	٦ر٣
الضرائب التى تحصلها الدول المستهلكة	١٠٠ر٥	٤٧ر٥
العائد للدول المنتجة	٨٥٣ر٠	٧ر٩
	١٠ر٧٧٤	ــ١٠٠ر

من هذه الحقائق والارقام وصفات الغاز الطبيعى واقبال المستهلكين عليه فى الولايات المتحدة الامريكية وفى غرب أوربا واليابان وفضلا عن سلطان التخطيط فى الاتحاد السوفييتى ــ يبدو أن عهد الغاز الطبيعى بدا وأن مجالاته ستتضح مع تكامل العوامل التكنولوجية والاقتصادية فى المستقبل .

ويقدر عائد الغاز الطبيعى فى الدول العربية المنتجة له بما يزيد عن ثلث عائدات البترول وذلك على أساس الاستغلال الامثل لهذه الثروة .

أضواء على اقتصاديات اسرائيل

أحمد صادق سعد

يعيب بعض الدراسات العربية التى ظهرت عن الاقتصاد الاسرائيلى أنها أحادية الرؤية (ولا نقصد منحازة) ، ينقصها القاء الضوء على العوامل والعناصر المتضاربة التى تتجاذب تطور هذا الاقتصاد واتجاهاته ، ويمكن تقسيم تلك الدراسات بصورة عامة الى تيارين رئيسيين : أحدهما يركز على بيان تبعية الاقتصاد الاسرائيلى للمعونة الأمريكية ، مما يظهره شديد الضعف وعديم الشخصية المحددة . والآخر يتمسك ظاهريا بالحيدة الأكاديمية التقليدية فيسجل بعض الحقائق — وليست كلها — ويبعد عن التحليل الهادف الى رسم اتجاهات التطور . وفى اعتقادنا أن الاقتصاد السياسى — كعلم — لا يفيدنا لوسيع معلوماتنا فقط ، بل انه سلاح يجب ويمكن استعماله لخدمة القضية الوطنية العربية والتطور الاشتراكى لبلادنا . وفى هذا السبيل ، ينبغى أن ننطلق فى تفكيرنا من أرضية ديناميكية وتاريخية أساسا .

وسوف نحاول فى هذه الدراسة أن ننتهج منهجا نقصد به أن نبرز أمرين : الأول هو الركائز الجوهرية للاقتصاد الاسرائيلى . والثانى هو التناقضات بينها ، وأساسا بين ما هو قديم وما هو جديد من تلك الركائز . ففى تقديرنا أن هذه التناقضات هى المحركات التى تسير الاقتصاد والسياسة فى تطورها ومراحلها المختلفة .

١ — الصهيونية مؤسسة رأسمالية

ان الحملات الاستعمارية التى قام بها الأوربيون فى القرنين السادس والسابع عشر كانت أقرب الى أعمال مغامرة مولها التجار والماليون فى أسبانيا وهولاندا وانجلترا وفرنسا ، واعتمدت على حراب المرتزقة أو سيوف القراصنة . هذا فى حين أن الفتوحات التى تمت بعد الثورات البورجوازية كانت على الأغلب بواسطة الجيوش النظامية وبتمويل حكومى . وتنتمى الحركة الصهيونية من حيث طابعها العام الى النوع الأول والمبكر من الحملات الاستعمارية . فغزو فلسطين والاستيلاء على أرضها وتسكين الأفراد المستوردين فيها ، هذه العمليات جميعا تمت بواسطة مؤسسات رأسمالية نظمت اتحادا بين كبار رجال الأعمال والماليين المرتبطين بالأوساط الاستعمارية واذا تذكرنا ان الدولة الصهيونية تكلف الاسرائيليين اليوم ٣٠٪ من دخولهم

كضرائب ورسوم وتستجلب من اليهودية العالمية ٢٠٠ مليون ليرة سنويا(١) ، كان لنا أن نتساءل لمصلحة من يحدث هذا .

ولقد عرف التاريخ من قبل اعمالا مشابهة . فباسم القيمة الدينية للاماكن المقدسة أعطت الحروب الصليبية لجنود الاقطاع الأوروبى حقا فى السيادة أفادت تجار الغرب فى حقيقة الأمر . وفى القرن الثانى عشر انشأ احـد الصليبيين — رينودى شاتيون ، « سيد شرق الأردن » — انشأ اسـطولا من القراصنة فى مدينة العقبة استهدف به أن يتحكم فى البحر الأحمر ويستولى على عدن ويسود الحجاز ومكة المكرمة فيصبح المهيمن على التجارة بين الهند وأوروبا(٢) .

ومنذ القرن السابع عشر بدأ قادة الراسمالية الغربية يفكرون فى الاعتماد على المستعمرات اليهودية لضمان أرباحهم من التجارة مع الشرق . ففى عام ١٦٥٢ استولى جوزيف دا فونسكيه على بعض الأراضى فى جزيرة كوراساو (من جزر أمريكا الوسطى) تحت حماية شركة الهند الغربية الهولندية بغية انشاء مستعمرة يهودية فيها . وبعد أن اذن كرومويل لليهود بالعودة الى انجلترا ، فكرت الحكومة الانجليزية فى تسكين اليهود بمستعمراتها فى سورينام (الجيان فى أمريكا الجنوبية) . كما فكرت الحكومات الفرنسية المختلفة فى تخصـيص مساحات من الأراضى فى كايان لنفس الغرض . وجند نابليون عددا من يهـود آسيا وأفريقيا فى جيشه بمصر مخططا أن يقيم بهم المملكة اليهودية فى أورشليم تحت حماية فرنسا(٣) .

وقد شاهدت أواخر القرن التاسع عشر اهتمـام البارونين الفرنسـيين موريس هيرش وادمون دى روتشيلد « الخـيرى » بالأراضى الزراعية فى فلسطين . وأسس كريميو — وزير العدل فى الحكومة المؤقتة الفرنسية — المدرسة الزراعية اليهودية الأولى عام ١٨٧٠ والمسماة « ميكفيه اسرائيل »(٤) وفى أوائل القرن العشرين مول موزيس مونتيفيورى هجرة اليهود الروس والرومانيين والبولانديين الى الأرجنتين ، كما مول أقاربه من آل روتشـيلد يهودا آخرين لكى يصبحوا مزارعين فى فلسطين . وبدأت البنوك الالمانية — مثل هيرش ومندلسون — تفتح الاعتمادات المالية لحساب المكاتب الصهيونية فى برلين . وانشأ ملك الشاى فى روسيا — فيسوفسكى — مدرسة مهنية فى حيفا لتعليم الشبيبة اليهودية (٥) .

---

١ — WEINSTOCK, N. : "Le Sionisme contre Israel". Paris — Maspéro — p. 323.

٢ — D'ISTRIA, P. : "De Suez à Akaba". Paris — Cujas — 1969 p. 46.

٣ — نيكيتينا ، ج. : « دولة اسرائيل » — القاهرة — دار الهلال ١٩٦٨ — ص ١٦ ،

٤ — من خطاب بن جوريون الى الجنرال ديجول فى ١٩٦٧/١٢/٦ — انظر : "La Correspondance De Gaulle — Ben Gourion". — Hadawi, ed. Paris : Les Editions Internationales — 1969.

٥ — ايفانوف ، ى « احذروا الصهيونية » — القاهرة — نوفوستى — ١٩٦٩ — ص ٥٨

ومن الجدير بالملاحظة أن تصريح بلفور صدر أياما قليلة قبل الثـــورة فى روسيا . ويعتقد ماكسيم رودينسون وكريستوفر سايكس ان هـــذا لم يكن صدفة ، اذ قصدت بريطانيا به مساندة حكومة كيرينسكى وجذب اليهـــود الروس الى جانب الحرب مع الحلفاء .

وفور اعلان الانتداب البريطانى على فلسطين ، أصبحت هذه البـــلاد هدفا للعديد من الرأسماليين من مختلف البلدان ، وخاصة بعد أن تمـــكن القادة الصهيونيون من توسيع القواعد المالية لعملياتهم باشراك الرأسماليين اليهود غير الصهيونيين عام ١٩٢٩ فى اللجنة التنفيذية للمنظمة الصـــهيونية التى اتخذت اسما جديدا لها وهو « الوكالة اليهودية لفلســـطين » .. وفى هذه الفترة تأسس البنك الانجلو فلسطينى بأموال انجليزية (بنك ليـــومى فيما بعد) وكذلك البنكان فوختفانجر وايلين بأموال المانية وشركة فلسطين الاقتصادية بأموال أمريكية .

ومن الملاحظ أن مختلف المؤسسات الصهيونية اتخذت فى جوهرها الأهداف والتنظيمات الرأسمالية . ومثال ذلك صندوق الائتمان والاستعمار اليهودى الـــذى تأسس فى ١٨٩٨ ، Jewish Colonial Trust والـــذى نص قانونه على انشاء مؤسسات صناعية ودعم المؤسسات والمشروعات التجارية وبناء الخطوط الحديدية وتأسيس البيـــوت المصرفية(٦) وقد ارتبط هـــذا الصندوق منذ البداية بالشركات الألمانية فى المشرق . ثم الصندوق القومى اليهودى K.K.L. الذى نص قانونه على أن هدفه هو ابتيـــاع الأراضى والتقيد بالعمالة اليهودية فقط . وقد آلت اليه معظم الأراضى التى استولت عليها الدولة الصهيونية من العرب ، وكذلك الحال بالنسبة لجمعية الاستعمار اليهودى Jewish Colonisation Association التى أسسها البارون موريس دى هيرش عام ١٨٩١ والتى استهدفت انشاء المستعمرات الزراعية، وجمعية الاستعمار الفلسطينى اليهودى P.I.C.A. التى تأسست بأموال عائلة روتشيلد والتى بلغت استثماراتها حتى ١٩٣٦ حوالى ١٤ مليون دولار . وقد استوعب الصندوق القومى اليهودى هذه الجمعية عام ١٩٥٧ .

وعلينا أن ندرك أن غزو فلسطين بالهجرة اليهودية لم يكن فقط ذا صـــفة سياسية . بل ان هذه الصفة الظاهرة تغطى ـــ فى الحقيقة ـــ عملية اقتصادية تربح فيها قطاعات مختلفة . فنفقات الهجرة للعائلة الواحدة تبلغ ٥٢١٤ دولارا فى المتوسط ، منها ١٠٠٠ دولار للنقل و ٣٦٠٠ للمنزل (٧) ويعنى هذا أن عملية تهجير نصف مليون عائلة (وهو تقريبا العدد الذى أتى منـــذ ١٩٤٨ على الأقل) تحتاج الى ٢٦٠٠ مليون دولار . وهذه المبالغ الضخمة لا يمكن توفيرها

---

٦ ـــ انظر رزوق ، د. ا. : « الصهيونية وحقوق الانسان العربى » ـــ بيروت ـــ منظمة التحرير الفلسطينية ـــ مركز الابحاث ـــ دراسات فلسطينية رقم ٤٨ ـــ ١٩٦٨ ـــ ص ٢١ .

٧ ـــ حجاج ، أحمد : « سكان اسرائيل » : بيروت ـــ منظمة التحرير الفلسطينية ـــ مركز الأبحاث ـــ دراسات فلسطينية رقم ٢٧ ـــ ١٩٦٨ ـــ ص ٣٢ .

الا من خلال الارتباط العضوى بالرأسمال الكبير . وبالفعل بلغت ايرادات الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية خلال الفترة ١٩٦٠/١٩٦١ — ١٩٦٣/١٩٦٤ مثلا ٤٦٠ مليون دولار تقريبا ، منها ٧٢٪ جاءت من الولايات المتحدة (٨) . وبلغت استثمارات المنظمة الصهيونية فى المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية عام ١٩٦٤ — ١٥٠ مليون ليرة اسرائيلية (٩) .

وفى ١٩٥٨ ابرز الاقتصادى الفريد بونيه ان افق الامكانيات قد اتسع امام الرأسمال الفردى فى اسرائيل (١٠) ، وهو موضوع سوف نعود اليه فيما بعد . غير انه جدير بالملاحظة أن المجتمع الصهيونى بأكمله مشبع بطبيعة « العملية الرأسمالية » وهذا فى راينا ما يفسر ان الأحزاب السياسية الاسرائيلية ، والنقابات والجمعيات المختلفة تتخذ الشكل الشامل المعروف للاعمال الاقتصادية والاجتماعية فى وقت واحد .

ولا يقف الأمر عند حد دولة اسرائيل وفلسطين المحتلة . بل ان الرأسمال العالمى الكبير يتخذ هذه الدولة « كمنط » للتسلل الى مناطق أخرى عن طريق القروض (مثل ٨ مليون دولار لنيجيريا فى عام ١٩٦٠) (١١) والاستثمارات المباشرة (١٥٠ مليون دولار فى افريقيا من ١٩٥٩ الى ١٩٦٤ ، ثلاث شركات زراعية فى الحبشة — عقود انشائية فى افريقيا وآسيا ارتفعت من ٤٩ مليون دولار الى ٦٥ مليون دولار)(١٢) .. وهناك ارتباط بين هذه الأعمال وبين قيام روتشيلد فى سبتمبر ١٩٦٧ بانشاء معهد بجنيف أطلق عليه اسم (معهد من أجل السلام فى الشرق الاوسط) ، وجعل من مهامه « دراسة احتمالات التطور الاقتصادى بالشرق الأوسط بعد تسوية الموقف وانهاء حالة الحرب والبحث عن وسائل اقامة علاقات تجارية مستمرة بين بلدان المنطقة »(١٣) .

وتزداد طبيعة العملية الرأسمالية وضوحا اذا علمنا أن عمليات التمويل المختلفة تأتى بالأرباح الوفيرة لكبار القائمين بها والمجموعات الاحتكارية العالمية فالبنك الانجلو فلسطينى مثلا وزع بين ١٩٣٣ و ١٩٣٧ على مساهميه ٥ر٧٣٪ من قيمة الأسهم أرباحا ومكافآت اضافية (١٤) . وارتفع سعر الفائدة

---

٨ — هل صدفة بعد ذلك أن توقع واشنطن مع تل أبيب اتفاقا عسكريا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو يوم اندلعت فيه ثورة عبد الناصر ؟

٩ — WEINSTOCK, N. cp. cit., p. 321.

١٠ — BONNE, A. : "Entrepreneurial problems in Israel" — **The Middle East Journal** — Vol. 12 No. 1 — Winter 1958 — pp. 89 — 95.

١١ — **MIDDLE EASTERN AFFAIRS**, Oct 1960.

١٢ — REMBA, O. : "The Middle East in 1960 — An economic survey" Middle Eastern Affairs — March 1961.

١٣ — مرسى ، د. فؤاد « حرب ٥ يونيه » — « **الطليعة** » — العدد ٦ — السنة ٦ — يونيه ١٩٧٠ — ص ١٩

١٤ — JACOT, P. et H. "Les origines du conflit au Moyen-Orient" — **Combat pour la paix**, No. 238 — Octobre 1970.

على قروض التنمية الأمريكية لاسرائيل من ٣/٤٪ عام ١٩٦٢ الى ٢٪ عام ١٩٦٣ و ٣٫٥٪ عام ١٩٦٤ . ووصل الى ٥٢/٤٪ بالنسبة لقروض بنك التصدير والاستيراد عام ١٩٦٤/٦٥(١٥) .

وفى اى عملية راسمالية ناضجة واسعة النشاط ، يكون الممول منفصلا عن العامل المنتج . وكذلك نجد فى العملية الصهيونية أن الانفصال بين التمويل الكبير والتهجير يكاد يكون تاما . ولذا ، ففى حين أن الولايات المتحدة كانت اكبر ممول للصهيونية بعد الحرب ، فان عدد اليهود الامريكيين الذين هاجروا الى اسرائيل لم يزد على ٣٠٠ر٠٠٠ فى العشرين سنة الماضية .

٢ ــ شبكة الاحتكارات العالمية

ان المراجعة السريعة لبعض علامات الطريق فى التاريخ الاقتصادى للصهيونية سوف تعطينا صورة اكثر شمولا لحقيقة الأوضاع الحالية .

فالفايكونت البريطانى سيرهربرت صموئيل الذى ساهم فى كتابة نص وعد بلفور ، ثم عين مندوبا بريطانيا فى فلسطين ، اصبح بعد ذلك من اوائل رؤساء مجالس الادارة لشركة فلسطين الكهربائية .

وفى ١٩٢٩ أقامت مجموعة من المصارف والبيوتات المالية الأمريكية ــ وخاصة « كون وليب وشركاهما » و « اخوان ليهمان » و أ . مارشال والاميرال ل . استراوس .. الخ ، قاموا بانشاء «شركة فلسطين الاقتصادية» وكان من بين كبار المساهمين فيها فيليكس واربورج الرئيس الاول للوكالة اليهودية ، وصمويل زيمورای رئيس مجلس ادارة شركة الفواكه المتحدة ذات التاريخ المعروف فى أمريكا اللاتينية وخاصة جواتيمالا . وقد بدأت هذه الشركة براسمال ٦ مليون دولار ، وجمعت فى سنتى ١٩٤٨ و ٤٩ ربحا صافيا يقرب من ٣ ملايين(١٦) . ودخلت شركة فلسطين الاقتصادية بمساهمات فى راسمال الصندوق القومى للاراضى (ك . ك . ل) واشترت ٣ مليون متر مربع من أراضى البناء فى اسرائيل فى الثلاثينيات . وكانت نتيجة مضارباتها ومضاربات الصندوق القومى للاراضى أن ارتفعت ايجارات المساكن ارتفاعا هائلا فى فلسطين .

وفى١٩٣٥كانت الارتباطات بين المؤسسات المالية الانجليزية الكبرى اساسا، والأمريكية أيضا وبين الاقتصاد الصهيونى فى فلسطين كثيرة ومتشعبة ، فالبنوك البريطانية مثل لويدز وباركليز كانت قد اقرضت الصندوق اليهودى (ك. هـ.) مبالغ كبيرة (١٧) .. ونجد أن الشركات البريطانية مثل

---

١٥ ــ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ــ ص ٢٦٣

١٦ ــ D'ISTRIA, P. : op. cit., pp. 73 et passim.

١٧ ــ WEINSTOCK, N. : op. cit., p. 155.

« ماركس اند اسبنسر » وشركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية ، وكاريراس وروتشيلد ، وكذلك الامريكية مثل شركة فلسطين الاقتصادية ، لها مساهمات مالية ومديرون فى مجالس ادارة الشركات الفلسطينية الكبرى مثل البنك الانجلو فلسطينى والصندوقين اليهوديين وشركة البوتاس الخ .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية زادت اذرع الاخطبوط المالى الاحتكارى من تشعبها على الاقتصاد الصهيونى ، والاسرائيلى فيما بعد . ونجد أن مجموعة ميئير اخوان الامريكية تملك عقارات واطيان كثيرة ، وتعمل فى بناء المساكن على نطاق واسع ، وتمول التجارة الخارجية الاسرائيلية . وان مجموعة لازار اخوان الفرنسية الأمريكية — بالاشتراك مع مجموعات روكفيلر ومورجان وكوهن ليب — تتعاون مع الرأسمال الالمانى الغربى فى العديد من الشركات الاسرائيلية . وان لورد اسرائيل سيف — رئيس شركة ماركس اند اسبنسر — يملك المحلات الكبرى فى اسرائيل . وشارل كلور المليونير البريطانى يمول صناعة الأحذية الاسرائيلية الخ ..

وفى عام ١٩٥٨ انتقلت ملكية معمل البترول فى حيفا من شركة المصافى المتحدة البريطانية الى الشركة الاسرائيلية « باز » للبترول التى تولى الجزء الأكبر من تمويلها المليونير البريطانى سير ايزاك ولفسون عن طريق شركة « ايرل » للاستثمارات .

وفى عام ١٩٦١ اشتركت شركة « بايرش » للمحركات التابعة للمجموعة الاحتكارية الالمانية « فليك » ، مع الشركة الأمريكية « فايزر » فى انشاء مصنع لتجميع السيارات الصغيرة والمتوسطة (١٨) .

وفى نفس الفترة تقريبا دخلت رؤوس الأموال الأمريكية والالمانية الغربية مساهمة فى المؤسسات الصناعية لمجموعة « كور » التابعة للهستادروت وكذلك قامت صناعة الاطارات ومنتجات المطاط برأسمال مشترك بين مؤسسة « سوليد بونيه » (التابعة للهستادروت أيضا) وبين شركتى « جنرال » و « اليانس » للاطارات والمطاط وكذلك شركة فلسطين الاقتصادية . وترتبط شركة مصانع الورق الامريكية بشركة « هادسون » للب والورق . ودخلت شركة معامل « آمور » الأمريكية فى صناعة الأدوية باسرائيل . كما تأسست صناعة الألكترونيات بواسطة شركة فيلكو الأمريكية .

ومن اكبر الشركات فى اسرائيل « امبال » التى ارتفع رأسمالها من ٥ مليون دولار فى ١٩٤١ الى ١٠ ملايين عام ١٩٤٩ و ٣٤٫٥ مليون عام ١٩٦٦ . وتستثمر أموالها فى تصنيع البترول والغاز . كما مولت هذه الشركة عمليات اعادة تنظيم شركة « زيم » للشحن . واشتركت مع أموال أمريكية اخرى فى تأسيس شركة « لامبيدوت » للبحث عن البترول . (١٩)

---

١٨ — WALICHNOWSKI, T. "Israel and the German Federal Republic". Warsaw : Interpress Publishers — 1968 — p 18.

١٩ — مرسى ، د. ف. المصدر السابق — ص ١٧ .

ومن الطبيعى أن نتوقع اهتماما خاصا من الراسمال الاحتكارى ـ وخاصة الامريكى ـ ازاء البترول فى اسرائيل والمنطقة عموما . فمجموعة الشركات البترولية الاسرائيلية مثل شركة بترول اسرائيل والبحر الابيض ، وشركة اسرائيل الشاملة للزيت ، وشركة الزيت الاسرائيلية الامريكية ، مرتبطة بشركة هاسكى للزيت الامريكية . وفى أغلب الاحوال نجد أموال روكفيلر ومجموعته فى أعمال البترول . وقد منحت اسرائيل شركة « ميدمار » البريطانية ـ التى تملكها شركة « كينج » الامريكية ـ امتياز التنقيب عن البترول فى خليج السويس ، كما أن شركة « جولف » للزيت ـ التى تملك ٥٠٪ من شركة بترول الكويت ـ طرحت فى الاسواق المالية العالمية قرضا بمبلغ ٤٠ مليون دولار وبفائدة ٧٪ فتم الاكتتاب أساسا من أموال روتشيلد ولازار اخوان وصمويل اخوان (٢٠) .

وتربح هذه الشركات أرباحا وفيرة تتراوح بين ١٥٪ و ٣٥٪ من راس المال (٢١) .

هذا بالنسبة للصناعة . أما بالنسبة للبنوك ، فان « حفنة من المجموعات المالية (بنك الخصم ، والشركة المركزية للتجارة والصناعة ، وشركة فلسطين الاقتصادية ، ومجموعة ولفسون ، وبنك ليومى) تتحكم فى أكثر من ثلاثة أرباع الانتاج طبقا لاحد تقارير بنك اسرائيل (٢٢) » . والبنوك الثلاث الكبرى فى اسرائيل هى « ليومى » (الانجلو فلسطينى سابقا) ـ الذى يتعاون مع رؤوس الأموال الأمريكية والانجليزية والسويسرية والالمانية الغربية ـ وبنك الخصم الاسرائيلى المرتبط ببنك الخصم فى نيويورك ، وبنك العمال « هابو عليم » التابع للهستادروت والمرتبط بالشركة الامريكية « امبال » المذكورة آنفا . وتقوم هذه البنوك الثلاث بثلثى العمليات المصرفية فى اسرائيل (٢٣) .

دولية المليونيرات :

يعقد كبار أصحاب الاحتكارات الاوربية اجتماعات سنوية شبه منتظمة يطلق عليها اسم « اجتماعات بيلدربرج » . ومن أبرز الاسماء المشتركة فيها رئيس بنك فرنسا ووزير المالية السابق « ولفريد باومجارتنر » ، ورئيس شركة رينو للسيارات « بيير دريفوس » ، اللذان لهما صلة وثيقة بالفرع الفرنسى لعائلة روتشيلد ، ثم المصرفى السويسرى « ماركوس والنبرج » ، ونائب رئيس شركة فيات الايطالية « جيوفانى آنييلى » . الخ وأسفرت هذه الاجتماعات ـ من بين النتائج التى أسفرت عنها ـ عن انشاء هيئة سميت « بشركة التنمية الصناعية لبلاد الشرق الاوسط » عام ١٩٥٧ .

---

٢٠ ـ سركيس ، نقولا ـ « البترول فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل » ـ **مصر المعاصرة** ـ العدد ٣٣٧ ـ يوليه ١٩٦٩ ـ ص ٧٧ ـ ٩٤ .

٢١ ـ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ـ ص ٢٨٥ .

٢٢ ـ WEINSTOCK, N. op. cit. p. 330.

٢٣ ـ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ـ ص ٢٥٤

والملاحظ فى هذا الشأن أن والنبرج وانييلى من المبادرين الاوائل فى عقد نوع آخر من الاجتماعات ، وهى مؤتمرات المليونيرات التى بدأت تعقد فى القدس بعد حرب سيناء فى أغسطس ١٩٦٧ ، وأصبحت تأخذ صورة الهيئة المتكاملة الدولية للرأسمال الكبير والاحتكارى الصـهيونى . وتجمع هـذه المؤتمرات جانبا من أعضاء واجتماعات بيلدربرج مضافا اليه ممثلى البنـوك الالمانية الغربية (مثل هيرمن آبس من بنـك دويتش وسليجمان من بنـك بايرش الخ) الى جانب كبار الاغنياء فى أمريكا وجنوب افريقيا الخ .

وفى أول مؤتمر للمليونيرات عام ١٩٦٧ قرر الحاضرون المشاركة فى تمويل مشروع خط الانابيب بين ايلات وعسقلان . وفى المؤتمر الثـانى — ابريل ١٩٦٨ — قرروا تخصيص ١٠٠٠ مليون جنيه استرلينى لتهيئة الارض التى احتلتها اسرائيل فى حرب يونية ولاقامة مشروع أنابيب البترول الثانى بين ايلات واسدود .

واشترك فى هذين المؤتمرين الاحتكارى « هارى أوبنهايمر » من جنـوب أفريقيا الذى يمون صناعة الماس الاسرائيلية بالخـامات ، وكان له دور فى تأسيس جمعية أصدقاء جنوب أفريقيا فى اسرائيل . ومقابل هـذا أعادت المؤسسة الافريقية الجنوبية (التى تضم كبار رجال الاعمال) تنشيط لجنتها الفرعية المختصة بالعلاقات مع اسرائيل .

وفى مؤتمر ١٩٦٨ بسط ولفسون وكلور رعايتهما على تأسيس شركة تأمين فى اسرائيل برأسمال ٦ مليون دولار . وبدىء فى تنفيذ الاقتراح الذى تقدم به الصناعى الايطالى الكبير « ماير » برصد ١٠٠ مليون دولار لتمـويل بعض المشاريع الطويلة المدى ذات الربحية الاجلة . وتقدم الصـناعى الارجنتينى « ميرلمان » بعرض ٢٥ مليون دولار لاستثمارها فى صناعة النسيج الاسرائيلية . أما « اشبيتز » الالمانى الغربى فتطوع لانشاء سلسلة من المحلات الاسرائيلية الكبرى فى أوربا الغربية (٢٤) .

ولهذه الدولية الصهيونية فروعها السياسية . ومنها المجموعة المحـركة (لوبى) فى الولايات المتحدة ، والتى يلعب فيها أمثال « يافيتس » عضـو الشيوخ ، والمليونير « فيشير » دورا كبيرا .

ومن الدراسة التى قمنا بها لبعض الاسماء البارزة فى هذه الدولية الصهيونية يمكننا أن نبدى بعض الملاحظات والاستنتاجات :

١ — ان أغلبية المصالح الممثلة فيها مرتبطة بصناعات الطيران المتقـدم والالكترونيات والكيمياء والزيت ، وهى تعتبر رأس رمح التطور الصـناعى

---

٢٤ — YEVSEYEV, E. : "International Capital; Israel's Mainstay" — International Affairs — November 1969 — p. 58.

حاليا . وهى أكثر الصناعات نشاطا وتطورا وربحا فى العالم الرأسمالى الان. وهذا عامل يضفى على السياسة الصهيونية نشاطا واندفاعا محموما .

٢ ــ ان الاغلبية الساحقة لاصحاب هذه القائمة منضوية تحت لواء مجموعات مالية عملاقة تمثل الاندماج بين الرأسماليين الصناعى والمصرفى تحت سيادة الأخير . ونجد أن المجموعة المكونة من المؤسسات الأمريكية كون ايب ــ ليهمان ــ جولدمان وساكس ــ جوجنهايم ــ لازار ، تمثل القاسم المشترك الاعظم لعمليات التمويل الصهيونى . غير ان اقرب المجموعات اليه بعد ذلك هى مجموعة روكفيلر وبنك تشيز ثم مجموعة مورجان ــ وتعتبر هذه المجموعات المراكز الكبرى لاستثمار رؤوس الاموال الاحتكارية ، الامر الذى يؤكد صفة الربحية للعمليات الصهيونية .

وفى الوقت نفسه ، من كون الصهيونية عملية رأسمالية منبثقة من الاحتكار العالمى ، تنشأ البذور الاساسية لتناقضات على مستويات مختلفة : اقتصاديا وسياسيا ، داخليا وخارجيا . وان العلاقات المتضاربة بين بعضها والبعض الاخر هى التى تحدد مسار التطور الذى تتخذه النتائج النهائية .

٣ ــ استيراد رأس المال

ان اعتماد الاقتصاد الاسرائيلى على المعونة المالية الخارجية أمر معروف . غير اننا نود فى هذا الصدد أن نبرز بعض النواحى التى لا يلتفت اليها عادة المفكرون العرب بما فيه الكفاية .

فمنذ أن بدأت المنشآت الرأسمالية تحتاج الى مبالغ ليست فى قدرة الفرد عادة أن يقدمها وحده ، أى بتكوين الشركات المساهمة مثلا ، وتطور الوضع فى هذه المنشآت بحيث يتمكن عدد صغير من كبار الممولين أن يتحكموا فى ادارتها ، ويمتصوا نصيب الاسد من الارباح على حساب صغار أصحاب الاسهم . وأصبح شعار كبار المديرين الرأسماليين : « الاعمال هى أن تشتغل بأموال الاخرين » (*) .

ومع انتقال الرأسمالية الى أعلى مراحلها ــ الاستعمار ــ أصبحت احدى سماتها المميزة تصدير الرأسمال الى الخارج وخاصة الى البلاد التابعة وشبه المستعمرة ، مما يدر عليها بالارباح الضخمة .

وفى العملية المالية الصهيونية ، نجد أن المستوى الرأسمالى لادارة الاعمال يفوق مستوى العمليات الاخرى التى ينال فيها صغار المساهمين نصيبا من الربح وان كان صغيرا . وذلك بأن نجح الاحتكاريون الصهاينة فى أن يجمعوا

(*) "Business is to work with others' money".

جانبا كبيرا من الاموال لاعمالهم دون أن يدفعوا لها أى عائد ، بواسطة الهبات التى يتبرع بها العديد من اليهود وغيرهم لاسرائيل . وهذه التبرعات هى الهيكل الحامل والساتر فى الوقت نفسه لجوهر العملية ، وهو تصدير رؤوس الاموال الاحتكارية الى فلسطين بغرض أعلى ربح ممكن .

فطبقا لتقديرات الدكتور فؤاد مرسى استوعبت اسرائيل بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٤ ما يقرب من ٦٩٦٢ مليون دولار ، منها ٣٧٠٦ معونات وأموالا غير مستردة (٢ر٥٣٪) و٣٢٥٦ قروضـــا والتزامات مختلفة (٢٥) . وبين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٥ تلقت اسرائيل ٥٠٠ مليون دولار سنويا فى المتوسط تقريبا ، منهـــا ٣٠٠ (٦٠٪) كمعـــونة مجانيـــة والبـــاقى على صـــــورة قروض واعتمادات (٢٦) ... وقد تراوحت نسبة التعويضات الالمانية وحدها مثلا الى الاستثمارات فى ميزانيات التنمية الاسرائيلية بين ١ر١١٪ كحد أدنى فى عام ٦٦/١٩٦٥ و ٢ر٢٣٪ عام ٦١/١٩٦٠ . أما مجموع الأموال الداخلة اسرائيل من الولايات المتحدة فقط — هبات وقروض — فهو يزيد عن ٣٥٠٠ مليون فيما ١٩٤٨ و ١٩٦٥ (٢٧) .. أى ما يقرب من ٤٥٪ من المبالغ الكلية الوافدة الى اسرائيل فى هذه الفترة .

ولا يحسب القارىء الكريم أن القروض الطويلة أو القصيرة الاجل التى بلغت ١٢٢٦ مليون دولار بين ١٩٥٠ و ١٩٦٤ (٢٨) معونات دون فوائد ، بل انها تعود الى مقدميها بثمرات ناضجة كلفت سكان اسرائيل حملا ثقيـــلا . فنسبة الدين العام الى مجمل الناتج القومى ارتفعت من ٣٥٪ عام ١٩٥٦ الى ٣٩٪ عام ١٩٦٢ ثم بلغت ٥٦٪ عام ١٩٦٦ (٢٩) .

وأوردت جالينا نيكيتينا فى كتابها « دولة اسرائيل » الجدول التالى الذى يبين الثقل المتزايد للفوائد التى تدفعها اسرائيل عن قروضها من الخارج (٣٠) .

---

٢٥ — مرسى ، د. ف. المصدر السابق — ص ١٦ .

٢٦ — YEVSEYEV, E. : Op. cit. p. 51

٢٧ — HADAWI, S. "Bitter Harvest". New York : The New York Press 1968 — p. 262.

٢٨ — ABDALLAH, Dr. I.S. "Regards sur l'économie israélienne". — L'Egypte Contemporaine. No. 333. — Juillet 1968 — p. 11.

٢٩ — شبل ، يوسف « السياسة المـالية فى اسرائيل » — بيروت — منظمـة التحـرير الفلسطينية — مركز الابحاث — دراسات فلسطينية رقم ٣٦ — ١٩٦٨ — ص ٦٧

٣٠ — نيكيتينا ، ج — المصدر السابق — ص ١٩٢

الجدول رقم (١)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
(١) نسبة المسدد من القروض والفوائد والحصص إلى القروض والاستثمارات من الخارج (٪)	٦٩,١	٨٢,١	٧٤,٣	٦٧,٥	٥٧,٨	٧٥,٣
(٢) نسبة الفوائد فقط (٪)	١٤,٧	١٧,٦	٢٢,١	٢٥,٩	١٦,٥	١٨,٤
(٣) قيمة الفوائد والحصص المحولة إلى الخارج بالنسبة إلى صافى الأموال المستثمرة فى الاقتصاد (٪)	١٠,٠	١٠,٣	١٣,٦	١٣,٣	١٣,٧	١٥,٤

وخصصت ميزانية ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ نسبة ٢٠٪ من مجمل اعتماداتها لسداد بعض القروض والوفاء بفوائد بعضها (٣١) .

وقد اضطر القادة الصهيونيون انفسهم أن يعترفوا بما لهذا من آثار سياسية ، رغم انهم يحاولون التخفيف منها . وهذا أحدهم يقول :

« ان المساعدة المباشرة التى أتت بها حكومة الولايات »
« المتحدة تكون ١٥٪ تقريبا من رؤوس الاموال المستثمرة فى »
« اسرائيل . وانها لا تكفى لكى نعلن تبعيتنا للسيد الامريكى ، »
« ولكنها تقوى على أن تمارس نفوذا ذا وزن على حكومة اسرائيل » (٣٢) .

غير ان وفود الرأسمال الى اسرائيل قد ساعد على تطويرها الرأسمالى ، الامر الذى استفاد منه القطاع الخاص الى درجة كبيرة ، فأخذ ينافس الخارج على تقسيم الأرباح . كما ان الفشل المتزايد للسياسة الاسرائيلية فى فرض ارادتها على البلاد العربية أصبح يوحى الى مصدرى الرأسمال الى اسرائيل بأن عملياتهم لا تجد كل ما يطلبونه من أمن لها . ومن جهة أخرى ، فقد بدأت تسرى فى الأوساط اليهودية فى بلاد أوربا الغربية احساس متزايد بأن هناك أمرا خاطئا فى « التجربة الاسرائيلية » ، مما جعل حصيلة التبرعات تتناقص . والنتيجة انخفاض تدريجى نسبى ومطلق ــ كخط عام ــ لرؤوس الاموال الداخلة الى اسرائيل .

---

٣١ ــ ايفانوف ، ى ــ المصدر السابق ــ ص ١٣٦

٣٢ ــ BARNIR, D. : "Les Juifs, Le Sionisme et le Progrès". **Les Temps Modernes** — 22e. année — No. 253 bis. 1967.

الجدول رقم (٢)

صافى الموارد الخارجية الرسمية
من الاسواق المتطورة ومن الوكالات المتعددة
الاطراف الى اسرائيـــل (٣٣)

(مليون دولار)

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المبلغ	١٥٣	١٢٧	٦٦	٥٣

وفى راينا ان هذا الاتجاه ليس جديدا ولا خاصا بالفترة الاخيرة ، بل انه ذو جذور تمتد الى ما بعد تأسيس الدولة مباشرة . ويبدو هذا من هبـــوط نسبة رؤوس الاموال الوافدة الى الدخل القومى فى الجدول التالى (٣٤) و (٣٥) .

الجدول رقم (٣)

نسبة رؤوس الاموال الوافدة الى
الدخل القومى الاسرائيلى
(٪)

السنة	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٦٤
النسبة	٥٥	٤٢	٤١	٣٤,٣	٢٤,٣

وفى رأى العديد من المراقبين للتطور الاقتصادى الاسرائيلى — بما فيهـــم العرب — ان ذلك الاتجاه نتيجة لجهد واع ومدروس يهـــدف الى اســـتثمار الرأسمال فى المشاريع الاقتصادية المدرة للربح (٣٦) .

---

٣٣ — U.N.O STATISTICAL YEARBOOK 1969 — 672

٣٤ — للفترة ١٩٤٩ — ١٩٥١ : نيكينيا ، ج — المصدر السابق — ص ١٨٠ ؛ للفـترة ١٩٥٢ — ١٩٦٤ : ABDALLAH, Dr. I.S. — Op. cit., p. 14

٣٥ — شبل ، يوسف « تجارة اسرائيل الخارجية » — بيروت — منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث — دراسات فلسطينية — رقم ٦٠ — ١٩٦٩ — ص ١٠٦

٣٦ — انظر مثلا : ابو غزالة ، بسام (مترجم) : « التخطيط فى اسرائيل » ، منظمـــة التحرير الفلسطينية — مركز الابحاث — دراسات فلسطينية رقم ١٨ — ١٩٦٧ — ص ٩٨ وبعدهـــا .

غير أن السياسة التوسعية العدوانية التى تتبعها الدوائر الحاكمة فى تل أبيب تعرقل الاتجاه الى تحقيق « الاستقلال الاقتصادى » اذ تفرض على الميزانية الاسرائيلية أعباء عسكرية متزايدة لا يمكن أن يغطيها الا المزيد من القروض الخارجية وفتح الباب أمام الرأسمال الاحتكارى الاجنبى (٣٧) الذى يخرج من عملياته بأرباح كبيرة . وقد ذكرت نيكيتينا مثلا أن اسرائيل اشترت ٧٠٪ من المواد الخام الصناعية من الولايات المتحدة بأسعار تزيد عن الاسعار العالمية بنسبة ٣٠٪ تقريبا (٣٨) .. كما أن الاحتكارات الالمانية استفادت من اتفاق التعويضات لاسرائيل اذ نقلت هذه التعويضات مركز جمهورية المانيا الاتحادية فى الواردات الاسرائيلية من الاخير الى الثالث مباشرة ، بعد الولايات المتحدة وبريطانيـــا .

النهب المنهجى كعملية رأسمالية

لقد اتبع المستعمرون أساليب مختلفة فى نهب سكان الاراضى التى احتلوها . فالحملات الاولى على الموانى الهندية والتى قام بها الهولانديون والبرتغاليون والانجليز ، وكذلك تلك على الشواطىء الشرقية لامريكا الجنوبية على أيدى الاسبان ، كانت تعتمد على أعمال السلب بالعنف لنهب ثروات الســـكان الاصليين بحد السيف . أما الاستعمار البريطانى فى مصر ، فقد كانت ركيزته فى امتصاص خيراتها البنوك الاجنبية وبعض الشركات المالية .

وتميزت الصهيونية بالاسلوب الثانى فى الفترة الاولى ــ حتى ١٩٤٧ ــ ثم لجأت الى الاسلوب الاول عند تأسيس الدولة وبعدها ، وخاصة فيما يتعلق بالاستيلاء على الثروة العقارية العربية . ففى حين أن تقديرات مختلفة لاملاك اليهود عام ١٩٤٨ تتراوح بين مليون ونصف دونم وبين مليونين تقريبا ، نرى أن الصندوق القومى اليهودى استولى فى حرب ١٩٤٨ على ثلاثة ملايين من الدونمات (٣٩) من الاراضى العربية المهجورة وعلى ممتلكات عقارية عربيـــة قدرت قيمتها بما يقرب من ١٠٠ مليون جنيه فلسطينى وقتئذ (٤٠) . هذا علاوة على أكثر من مليون دونم من الاراضى المملوكة لعرب قاطنين فى اسرائيـــل وصودرت بطريقة أو بأخرى (٤١) . ومع حرب يونية ١٩٦٧ ، وصلت المساحة التى تمتلكها الحكومة الاسرائيلية الى ما يقرب من ١٩ مليون دونم أى عشرة أضعاف مساحة الممتلكات اليهودية عام ١٩٤٨ . وأصبحت هذه العملية من الوضوح الفاضح بحيث أسمتها جريدة هآرتس فى يناير ١٩٥٤ « السرقة تحت الغطاء القانونى (٤٢) » .

---

٣٧ ــ انظر شبل ، ى. المصدر السابق ــ ص ٥٢

٣٨ ــ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ــ ص ٢٧٢

٣٩ ــ EUROPA PUBLICATIONS : "The Middle East and North Africa" 1968 - 69 — p. 321.

٤٠ ــ PERETZ, D. "Problems of Refugees Compensation". **The Middle East Journal** — Vol. 8. — No. 4 Autumn 1954 — pp. 403 - 416

٤١ ــ ايفانوف ، ى. المصدر السابق ص ١١٩

٤٢ ــ Cit. by HADAWI, S. see : "Collected Essays on Palestine". — International Seminar on Palestine — Cairo, 1965 — p. 17.

ان الاغلبية الساحقة من هـــذه الاراضى انتقلت الى حـــوزة المؤسسات الصهيونية التى اخذت تستغلها أساسا عن طـــريق ايجارها لمدد طـــويلة للمهاجرين فى مختلف انواع المستعمرات الزراعية وتدر هذه العملية للبنوك العقارية الاسرائيلية والصندوق القومى اليهودى ، والرأسمال المالى الاجنبى المتداخل فيها، أرباحا وفيرة. وقد نجحت هذه المؤسسات حتى الآن فى المحافظة على مركزها باستغلالها روح « الطليعة الصهيونية » لدى القيادة الفكرية للمستعمرات الزراعية غير أن كل الشواهد تبين أن هذه الروح أخذت تخفت مع ازدياد أهمية الصناعة فى الاقتصاد الاسرائيلى ، الامر الذى يهدد احد عمد الدولة الصهيونية فى فلسطين بالخطر .

٤ ــ رأسمالية الدولة الاحتكارية

كتب الاستاذ يوسف مروة يقول : (٤٢) .

« واذا نظرنا الى الاقتصـــاد الاسرائيلى ، قصـــد تقييمـــه »
« وتعيين هـــويته ، فاننا لن نجـــد له لونا او هـــوية معينـــة »
« خلا هو نظام اشتراكى ، ولا هو نظام رأسمالى . انه يقوم على »
« المعطيات الرأسمالية والاشتراكية فى آن واحد . الا انه يختلف »
« عن كلا النظامين المتعارف عليهما فى عالم اليوم » .

وان دل هذا على شىء ، فانما يدل على مدى قدرة الصهيونية على تضليل لا الرأى العام الاوربى فقط بل بعض كبار المفكرين العرب أيضا . ولا تأتى هذه القدرة فى كبر حجم « القطاع العام » فى الاقتصاد الاسرائيلى (*) فحسب، ولا فى الدور الكبير الذى تلعبه الاجهزة الحكومية و « العامة » فى السيطرة على النشاط الاقتصادى وتوجيهه أيضا ، وانما تأتى القدرة أساسا من الصبغة السياسية التى تغطى الوضع الاقتصادى الاسرائيلى (٤٤) . وذلك هو الوجه الاخر لنفس العملة التى كان وجهها الاول أن الصهيونية عبارة عن عملية رأسمالية .

ولكى نصل الى حقيقة الموضوع ، فعلينا أولا أن نحدد مكان القطاعين العام والخاص فى اسرائيل ، والعلاقة بينهما ، وخط تطور هذه العلاقة على مر الايـــام .

(*) نقصد به القطاعات الاتية : الحكومى البحت ، والنقابى ، والتعاونى ، وذلك القطاع التابع لمختلف المؤسسات « العامة » مثل الصناديق القومية .

٤٣ ــ مروة ، يوسف : « اخطار التخطيط الصناعى فى اسرائيل » ــ بيروت ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ مركز الابحاث ــ دراسات فلسطينية رقم ٤٦ ــ ١٩٦٨ ــ ص ١١ / ١٢ .

٤٤ ــ انظر أبو غزالة ، بسام ــ المصدر السابق ص ٢٥

الجدول رقم (٤)

نصيب القطاع العام من مجموع الاستثمارات الاقتصادية
فى كل قطاع (٤٥)

(نسبة مئوية)

السنة / القطاع	١٩٥٨	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
عموم الاقتصاد	٥٤	٤٥	٤١	٤١
الزراعة والرى	٧٤	٨٢	٧٧	٨٤
الصناعة	٤٢	٣٣	٢٣	٢٤
استخراج المواد الخام	٧٥	١٩	١٠	٢٥
إنتاج الكهرباء	٦٩	٧	٢٦	٢٣
النقل	٥٩	٥٤	٤٨	٤٣
التجارة والخدمات	٤٨	٤٧	٤٣	٤٦
الإنشاءات السكنية	٤٤	٣٤	٣٧	٣٣

وفى ١٩٥٩ كان فى القطاع الحكومى ٦ر١٧ ٪ من الأفراد النشطين اقتصاديا وبلغت نسبة انتاجه الى الناتج الداخلى الصافى ٦ر١٢ ٪ . أما فى عام ١٩٦٧ فقد هبطت نسبة المشتغلين به الى ٥ر٨٪ . وبالنسبة للقطاع النقابى والتعاونى ، فكان فى عام ١٩٥٩ يمثل ٦ر٢٢ ٪ من مجموع الافراد و ٣ر٢٠ ٪ من الناتج الداخلى الصافى . أما فى عام ١٩٦٧ فقد هبطت نسبة الاجراء فيه الى ٥ر١٥ ٪ من مجموع العمال الصناعيين (٤٦) .

هذا ولنعد الى الجدول رقم (٤) لنتبين أن نصيب القطاع العام من الاستثمارات الجديدة يهبط بصورة عامة ، وخاصة فى الصناعة والنقل والتجارة والانشاءات السكنية . ولكنه يزداد فى الزراعة والكهرباء واستخراج المواد الخام اى فى الميادين التى اما لا تجذب الرأسمال الخاص بسبب ربحيتها الضعيفة أو تلعب دورا استراتيجيا خاصا اقتصاديا وعسكريا . « ويشير الخبراء الاسرائيليون الى أن القطاع الخاص يتضمن جميع أنواع الصناعات

---

٤٥ ــ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ــ ص ٢٣٠

٤٦ ــ WEINSTOCK, N. Op. cit. pp. 331 - 332.

الخفيفة ، فى حين أن القطاعين الجماعى والحكومى يضمان معا جميع الصناعات الثقيلة الهامة التى تحتاج فى انشائها الى مجازفة ومغامرة » (٤٧) .

ويجدر بنا أن نلاحظ فى هذا الصدد أن التطوير الحكومى للصـــناعات التعدينية واستخراج المعادن والمنتجات الكيماوية يتم أساسا بالاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وكذلك أن تنمية الصناعات العسكرية تتم بالاعتماد على الاستثمارات الالمانية التى زادت ثلاثة اضعاف من عام ١٩٦٤ الى ١٩٦٩ ويقدر مبلغ الزيادة بحوالى ٢٠٠ مليون مارك (٤٨) . ويعنى هذا الاتى :

١ — انه ليس هناك توازن بين القطاعين ، بل ان القطاع العام يهبط فى حين أن القطاع الخاص يصعد .

٢ — ان الرأسمال الاجنبى — الخاص أو الحكومى — يدخل شريكا فى المنشآت الاسرائيلية سواء كانت عامة أو خاصة .

وقبل أن نصل الى الاستنتاجات التى يجب استخلاصها من هذا الوضع ، لابد من ان نبدى ملحوظة تتعلق بميدان هام من ميادين الاقتصاد الاسرائيلى . ففى هذه الدولة تصل نسبة الارض المملوكة للدولة أو للمؤسسات « القومية » الى حوالى الثلثين فى حين أن الباقى فقط ملك افراد ســـواء كانوا يهودا أو عربا . ونعترف بأن هذه صـــفة من الصـــفات الفريدة فى المجتمعات الرأسمالية ، اذ لم تجرؤ الطبقات الحاكمة من قبل على تأميم الارض فى البلدان الاخرى ، لاسباب تتعلق أساسا بالرغبة فى المحافظة على قدســية الملكية الفردية . غير أن فكرة تأميم الارض من الناحية النظرية والمبدئية ليست اشتراكية كما هو معلوم . بل ان كبار الاقتصاديين البورجوازيين — وخاصة الانجليز — قدموها كوسيلة للقضاء على الريع الذى يســتولى عليه مالك الارض لمجرد الوضع الاحتكارى للارض . وكان تأميم الارض فى نظر هؤلاء يسهل الانطلاقة الرأسمالية ويرفع عن كاهل الرأسماليين أعباء تعوق أعمالهم وأرباحهم . ومن هنا ، فان الأرض المؤممة فى اسرائيل احـــد المفاتيح للتطور الاقتصادى الرأسمالى السريع الذى تتسم به دون شك هذه الدولة .

ومن جهة أخرى ، فعلينا الا ننسى فى هذا الميدان أيضا مساهمة الرأسمال الاحتكارى الأجنبى فى تلك المؤسسات « القومية » العقارية مثل الصندوق القومى وبنك الرهن العقارى الخ .. ونجد أن رؤوس الأموال المستثمرة فى المزارع الجماعية (كيبوتزيم) التى تأسست بعد ١٩١٠ تشتمل على نســبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٧ ٪ من الاموال المصرفية التى تدفع عنها أرباحا تتراوح بين ١٨ ٪ و ٢٠ ٪ (٤٩) . أضف الى هذا ان الغالبية الساحقة من تلك المزارع

---

٤٧ — مروة ، ى. المصدر السابق — ص ٢٦
٤٨ — مرسى ، د. ف. المصدر السابق — ص ١٨
٤٩ — انظـــر WEINSTOCK, N. Op. cit. p. 354

الجماعية تعمل بخسارة كبيرة ــ بسبب فوائد تلك الديون ــ وأن الجانب الاكبر من المستعمرات الجديدة عبارة عن قلاع متقدمة للجيش الاسرائيلى فى مناطق الحدود . وأخيرا ، فنلاحظ أن هناك مزارع جماعية تابعة للاحزاب اليمينية المتطرفة (حيروت مثلا) أو الدينية (مزراحى) الى جانب الاشتراكية (مابام أو ماباى) . ويعنى هذا كله فى نظرنا شيئا واحدا : ان تأميم الارض ووجود المزارع الجماعية فى اسرائيل ليسا سمة مناقضة للرأسمالية بل على العكس خاصية رأسمالية صميمة .

تطور تكوين الرأسمال المستورد :

يتكون الرأسمال الوافد الى اسرائيل من ثلاثة أجزاء : المبالغ التى تحصل كتبرعات بدون مقابل ــ والقروض المقدمة من الدول المختلفة وخاصة أمريكا ، مقابل فوائد (وقد رأيناها عالية آنفا) ــ والاموال الخاصة التى تبحث عن استثمار مجز .

والاتجاه العام لتطور هذه الاموال هو الهبوط التدريجى للعنصرين الاول والثانى ، والارتفاع النسبى للعنصر الثالث (هذا ان لم تحدث تطورات سياسية أو عسكرية تقلب الاتجاه لفترة محدودة) . ففى الفترة بين ١٩٤٩ ــ ١٩٥١ بلغت قيمة الاستثمارات الخاصة الواردة ١٦١٫٢ مليون دولار من مجموع ٨٢٢ مليون (أى ١٩٫٦٪ تقريبا) . ولكن الاستثمارات الخاصة الامريكية زادت من ٢ مليون عام ١٩٤٨ الى ٤٠٠ مليون عام ١٩٦٢ (٥٠) وكذلك بلغ مجموع الاستثمارات الامريكية الخاصة فى الفترة ١٩٤٩ ــ ١٩٦٦ مبلغ ٢٢٠٠ مليون دولار (٥١) . ويتبين هذا الاتجاه العام من الجدول التالى (٥٢) .

الجدول رقم (٥)

تمويل فائض الاستيراد الاسرائيلى

نوع الرأسمال	المبالغ بالملايين		النسبة المئوية	
	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٩
رأسمال خاص	٢٤,٤	٢٦,٢	٧,٣	٨,٦
مجموع التمويل	٣٣٤,١	٣٠٤,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٥٠ ــ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ص ١٨٠ ، ٢٧٨

٥١ ــ YEVSEYEV, E. Op. cit, p. 52.

٥٢ ــ LUBELL, H. "The Public and Private Sectors, and Investment in Israel". — Middle Eastern Affairs —Vol. 12. No. 4 — April 1961 — pp. 98 — 111.

وقد ارتفع نصيب الاحتكارات الامريكية فى القطاع الخاص الاسرائيلى من ٥٦٪ عام ١٩٥٦ الى ٧٣٪ عام ١٩٥٧ (٥٣) .

وبالنسبة للفترة التالية بعدها ، نرى التحولات الاتية (٥٤) :

الجـــدول رقم (٦)

الاستثمارات الخاصة فى اسرائيل

السنـــة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
المبلغ (مليون دولار)	٦٠	٩٢	١٧٤	١٢٠	١١٠	٦٠	٦٠

ومن الملفت للنظر ان الاستثمارات الخاصة تهبط مع اشـــتداد الأزمة السياسية مع العرب ،واندلاع النزاع العسكرى بينهم وبين اسرائيل . وهذه قرينة اخرى على أن « القطاع العام » الاسرائيلى ما هو فى نهاية الامر الا اداة فى يد التوسعية والعدوانية الصهيونية العالمية .

وان زيادة الاعتماد على استيراد الرأسمال الخاص لهو اتجاه واضـــح للدوائر الحكومية الاسرائيلية . ففى ١٩٥٢ أصدر الكنيست قانونا — تم تعديله فى عام ١٩٥٥ — بهدف تشجيع الاستثمارات الفردية ، واعطاء امتيازات خاصة للمستثمرين الاجانب . وبناء عليه اقيم جهاز مركزى من ممثلى وزارة الاقتصاد والدوائر الاقتصادية فى الوكالة اليهـــودية للاشراف على تنفيـــذ القانون . وبين ١٩٥٠ و ١٩٥٨ أقام هذا الجهـــاز أكثر من ٧٥٩ مشروعا صناعيا بلغ مجموع استثماراته ٢٨٠ مليون دولار تمثل ٤٠٪ من الاستثمارات الصـــناعية كلها . كما انه يلاحظ ان الجهـــد الذى تبذله الدوائر الحـــاكمة الاسرائيلية لجذب الرأسمال الخاص يشـــتد مع مرور الايام ، وخاصـــة فى الفترة الاخيرة . ذلك لان معين حملات « الجباية » وجمع التبرعات بدون مقابل ينضب مع خفوت الحماس الصهيونى عموما .

وعليه ، فالقطاع العام فى اسرائيل ، المرتبط فى كل صغيرة وكبيرة بالشبكة الدولية للاحتكارات الصهيونية ، ما هو الا الرافعة الاساسية فى أيدى هذه الاحتكارات وأصحاب رؤوس الاموال الكبيرة المحلية .

---

٥٣ — MOHIEDDINE, K. : "Israël et la Paix dans le Moyen-Orient". — **Les Temps Modernes.** No. 253 bis — 1967 p. 235.

٥٤ — SITTON, R. : "Balance des Paiements et influx de capitaux en Israel". — **Problèmes économiques,** No. 1152 — 28/1/1970 — pp. 20 — 23.

نمو الرأسمال المحلى :

« ان أكثر من ٧٥٪ من الدخل القومى الاسرائيلى يتبع القطاع الرأسمالى الفردى الذى تسيطر عليه مصالح الشركات الامريكية الى حد كبير (٥٥) .

وفى الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ وصلت الاستثمارات المعتمدة المحلية الى ٩ر٣٥٥ مليون دولار ، اى ٣ر٢٧٪ من مجموع الاستثمارات . كما ان ٩٦٪ من عدد المنشآت التى تأسست فى الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٦٦ تتبع القطاع الفردى الخاص .

وقد سجل أحد التقارير الرسمية (٥٦) ان أرباح البنوك زادت بنسبة ٢٧٪ بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، وان أرباح أصحاب المصانع زادت بنسبة ٩٠٪ فى نفس الفترة . وتؤكد الاحصاءات الرسمية ان ٢٠٠٠ مليونير جدد بنوا ثروتهم من العدم فى خلال السنة الاخيرة (٥٧) .

ومن الملفت للنظر أن الحكومة الاسرائيلية تبيع المؤسسات التابعة لها بعد أن تبدأ فى اعطاء أرباح . فقد باعت مثلا أسهم « شركة اسرائيل الكهربائية » و « شركة الاسمدة الكيماوية » ، « شركة النقب للفوسفات » ، وكذلك مصانع « روتنبرج » لصقل الماس ، وشركات « روشمين » و «ديليك» و « زيم » وغيرها للمستثمرين الاجانب . وألغى تأميم شركة « ميكوروت » للمياه وبيع خط الانابيب بين ايلات وبئر السبع الى اتحاد دولى « كونسورسيوم » . ومن جهة أخرى ، تسارع الحكومة الى تأميم الشركات التى تلاقى صعابا أو خسائر كبيرة : ففى يناير ١٩٦٧ وضع المصرفان « ايلرنز » و « فوختفانجر » تحت الاشراف الحكومى بعد أن كانا على حافة الافلاس . وفى مايو من نفس السنة ، وقع الدور على بنك « الاعتماد » . وطبقا لما نشرته مجلة « اسرائيل ايكونوست » (مارس ١٩٦٧) ، فان ٩٣٪ من المنشآت الصناعية فى أيدى القطاع الخاص الذى يؤجر ٧٦٪ من مجموع العمال الصناعيين .

ومصالح الرأسمال المحلى هى أساس النزعة الى الاستقلال الاقتصادى التى اشرنا اليها من قبل . وهى تتنازع مع المصالح الاخرى ــ الدولية وغيرها ــ فى عمليات الشد والجذب التى توجه الدوائر الحاكمة فى قراراتها وأعمالها ، غير انها تكسب أرضا بصفة عامة . ويبدو هذا من زيادة اهتمام الحكومة بالمشاريع الانتاجية المباشرة وخاصة تلك التى ترتبط بأعمال

---

٥٥ ــ لاكوست ، ايف : « تأملات فى امكانيات تسوية القضية الاسرائيلية ــ العربية » (من كراسات « شهادات مسيحية ») ــ **الطليعة** ــ العدد ١٢ ــ السنة ٤ ــ ديسمبر ١٩٦٨ ــ ص ١٥٩ / ١٦٠ .

٥٦ ــ « بحث عن سياسة تجميد الاجور والتحكيم الاجبارى ومنع الاضرابات فى اسرائيل » ترجمة واعداد نجيب حلمى خليل ــ وزارة العمل ــ الادارة العامة للعلاقات العمالية الخارجية ــ ادارة البحوث والتطورات ــ ١٩٧٠/٥/٣٠ .

٥٧ ــ WEINSTOCK, N. Op. cit. p. 333.

التصدير حتى « لا يؤدى الوضع الى مشكلة خطيرة اذا شـــح مورد الراسمال المستورد » (٥٨) . .

ولا يخفى أن هناك تناقضا بين هذا الاتجاه وبين الاهداف الصهيونية عامة . ويقول الاقتصادى الاسرائيلى « باتنكن » .

« ان الاقتراب من الاستقلال الاقتصادى قد يتعارض مع الاهـــداف »
« الاخرى للاقتصاد (الاسرائيلى) مثل الهجرة والدفاع والتنميـــــة »
« وارتفاع مستوى المعيشة . وعندما يحدث هذا التعارض لابد من »
« اتخاذ قرارات حول الاهمية النسبية لكل من الاهداف المشار اليها » (٥٩) .

ونستطيع أن نلخص آراءنا فى الاتى : ان القطاع العام الاسرائيلى مشبع حتى نخاعه بالرأسمال الاجنبى الاحتكارى . وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص الكبير . ويمكننا على اساس الاندماج العضوى بين هذه العناصر الثلاث ـــ أن نطلق اسم « رأسمالية الدولة الاحتكارية » على القطاع العام الاسرائيلى . فان اساس تكوينه وغرض وجوده هما التمكين من التنميـــة الرأسمالية ، والتمكين من التعبئة العسكرية للموارد ، وتقديم الضمان للمستثمر الاجنبى بتوفير الحماية الحكومية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . واخيرا ، فالقطاع العام فى اسرائيل يقوم بهذه الوظائف الرأسمالية البحتة وهو يستفيد فى الوقت نفسه بالطلاء الاشتراكى المستمد من حزبى المابام والماباى أساسا ، فيجد بسببه استجابة من الفئات الواسعة البورجوازية الاسرائيلية الصغيرة التى مازالت متعلقة ذهنيا بخليط من الاحلام الاشتراكية الطوبوية والمبادىء العدوانية الاستعمارية .

٥ ـــ نتائج وتناقضاتها

(أ) التجارة الخارجيـــة

فى عام ١٩٤٥ كانت ٣١٪ من مجمل الصادرات الفلسطينية (*) موجهة الى مصر وسوريا ولبنان ودول الشرق الاوسط الاخرى (٦٠) . ولكن انشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ وخضوعها للشبكة الاحتكارية المالية العالمية غير تلك الامور الطبيعية السابقة رأسا على عقب ، لانها قطعت الصلات بين اسرائيل وجاراتهـــا .

(*) دون منتجات البترول .
٥٨ ـــ أبو غزالة ، بسام ـــ المصدر السابق ـــ ص ٥٣
٥٩ ـــ ذكره يوسف شبل ـــ المصدر السابق (التجارة الخارجية الخ) ص ١٠٧
٦٠ ـــ ZARHI, S. "Importance de la paix pour l'économie Israélienne". Les Temps Modernes — No. 235 bis p. 918.

وحتى نتمكن من دراسة التجارة الخارجية الاسرائيلية ، رأينا أن نقوم أولا بمقارنة سريعة بينها وبين بعض الدول العربية ، وخاصة مصر .

فلتقدير الاهمية النسبية للتجارة الخارجية ، نسجل الجدول التالى (٦١) :

الجـــدول رقم (٧)

نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومى

(متوسط ١٩٥٠ ــ ١٩٦٤ ــ ٪)

البلد	نسبة الواردات	نسبة الصادرات	نسبة التجارة الخارجية
مصر	٢٧,٠	٢٠,٠	٤٧,٠
لبنان	٥٠,١	٨,١	٥٨,٢
العراق	٥٠,٧	٥١,٨	١٠٢,٥
الأردن	٤٩,٧	١٥,٦	٦٥,٣
سوريا	٩,٤	٧,٩	١٧,٣
إسرائيل	٢٨,٢	٩,٤	٣٧,٦

ثم نبين حركة الواردات والصادرات على مدى عشر سنوات بالنسبة لكل من مصر واسرائيل (٦٢) .

---

٦١ ــ شبل ، ى ــ المصدر السابق ــ ص ٣٥

٦٢ ــ For 1960 — 61 : Middle Eastern Affairs — Aug. - Sept. 1962. p. 199.

For 1963 — 70 : U.N.O. Monthly Bulletin of Statistics — June 1971. Table 52

الجـــدول رقم (٨)

حجم التجارة الخارجية (مليون دولار)

النوع	البلد	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
واردات (سيف)	مصر	٦٤٦	٦٦٢	٩١٦	٩٥٣	٩٣٣	١٠٧٠	٧٩٢	٦٦٦	٦٣٨	٧٧٠
	إسرائيل	٤٩٦	٥٧٧	٦٦٠	٨١٥	٨١١	٨١٣	٧٥٤	١٠٦١	١٢٨١	١٣٩٢
صادرات (قوب)	مصر	٥٥٠	٤٦٣	٥٢٠	٥٣٧	٦٠٤	٦٠٤	٥٦٦	٦٢٢	٧٤٥	٧٦١
	إسرائيل	٢١١	٢٣٩	٣٣٨	٣٥٢	٤٠٦	٤٧٧	٥١٧	٦٠٣	٦٨٤	٧٢٨

الجـــدول رقم (٩)

حجم التجارة الخارجية لبعض الدول الاوربية مع مصر واسرائيل

(الأرقام بالملايين)

البلد	الوحدة	النوع	إلى/من	١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٢	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
إنجلترا	ج . ك	صادرات إلى	مصر	٢,٣	...	٣٣,١	٢٥,٣	١٩,٦	١٨,٠	١٠,٧	١٢,٢
			إسرائيل	١٣,٤	...	٢٢,٩	٥٢,٩	٥٢,٨	٥١,٩	٤٩,٢	٨٦,٧
		واردات من	مصر	,٧	...	٨,٧	٨,٦	٧,١	٨.٧	٢,٤	١٠,٣
			إسرائيل	١١,٢	...	١٧,٦	٢١,٩	٢٤,٣	٢٦,٥	٣٢,٤	٤٤,٢
ألمانيا الاتحادية	مارك	صادرات إلى	مصر	...	٣٤٨,٥	٤٠٤,٤	٤٣,٠	٤٠٩,٤	٣٦٥.٣	٢١٩,٨	٢٦٤,٠
			إسرائيل	...	٢٣٠,١	٢٣٢,٤	٢٤٤,٤	٢٧٦,٥	٥٥٦,٥	٢٥٢,٢	٤٨٠,٩
		واردات من	مصر	...	٩٧,٣	١٣٩,٨	١٣٥,٠	١٤٦,٢	١٢٢,٧	١١٥,١	١٠٩,٣
			إسرائيل	...	١٢٦,١	٢٣٣,٣	١٥٧,٢	٢٠٦,١	٢٢٧,٩	٢٠٢,٣	٢٧٦,٥
فرنسا	فرنك	صادرات إلى	مصر	...	...	...	٨٤,٠	٢٦٦,٣	١٩٠,٦	٢١٧,٧	٣١٦,٠
			إسرائيل	...	...	...	٤١٠,٧	٢١٣,٧	٢٣٢,٤	٣٢٥,٨	٤٨٩,٢
		واردات من	مصر	...	...	...	٧٩,١	٨٧,٩	٧٤,٠	١٨,٩	٧٩,٨
			إسرائيل	...	...	...	٤٨,٠	٦٢,٢	٨٣,٧	١٠٩,٢	١٤٦,٠

ان الجدول رقم ٨ يطلعنا على امرين : الاول كبر حجم التجارة الخارجيه الاسرائيلية بالمقارنة مع مصر (سكانيا) . والثانى ان التجارة الاسرائيلية قفزت قفزة كبيرة ابتداء من ١٩٦٨ ، وخاصة الواردات . وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

وفى الجدول رقم ٩ يتبين تطور التجارة الخارجية لبعض البلاد مع كل من مصر واسرائيل ، فى الفترة الاخيرة (٦٣) .

من هذا الجدول ايضا يتضح كبر حجم التبادل الاسرائيلى الاوربى ، خاصة بعد حرب يونية . أما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، فقد قفزت صادراتها الى اسرائيل من ١٩٥٫٧ مليون دولار عام ١٩٦٧ الى ٤٥٦٫٩ مليون دولار عام ١٩٦٩ . وزادت الواردات الامريكية من اسرائيل من ٨٦٫٦ مليون دولار الى ١٢٨٫٦ مليونا فى نفس الفترة — والملاحظ هنا أن عجز الميزان التجارى الاسرائيلى بالنسبة لامريكا زاد من ١٠٩٫١ مليون دولار الى ٣٢٨٫٣ مليونا ، واصبح بهذا يمثل ١٦٫٩٪ من الميزان التجارى العالمى للولايات المتحدة (٦٤) وهى نسبة ضخمة بالمقارنة مع حجمى أمريكا واسرائيل. كما انها تفسر الارتباط السياسى بين البلدين ، لانه مبنى على مصالح مالية وتجارية هائلة .

وأخيرا ، نلاحظ أن الواردات الاسرائيلية زادت من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٠ الى ١٣٩٢ مليونا عام ١٩٧٠ ، وأن الصادرات ارتفعت من ٣٥ مليون دولار الى ٧٢٨ فى القيمة الاجمالية فى نفس الفترة . وبهذا انتقل مبلغ العجز التجارى الاجمالى من ٢٦٥ مليون دولار الى ٦٦٤ مليون ؛ وزاد العجز التراكمى فى هذه الفترة من ٤٨٩ مليون دولار الى ٧٢٩٢ مليونا . وهذا هو الوجه الاخر لتصدير راس المال الى اسرائيل ، وهو وجه يؤكد ويزيد من تبعية هذا البلد اقتصاديا للشبكة الاحتكارية الصهيونية ، مما يجعل اقتصادها هشا وفاشلا فى الوقت نفسه رغم جميع المظاهر (٦٥) .

وتحاول الدوائر الحاكمة فى اسرائيل معالجة هذا الوضع فى اتجاهات مختلفة فى نفس الوقت . وتقع كلها فى اطار المحافظة على التنمية الرأسمالية والابقاء على العلاقات العضوية بالرأسمال الكبير العالمى :

١ — العمل على تنويع الارتباطات التجارية ، ونقل مركز الثقل فيها من الولايات المتحدة الى دول اخرى ففى حين أن نصيب امريكا من التجارة

---

٦٣ — **Middle East Economic Digest** : For U.K. : 31.1.69 — For F.R.G. 28.3.69 — For France : 1.8.69.

٦٤ — Middle East Economic Digest — 6.3.1970.

٦٥ — NASMYTH, J. : "Israel's Distorted economy". **The Middle East Journal** — Vol. 8. No. 4. Autumn 1954 pp. 391 — 402.

الخارجية الاسرائيلية كان ٩ر٣٣٪ عام ١٩٥٠ ، اصبح ٥ر٢١٪ عام ١٩٦٥ . وفى الوقت نفسه هبط نصيب المانيا الغربية من ٧ر١٤٪ عام ١٩٥٦ الى ٩٪ عام ١٩٦٥ وزاد نصيب انجلترا من ٧ر١٠٪ عام ١٩٥٠ الى ٠ر١٧٪ عام ١٩٦٥ (٦٦) .

٢ ــ العمل على تغيير تركيب الواردات الاسرائيلية بفرض مختلف القيود الكمية وتعريفة جمركية عالية الخ .. على الاستيراد . كما أن التخفيضات المتتالية على قيمة الجنيه لها نفس النتيجة . فبعد أن كانت السلع الاستهلاكية تمثل ٧ر٣١٪ والمواد الاولية ١ر٤٠٪ من مجموع الاستيراد الاسرائيلى عام ١٩٤٩ ، تحولت هاتان النسبتان الى ١ر١٠٪ و ٩ر٦١٪ على التوالى عام ١٩٦٥ (٦٧) . وجرى هذا فى نفس الوقت الذى تتغير فيه أهمية المناطق المختلفة بالنسبة للاستيراد الاسرائيلى : اذ زادت نسبة أوربا منه من ٣٥٪ عام ١٩٥٢ الى ٢ر٥٤٪ عام ١٩٦٦ فى حين حبط نصيب امريكا وكندا من ١ر٣٩ ٪ الى ٣ر٢٧٪ فى نفس الفترة (٦٨) .

٣ ــ زيادة التصدير وتغيير تركيب الصادرات واتجاهاتها . فبعد أن كانت قيمة الصادرات الاسرائيلية عام ١٩٤٩ تصل الى ٢٨ مليون دولار أصبحت ٧٢٨ مليون دولار عام ١٩٧٠ وبعد أن كانت نسبتها الى الواردات ٣ر١١٪ ، اصبحت ٧٢٪ عام ١٩٦٧ و ٣ر٥٢٪ عام ١٩٧٠ (٦٩) ، وكذلك ، بعد أن كان الماس المصقول والحمضيات تمثل ٨٢٪ من قيمة مجموع الصادرات الاسرائيلية عام ١٩٤٩ ، أصبحت لا تمثل سوى ٤١٪ عام ١٩٦٢ و ٥٠٪ عام ١٩٦٧ (*) وبعد ان كان نصيب بريطانيا من الصادرات الاسرائيلية ٧ر٥٣٪ عام ١٩٤٩ وأوربا الغربية ٠ر٢١٪ وآسيا وافريقيا ١ر٤٪ ، أصبحت هذه النسب عام ١٩٦٧ ١٣٪ لبريطانيا و ٦ر٤٧٪ لاوربا و ٣ر١٧٪ لاسيا وافريقيا . اما الولايات المتحدة وكندا فقط ظلت تتأرجح نسبتها حول ١٧٪ تقريبا (٧٠) .

ومن يستفيد من هذه السياسة ؟ تدفع الحكومة اعانات على التصدير(**) تعود بالفائدة على الشركات الصناعية الكبرى التى يتداخل فيها الراسمال الاجنبى كما رأينا . ويتم توزيع النقد الاجنبى للاستيراد « بالكرتة » ، فيصبح موضعا للمضاربات فى الاسواق الرسمية والسوداء . وأصبح البلد ينتج سلعا كمالية (مثل التفاح وأجهزة التكييف) ليست لها جذور حقيقية فى الاقتصاد الاسرائيلى . وكذلك فتركيز بعض الصادرات على مناطق معينة

(*) مع زيادة قيمة البيض المصدر من نصف مليون دولار عام ١٩٤٩ الى ٢ر١٢ مليون عام ١٩٦١

(**) وصلت قيمة اعانات التصدير الى ٩٣ مليون ج. ا. عام ١٩٦٦ .

٦٦ ــ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ص ٢٤٥ .

٦٧ ــ شبل ، ى. المصدر السابق ص ٣٣

٦٨ ــ الحلو ، انجلينا « اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة » ــ بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ــ مركز الابحاث ــ دراسات فلسطينية رقم ٤٥ ــ ١٩٦٨ ص ٨٠

٦٩ ــ شبل ، ى. المصدر السابق ــ ص ١٨

٧٠ ــ شبل ، ى. ــ المصدر السابق ــ ص ٢٥

كأوروبا الغربية (مثل السوق الاوربية المشتركة التى تستوعب ٩٣٪ من الحمضيات الاسرائيلية) يبقى على السيطرة الاجنبية على رقبة هذه السلع . ووضح هذا تماما من موقف الاستجداء المستمر الذى اتخذته اسرائيل من تلك السوق .. وفى كلمة واحدة ، فان دلت تطورات التجارة الخارجيـــة الاسرائيلية على نمو الراسمال المحلى ، غير انها تدل فى الوقت نفسه على استمراره فى النطاق القديم ، نطاق الارتباطات والتبعية الراسمالية .

بل الاهم من هذا كله هو أن النزعة التوسعية والعدوانية للدوائر الحاكمة الاسرائيلية ـــ والناتجة اساسا من انتمائها الى الصهيونية العالمية ـــ هى بعينها السبب فى تعويق الاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادى التى سجلناها من قبل . فنرى مثلا أن نسبة الصادرات الى الواردات ـــ التى لاحظنا ارتفاعها بصورة مستمرة تقريبا خلال العشرين سنة الماضية ـــ هبطت بشكل حاد فى الفترة التى تلت حرب يونية ، من ٧٢٪ فى عام ١٩٦٧ الى ٥١٪ ثم ٣ر٥٣٪ و ٣ر٥٢٪ للسنوات ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠ على التوالى . وكذلك أن نســبة الحمضيات والماس المصقول من جملة الصادرات ـــ التى تنخفض باستمرار كاتجاه عام ـــ عادت وارتفعت مرة اخرى فى ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ثم فى النصف الثانى من الستينات .

(ب) العمـــالة

يقدم الجدول التالى مقارنة انسبة النشـــطين اقتصـــاديا بين اسرائيـــل ومصـــر (٧١) .

الجـــدول رقم (١٠)

النسبة المئوية للنشطين اقتصاديا الى مجموع السكان

البلد / الجنس	إسرائيل (عام ١٩٦٠)	مصر (عام ٥٧ ـــ ١٩٥٨)
ذكور	٥١,٣	٥٣,٥
إناث	١٨,٣	٦,١
المجمـــوع	٣٥,٠	٢٩,٧

وتطورت نسبة المشـــتغلين فى مختلف المجالات الاقتصـــادية بين ١٩٤٧ و ١٩٦٦ طبقا للجدول الاتى (٧٢) :

---

٧١ ـــ I.L.O. Yearbook of Labour Statistics, 1962. p. 6 & 8.

٧٢ ـــ عن عام ١٩٤٧ لليهود فقط ـــ نيكيتينا ، ج. المصدر السابق ـــ ص ٢٢٧ ـــ عن عام ١٩٦٦ EUROPA pub. The Middle East and North Africa — 1968 - 69 p. 233.

الجـــدول رقم (١١)

توزيع المشتغلين على المجالات الاقتصادية

المجال	سنة ١٩٤٧		سنة ١٩٦٦	
	العدد (آلاف)	(٪)	العدد (آلاف)	(٪)
الزراعة والأخشاب والصيد	٣٢	١٢,٦	١٠٨,٧	١٢.٤
الصناعة والتعدين والحرف	٦٧	٢٦,٥	٢٢٨,٤	٢٦,١
الإنشاء والأعمال العامة	٢٢	٨,٧	٧٦,٣	٨,٧
الكهرباء والماء والمجارى	٠٠٠	٠٠٠	١٧,٦	٢,٠
النقل والتخزين والمواصلات	١٦	٦,٣	٥٧,٩	٦,٦
التجارة والبنوك	٤٩	١٩.٤	١١٣,٨	١٣,٠
الحكومة والخدمات العامة	٤٠	١٥,٨	٢٠٣,١	٢٣,٢
المهن الحـــرة	٢٧	١٠,٧	٠٠٠	٠٠٠
الخدمات الخصوصية والترفيه	٠٠	٠٠	٧٠,٠	٨.٠
المجمـــوع	٢٥٣	١٠٠,٠	٨٧٥,٨	١٠٠,٠

ويبدو من هـــذا الجدول انه لم يحدث تغيير يذكر سوى فى أعمال البنوك والحكومة . غير ان الدراسة التفصيلية للانشطة الرئيسية توضح تطـورات هامـــة (٧٣) :

٧٣ ــ سعد ، الياس « اسرائيل والبطالة » ــ بيروت ــ منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ــ دراسات فلسطينية رقم ٢٩ ــ ١٩٦٨ ص ٢٤ ، ٧٧

الجـدول رقم (١٢)

نسبة العاملين فى الزراعة والتحريج وصيد الأســـماك (٪)

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
١٩٣٧	٢٥	١٩٥٣	١٦,٧	١٩٥٨	١٧,٦	١٩٦٣	١٤,٠
١٩٤٥	١٠	١٩٥٤	١٦,٧	١٩٥٩	١٧,٦	١٩٦٤	١٢,٩
١٩٥٠	١٦.٢	١٩٥٥	١٧.٦	١٩٦٠	١٧,١	١٩٦٥	١٣,٠
١٩٥١	١٥,٤	١٩٥٦	١٧,٨	١٩٦١	١٦,٥	١٩٦٦	١٢,٤
١٩٥٢	١٦,٧	١٩٥٧	١٦,٣	١٩٦٢	١٦,٠		

وهنا نلاحظ امرين : الاول ان الاتجاه العام انسبة المشتغلين بالزراعة الى الهبوط المستمر . والثانى ان النسبة ترتفع مع موجات الهجرة الجـديدة وتنخفض مع استيعابها . وذلك لان ســياسة الدوائر الحـاكمة هى تثبيت السكان فى الزراعة لأغراض عسكرية وسياسية ، غير ان التطور الرأسمالى الطبيعى يجذب نسبا متزايدة الى الفروع الاخرى للنشاط الاقتصـادى مما يتناقض مع السياسة الصهيونية .

وعلى العكس ترتفع نسبة العاملين فى قطاع الخدمات العامة والخاصة فبلغت ٢٩ر٥ ٪ عام ١٩٥٥ ، ٣١ر٢ ٪ عام ١٩٦٦ (٧٤) . وترجع اهمية « القطاع الثالث » فى الاقتصاد الاسرائيلى الى عدة عوامل : الاول ، دون شك هو تدفق المال مما يفتح الباب بصورة غير عادية للاعمال المتعلقـة بهذا المـال . والثانى ، التراث اليهودى الخاص المرتبط بالمال ايضا . غير ان هذا الوضع ، ان دل على شىء ، فهو يدل بصورة بارزة على ضعف العمود الفقرى للرأسمالية المحلية ، ونقصد الميدان الصـناعى ، كما إنه اذ يشجع الاتجاهات التضخمية والمضاربة ويعرقل اعمال التصدير والادخار الخاص ، انما يكون اتجاها مضادا « للاستقلال الاقتصادى » الذى ذكرناه آنفا ، ولكنه يعود بالنفع على الرأسمال الأجنبى . واخيرا ، فان بروز القطاع الثالث بصورة غير طبيعية يعتبر احدى الخصائص للمراحل الأخيرة للرأسمالية ، مراحل تعفنها واحتضارها . وهكذا يتصف الاقتصـاد الاسرائيلى بالسمتين المتناقضتين معا : سمة الرأسمالية النامية وسـمة الرأسمالية « الشائخة » .

أما بالنسبة لميدان التصنيع (ويشمل الحـرف) ، فقد ارتفع الرقم

---

٧٤ ـــ سعد ، الياس ـ شرحه ص ٦٠

القياسى للعاملين به من ٦٠ عام ١٩٥٤ الى ١٢٥ عام ١٩٦٩ (١٩٦٣ = ١٠٠) (٧٥) .

ويؤكد الجدول التالى استنتاجاتنا وتفسيراتنا (٧٦) :

الجـــدول رقم (١٣)

التكوين الهيكلى للسكان النشطين اقتصاديا

(نسبة مئوية ــ ١٩٦٨)

الميدان الاقتصادى	يعمل لحسابه	يعمل بالأجر	يعمل مع أسرته	آخرون	المجموع
الزراعة والصيد البحرى	٤٥	٣٦	١٥	٤	١٠٠
التصنيع والمناجم	١٩	٧٦	١	٤	١٠٠
الإنشاء	١٤	٧٦	١	٩	١٠٠
الكهرباء والغاز والماء	—	١٠٠	—	—	١٠٠
التجارة	٣٨	٤٨	١٢	٢	١٠٠
النقل والتخزين	٣٣	٦٣	—	٤	١٠٠
الخـــدمات	١٥	٨٠	٢	٣	١٠٠
المجمـــوع	٢٣	٦٧	٤	٦	١٠٠

ولذا ترتفع نسبة الاجراء فى الخـدمات والصناعة بصورة خاصـــة ، ثم النقل ، فهى تنخفض فى التجارة والزراعة . وهذا معناه أن الزراعة ثم التجارة هى اقل الميادين تطورا راسماليا .. ويلاحظ فى الوقت نفســه ان نسبة الاجراء الذين يعملون فى القطـاع الخاص أعلى فى الصـــناعة والتجارة منها فى الزراعة والنقل والخدمات (٧٧) .

ومن الملفت للنظر ان نسبة الاجراء كانت ٧ر٦٣٪ علم ١٩٥٩ فارتفعت الى ٧ر٦٩٪ عام ١٩٦٩ مما يشير بشكل قاطع الى نمو النظام الرأســمالى فى اسرائيل .

---

٧٥ ــ حسبت النسب على أساس ١٩٦٣ بمعرفة الكاتب اعتمادا على المصادر التالية :
1 — I.L.O.—Yearbook of Labour Statistics, Geneva : 1962 p. 120.
2 — U.N.O. — Statistical Yearbook, 1969. p. 83.
3 — U.N.O. — Monthly Bulletin of Statistics, June 71, Table 6.

٧٦ ــ I.L.O. Yearbook of Labour Statistics, Geneva — 1969 — p. 96.
حسبت النسب بمعرفة الكاتب .

٧٧ ــ FARIS, R. "Population in Israel". in : "Essays on the Israeli Economy". Shibl Y. ed. — Beyrouth : Palestine Research Center — 1969 — p. 31.

وتختلف هذه النسبة بين عرب اسرائيل بطبيعة الحال ، باعتبـــارهم فئة خاضعة لاستغلال اقوى بكثير وأكثر تخلفا . فهنا تصل نسبة الاجراء الى ٤٦ر٧ ٪ فى الزراعة و ٣١ر٧ ٪ فى الصناعة والحرف والانشـــاء عـــام ١٩٦١ (٧٨) .

ونعلم ان مستوى الأجور الاسرائيلية مرتفع نسبيا ، اذ يصل فى المتوسط الى ٥٩٠ ليرة (عام ١٩٧٠) اى حوالى ١٩٥ دولار شهريا ، وان الأجور الحقيقية تعلو بنسبة اكبر من تصاعد تكاليف المعيشة . وفى تقديرنا ان سبب هذه الظاهرة يعود أساسا الى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية ، وخاصة عن طريق الاعانات . فهى التى تمكن الصهيونية من المحافظـــة على الحالة المصطنعة من الانتعاش النسبى لاغراض سياسية وهى استمرار السيطرة على العاملين فى اسرائيل .

غير ان الأمور فى هذا الميدان ايضا لا تسير على خط مستقيم . ذلك ان التطور الراسمالى لم يبق شيئا من المبدأ الصهيونى الطوبوى القـــديم الذى قال بمساواة جميع الأجور . اذ نرى انهـــا ٣٩٥ ليرة شـــهريا (عام ١٩٦٨) فى الزراعة ، ٨٣٢ فى النقل والتخزين والمواصلات ، و ٦٢٨ فى البناء (٨٠) . وان هذا التمايز فى الأجور لهو نتيجة طبيعية للتمـــايز الطبقى الذى يجرى فى اسرائيل ، والذى نسمع اصداءه فى صورة الاضرابات المتزايدة ، كما انه — من ناحية أخرى — متعارض للسياسة الصهيونية التى تسير على هديها الهستادروت (الاتحاد النقابى) اذ عملت مرارا على تجميد الأجور باسم « وحدة الأمة اليهودية » . غير انه لم يترتب على موقفها غير خروج اللجان النقابية القاعدية على تعليماتها المهادنة أمام الاحتكار العالمى والراسمالية المحلية .

(ج) الانتـــاج :

نبدأ بالقاء نظرة مقارنة على الانتاج عموما ، وفى بعض الفروع الاقتصادية ، بين مصر واسرائيل (٨١) .

---

٧٨ — WEINSTOCK, N. Op. cit. p. 384.

٧٩ — A.F.L. — C.I.O. News Bulletin — Jan. 1970

٨٠ — I.L.O. Yearbook of Labour Statistics — Geneva — 1969. pp. 638. 627, 632.

٨١ — U.N.O. Statistical Yearbook 1969 — Tables 24 & 49

الجـــدول رقم (١٤)

الأرقام القياسية للانتاج (١٩٦٣ = ١٠٠)

البيـان	الدولة	١٩٥٣	١٩٦٢	١٩٦٨	١٠٠ × ٦٨/٥٣
١ ــ الإنتاج الزراعى :					
جميع السلع الزراعية	مصر	٠٠٠	١٠٠	١١٠	+١١٠
	إسرائيل	٠٠٠	٩٦	١٤٥	+١٥١
الأغـذية	مصر	٠٠٠	٩٨	١١٤	+١١٦
	إسرائيل	٠٠٠	٩٢	١٣٨	+١٥٠
٢ ــ الإنتاج الصناعى :					
جميع السلع	مصر	١٦	٧٧	×١٣٠	٨١٠
	إسرائيل	٤٢	٨٨	١٥٩	٣٨٠
منتجات المناجم	مصر	٢٨	٦٢	٢١١	٧٥٠
	إسرائيل	١٧	٨٨	١٧٧	١٠٤٠
المصنوعات	مصر	١٦	٧٠	١٢٤	٧٨٠
	إسرائيل	٤٤	٨٨	١٥٨	٣٦٠
النسيج	مصر	٣٢	١٠٢	١٢٣	٣٨٠
	إسرائيل	٣٧	٨٨	١٦١	٤٣٠
الأغذية والجعة والدخان	مصر	٤٨	٨٧	٩٧	٢٠٠
	إسرائيل	٥٩	٩٤	١٥٤	٢٦٠
الكيماويات ومنتجات بترول	مصر ++	٥	٥٧	١٧٢	٣٤٤٠
	إسرائيل	٤٥	٨٩	١٩٩	٤٤٠
منتجات معدنية	مصر ××	١٤	٩٤	١٣٢	٩٤٠
	إسرائيل	٤١	٨٦	١٤٧	٣٦٠

+ ١٩٦٨ / ١٩٦٢ × ١٠٠

× رقم غير مؤكد

++ الكيماويات فقط .

×× معادن اساسية .

الجدول رقم (١٥)

الإنتاج	البلد	الوحدة	١٩٦٠	١٩٦٨	الإنتاج	البلد	الوحدة	١٩٦٠	١٩٦٨
الكهرباء	مصر	مليون م٣	+٨,٦١	١٢,٠٨	استهلاك	مصر	كجم فحم مقابل	+ ٣٠٧	٢٩٨
	إسرائيل	فحم مقابل	+٠,٣١	٢,٩٤	الكهرباء	إسرائيل	للفرد الواحد	+٢٢٣٧	٢٠١٤
بترول خام	مصر	ألف طن	٣٣١٩	٩٠٠٠	غزل قطن	مصر	ألف طن	١٠٥	١٥٧,٤
	إسرائيل		١٢٩	٢١٤٢		إسرائيل	(صافى)	١٠	٢١,٥
صلب خام	مصر	ألف طن	١٣٦	١٩٥	منسوجات	مصر	ألف طن	٧٥,٠	١٠٢,٣
	إسرائيل		٤٠	٨٤	قطنية	إسرائيل	صافى ومخلوط	٦,٩	٩,٦
اللحم	مصر	ألف طن	٢٠٢	٢٣٤	سكر	مصر	ألف طن	٣٥٩	٤١٤
	إسرائيل		٥	٢٨		إسرائيل		٢٤	٢٨
حامض	مصر	(١٠٠٪)	١٠٣	٢٦٠	مرجارين	مصر	ألف طن	١٧,٠	٤٢,٠
الكبريتيك	إسرائيل	ألف طن	١٢١	١٨٨		إسرائيل		١٤,٠	٢٢,٥
أسمدة أزوتية	مصر	ألف طن	١٠٦,٥	١٢٥	إطارات	مصر	ألف قطعة	٢٨١	٣٣٢
	إسرائيل	أزوت	١٦,١×	٢٥,٩××		إسرائيل		٤٠٧	١٠١٥
أسمنت	مصر	ألف طن	٢٠٤٧	٣١٤٧	سجائر	مصر	مليون	١٠٦٠٩	١٢٨٠٠
	إسرائيل		٨٠٦	١١٠٧		إسرائيل		٢٥٦٥	٣٣٤٧

(+) عام ١٩٦٥ (×) ١٩٦٢/١٩٦١ (××) ١٩٦٨/١٩٦٧

من الجدول رقم ١٤ يبدو أن سرعة النمو أكبر فى الميدان الزراعى الاسرائيلى عن المصرى على العموم ، فى حين أنها أكبر فى الميدان الصناعى المصرى عن الاسرائيلى بصفة عامة أيضا .

ويقدم الجدول رقم ١٥ مقارنة بين البلدين من حيث الارقام المطلقة للانتاج فى بعض الميادين (٨٢) .

ولا شك أن هذه الأرقام تبين امرين : الأول هو التفوق الاقتصادى المصرى من الناحية المطلقة . والثانى هو الجهد المستميت الذى تبذله اسرائيل بالنسبة لعدد سكانها ورقعتها معتمدة على تدفق الرأسمال الأجنبى اليها .

وان نظرة متفحصة على الصناعة الاسرائيلية لتلقى ضوءا أكبر عليها: ففى ١٩٥٦ كان متوسط عدد العاملين فى المنشأة الصناعية الواحدة ١٢٫٤ فردا . وارتفع هذا العدد الى ١٢٫٦ فى ١٩٥٨ ثم ١٦٫٩ عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ (٨٣) . ومن مجموع المنشآت الموجودة فى الصناعة والتجارة والبالغ عددها ٢٣٠٠٠ منشأة نجد أن ٣٠ فقط تستخدم أكثر من ٢٠٠ فردا ، فى حين أن ١٦٠٠٠ منشأة تستخدم أقل من ٥ افراد (٨٤) . ويبين هذا أن الانتاج أقرب الى المستوى الحرفى . غير انه يستعمل وسائل فنية متقدمة اذ ارتفعت القيمة المضافة للمشتغل الواحد فى نفس الفترة من ٤٣٢٠ ليرة سنويا عام ١٩٥٦ الى ٦١٠٠ ثم ١٠٥٠٠ ليرة على التوالى فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ / ٦٤ ، كما ارتفعت الانتاجية للمشتغل الواحد بالنسبة لمجمل الانتاج القومى من ٧٣ عام ١٩٥٧ الى ١١٣ فى عام ١٩٦٦ . (١٩٦٣ = ١٠٠) — وكذلك ارتفع الرقم القياسى لصافى الانتاج للعامل الواحد فى اليوم من ٨٢ عام ١٩٥٨ الى ١٣٩ عام ١٩٦٨ (٨٥) . وتجد الدوائر الرأسمالية أن هذه الانتاجية غير كافية اذ لا تزيد عن ٥٥٫٥ ٪ من مثيلتها فى اوروبا الغربية . ولذلك يزداد الاتجاه الى الخروج من الدائرة الحرفية الى الانتاج الصناعى الكبير . ففى الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٣ ركزت مصانع الغزل الجديدة على اقامة منشآت بها أكثر من ١٠٠٠٠ مردن . وارتفع متوسط عدد الأنوال لكل عامل فى النسيج من ١٢٫٣ عام ١٩٥٧ الى ١٨٫٢ عام ١٩٦٢ بين نول ميكانيكى ونول أتوماتيكى (٨٦) .

وفى الفترة ١٩٥٥ — ١٩٦٥ نمت بصورة خاصة الصناعات التى يعتمد سوقها الداخلى على الفئة العليا من أصحاب الدخل ، وكذلك تلك التى

---

٨٢ — U.N.O. Ditto — Tables 136, 71, 120, 79, 108, 113, 118, 92, 85, 87, 107 & 90.

٨٣ — U.N.O. The Growth of World Industry — National Tables, 1953 - 1965 — Table 4 a. p. 217.

٨٤ — SIRITZKY, S. "Israel menacé aussi dans son économie" — **L'Expansion** — Dec. 1969 — p. 82.

٨٥ — B.I.T. "La mesure de la productivité du travail" — Genève — 1969 — pp. 160 — 162.

٨٦ — مروة ، ى — المصدر السابق (التخطيط الصناعى) ص ١٥٧ ، ١٦٩

تغذى الأسواق الخارجية بالتصدير مثل الصناعات التعدينية والكاوتشوك والبلاستيك ، والأجهزة الكهربائية وآلات النقل . هذا فى حين كان النمو ادنى فى الصناعات الغذائيـــة والطبـــاعة والجـــلود والكيماويات البترولية الخ ..

ويبدو هذا ايضا من النسب التى حصلت عليها مختلف فروع الصـــناعة من الاستثمارات فى الفترة بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ (٨٧) اذ هبطت النســـبة المخصصة للمناجم والمحاجر من ٣٦ ٪ الى ١٣ ٪ وكذلك النسيج والملابس من ١٧ ٪ الى ١٥ ٪ فى حـــين زادت نســـبة الزجاج والأسمنت من ٣ ٪ الى ٩ ٪ والالات والأجهزة الكهربائية من ٢ ٪ الى ٦ ٪ والمنتجات المعدنية من ٢ ٪ الى ١٢ ٪ .

ومع التطور الراسمالى ، بدات اسرائيل تعرف الأزمات الدورية ، منها تلك التى اصابتها بين ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ والتى جعلت النمو الصـــناعى لا يزيد عن ١ ٪ عام ١٩٦٥ فقاوم الراسماليون برفع الانتاجية بنســـبة ٨٠ ٪ مستغلين انتشار البطالة وتعاون قيادة الستادروت مع الدوائر الحاكمـــة .

وقد بلغت البطالة ارقاما كبيرة بالنسبة لاسرائيـــل طبقا للجـــدول التـــالى (٨٨) :

الجـــدول رقم (١٦)
المتعطلون (آلاف)

بيـــان / سنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
العـــدد	٢٩.٥	٣٣,٢	٦٩.٥	٩٦.٢	٥٩,٠	٤٤,٨	٣٨,٣
النسبة إلى القوة العاملة ٪	٣,٣	٣.٦	٧,٤	١٠,٤	٦,١	٤,٥	٣,٨

وفى الحقيقة ، يجب أن نضيف الى هؤلاء الذين يعملون عملا جزئيـــا (أى أقل من ٣٤ ساعة أسبوعيا) وقد بلغوا ١٢٤٦٠٠ فردا عام ١٩٦٠ و ١٤٨٦٠٠ فردا عام ١٩٦٦ (٨٩) . وهكذا يقترن التطور الرأسمالى فى اسرائيل باشتداد المتناقضات الداخلية بين من يملك ومن لا يملك ، تلك

٨٧ ــ KUNDAKJI, G. "Industry in Israel" — In "Essays etc." — op. cit., p. 155.

٨٨ ــ U.N.O. Monthly Bulletin of Statistics — June 1971 Table 8 — p. 18.

٨٩ ــ سعد ، أ. المصدر السابق (البطالة) ص ٣٩ .

المتناقضات التى نرى آثارها فى مظاهرات العاطلين الذين يرفعون شعارى الخبز والعمـــل ..

(د) التضـــخم :

ان فيض الرأسمال الاجنبى على اسرائيل تسبب فى ظاهرة مميزة ، وهى التضخم المـــالى . فبين ١٩٤٨ و ١٩٦٨ ارتفع حجم وسائل الدفع من ١٠ر٨ مليون ليرة الى ٢٨٩٩ مليون ليرة (٩٠) غير أن القيمة الفعليـــة للكتلة النقدية المقيمة بالدولارات لم ترتفع الا من ٤٠٦ر٢ مليـــون الى ٨٢٨ر٢ مليون دولار بسبب عمليات التخفيض المتتالية التى أجريت على الليرة الاسرائيلية فى هذه المدة من ٤ر٠٣ دولار الى ٢٨٦ر٠ دولار لليرة الواحدة ، أى ما يقرب من جزء من ١٤ جزءا .

ونتأكد من الاتجاه التضخمى بمتابعة أسعار الجملة ، اذ ارتفع رقمها القياسى (١٩٥٣ = ١٠٠) من ٤٠ فى ١٩٥١ الى ١٥٠ عام ١٩٦٠ ، وكذلك ارتفع الرقم القياسى مرة أخرى بنسبة ١٤ ٪ فيما بين ١٩٦٣و١٩٦٨ (٩١) . ويلاحظ هنا مدى الارتباط بين التضخم وبين دخول رؤوس الأموال والهجرة: ففى الفترة الأولى (١٩٤٨ ــ ١٩٥٩) كانت كتلة وسائل النقد تنمو بمعدل ٥ر٦٥ ٪ سنويا ، فى حين انها تمت بمعدل ٦ر٢٨ ٪ سنويا فى الفترة الثانيـــة (١٩٦٠ ــ ١٩٦٨) ، وهى الفترة التى انخفضت فيها نسبيا الهجرة ووفود رؤوس الأموال الخارجية .

ويترتب على هذا التضخم ارتفاع تكاليف المعيشـــة والأسعار . فبين ١٩٥١ و ١٩٥٤ ارتفع الرقم القياسى لتكاليف المعيشـــة من ١٠٠ الى ٢٠٨ (٩٢) وبين ١٩٦٦ ونهاية ١٩٦٩ من ١٠٠ الى ١٣١ (٩٣) . وارتفـــع الرقم القياسى للمواد الغذائية وحدها من ٦٠ (١٩٦٣ = ١٠٠) عام ١٩٥٣ الى ٨ر١٢٩ عام ١٩٧٠ (٩٤) . ويلاحظ ان الرقم القياسى الأكثر ارتفـــاعا فى الفترة ١٩٥٩ ــ ١٩٦٥ بالنسبة للأسعار الاستهلاكية كان للمســـكن (٢١٦) والمواصلات والبريد (١٧١) والخـــدمات (١٦٤) أى وقع ثقلها على الفئات ذات الدخل المحدود بصورة خاصة (٩٥) .

ان التضخم والارتفاع المستمر فى الأسعار يسببان أزمة دائمة للأوساط الحكومية الاسرائيلية التى تتخبط فى سلسلة من الاجراءات المتناقضة ترمى

---

٩٠ ــ EUROPA Publ. Op. cit. pp. 68 - 69.
U.N.O. Stat. Yearbook, 1969, Table 185.

٩١ ــ حسبت المقارنة بالدولارات بمعرفة الكاتب .
I.L.O. Yearbook of Labour Statistics, 1958, p. 608 1962 p. 519
U.N.O. Stat. Yearbook. 1969 — p. 520.

٩٢ ــ نيكيتينا ، ج . المصدر السابق ــ ص ١٨٢

٩٣ ــ شبل ، ى. « أعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلى » ــ بيروت ــ منظمة التحرير الفلسطينية ــ مركز الابحاث ــ دراسات فلسطينية رقم ٧٤ ــ ١٩٧٠ ــ ص ٤٧

٩٤ ــ U.N.O. Stat. Yearbook, 1969 p. 52 — Monthly Bul. of Stat., June 1971, Table 60.

٩٥ ــ شبل ، ى. المصدر السابق (السياسة الماليـــة) ص ٧٥

من جهة الى الاستفادة من تخفيض العملة ازيادة الصادرات والى الاستجابة من جهة أخرى لضغط التنظيمات والحركات الجماهيرية المطالبة برفع مستوى المعيشة . غير أن :

« اجراءات الحكومة لمكافحة التضخم وتخفيض وسائل الدفع لم تنجح فى ابطاء سرعة ارتفاع الأسعار . وتهبط الاستثمارات الجديدة بصورة تثير القلق » (٩٦) .

ذلك لان الاقتصاد الاسرائيلى — كما رأينا — مرتبط ارتباط الحبل السرى بالرأسمال الاحتكارى العالمى وباستيراده بصورة لا تستطيع الدوائر الحاكمة الاسرائيلية التحكم عليها . وان النظام الاحتكارى لرأسمالية الدولة فى اسرائيل لا بد من أن يسبب ارتفاعا دائما فى الاسعار حتى يتمكن الاحتكاريون من الحصول على أرباح فائقة(٩٧) . وعلاوة على الاحتكاريين ، يستفيد من هذا الوضع تجار السوق السوداء والمضاربون على السلع الاستهلاكية للفئات المترفة(٩٨) وأصحاب المصانع والتجار الذين يستثمرون اموالهم فى سلع التصدير(٩٩) وأصحاب المعاشات الذين يستغلون ثرواتهم فى القروض الاسرائيلية الداخلية التى يرتبط اكثر من نصفها بالارقام القياسية لنفقات المعيشة(١٠٠) .

(هـ) النفقات العسكرية :

ان الحرب والاستعداد لها عنصر من عناصر حياة الامم منذ قرون طويلة . غير أنهما يصحبان من العوامل الاساسية التى تشكل الاقتصاد الراسمالى فى مرحلة الامبريالية ، وخاصة فى اطوارها الأخيرة . وينطبق هذا القول على الاقتصاد الاسرائيلى ايضا ، الذى لم يطور اضرورات الحرب فى فترات الازمة السياسية فحسب (مثل عام ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٧) بل بصورة دائمة . فمنذ ١٩٥٤ سجل المراقبون الاجانب ان « الاسرائيليين طوروا ما يعتبر اقتصادا عسكريا بدرجة او اخرى »(١٠١) وخاصة لانهم وجهوا استيطان المهاجرين الى الحدود وفى الصحراء ليحولوا مستعمراتهم الى قلاع حربية . وأسسوا الصناعات العسكرية ، ونظموا انفسهم بحيث يتمكنون من تعبئة نسبة مرتفعة جدا من السكان فى مدة قصيرة ، وأخذوا يصرفون مبالغ هائلة لشراء السلاح المتقدم .

ففى حرب ١٩٤٨ — ١٩٤٩ انفقت اسرائيل ١٠٠ مليون ليرة (٤٠ مليون دولار) أى ما يقرب من ٣٥ ٪ من دخلها القومى فى هذه السنة . وبين ١٩٤٩ و ١٩٦٦ كانت نسبة المصروفات العسكرية الى الميزانية الجارية كالآتى(١٠٢) :

---

٩٦ — EUROPA — Op. cit. 1968 - 69 — p. 331.

٩٧ — VARGA, Y. "Politico-economic problems of Capitalism".—Moscow. Progress Publishers, 1968 pp. 175 et passim.

٩٨ — NASMYTH, J. op. cit.

٩٩ — شبل ، ى. المصدر السابق (التجارة الخارجية) — ص ٨٦ .

١٠٠ — شبل ، ى. شرحه — ص ٧

١٠١ — NASMYTH, J. Ditto —

١٠٢ — الحلو ، انجلينا — المصدر السابق — ص ٤٥ — نيكيتينا ، ج. المصدر السابق — ص ٢٤٨ — حسبت النسب بمعرفة الكاتب .

الجـــدول رقم (١٧)

نسبة المصروفات العسكرية الى الميزانية الجارية

* (٪)

السنة	ميزانية الدفاع	مجمل النفقات العسكرية	السنة	ميزانية الدفاع	مجمل النفقات العسكرية
١٩٥٠-٤٩	٤٠	...	٦٢-٦١	٢٥	٣٤,٣
١٩٥٨-٥٧	٢٧	...	٦٣-٦٢	٣١	٣٤,٤
١٩٥٩ ٥٨	٢٦	...	٦٤-٦٣	٣٢	٣٧
١٩٦٠-٥٩	٢٨	...	٦٥-٦٤	٣٢	٥٣,٨
١٩٦١-٦٠	٣٠	٣٦,٧	٦٦-٦٥	...	٤٦

أما حرب يونية ١٩٦٧ فقد كلفت اسرائيل ٣ر٥ مليار ليرة (١٠٠٠ مليون دولار) وقفزت النفقات العسكرية بعد ذلك الى نصف الميزانية تقريبا فى السنوات ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

من يستفيد من هذا الوضع ؟ انها أولا الاحتكارات الكبرى التى ترتبط بصناعة الاسلحة وتجارتها . كما أن المستفيدين هم المضاربون فى المال والسوق السوداء ، على حساب دافعى الضرائب من سكان فلسطين المحتلة (١٠٣) والمتبرعين السذج فى أوروبا وأمريكا الذين يطلب منهم انقاذ « الدولة الصغيرة الديمقراطية المحاصرة » . فنفقات الحرب عام ١٩٦٧ غطيت بفرض علاوة اضافية على ضريبة الايراد ورسم اضافى على الوقود . وباصدار قرض دفاع (١٠٤) أجبر السكان على شرائه بقيمة تعادل ٧٪ من دخلهم (١٠٥) . والنتيجة ينطق بها توزيع ميزانية عام ١٩٦٧ على البنود الرئيسية : ففى المصروفات ، تذهب ٣٨٪ الى الدفاع ، ١٤٪ الى خدمة الديون و ١٢٪ الى التربية . وفى ميزانية التنمية تذهب ٢٩٪ الى سداد الديون و ١٦٪ الى الزراعة ومشروعات الرى (وهى مرتبطة بقلاع الحدود كما رأينا) و ١٩٪ الى « المشروعات الحكومية » و ١٠٪ الى النقل والمواصلات (١٠٦) .

(*) تشمل النفقات العسكرية : وزارة الدفاع ـ البوليس ـ ميزانية خاصة ـ احتياطى عام.

١٠٣ ـ انظر تقرير « توماس شيتام » فى جريدة الاهرام ـ القاهرة ـ ١٩٧٠/١١/٢

١٠٤ ـ EUROPA Publ. Op. cit. 1969 — p. 327.

١٠٥ ـ الاهرام ـ ١٩٧٠/٣/٢ .

١٠٦ ـ EUROPA — Ditto. p. 331.

(و) الميزانيـــة :

تلعب ميزانية الدولة ــ بنوعيها العادى والانمائى ــ دورا كبيرا خاصا فى الاقتصاد الاسرائيلى . وذلك للاهمية الفائقة لقطاع راسمالية الدولة اولا ، وللوضع العسكرى البارز وارتفاع تكاليف التسلح ثانيا ، وللمهمة العريضة الملقاة على الاجهـــزة الحكومية بسبب الاستثمارات الكبيرة التى تتطلبهـــا مواجهة الزيادة الحادة فى السكان نتيجة للهجرة الخارجية ثالثا .

ولن نستطيع ــ فى نطاق هذا البحث ــ الدخول فى تفاصيل الميزانية الاسرائيلية غير اننا سنركز التحليل على بعض العناصر الرئيسية منها . فمن حيث الموارد :

اولا ــ ارتفعت حصيلة الضرائب على الدخل والثروة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٥ عشرة اضعاف (١٠٧) وبين ١٩٦٥ و ٦٩ / ١٩٧٠ ارتفعت مرة ثانية من ٩٥٧ر٧ مليون ليرة الى ١٨٢٨ مليونا (١٠٨) ثم الى ٢٣٩٣ مليونا عام ١٩٧٠/ ١٩٧١(١٠٩) . وهذا معناه ان متوسط الضريبة المفروضة على كل فرد كان ٣٧٥ ليرة عام ١٩٦٥ ثم ٦٣٣ عام ١٩٧٠ و ٧٩٦ عام ١٩٧١ . وبتعبير آخر فحصيلة هذه الضريبة زادت بمعدلات كبيرة فى الفترة الاولى لتأسيس الدولة ثم بدأ معدل نموها يهبط بعد ذلك . واذا ربطنا بين هذه الظاهرة وتلك التى مرت علينا من قبل ، استطعنا ان نستنتج ان الضريبة ترتفع مع زيادة دخول رؤوس الاموال الاجنبية من جهة ، ومع زيادة الهجرة من جهة اخرى . وهناك تفصيل هام ، وهو أن الحصيلة هبطت بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ من ١٦٨٤ مليونا الى ١٤٩٧ (وهى فترة الهدوء النسبى على الجبهة) غير انها ارتفعت مرة اخرى الى ٢٣٩٣ مليونا عام ١٩٧١ .

وبالفعل نص البيان الخاص بميزانية ١٩٦٨ / ١٩٦٩ على الغاء بعض الضرائب وتخفيف البعض الآخر(١١٠) . وتفسيرنا لهذه الواقعة الاخيرة انها لا تعود الى اسباب اقتصادية بحتة ، بل ان العوامل السياسية والاجتماعية ــ الاضطرابات الداخلية وتأثيرها ــ هى التى دفعت بها وتقابلها من الناحية المقابلة القوة الدافعة الى فرض المزيد من الضرائب ، وهى التى تجد جذورها فى المغامرات الحربية والتوسعية ضد العرب .

هذا ، ونلاحظ من جهة اخرى أن الاتجاه العام لتطور موارد الميزانية هو ازدياد نسبة الضرائب كمصدر لتمويلها ، وهذا طبقا للجدول التالى(١١١) :

---

١٠٧ ــ شبل ، ى. المصدر السابق (أعباء الحرب) ص ٦٤
١٠٨ ــ U.N.O. Stat Yearbook. 1969, p. 629
١٠٩ ــ شبل ، ى. شرحه ــ ص ٦٨
١١٠ ــ شبل ، ى. شرحه ــ ص ٥٥
١١١ ــ شبل ، ى. المصدر السابق (السياسة المالية) ــ ص ٢١/٢٠

الجـــدول رقم (١٨)

نسبة الضرائب الى مجموع موارد الميزانية

(٪)

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
٥٠/٤٩	٤٢,٣	٥٤/٥٣	٥٧,٥	٥٨/٥٧	٦٤,٩	٦٢/٦١	٥٩,١
٥١/٥٠	٤٢,٧	٥٥/٥٤	٤٩,٨	٥٩/٥٨	٥٨,٤	٦٣/٦٢	٦١,٥
٥٢/٥١	٥٢,٧	٥٦/٥٥	٥٢,٨	٦٠/٥٩	٦١,٦	٦٤/٦٣	٦٣,١
٥٣/٥٢	٦١,٤	٥٧/٥٦	٥٣,٧	٦١/٦٠	٦٣,٨		

وهذا معناه ان نسبة الدين العام كمورد للميزانية تقل كاتجاه عام .

ثانيا : تزداد نسبة القروض الداخلية كعنصر لتمويل الميزانية عن نسبة القروض الخارجية (وهذا كاتجاه عام ايضا) : ويظهر هذا فى الجـــدول التالى (١١٢) :

الجـــدول رقم (١٩)

مصادر الدين العـــام

(المبالغ بملايين الليرات ــ النسبة مئوية)

البيـــان	١٩٥٦		١٩٥٨		١٩٦٢		١٩٦٤		١٩٦٦	
		٪		٪		٪		٪		٪
ديون داخلية	٤٠٠	٣٧	٦٣٣	٤٤	١٤٣٧	٣٩	٢١٤١	٣٨	٣٠٤٩	٤٦
ديون خارجية مسددة بالليرة	٥٦	٥	٣٧	٣	٥٤٤	١٥	٦٣٨	١١	٧٠٢	١١
ديون خارجية مسددة بالعملة الأجنبية	٦٢٨	٥٨	٧٥٠	٥٣	١٦٨٥	٤٦	٢٨٩٤	٥١	٢٨٠٦	٤٣
المجمـــوع	١٠٨٤	١٠٠	١٤٢٠	١٠٠	٣٦٦٦	١٠٠	٥٦٧٣	١٠٠	٦٥٥٧	١٠٠

وفى ٦٨/١٩٦٨ ، و ٧٠/١٩٦٩ بلغت نسبة القروض الداخليـــة الى المجموع ٥١٫٣٪ و ٦٠٫٥٪ على التوالى (١١٣) . ويعنى هذا نمو السوق المالى الداخلى ، وتشكيله عنصرا متزايد الاهمية بالنســبة للاقتصـــاد الاسرائيلى .

---

١١٢ ــ شبل ، ى. شرحه ــ ص ٦٦

١١٣ ــ حسبت بمعرفة الكاتب من : شبل ، ى. المصدر السابق (أعباء الحرب) ص ٢٧

وهذا طبعا ، لا يؤثر فى شىء على حمل الديون التى ارتفعت فوائدها المدفوعة من ٥٣ر٥ مليون ليرة عام ١٩٥٩ (٣ مليون دولار) الى ٥١٧ مليونا عام ١٩٦٩ (١٤٨ مليون دولار) ، فتطورت نسبتها الى مجمل الميزانية من ١٣ر٧ ٪ عام ٦٢/١٩٦١ الى ١٠ر٩ ٪ عام ٦٨/١٩٦٧ . أما ميزانية التنمية ، فتكفلت بسداد ديون الدولة ، وارتفعت نسبة هذه التسديدات من ٢٨ر٧ ٪ عام ٦٩/١٩٦٨ الى ٣٨ ٪ عام ٧٠/١٩٦٩ (١١٤) (١١٥) .

(ز) الحسابات القومية :

ان المناصرين للصهيونية والاستعمار الغربى يملاون العالم بضجيجهم حول « المعجزة » الاسرائيلية المتمثلة فى الزيادة المستمرة للناتج والدخل القوميين وفى الارتفاع المستمر أيضا لمتوسط دخل الفرد .

وعلى الباحث المنصف أن يعترف ان هذه الوقائع موجودة دون شك ، ولكن على السطح . أما ما تحت القشور ، فأمر آخر .

وقد استفاد الاقتصاد الاسرائيلى مما تركه الانتداب البريطانى له من هيكل أساسى تم بناؤه على حساب العرب ، الامر الذى مهد الطريق أمام الاستثمارات التى جاءت بعد ١٩٤٨ فى أن تثمر بربحية عالية نسبيا . كما أن ظروف الاضطهاد العنصرى النازى والسياسة الصهيونية والامريكية — فى الفترة الاولى التى تلت الحرب العالمية الثانية — دفعت الى فلسطين بعدد كبير من المهاجرين ذوى المهارة اليدوية والذهنية المرتفعة ، مما يزيد عن كفاءة الاستثمار الرأسمالى (١١٦) .

ولكن ، من ناحية أخرى ، فان الانطلاقة الاقتصادية الظاهرية فى اسرائيل لم تتم طبقا للنظرية المعتادة — على أساس تكوين المدخرات المحلية — بل بواسطة الاعتماد على استيراد الرأسمال الاجنبى . ولذلك كانت نسبة الاموال المستثمرة الى الدخل القومى عام ١٩٦٥ هى ٩ر٢٤ ٪ فى اسرائيل مقابل ١ر٢١ ٪ فى العراق و ٦ر١٤ ٪ فى لبنان و ٨ر٢٠ ٪ فى سوريا (١١٧) .

ويعطينا الجدول التالى صورة أولية لتطور الحسابات القومية فى اسرائيل (١١٨) .

---

١١٤ — U.N.O. Stat. Yearbook 1969 — p. 628.

١١٥ — شبل ، ى. — المصدر السابق (السياسة المالية) ص ٤٠/٤١ .

١١٦ — SHIBL, Y. "Israel's national accounts", in "Essays, etc." op. cit., p. 106.

١١٧ — SHIBL, Y. Ditto — p. 105.

١١٨ — ابو غزالة ، ب. المصدر السابق (التخطيط) — الجدول رقم ٩ — ص ٧٤/٧٥

الجـــدول رقم (٢٠)

الرقم القياسى للموارد المالية واستخدامها

(الكميات للفرد الواحد — ١٩٥٢ = ١٠٠)

البيـان	١٩٥٠	١٩٦٤	البيـــان	١٩٥٠	١٩٦٤
مصاريف الاستهلاك الخاص	٩٦,٢	١٩٤,٢	الإنتاج القومى الإجمالى	٩١,٩	٢٠٣,٢
مصاريف الاستهلاك الحكومى	١١٢,٨	١٨٨,٩	صافى المدفوعات الخارجية	١٠٢,٧	٢٥٦,٣
تكوين رأس المال المحلى الكلى	١٢٤,٨	١٧٠,٩	الإنتاج المحلى الإجمالى	٩٢,٠	٢٠٤,٠
تصدير البضائع والخدمات	٦٤.٣	٤٨٦.٣	استيراد البضائع والخدمات	١٣٢,٤	٢٠٨,٤
الاستعمال الكلى للمـــوارد	١٠٤.٢	٢٠٥,٣	مجموع الموارد	١٠٤,٢	٢٠٥,٣

ويظهر من هذا الجدول أن اقل العناصر تطورا كان رأس المال المحلى ، فى حين أن أكثرها سرعة فى التقدم كان تصدير البضائع والخدمات . وتبين هاتان المعلومتان ضعف الراسمال المحلى ازاء الوضع التابع من جهـة . وان الدور الاساسى الذى يلعبه الاقتصاد الاسرائيلى هو دور الوسـيط من جهة أخرى .

وان تقسيم الفترة الزمنية التى مرت منذ انشاء الدولة حتى الان ليلقى ضوءا اضافيا (١١٩) :

الجـدول رقم (٢١)

معدلات الزيادة السنوية (٪)

الفترة	الميزانية العامة	الناتج القومى	السكان
١٩٥٠ — ٥٢	٤٥,٥	٥١,٣	١١.٧
١٩٥٣ — ٥٨	٣٢.٥	٢٢.٣	٣,٨
١٩٥٩ — ٦٢	١٩.٥	١٦,٣	٣,٣
١٩٦٣ — ٦٥	٢٠,٠	١٧,٦	٤,٠

وكذلك يؤكد الجدول التالى هبـوط معدلات النمو السنوية فى بعـض الميادين الهامة : (١٢٠)

الجدول رقم (٢٢)

متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلى الحقيقى واستعماله

(بأسعار السوق الثابتة — طبقا لنوع المصروفات — ٪)

الفترة	الناتج المحلى الاجمالى		المصروف على الاستهلاك الخاص	المصروف على الاستهلاك الحكومى	اجمالى تكوين الرأسمال المحلى الثابت	تصدير السلع والخدمات	استيراد السلع والخدمات
	المجموع	الفرد					
١٩٥٠ — ٦٠	١٠,٣	٥,٥	٩,٣	٨,٨	٤,٤	٢٢,٣	٦,٤
١٩٦٠ — ٦٨	٧,٩	٤,٣	٨,٠	١١,٩	٢,٨	١٢,٣	٩,٤

١١٩ — شبل ، ى. شرحه — ص ١٢

١٢٠ — U.N.O. Stat. Yearbook, 1969 — p. 551.

وهنا يبدو الدور الغريب الذى تلعبه رأسمالية الدولة الاحتكارية : فمع ازدياد المصروفات الاستهلاكية الحكومية ، ينخفض نمو الناتج المحلى وتكوين الرأسمال المحلى الثابت بصورة كبيرة ، فى حين يرتفع نمو الاستيراد . وعلينا أن نلاحظ ان هذه الواقعة لا تبرهن على خطأ ما ذكرناه من قبل من اشتداد الجهد التصديرى : فالحقيقة ان الاتجاهين موجودان معا ويتنازعان لتناقضهما . غير أن الاوضاع السياسية ـ وجود اسرائيل فى المعسكر الاستعمارى ـ هى التى تقرر خط السير فى نهاية الأمر .

ونتابع الان تطور الناتج القومى الاجمالى (١٢١) :

الجـــدول رقم (٢٣)

تطور الناتج القومى المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة

(الاساس ١٩٦٣ ـ القيمة بملايين الليرات ـ الرقم القياسى ١٩٦٣ = ١٠٠)

البيـان	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
القيمـــة	٦٣٠٢	٦٩٠٥	٧٥٨٤	٦٣٥٥	٩١٨٢	١٠٠٠٨	١٠٠٩٧	١٠٢٨٥	١١٩٥٣	١٣٤٥٢
الرقم القياسى	٩٩	١٠٨	١١٩	١٠٠	١٤٤	١٥٧	١٥٩	١٦٢	١٨٨	٢١٢

ونظرا للتغيرات الكبيرة التى طرأت على عدد السكان ، فهناك حاجة الى معرفة نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى ، ورقمه القياسى مسجل فى الجدول التالى : (١٢٢)

الجـــدول رقم (٢٤)

الرقم القياسى لنصيب الفرد من الناتج القومى المحلى

(١٩٦٣ = ١٠٠)

السنة	١٩٥٠	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
الرقم القياسى	٥٣	٥٢	٦٦	٧٤	١٠٠	١٠٥	١١٠	١٠٩	١٠٨	١٢١

١٢١ ـ U.N.O. Stat. Yearbook, 1958—table 161.— 1969, table 133 - Monthly Bul. of. St., June 1971, table 63.

١٢٢ ـ U.N.O. Stat. Yearbook, 1958, table 161 — 1969, table 176.

ويمكننا أن نستنتج بعض الاستنتاجات من المعطيات السابقة :

ـ أن تغير نصيب الفرد من الدخل القومى بالأسعار الثابتة أقـل بكثير مما تحاول أن توهم به الدعاية الصهيونية بالاعتماد على حساب هذا الدخل بالاسعار الجارية للسوق .

ـ ان المعدل السنوى لنمو هـذا النصيب كان ٦ر٣٪ فيما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٧ ، و ١٢٪ فى ١٩٦٨ . وتحتوى هذه الحقائق على عناصر متضاربة ونشطة معا فى آن واحد : ان الاتجاه العام هو لهبوط معدل النمو ، حتى اصبح سلبيا فى عام ١٩٦٧ (الازمة الاقتصادية فى اسرائيل) . غير أن الحرب والتوسع افادا الاوضاع الصهيونية ، اذ تمكنت بهما الدوائر الاسرائيلية والاجنبية المسيطرة من تقديم « رشوة » مؤقتة للسكان بفضل الهبات ورؤوس الاموال التى انهالت على اسرائيل بمناسبة حرب يونية .

والى القارىء الان مقارنة بين اجمالى الميزانية الحكومية والنـــاتج القومى (١٢٣) :

الجـــدول رقم (٢٥)

نسبة اجمالى الميزانية الى الناتج القومى (٪)

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
٥٠-٤٩	١٩,٨	٥٤-٥٣	٢١,٧	٥٨-٥٧	٣٢,١	٦٢-٦١	٣٤,٤	٦٦-٦٥	٣٧,٠
٥١-٥٠	٢١,٦	٥٥-٥٤	٣٠,٠	٥٩-٥٨	٣٢,٨	٦٣-٦٢	٣١,١	٦٧-٦٦	٠٠٠
٥٢-٥١	١٩,٧	٥٦-٥٥	٣٢,٠	٦٠-٥٩	٣٣,٢	٦٤-٦٣	٣٣,٦	٦٨-٦٧	٣٦,٢
٥٣-٥٢	٢١,٣	٥٧-٥٦	٣٣,٨	٦١-٦٠	٣١,٥	٦٥-٦٤	٣٣,٦		

ونتبين من هذا الجدول أيضا الاهمية المتزايدة التى يتخذها دور الحكومة فى الاقتصاد . غير أن هذا الدور ليس واحدا فى جميع الميادين ، كما هـــو واضح من الجدول التالى : (١٢٤)

---

١٢٣ ـ شبل ، ى. شرحه ـ ص ١٤ ـ النسبة الخاصة بسنة ٦٨/١٩٦٧ ـ حسبت بمعرفة الكاتب .

١٢٤ ـ LUBELL, H. op. cit. p. 98.

الجـــدول رقم (٢٦)

نصيب القطاع الخاص من القيمة المضافة فى الناتج القومى

عام ١٩٦٠ ـ (٪)

القطـاع	٪	القطـاع	٪
الزراعة	٣٥,٧	تجارة الجملة	٧٧,٨
المناجم والصناعة	٧٨,٩	تجارة القطاعى	٩٢,٢
مقاولات المبانى	٧٢.٤	المصارف والعقار	٦٩,٣
المرافق العامة	٧٢,٠	خدمات أخرى وورش	
النقل والمواصلات	٤٦,٥	(إصلاح)	٨٢,١
التجارة	٨٦,٩	نصيب القطاع الخاص من	
		إجمالى الناتج القومى	٥٣,٩

ومرة اخرى ، يظهر هذا الدور الحقيقى « للقطاع العام » الاسرائيلى : فعليه أن يبنى الهيكل الاساسى والمكلف أو الذى يتحمل الخسائر ، حتى يجنى القطاع الخاص الأرباح السريعة فى التجارة والخدمات ثم الصناعة . ومن هنا يتضح أن أهمية القطاع الثالث (الخدمى) فى اسرائيل لا تنبع فقط من التراث اليهودى بل تتلاقى فيه أيضا مصلحة الراسمالية فى مرحلة افولها .

ومن العناصر الهامة فى الحسابات القومية ، تكوين الرسمال الثابت كعلامة على الاستثمار والبناء . ونقدم نسبته فى الجدول التالى : (١٢٥)

الجـــدول رقم (٢٧)

نسبة التكوين الاجمالى للراسمال الثابت المحلى الى اجمالى الناتج القومى المحلى

(٪)

السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪	السنة	٪
١٩٥٥	٢٨,٧	١٩٦٢	٢٩,٨	١٩٦٥	٢٦,٩	١٩٦٨	١٩,٥
١٩٥٨	٢٧,٢	١٩٦٣	٢٨,٣	١٩٦٦	٢٠,٩	١٩٦٩	٢٢,٦
١٩٦٠	٢٦,٣	١٩٦٤	٢٩,٩	١٩٦٧	١٦,٤	المتوسط	٢٥,٢

١٢٥ ـ تم تكوين هذا الجدول بمعرفة الكاتب من احصائيات الامم المتحدة على فترات مختلفة وخاصة ١٩٦٢ ، ١٩٦٩ ، بأسعار السوق الجارية .

ان الاتجاه العام لهذه النسبة الى الهبوط أيضا . وتفسيرنا لهـــذه الظاهرة ان الزيادة المطردة فى الاعتمادات العسكرية تحجب عن التنمية جانبا متزايدا من الاستثمارات الممكنة ، فضلا عن أن الاوضاع القلقة المحيطة باسرائيل تجعل الماليين ــ الاجانب والمحليين ــ يحجمون عن الاستثمار فى الارصدة الثابتة . وهنا يصبح الارتباط والخضوع للاحتكارات العالميـــة وسياستها العدوانية عقبة كأداء فى سبيل التنمية والتطور .. والاستقلال الاقتصادى أيضا بالطبع .

كيف يتم توزيع هذه الاستثمارات ؟ هذا ما يوضحه الجـــدول رقم ٢٨ الوارد بالصفحة التالية : (١٢٦) .

ومن هذا الجدول يتضح انا هبوط الاهتمام بالزراعة نسبيا ، وما يكاد يكون ثابتا بالنسبة للصناعة والانشاء . ولكن هناك زيادة كبيرة فى الميادين الخدمية ودورا هاما فى ملكية المساكن . وهذان العنصران الاخيران يشكلان عاملا دافعا للمضاربة ، لا للتنمية الاقتصادية القومية . واذا لاحظنا أن نسبة نصيب القطاع الخاص فى تكوين الراسمال الثابت المحلى تتذبذب فى الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ بين ٦٥٪ و ٧٠٪ (١٢٧) دون اتجاه واضح ، امكننا تفسير الظـــواهر المبينـــة فى الجـــدول رقم (٢٨) بأن هناك نوعا من التـــوافق بين الراسمال المحلى والاجنبى فى التركيز الاكبر على العمليات الاقتصادية غير الانتاجية . واذا كان هذا مفهوما من جانب الراسمال الاحتكارى الاجنبى بصفة عامة ، اذ أن طابع هدفه هو امتصاص الاقتصاد الذى يتطفل عليه (*) ، غير انه يبدو غريبا بعض الشىء أن يتصف الراسمال المحلى الاسرائيلى بهذه الصفة أيضا . غير أن وجه الغرابة يختفى اذا تذكرنا ان التنمية الرسمالية الاسرائيلية تجرى فى عصر احتضار الراسمالية ، عصر تفقد فيه الراسمالية عموما الكثير من مميزاتها الايجابية (**) . وهذا فضلا عن أن ارتباط المنشأ التاريخى بين الراسمالية المحلية الاسرائيلية والحركة الصهيونية زاد من تشبع الاولى بسمات الثانية .

حقا ، لقد أخذت نسبة الصناعة من الدخل القومى ترتفع ــ وان كان بصورة غير مستقرة ــ بين ٢ر٢٢٪ عام ١٩٥٢ و ٤ر٢٥٪ عام ١٩٦٤ (١٢٨) . غير ان هذه الزيادة لم تكن طفيفة فحسب بل ترجع أساسا الى ارتفـــاع الانتاجية وتحسين استغلال الموارد تكنولوجيا والعمال اجتماعيا ، كما رأينا من قبل (انظر الجزء الخاص بالانتاج فى هذا البحث) .

(*) ولمصر تجارب طويلة ومريرة فى هذا الميدان .

(**) لقد مرت مصر بتجارب أثبتت لها أيضا أن الراسمال المحلى الكبير لا يستطيع ــ ولا يريد ــ المســـاهمة فى بناء أساس التنميـــة الاقتصادية الصحيحة مما أدى الى عمليـــات التأميم الكبرى .

١٢٦ ــ U.N.O. Yearbook of National Accounts Statistics — 1969 — Part 1 p. 344.

١٢٧ ــ U.N.O. Ditto. النسبة المئوية محسوبة بمعرفة الكاتب .

١٢٨ ــ مروة ، ى. المصدر السابق (التخطيط الصناعى) ص ٣٥

الجدول رقم (٢٨)

توزيع تكوين الراسمال المحلى الثابت طبقا لغرض استعماله

(بملايين الليرات الاسرائيلية — الاسعار مثبتة على عام ١٩٦٤)

الميـــدان	١٩٦٠		١٩٦٢		١٩٦٤		١٩٦٦		١٩٦٨	
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪
الزراعة والصيد	٢٦٤	١٦	٢٩١	١٣	٢٥٣	٩	١٩٦	٨	١٨٧	٨
المناجم والصناعة	٢٩٦	١٨	٣١١	١٤	٤٠٣	١٥	٢٧٦	١٢	٤٠١	١٦
الإنشاء			٦١	٣	٥٧	٢	٢١	١	٥٢	٢
الكهرباء والغاز والمياه	٦١	٤	٨٣	٤	٥٥	٢	٩٧	٤	٨٧	٣
النقـل والتخـزين والمواصلات	٢٤١	١٤	٣١٨	١٤	٦١٢	٢٢	٤٥٧	١٩	٥٧٨	٢٤
التجارة والمصارف والخدمات الحكومية	٢٩٩	١٨	٣٥٧	١٦	٥٠٠	١٨	٥٥٧	٢٤	٥٨٣	٢٤
ملكية المساكن	٥١٤	٣٠	٧٩٠	٣٦	٨٦٨	٣٢	٧٥٠	٣٢	٥٤٨	٢٣
مجموع الرأسمال	١٦٧٥	١٠٠	٢٢١١	١٠٠	٢٧٤٨	١٠٠	٢٣٥٤	١٠٠	٢٤٣٦	١٠٠

٦ ــ خاتمـــة

كتبت المجلة الفرنسية « ليكسبانسيون » ــ المعبرة عن دوائر الاعمال الكبيرة فى فرنسا ــ فى عددها الصـــادر فى نوفمبر ١٩٦٩ ؛ تقـــول عن اسرائيل (١٢٩) :

« ما يخدع المرء هو مستوى المعيشة . فهو لا يتناسب مع مستوى »
« النمـــو الحقيقى للبـــلاد او ــ على الاقل ــ ما يمكن أن تصـــير »
« اليه اذا انقطع عنها فجأة مورد رؤوس الاموال الخارجيـــة ... »
« فالبناء هش ، لانه غير متجـــانس وتابع للمساعدة الخارجيـــة »
« أكثر من اللازم » ..

ولا شك أن هذه الملاحظة ــ اذ تقال فى نهايه ١٩٦٩ ، وهى سنة مزدهرة نسبيا بالنسبة لاسرائيل ــ فانما تعبر عن حقيقة الاوضاع الاقتصادية هناك. فذلك الكيان الذى اقامه الرأسمال الكبير الدولى اقامة مفتعلة يحتوى على عناصر مناقضة له ولكن فى حدود اطار مربوط به بحبل سرى . وقد رأينا فى هذه الدراسة محاولات الرأسمال المحلى لتأكيد ذاته ، فينجح الى حد ما ، ولكنه يعود باستمرار الى القهقرى عند اندلاع الازمات المصيرية المتعلقـــة بمواجهة اسرائيل للمحيط العربى .

ونحن لا نريد الخوض فى الناحية السياسية البحتة لهذا الموضوع غير انه من الضرورى الاشارة الى وجود تناقض آخر فى المجتمع الاسرائيلى ، وهو بين الدوائر الحاكمة وبين المحكومين على اتساعهم . وذلك لان المتوسط المرتفع نسبيا لدخل الفرد قائم هو أيضا على أســـاس الديون ! ففى عام ١٩٥٩/٦٠ كان الدخل الشهرى للعائلة الحضرية الواحدة ٣٧٨ ليرة ، غير أن المنصرف كان ٤٧٦ ليرة شهريا . وفى ١٩٦٣/٦٤ كان الدخل ٦١٢ ليرة شهريا والمنصرف ٦٧٠ ليرة (١٣٠) .

ويقدم لنا الجدول التالى فكرة عن نصيب العمل من الدخل القومى (١٣١) :

---

١٢٩ ــ SIRITZKY, S. Ditto — p. 80.

١٣٠ ــ I.L.O. Yearbook of Lab. Stat. — Geneva — 1965, pp. 655 - 659 1969 pp. 713 — 719.

١٣١ ــ I.L.O. Ditto - 1958 p. 392 - 1969 p. 651.

الجـــدول رقم (٢٩)

نصيب العمل من الدخل القومى

(الأرقام بملايين الليرات الاسرائيلية)

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
(ا) الدخل القومى	٨٧٦,٣	١١٤٦,٩	١٤٦٩,٢	١٧٥١,١	٢٠٩٠,٣	٣٠٩٢	٣٤٢٥	٤٠٣٩	٤٧٩٣	٥٩٢٩
(ب) دخل العمل	٥٢٦,٠	٦٩٥,٠	٨٧٥,٠	١٠٣٩,٦	١٢٣٩,٥	١٨٣١	٢٠١٢	٢٤٠١	٢٩٠٥	٣٤٠٩
$\frac{ب}{ا} \times ١٠٠$	٦٠,٠	٦٠,٦	٥٩,٦	٥٩,٤	٥٩,٣	٥٩,٢	٥٨,٨	٥٩,٤	٦٠,٦	٥٨,٦

ويتضح من هذا الجدول الاتجاه العام لنصيب العمل الى الهبوط . واذا اضفنا الى هذا أن عدد الاجراء — من العمـــال والموظفين — فى ازدياد يكاد يكون منتظما (من ٤٥٥٧٠٠ عام ١٩٥٩ الى ٦٨٩١٠٠ عام ١٩٦٩) ، أمكننا أن نقول ان نصيب الطبقة العاملة الاسرائيلية يرتفع بسرعة أقل من نصيب الطبقات الاخرى .

وبين ١٩٥٠ و ١٩٥٦ كان ١٠٪ من سكان اسرائيل يستولون عـــلى نصف الناتج القومى . واذا زاد المتوسط العام للدخول فى هذه الفترة بنسبة ٢٩٪ فان الفئة العليا فى المجتمع — ٥٪ من السكان — زادت دخولها بنسبة ٤٧٪ ، فى حين أن ادنى الفئات — ٥٪ أيضا — رأت دخلها ينخفض بنسبة ٤٪ (١٣٢)

وفى عام ١٩٦١ كان ٢٠٪ من السكان يكسبون اقل من ٥٪ من الدخـــل القومى ، فى حين أن الربع الاعظم حظا من السكان كان يجنى ما يزيد على ٤٠٪ من الدخل القومى .

وفى ١٩٦٦ ، كانت الفئة الدنيا — ١٣ ٪ من ذوى الكسب — لها دخل ٤٠٠ ليرة شهريا فى المتوسط للفرد الواحد أى ٥ر٤٪ من مجمل الدخـــل القومى و ٦ر٥٪ من مجموع الخدمات القومية — أما الفئة العليا — ١٠٪ من العدد — فقد كان دخلها المتوسط ١٤٥٠ ليرة شهريا للفرد الواحد ، ويساوى ٦ر٢٦٪ من الدخل القومى و ٣١٪ من مجموع الخدمات (١٣٣) .

ان الدولة الصهيونية اتت بالحرب والخراب على العرب المحيطين بها ، غير انها لم تأت ايضا « باللبن والعسل » للشعب المختار بكل تأكيد .

١٣٢ — WEINSTOCK, N. Op. cit. p. 334.

١٣٣ — PERETZ, D. "Israel's 1969 Election Issue". — The Middle East Journal — Winter 1970 — pp. 31 — 46.

تنظيم نقل البضائع فى جمهورية مصر العربية

الدكتور سعد الدين عشماوى

خبير نقل ـ رئيس قسم ادارة الاعمال

كلية التجارة جامعة الازهر

يعتبر النقل اهم الصناعات التى حدث فى محيطها تطور كبير والتى كان لها أثر ضخم على التطور الصناعى عموما . فالنقل بتوسيع السوق واستغلال موارد ـ مادية وبشرية ـ لم تكن مستخدمة من قبل يزيد من الانتاج وينوع فيه ويحسن من نوعه . كما أنه يقدم الوسيلة الى انتقال السلع واليد العاملة الى الاماكن التى تكون فيها أكثر نفعا ، ويساعد على توطن الصناعة فى انسب الاماكن الاقتصادية . فهو فى عبارة قصيرة يزيل عدم النفقة التى تفرضها بعد المسافة .

والتأثير المباشر للنقل على المشروعات الاخرى يأتى من ناحيتين :

الاولى :

انه يمكن المشروع من أن يتمتع بمزايا الانتاج الكبير باستخدام الآلات الحديثة ذات الطاقة الانتاجية العالية ، حيث تكون تكلفة وحدة المنتج أقل ، اذ أن التقدم فى وسائل النقل ـ تكلفة ووقتا(١) ـ يؤدى الى اتساع السوق . ولعل اهمية اتساع السوق ، بالنسبة للمشروعات الحديثة ، يبرز من تقدم الصناعة الامريكية بالمقارنة الى الصناعة الاوربية التى لا يدعمها وجود السوق القادر على استيعاب حجم الانتاج الاقتصادى للمصنع الحديث المتزايد الضخامة وارتفاع تكلفة النقل بالنسبة الى التكلفة النهائية لوحدة المنتج . واهمية النقل تبرز خاصة فى حالة المنتجات التى تكتسب وزنا خلال عملية الصنع ـ مثل صناعة المياه الغازية ـ او تلك التى تفقد المادة الخام الداخلة فيها جزءا هاما من وزنها خلال عملية صنعها ـ مثل صناعة السكر من قصب السكر .

وفى الحالة الاولى يتوطن المشروع قريبا من السوق أما فى الحالة الثانية فيتوطن قريبا من المادة الخام . فمن الواضح أن امكانية استخدام أساليب

---

(١) قد تكون تكلفة النقل من ناحية قيمة نقل الوحدة المعينة او من ناحية الوقت الذى يعتبر عنصرا حاسما بالنسبة لبعض المنتجات ، كما فى حالة قصب السكر الذى يجب أن يبدأ تصنيعه للحصول على السكر خلال أربع وعشرين ساعة من وقت قطعه والا فقد جزءا من العنصر الهام لصناعة السكر .

الانتاج الكبير والتمتع بوفوراته يحدها تكلفة نقل المنتج النهائى ، خصوصا اذا ما كان السوق المحلى والاماكن القريبة منه تقصر عن استيعاب مجموع الانتاج وكانت تكلفة المنتج الذى يوزع فى الاسواق الاخرى تجب الوفورات التى تتحقق للمشروع نتيجة الانتاج بكميات كبيرة .

الثـــانية :

ان النقل يؤثر تاثيرا حاسما على مكان توطن المشروع . فقد ادى انشاء السكك الحديدية الى ثورة اقتصادية خلال القرن التاسع عشر ، اذ نتج عن استخدامها خفض حاسم فى تكلفة وحدة النقل البرى . وادى ذلك الى توطن المشروع فى المكان الاقتصادى الملائم دون التقيد بوقوعه على مجرى مائى ملاحى . كما ادى تقديم السيارة كوسيلة نقل اقتصادية (حوالى عام ١٩٠٠) الى اطلاق العنان للمشروع لاختيار الموقع الاقتصادى الملائم . ومع أن السكك الحديدية أدت الى امكانية توطن المشروع بعيدا عن مجرى مائى الا أن أثرها فى هذا الصدد كان محدودا نظرا لضرورة توطن المشروع قريبا من محطة سكة حديد ، كما أن أثرها فى خفض تكاليف نقل منتجات المشروع الى أسواق المستهلكين كان محدودا ، فرغم ما قد يكون من انخفاض تكلفة وحدة النقل على السكك الحديدية (طن / كيلومتر أو راكب / كيلومتر) عنها على السيارة ، الا أن تكلفة النقل على السيارة للرحلة جميعها من الاصل الى المقصد غالبا ما يكون أقل نظرا الى احتمال تكملة الرحلة على السكك الحديد بوسائل نقل أخرى ، وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ لاكثر من مرة .

ولقد استمر التطور الثورى للنقل . ففرنسا وبريطانيا أتمتا صنع الطائرة الكونكورد التى ينتظر طرحها فى الاسواق فى أواخر العام الحالى ، وتبلغ سرعة هذه الطائرة ١٤٥٠ ميلا فى الساعة وتتسع لـ ١٤٥ راكبا . وفى شهر مايو ١٩٧٠ حلقت الطائرة السوفيتية توبوليف ١٤٤ بسرعة تبلغ ضعف سرعة الصوت ، ١٥٥٠ ميلا فى الساعة . والولايات المتحدة فى سبيلها الى انتاج الطائرة بوينج ٧٠٧ تحمل ٣٠٠ راكبا وتطير بسرعة ١٨٠٠ ميل فى الساعة (يبدأ بيعها لشركات الطيران ابتداء من عام ١٩٧٨ وتبلغ تكلفة أبحاث انتاج هذه الطائرة ٥ر٤ الف مليون دولار) (١) .

ومن البديهى أن التقدم الثورى السريع فى صناعة النقل بالطائرات سيؤدى الى تطور جديد فى حجم المشروعات واتساع الاسواق ، فتكلفة النقل بالطائرات تنخفض باستمرار والطائرات تستخدم حاليا ــ وعلى نطاق واسع ــ لنقل كثير من المنتجات الخفيفة الوزن أو السريعة التلف أو الغالية القيمة ، وكثيرا من قطع الغيار الهامة تنقل حاليا بالطائرات .

---

(١) من المعروف ان الطائرات الحالية النفاثة تخسر اذا قل عدد ركابها عن ٣٧٪ عن سعتها والتطوير الحالى هدفه السرعة أو تقليل هذه النسبة . فالبوينج ٧٤٧ تخفض هذه النسبة الى ٢٨٪ ، بينما ترفعها التوبوليف والكونكورد الى ٥٠٪ . ولكن من الملاحظ ان ذلك الارتفاع سيعوضه سرعة كلا من الطائرتين .

وعلى حين نجد هناك رابطة قوية ما بين مستوى تقدم المجتمع وأهمية النقل . فبينما حاجة المجتمعات المتخلفة الى النقل تكون فى أضيق الحدود ، نجد دولة مثل الولايات المتحدة تنفق حوالى ربع دخلها القومى على النقل بمختلف صوره . وفى بريطانيا قدر ما ينفقه المجتمع فى الوقت الحاضر على النقل الداخلى فقط حوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه سنويا . وهذا المبلغ فى تزايد مستمر ، فبينما تبلغ نسبة الزيادة فى مجموع الانفاق فى بريطانيا حوالى ٢ر٢ فى المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٠ فان أعلى معدلات الزيادة كانت للنقل اذ بلغ الرقم ٧ر٨ فى المائة سنويا خلال الفترة نفسها . وفى جمهورية مصر العربية بلغ نصيب قطاع النقل والمواصلات من مجموع الاستثمارات المستهدفة حسب الانشطة الاقتصادية ١٦ر٩ فى المائة . وفى المغرب خصص ١٢ فى المائة من مجموع الاستثمارات الحكومية لفترة التنمية (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) لقطاع النقل .

وخلال السنوات الاخيرة ومع الطلب المتزايد بسرعة على خدمات النقل ، وبالاضافة الى الثورة العلمية الضخمة والتطور السريع فى مختلف وسائله ، تقفزت مشكلات النقل الى الصف الاول . ففى بريطانيا تضاعفت خلال العشر سنوات الاخيرة أهمية الدور الذى تلعبه وزارة النقل فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى سواء على المستوى القومى أو المحلى ، وفى روسيا أعطت الدولة اعتبارا متزايدا لوجود شبكات النقل ذات الكفاءة العالية ، فوضعت الخطط لمد خطوط سكك جديدة الى مناطق آبار البترول المختلفة . كما دعمت الاسطول التجارى الروسى ، فزيدت مقدرته التحميلية بمقدار ١٥٠ ٪ خلال سبع سنوات . وزاد اهتمامها بالمجارى المائية الداخلية للمساهمة فى افتتاح المناطق الصناعية الجديدة فى سيبيريا والشرق الاقصى . كما قررت بناء خطوط جديدة من الانابيب يبلغ طولها حوالى ـ ٣٧٠٠٠ كيلومتر ـ بما يمكن من نقل اكثر من نصف الزيت بواسطة الانابيب والى زيادة امكانيات استخدام الغاز مكان الفحم والقوى المحركة الاخرى (من الملاحظ أن تكلفة النقل بالانابيب تنقص ما بين ٥٠ ٪ و ٦٧ ٪ عن النقل بالسكك الحديد) . وفى الولايات المتحدة الامريكية يفزع المسئولين من خطورة مشاكل النقل خصوصا داخل المدن ويطالبون باعطائها عناية كبيرة .

وان كنا نرى أن كل هذه الجهود تقصر كثيرا من مقابلة مطالب الوقت ، ولا ترتفع الى مستوى المشكلة الا أنها تبين الاهمية المتزايدة للنقل والاتجاه الى اعطاء مشاكله الاولوية التى تستحقها وبحثها على أساس علمى سليم . ومما الاتجاه الحديث القوى لانشاء مختلف الدراسات الجديدة التى تتعلق بالنقل فى جامعات أمريكا وأوربا وروسيا الا مثال حى على بروز أهمية مشكلات النقل فى المجتمعات المتقدمة .

واذا كانت الدول الراسمالية قد وجدت الحاجة الى تخطيط النقل على أساس علمى سليم لتنسيق الاحتياجات المتزايدة على ضوء الامكانيات المحدودة ، فلا شك أنه فى دولة اشتراكية فى مرحلة البناء ـ كجمهورية مصر العربية ـ تبرز الحاجة الى وجود أجهزة متخصصة تضع سياسة للنقل

وتخطط له . ورسالة هذه الاجهزة لا تنحصر فى توفير امكانيات النقل المختلفة مثل بناء سكك حديد أو شق طريق أو اعداد ميناء بحرى أو محطة جوية ، بل هى فى أول مكان دراسة كيفية بناء مجتمعنا ثم وضع تخطيط عام لخدمات النقل بما يتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتطورة .

ولعل أهمية ذلك تظهر بوضوح من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية التى تواجهها بريطانيا حاليا نتيجة لاتجاه الصناعة الى النزوح من اسكتلندا وشمال انجلترا الى الميدلاند وجنوب الجزيرة البريطانية ، وذلك نظرا لتوافر تسهيلات النقل هناك . كما يظهر ذلك أيضا فى الصعاب التى قابلتها روسيا فى سنة ١٩٦٣ كنتيجة لعدم توافر أسطول نقل بحرى كاف لديها . وتلاقى الولايات المتحدة — حاليا — مشكلات عديدة ومعقدة ، لاهمالها دراسة دور النقل العام داخل اطار تخطيط شامل لخدمات النقل ، واندفاعها تحت الضغط غير المباشر لشركات البترول وانشاء الطرق وانتاج السيارات الى توفير امكانيات هائلة للنقل الخاص . وفى جمهورية مصر العربية كان من العقبات التى أثرت على سرعة تطورنا الصناعى والتجارى عدم توافر شبكات النقل الداخلى القادرة على مقابلة الطلب المتزايد على نقل المواد الخام الى المصانع وخاصة تلك التى انشئت فى منطقة القاهرة أو على نقل المنتج النهائى كما حدث بالنسبة للتسويق التعاونى ، وكذا عدم توافر الاسطول البحرى القادر على مقابلة الاحتياجات النوعية للاستيراد والتصدير .

اسس التنظيم العلمى للنقل

قبل التعرض لنواحى القصور فى التنظيمات الحالية لنقل البضائع فى جمهورية مصر العربية قد يكون من المهم أن نوضح أن اى تخطيط علمى سليم لنقل البضائع فى مصر يجب أن يأخذ فى الحسبان — أول ما يأخذ — قصور الامكانيات المتاحة عن مقابلة احتياجات النقل ، على اعتبار اننا دولة نامية فى مرحلة البناء .

واذا كان من الواجب وضع سياسة عامة ومدروسة للنقل بما يتماشى مع التطور الاقتصادى والاجتماعى ، فان من اللازم أن يكون هناك تنسيقا علميا للامكانيات الموجودة . فمع الطلب المتزايد بخطى سريعة على خدمات النقل وقصور الامكانيات عن مقابلة الرغبات بل والاحتياجات ، أصبح ضروريا أن تقوم الدولة بأعلى مستوياتها بتخطيط النقل — بما فى ذلك النقل الخاص للبضائع — بهدف الحصول على أعلى انتاجية ممكنة من الامكانيات المتاحة وذلك عن طريق :

١ — تحديد أولويات تنفيذ مشروعات وتوفير امكانيات النقل على ضوء الاهمية النسبية للاحتياجات .

٢ — تقييم كفاءة كل وسيلة نقل فى الظروف المعينة . فمن المعلوم — كما سنبين تفصيلا فى مكان قادم — أن لكل وسيلة نقل مجال معين تعطى فيه

أعلى كفاءة انتاجية ممكنة ، سواء من ناحية مستوى جودة انتاجها أم تكلفتها الخاصة وتكلفتها الاجتماعية .

فالنقل ــ كصناعة لها طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة وخصائص أى صناعة أخرى ــ يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تنظيمه العوامل التى تحكم وتؤثر على تشغيله . **وسنحاول فيما يأتى أن نستعرض باختصار العوامل التى توصلنا اليها والتى نعتبرها أسس وقواعد تحكم تشغيل النقل .**

اولا ــ المنتج يستهلك بمجرد انتاجه سواء استعمل أم لم يستعمل . فالمنتج (مكان لراكب أو لطن / كيلومتر) لا يمكن تخزينه أو تأجيل استعماله . والصناعة الوحيدة التى تشارك صناعة النقل فى هذه المشكلة هى صناعة توليد الكهرباء ، اذ تستهلك الكهرباء بمجرد توليدها سواء سحبت للاستخدام أم لم تسحب ، وان كانت المشكلة لا تظهر فى حالة الكهرباء بنفس درجة ظهورها فى حالة صناعة النقل . فبينما يستحيل عدم تشغيل جزء من القطار او السيارة أو السفينة الا عندما يكون هناك مقطورة أو أكثر فانه عادة ما يتم اوتوماتيكيا توقف بعض وحدات توليد الكهرباء عند انخفاض السحب ، كما ان الوقود اللازم لتشغيل وحدة توليد عادة ما يتناسب مع الطاقة المسحوبة عندما يتعدى السحب ٦٠ ٪ من الطاقة الاجمالية لوحدة التوليد .

وصعوبة ذلك تظهر من أن أى خطأ من الادارة فى تقدير كمية الطلب على الانتاج ــ حجما ونوعا وتوقيتا ــ يعنى خسارة ضخمة للمشروع نتيجة لضياع جزء من الانتاج الذى لا يمكن تخزينه دون بيع . فتكاليف التشغيل ثابتة الى حد بعيد سواء كان هناك تحميل ــ وهو الذى يمثل استخدام المنتج ــ أو لم يكن . ومن هنا تبرز الاهمية القصوى لتحديد حجم الوحدة الانتاجية أخذا فى الحسبان حجم الطلب على المنتج ، كذا نوع الوحدة الانتاجية . فوحدة نقل البترول لها مواصفات تختلف تماما عن وحدة نقل الزجاج بل ان وحدة نقل ركاب الدرجة الاولى تختلف عن وحدة نقل ركاب الدرجة الثانية .

واهمية التوقيت الكفء للانتاج تأتى من ان المنتج ــ كما سبق أن أوضحنا ــ لا يمكن تخزينه وفقا للطلب ــ بل يجب أن يتم الانتاج فور الحاجة الى الاستهلاك . وهناك صعوبة فرعية فى هذا الصدد ، وهى وجود محددات على التوقع بمزايا الانتاج الكبير فى صناعة النقل . ففى الصناعات الاخرى قد يقوم المصنع بانتاج كمية معينة من الوحدات المطلوبة على فترات متباعدة دفعة واحدة ، كما اذا كان ذلك سيؤدى الى وفورات مهمة تجب وتتفوق على تكاليف تخزين المنتج لحين الطلب عليه . ومن الواضح أن سياسة الانتاج تلك لا يمكن استخدامها فى حالة النقل .

ثانيا ــ أن هناك منتجا متصلا ، وأن اهمية المنتج المتصل تماثل تماما اهمية المنتج الاصلى . والمشاكل الادارية والتنظيمية للمنتج المتصل تظهر فى كثير من الصناعات ، مثل صناعة « تكويك » الفحم وصناعة تعليب اللحم وصناعة حلج القطن . الا انها ليست لها الاهمية التى للمنتج المتصل فى

حالة صناعة النقل نظرا الى ان اهمية المنتج المتصل — وهو يتمثل فى رحلة عودة وسيلة النقل المعينة — تعادل تماما اهمية المنتج الاصلى .

ومن البديهى أن اى اهمال من الادارة فى استغلال المنتج العرضى ، اخذا فى الحسبان ان المنتج فى حالة صناعة النقل بالذات يستهلك بمجرد انتاجه ، يعنى خسارة ضخمة بالنسبة الى عائد التشغيل . ومما يزيد من صعوبة ذلك تأثر النقل مباشرة — تكلفة وايرادا — بظروف التشغيل التى يعمل تحتها المشروع وصعوبة التنسيق ما بين عمليات النقل ، بما يؤدى الى استيعاب اكبر قدر من المنتج المتصل والذى لا يمكن تخزينه او حتى تأجيل انتاج جزء منه .

ومن الملاحظ أن مشاكل المنتج المتصل فى صناعة النقل قد تظهر كذلك فى حالة ما اذا ارتبط انتاج نوع معين بانتاج آخر . ويظهر هذا فى حالة ما اذا كانت وحدة النقل معدة لنوعين من الحمل ، كما اذا كانت سفينة معينة نصفها معد لنقل البضائع ونصفها الآخر لنقل الركاب . فمن الواضح أن الحاجة الى نقل البضائع فى حالة السفينة يعنى بالتبعية انتاج — وبالقدر نفسه من الحمولة — مكان لركاب عند تشغيل السفينة . اى ان هناك منتجا متصلا من المحتم انتاجه عند تشغيل وحدات النقل ذات الاستخدام المشترك عند قيامها برحلة الذهاب . هذا بالاضافة الى المنتج المتصل فى حالة العودة كما سبق أن أوضحنا .

ثالثا — تأثر النقل بظروف التشغيل التى يعمل تحتها المشروع . ومن البديهى أن كفاءة أى مشروع صناعى تتأثر الى حد كبير بظروف التشغيل التى يعمل تحتها المشروع . فلا يمكن قياس كفاءة مشروع يعمل فى قنا — بفرض تساوى الامكانيات — بكفاءة مشروع يعمل فى الاسكندرية فلا جدال فى أن طبيعة الجو وظروف المعيشة فى الاسكندرية تعطى ميزة نسبية للمشروع القائم هناك عن المشروع المتوطن فى قنا .

الا أن تأثر النقل بمشاكل مكان التشغيل يكون بدرجة اكبر كثيرا . فالانتاج بالنسبة للصناعة بوجه عام يكون فى مكان محدد بأربع جدران ويقع تحت سيطرة ادارة المشروع تماما . أما الانتاج فى حالة صناعة النقل فيتم فى الطريق العام(١) حيث تتحكم عناصر خارجية تماما عن قدرات ادارة المشروع ، كما يصعب على المدير مراقبته والاشراف على التشغيل . فمدير النقل ليس له حرية اختيار وقت الزيارة التفتيشية أو الرقابة المستمرة الفعالة على علاقات مستخدميه بعملائه . ولعل هذا هو السبب فى ظهور التوسع فى ادارات التفتيش على النقل .

(١) من البديهى ان الجراج ما هو الا مكان لحفظ وصيانة واعداد ادوات الانتاج من لوريات أو قطارات . وبهذه المناسبة نرى أن نوضح خطأ الاتجاه العام — فى مصر وفى الخارج — بالاعتماد على مهندسى الصيانة والعاملين فى الجراجات لشغل الوظائف الادارية والفنية للنقل على طريق التدرج الوظيفى .

وعلى سبيل المثال كثيرا ما تتأثر تكلفة التشغيل فى النقل لتأخير التفريغ أو التحميل للوريات بمعرفة سلطات المرور او المسئولين عن الجمارك أو المنشآت العميلة التى يتم النقل لحسابها ، مما يؤدى الى تحمل مشروعات النقل بمئات ان لم يكن آلاف الجنيهات يوميا . فتعطيل لورى ضخم يعنى فقد حوالى ٦٠ جنيه يوميا ، وتعطل سفينة لفترة يوم قد يعنى خسارة قدرها آلاف الجنيهات يوميا(١) . كما أن نوع الطريق والمسافة ما بين مراكز التحميل والتفريغ يؤثر تأثيرا مباشرا فى تكلفة التشغيل . هذا وامكانية وجود تدفق نقل عكسى يؤثر تأثيرا كبيرا فى ايراد النقل ، فايراد وحدات نقل البضائع ما بين القاهرة والسويس مثلا زادت كثيرا بعد تصنيع منطقة السويس ووجود تحميل عكسى ، ولعل هذا يظهر من انخفاض تعريفة النقل من القاهرة الى السويس فى ذلك الحين ، رغم الارتفاع المستمر فى تكلفة التشغيل .

رابعا ـ ان العائد الاجتماعى لتشغيل مشروع النقل يفوق عائده الخاص . فمن الصعوبة بمكان تحديد المستفيدين من انتاج منشأة النقل ، واذا أمكن تحديد هؤلاء المستفيدين فغالبا ما يكون من الصعب تحديد مقدار استفادتهم ، واذا أمكن تحديد مقدار استفادتهم فقد تفوق تكلفة هذا التحديد العائد الذى يحققه المشروع نتيجة لذلك . فالواقع أن عملاء منشأة النقل ليسوا هم المستفيدين(٢) الوحيدين من نشاطها . فعادة ما يكون هناك مستفيدون آخرون .

ومثل هذه الصعوبة توجد ـ ولكن بدرجة أقل ـ فى بعض الصناعات الاخرى مثل الصناعات الاساسية كصناعة الحديد والصلب حيث يظهر جزء من عائدها فى صورة زيادة نسبية فى فائض الشركات التى تقوم على أكتافها أو تستفيد من انتاجها مثل الشركات الهندسية أو شركات البناء .

خامسا ـ ان النقل احتكارى بطبيعته .

ان من الضرورى منع المنافسة بين وسائل النقل المختلفة سواء أكانت تلك المنافسة مباشرة أم غير مباشرة مثل منافسة وسائل النقل الخاصة . فنظرا لطبيعة صناعة النقل فان المنافسة لن تؤدى الا لزيادة تكلفة النقل بالنسبة للمجتمع ككل . فانقسام حمولة نقل معينة على وسيلتى نقل ينتج

---

(١) تكلفة التأمين ـ فقط ـ على ناقلة بترول ضخمة حمولة ٢٠٠ الف طن تبلغ نحو ٨٠٠ الف دولار سنويا ، أى أن العبء الذى تتحمله الناقلة للتأمين ـ أخذا فى الحسبان معدلات أيام التشغيل الفعال للسفينة ـ يصل الى آلاف الدولارات يوميا .

(٢) تشغيل مترو مصر الجديدة على سبيل المثال ـ لا يستفيد منه الركاب فقط ، ولكن يظهر جزء من عائده فى صورة زيادة فى سعر بيع أراضى مصر الجديدة نتيجة لوجود خدمة سريعة منتظمة تربط ما بين مصر الجديدة وقلب القاهرة . وكذا يظهر جزء من عائده فى صورة زيادة فى سعر بيع أراضى البناء فى منشية البكرى حيث يقف المترو . ومن الواضح ان دخول الشركة المسيرة لخط المترو فى نزاع مع أصحاب أو مستأجرى الارض والعمارات فى منشية البكرى للحصول على العائد الذى حصلوا عليه نتيجة لتسيير المترو ، يعتبر من الصعوبة بمكان نظرا الى استحالة تحديد مقدار استفادتهم ، كما وان النزاع فى مثل هذا التحديد قد يأخذ وقتا وجهدا كبيرا تفوق تكلفته ما قد تحصل عليه الشركة فى النهاية .

عنها الاستفادة النسبية لاحداهما على حساب الاخرى — نظرا لاختلاف توزيعات الحمل بينهما — الا انه يؤدى فى النهاية الى ارتفاع التكاليف الاجمالية للاثنين كما أنها تؤدى الى انخفاض مستوى الخدمة للآتى :

(ا) بينما تضاعف المنافسة من تكلفة اهم البنود فانها لا تؤثر تخفيضا الا على جزء صغير من التكاليف ، نتيجة لحفز الادارة الى الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج مثل خفض نسب التغيب أو التمارض واعداد برامج تدريب اليد العاملة أو استخدام نوع آلات انسب لظروف التشغيل المعينة وتحديد الحمل الامثل بدقة ورفع كفاءة الصيانة أو الرقابة على المادة الخام لتقليل نسبة العادم والتالف .

والتزايد الضخم فى التكاليف نتيجة للمنافسة فى صناعة النقل ، سببه ان جزءا كبيرا من نفقات التشغيل ثابتة . وهذا اظهر ما يكون فى حالة السكك الحديدية ، ذلك ان تكلفة خطوط السكك الحديدية وتشغيل المحطات واستهلاك المركبات ثابتة الى حد بعيد بصرف النظر عن حجم الحركة .

(ب) كما أن المنافسة تؤدى الى عدم انتظام الخدمة بل فى بعض الاحيان انعدامها عندما ينخفض الطلب على النقل حيث لا يوجد حمل يستوعب جزء مناسب من طاقة وحدة الانتاج .

فمن المعلوم أن انخفاض التحميل عن حد معين يعنى عدم اقتصادية تشغيل وسيلة النقل لعدم تغطية ايرادات التشغيل لتكاليفه . ويرتفع معدل التحميل — اللازم لاقتصادية التشغيل — نظرا لاستخدام تعريفة نقل محددة من جهة ، ومن جهة أخرى نظرا لان المنتج لا يمكن تخزينه فى حالة النقل كما سبق أن أوضحنا فى البند أولا .

(جـ) ان اطلاق العنان للمنافسة يعنى عدم امكانية التمييز فى تعريفة النقل حسب قدرة المنقول على الدفع . فالاحتكار يمكن من خفض تكلفة نقل المواد ذات الحجم أو الوزن الضخم والقيمة المنخفضة — مثل خام الحديد والقطن والقش — على أن تعوض المنشأة الخسارة الناتجة عن هذا الخفض ، عن طريق رفع تعريفة نقل المنتجات تامة الصنع ذات الحجم والوزن الصغير والقيمة المرتفعة نسبيا — مثل الساعات والمنسوجات والورق .

ولا جدال فى أنه دون سياسة التمييز تلك لا يمكن نقل بعض المواد الخام لعدم استطاعة تلك المواد تحمل تكلفة النقل نظرا الى ارتفاعها قياسا الى قيمة المواد ، وبالتالى حرمان المجتمع من الاستفادة من كثير من ثرواته . واحتكار التشغيل فى النقل — خاصة نقل الركاب — موجود حتى فى المجتمعات الرأسمالية ، ويطلق عليه عادة « امتياز » يمنح لمنشأة معينة بمقتضاه حق احتكار النقل فى منطقة معينة أو لنوع معين من الحمل طبقا لشروط محددة من ناحية التعريفة ومواعيد التشغيل ومستوى الخدمة ، **وان كان غير موجود — خطأ — بالنسبة لنقل البضائع .**

ومساوىء الاحتكار هى أن المشروع لا يحاول جديا رفع كفاءته الانتاجية ، اذ عادة ما تنص عقود الامتياز على أنه اذا حقق المشروع فائضا أعلى من نسبة معينة (غالبا ما تكون سعر الفائدة السارى فى السوق) ولمدة أكثر من ثلاث سنوات متتابعة ، فينظر فى تخفيض التعريفة أو مشاركة السلطة العامة ـ مانحة الامتياز ـ فى الفائض . كما أنه اذا لم يحقق المشروع الفائض السابق الاشارة اليه ولفترة ثلاث سنوات ، فانه ينظر فى رفع التعريفة أو فى تعويض المشروع بمقدار الفائدة على رأس المال المملوك ، فى حالة ما اذا رأت السلطة العامة عدم رفع التعريفة لاسباب اجتماعية أو سياسية .

وفى المجتمع الاشتراكى فان تأثر منشأة النقل ـ تكلفة أو ايرادا ـ بظروف التشغيل (كما سبق أن أوضحنا فى البند ثالثا) يجعل من الصعوبة ان لم يكن من الاستحالة ايجاد نوع من المقارنة ما بين منشأة ومنشأة أخرى وتحديد كفاءة الادارة ، وبالتالى تفقد الادارة أهم سبب يحثها على رفع كفاءتها . فمن البديهى انه لا يمكن مقارنة كفاءة شركة نقل بضائع تعمل ما بين القاهرة والاسكندرية بأخرى تعمل بين القاهرة والواحات الخارجة ، فظروف التشغيل ونقط الشحن والتفريغ ونوع الطرق التى تؤدى عليها الخدمة متباينة تمام التباين ، وحتى بالنسبة للايراد فان نوع الحمل وتقسيماته واتجاهاته ونظم ومستويات التعريفة تختلف فى كلتا الحالتين .

كل هذا ولا جدال يؤدى ـ سواء فى المجتمعات الرأسمالية أم فى المجتمعات الاشتراكية ـ الى اهمال مشروعات النقل اعطاء العناية الواجبة لموضوع رفع الكفاءة الانتاجية للمشروع والانفاق على الابحاث العلمية بمختلف أوجهها .

يضاف الى ذلك أن الباحثين ، الذين يجرون أبحاثهم بهدف الحصول على درجة علمية ، يعزفون عن البحث فى مجال النقل لعدم اهتمام منشآت النقل أو تشجيعها لمثل هؤلاء الباحثين للاسباب السابق الاشارة اليها ، وكذا لاتجاه الباحثين الى البعد عن مجال البحث فى النقل لصعوبته ومشاكل دراساته وتعقدها ولعدم وجود المراجع والابحاث الكافية التى تعالج مشاكل النقل المختلفة .

وقد أدى هذا الى أن عدد كبير من المسئولين عن النقل فى مصر وفى مختلف الدول لا يعتمدون فى اداراتهم لمنشآتهم على المبادىء العلمية السليمة بل على خبرات تكتسب من الممارسة العملية . ويعتبر ذلك من أسباب تعقد مشاكل النقل والى فشله فى مقابلة احتياجات التطور فى عالمنا المعاصر .

ومما قد يزيد من هذه المشكلة تعقيدا وجود مصالح معينة لشركات أو لجماعات ذات نفوذ ضخم تحاول بطرق الاغراء أو الضغط أو التلوين توجيه قرارات السلطات العامة لصالحها توجيها يؤدى فى النهاية الى عدم التنسيق الكفء لامكانيات النقل وفقا للصالح العام .

فشركات السيارات ـــ ومنها اكبر شركة صناعية فى العالم شركة جنرال موتورز براس مال يبلغ ٢٠ مليار دولار وشركة فورد براس مال ١٦ مليار دولار ـــ وشركات بناء الطرق وشركات صنع الاطارات ؛ يهمها التوسع فى بناء الطرق الضخمة وملكية السيارات الخاصة دون ما نظر الى اهمية وسائل النقل الاخرى بالنسبة الى نقـــل حجم ونوع معين من الحمـــل فى ظروف معينة .

سادسا ـــ كل وسيلة نقل لها مجال استخدام معين .

ان لكل وسيلة نقل مجالا معينا تعطى فيه مستوى خدمة أعلى وتكلفة أقل . فبوجه عام فان مســـتوى خدمة السيارة يكون أعلى من مســـتوى خدمة كل من القطار والطائرة للمسافات القصيرة ، كما وأن القطار يكون مستوى خدمته اعلى ـــ من كل من السيارة والطائرة ـــ للمسافات المتوسطة (حوالى ٢٠٠ كيلو متر ، وحوالى ٩ كيلو متر للنقـــل داخل القاهرة) . اما الطائرة فمستوى خدمتها أعلى للمسافات الطويلة .

كما وأن نوع وطبيعة الحمل تعتبر عنصرا هاما فى تحديد كفاءة وسيلة النقل المعينة . فاستخدام السكة الحديد بكفاءة أعلى من وسائل النقل الاخرى يتطلب بالاضافة الى عنصر المسافة السابق الاشارة اليه ، وجود حجم مناسب من النقل يمكن من توزيع التكاليف الثابتة على اكبر حجم من الوحدات المنقولة . (طن / كيلومتر أو راكب / كيلومتر) .

ومن الواضح أن كفاءة الوسيلة المعينة فى المجال المعين تحددها مسافة النقل وظروف وطبيعة التشغيل ، التى قد تجعل وسيلة معينة أعلى الوسائل كفاءة فى مجال معين ، واقل كفاءة فى مجال آخر ، بما يحتم على السلطة العامة أن تتدخل لفرض تشغيل نوع معين من وسائل النقل وتحديد ظروف وشروط تشغيلها .

والكفاءة الانتاجية ترتبط بتكلفة وايراد الحصول على كمية معينة من الانتاج بمستوى جودة معين . ولا جدال فى صعوبة قياس الكفاءة الانتاجية لامكانيات التشغيل المعينة فى صناعة النقل بالذات خصوصا فيما يتعلق بمستوى جودة المنتج (مستوى الخدمة) . واذا كان من الصعوبة بمكان القياس العلمى الدقيق لمستوى الخدمة الا اننا توصلنا الى وضع معيـــار سليم لقياس مستوى خدمة وسيلة النقل المعينة تحت ظروف التشغيل المعينـــة .

فاذا أخذنا فى الاعتبار الظروف الخاصة بالحالة المعينة ، فان معادلة قياس مستوى الخدمة تكون كالآتى :

$$(١ - \frac{ف + ب + ر + ت ر}{ت ج}) ١٠٠$$

حيث **ف** هى نصف المسافة بين فترات تقاطر المركبات ، **ب** الوقت المطلوب لقطع المسافة ما بين « الاصل » و « المقصد » واقرب محطة ، ر متوسط الزيادة عن الوقت المقرر لعمل المرحلة بوسيلة النقل المعينة ، **ت ر** الفرق ما بين الوقت المقرر والوقت النمطى المحدد ، **ت ج** الوقت النمطى الذى يؤخذ لعمل المرحلة من « الاصل » الى « المقصد » . واذا عملت المرحلة بواسطة وسيلتى نقل فان **ف** ، **ب** ، ر ، **ت ر** تحسب لكل من جزئى المرحلة .

سابعا ــ صعوبة تحديد تكلفة النقل وصعوبة تحديد تكلفة بيع الانتاج فى حالة صناعة النقل ــ اذا قورنت بالصناعات الاخرى ــ ترجع الى العديد من الاسباب ، اهمها صعوبة الفصل ما بين تكلفة المنتج الرئيسى فى رحلة الذهاب والمنتج المتصل فى رحلة العودة ، خصوصا وان اهمية الاثنين من ناحية الحجم ونوع الانتاج واحد ، وان كانت الاهمية من ناحية سعر البيع ترتبط بهدف الرحلة وامكانيات الحصول على حمولة فى رحلة العودة وظروف التشغيل . وتظهر صعوبة تحديد سعر البيع بصورة أوضح فى حالة ما اذا كان المنتج المتصل يتم الحصول عليه نتيجة لاختلاف نوع المنتج من وحدة النقل نفسها كما فى حالة ما اذا كان جزء من سفينة معينة للبضائع والآخر للركاب .

وجزء كبير من تكاليف النقل ثابت ، ويتضح هذا على وجه الخصوص فى حالة السكك الحديدية اذ أن التكلفة الرأسمالية وتكلفة الصيانة للقضبان والمحطات والشبكة الهوائية وجزءا كبيرا من تكاليف الحركة ثابت ولا يختلف باختلاف حجم الحركة وهذا يجعل من الصعوبة بمكان المساومة مع العملاء ، وخاصة الشركات الصناعية الضخمة التى تستطيع تقديم حمل منتظم على مختلف فترات التشغيل أو اتجاهات التحميل .

وصعاب تحديد تكلفة النقل ــ التعريفة ــ تظهر فى عدة صور نستعرض بعضا منها فيما يلى :

(ا) وجود العديد من الاسس الممكن استخدامها لتوزيع تكاليف النقل . ففى الولايات المتحدة ــ على سبيل المثال ــ تطبق سبع طرائق لهذا التوزيع اهمها :

وزن المنقول او حجمه ، فترة شغله لوحدات النقل ، قدرته على الدفع .

(ب) التفرقة فى تعريفة النقل طبقا لظروف التشغيل ، مثل وجود طاقات انتاجية عاطلة أو وجود حمل فى رحلة العودة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى طبقا لحجم الصفقة او مدى استمرارها أو توزيعاتها وتكويناتها .

(ج) صعوبة تحديد الحد الادنى للايراد الذى يغطى التكاليف من مختلف أوقات التشغيل . فمن المعلوم أن ايراد وقت التزاحم يغطى التكاليف الثابتة لمختلف أوقات التشغيل بالكامل ، بالاضافة الى التكاليف

المباشرة للتسيير . وان المركبات المسيرة خارج وقت التزاحم قد لا يغطى ايراد بعضها الا المصاريف المباشرة للتسيير فقط . لذا فان حمل أو ركاب فترة التزاحم يسهمون فى نفقات نقل حمل أو ركاب فترة خارج التزاحم — اذ أن ركاب هذه الفترة يدفعون اقل من تكلفة نقلهم الفعلية .

الا أن هناك وجهة نظر اخرى . هى ان حمل او راكب هذه الفتره يعين فى الواقع حمل او راكب فترة التزاحم . اذ أن امكانيات التشغيل من وحدات متحركة وخلافه ، تحدد على اساس حجم وطبيعة تكوينات حمل فترة التزاحم . وعلى هذا فان الحمل او الراكب خارج فترة التزاحم يعين الحمل أو الراكب الآخر بمقدار ما يسهم به من النفقات الثابتة ، رغم انه يتمتع بخدمة قد يكون مستواها اعلى كثيرا من الخدمة المقدمة لحمل أو لراكب فترة التزاحم وبالتعريفة نفسها .

(د) صعوبة تحديد التعريفة نظرا الى استحالة تحديد المستفيدين الآخرين — خلاف العميل — ومقدار استفادتهم . كما سبق ان أوضحنا فى البند (رابعا) ، ونظرا الى ان الدولة كثيرا ما تتدخل لتخفيض سعر بيع النقل ، مثل النقل للمناطق الشعبية او لبعض طوائف مثل الطلبة ، أو نقل بضائع يستخدمها محدودو الدخل . ومن البديهى انه ليس من العدالة تحميل العميل بسعر يفوق مقدار استفادته ، لذا فان من الواجب دراسة تحديد مقدار استفادة العميل وبدقة ، خاصة مع ظروف النقل كصناعة احتكارية بطبعها ، وتستطيع دفع العميل الى الاذعان للاسعار التى تحددها . واهمال هذا الجانب معناه فشل المشروع فى تحقيق الهدف الذى اقيم من اجله .

وهكذا يمكن القول انه اذا ما اريد للنقل ان ينظم وأن يدار على اساس علمى سليم فان من واجبنا أن نرقى الى مستوى مشكلة بحثا وتعميقا .

ومما يجدر ملاحظته أن النقل صناعة مثل اى صناعة اخرى يجب ان يؤخذ فى الاعتبار عند اقامتها النواحى الاقتصادية فى الادارة ، والعمل على رفع الكفاءة الانتاجية للتشغيل بالاستخدام الامثل لعناصر الانتاج ، كذا تحقيق أكبر عائد ممكن من الانتاج عن طريق :

(ا) خفض تكلفة تحصيل الايراد باستخدام نظام التحصيل المناسب .

(ب) احكام الرقابة على تحصيل الايراد بهدف التخلص من الايراد الفاقد وهو يمثل جزءا مهما من الايراد فى كثير من منشآت النقل .

(جـ) التنسيق التام ما بين سياسات الانتاج واحتياجات السوق كما ونوعا وتوقيتا . فمن الملاحظ أن الانتاج فى وقت غير مناسب معناه فقد المنتج ، اذ أن وحدة المنتج فى النقل تستهلك بمجرد انتاجها ولا يمكن تخزينها كما سبق أن أوضحنا فى مكان سابق .

بعض أمثلة عن مشاكل التنظيمات الحالية للنقل فى جمهورية مصر العربية

تعرضنا فيما سبق للقواعد العلمية التى نرى أن من الواجب أن تحكم التنظيم العلمى السليم للنقل ، وفيما يلى سنحاول اعطاء بعض الامثلة على عدم اتفاق التنظيمات الحالية للنقل فى مصر مع هذه القواعد .

اولا ــ عدم التنسيق ما بين السكة الحديد والنقل البرى والقطاع الخاص .

ان من الضرورى طبقا لقاعدة احتكارية النقل ــ السابق الاشارة اليها عند التكلم عن خصائص النقل ــ منح امتياز النقل فى منطقة معينة ولحمل معين لمنشأة نقل وحيدة بما يقضى على المنافسة التى لن تؤدى الا الى زيادة تكلفة النقل بالنسبة للمجتمع ، كذا الى عدم انتظام الخدمة وعدم امكانية توزيع تكلفة النقل على أساس قدرة المنقول على الدفع . كما وأن من الواجب اختيار وسيلة النقل المناسبة التى تعطى أعلى مستوى خدمة بأقل تكلفة ممكنة ، كما سبق أن أوضحنا عند التكلم عن الخاصة السادسة من خصائص التنظيم العلمى للنقل .

الا أن من المهم أن نوضح ان معنى ازدواج الخدمة باختيار وسيلة النقل المناسبة قد لا يكون ممكنا ، كما اذا كان تخطيط شبكة مسارات النقل يستدعى مرور وسيلتى نقل من نفس المسار . على أنه فى هذه الحالة يمكن بطرق غير مباشرة جذب كل نوع من الحمل الى وسيلة النقل الملائمة له ــ وهو نظام استخدم فى فرنسا ــ وان كان فى اتجاه خاطىء(١) .

ونرى أن استخدام بناء التعريفة لتنسيق خدمات النقل بمصر قد يكون ملائما خصوصا فى الصعيد حيث يضطر فى كثير من الاحيان الى تشييد خطوط السكك الحديدية والطرق فى مسارات متوازية تماما .

---

(١) من الملاحظ أن فرنسا استخدمت نظام التعريفة لحماية السكة الحديدية من منافسة النقل بالطرق ، فحددت تعريفة أعلى لنقل البضائع باللوريات عنها بالسكة الحديد . الا أنه ثبت فشل ذلك فى تخليص السكة الحديد من خسائر التشغيل ، اذ استمر الناقلون فى تفضيل النقل بالطرق . أما بالنسبة لنقل الركاب فتستخدم فرنسا نظام التعريفة لدفع ركاب المسافات القصيرة داخل باريس لاستخدام المترو .

ولا جدال فى خطأ هذه السياسة فى كلتا الحالتين . فاستخدام التعريفة ما هو الا عامل مساعد فى التنسيق بين وسائل النقل . ولا يمكن أن يكون وسيلة لدفع العملاء لاستخدام وسيلة النقل الغير ملائمة ، سواء من ناحية مستوى الخدمة ــ كما هو الحال بالنسبة لدفع ركاب المسافات القصيرة فى باريس لاستخدام المترو ــ أم من ناحية ظروف واقتصاديات التشغيل ــ كما هو الحال بالنسبة لنقل بعض حمولات البضائع بالسكة الحديد .

أنظر بحثنا عن نقد تنظيمات النقل فى الدول الاوربية المختلفة الذى نشر ــ بعد أن ترجمه من الانجليزية الى الالمانية دكتور وولتر بوسمان خبير هيئة الامم للنقل ــ فى مجلة Verkehr und Technik التى تصدر فى المانيا الغربية ، عدد يونيو ١٩٦٦ .

ويبدو أنه لا يوجد حاليا أى تنسيق بين خدمات هيئة السكك الحديدية وخدمات المؤسسة العامة للنقل البرى والقطاع الخاص فى هذا الخصوص . بل على العكس فان بناء التعريفة فى وضعها الحالى يؤدى الى دفع المنتفعين الى استخدام وسيلة النقل غير الملائمة .

ومن ناقلة القول انه لا يوجد اى تخطيط او تنسيق بالنسبة لنقل البضائع . فهناك منافسة بين كل من السكة الحديد وشركات النقل الداخلى والجمعيات التعاونية لنقل البضائع ولوريات الشركات والقطاع الخاص بما يؤدى الى خسارة ضخمة بالنسبة للمجتمع ممثلة فى انخفاض فى مستوى خدمة النقل وارتفاع تكلفته . وهذا ولا جدال يعنى اسرافا ضخما يجب تجنبه خاصة فى ظروف مجتمع نام مخطط مثل مجتمعنا .

وقد استفادت المنشآت الناقلة من وجود المنافسة ما بين وسائل النقل من جهة ، ومن جهة أخرى من عدم التخطيط السليم لنظام التعريفة الذى تطبقه وسائل النقل المتنافسة . فقد أخذت تلك المشروعات فى استخدام اللوريات ــ سواء مستأجرة أم مملوكة ــ فى حالتين :

(ا) الحمولة المنتظمة على مدار العام مع القاء عبء الحمل غير المنتظم على السكك الحديدية التى عادة ما تكون محددة التعريفة بصرف النظر عن مدى انتظام الحمل خلال السنة .

(ب) نقل منتجاتها النهائية ــ ذات التعريفة المرتفعة على السكك الحديدية ــ على سيارات النقل الخاصة بالمشروع ، ونقل المواد الخام والمنتجات المصنعة بالسكك الحديدية ، اذ عادة ما تكون تعريفة نقل المواد الخام والمواد المصنعة منخفضة على السكك الحديدية .

ومن الواضح أن تقسيم حمولة المشروع حسب نوع وطبيعة الحمل تلك يؤدى الى تحقيق وفورات لا يمكن تجاهلها للمشروع ، ولكنه عبئا ضخما على السكة الحديد ، ويرفع من تكلفة النقل ككل بالنسبة للمجتمع ، كما سبق أن أوضحنا تفصيلا عند التكلم عن قاعدة احتكارية النقل .

وانا نرى ضرورة اشراف وزارة النقل على تشغيل اللوريات التابعة للشركات والمنشآت وعلى الاخص شركات القطاع العام حتى تمنع من استفادة تلك المنشآت على حساب منشآت النقل العام ــ وخاصة السكة الحديد ــ ومن ارتفاع تكلفة النقل بالنسبة للمجتمع ككل . كما وأن أهمية اشراف وزارة النقل على تشغيل تلك اللوريات ينبع كذلك من أن كثيرا منها لا يعمل الا بجزء صغير من طاقته الانتاجية على مدار العام نظرا لظروف موسمية الانتاج أو عدم انتظام طلب المشروع على استخدام لورياته . وانا نعتقد أنه من الاسراف خاصة فى مجتمع اشتراكى مخطط ، يهدف أساسا الى الاستخدام الامثل للامكانيات المتاحة ، أن يكون هناك طاقات انتاجية عاطلة ــ فى صورة لوريات لا تعمل الا لجزء من الوقت ــ بينما يضار الانتاج

فى قطاعات كثيرة نتيجة لقصور فى امكانيات النقل . ولعل مما يستلفت النظر فى هذا الخصوص أن اسطول النقل فى مؤسسة النقل الداخلى لا يمثل الا ١٣ ٪ تقريبا من عدد سيارات النقل فى الجمهورية(١) .

ومما يلفت النظر بهذه المناسبة أنه حتى بالنسبة لنقل الركاب ، وهو الذى لا نزاع فى ضرورة التنسيق بين وسائله المختلفة ، فانه لا يوجد حاليا أى تنسيق ما بين تشغيل وحدات هيئة السكك الحديدية وتشغيل وحدات مؤسسة النقل البرى . **بل على العكس فان بناء تعريفة نقل الركاب فى وضعها الحالى يؤدى الى دفع الركاب الى استخدام وسيلة النقل الغير ملائمة** . فالملاحظ أن تعريفة النقل تميل الى الارتفاع فى حالة السكك الحديدية ــ عنها فى حالة أتوبيسات النقل البرى ــ لركاب المسافات الطويلة ، بينما هى اقل نسبيا لركاب المسافات القصيرة . ويبدو أن اتجاه المنشأتين هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الايراد عن طريق فرض تعريفة اعلى نسبيا على الخدمات التى تؤديها بمستوى خدمة أعلى لتعويض الخسارة التى تتحملها نتيجة لتشغيل المسافات التى تؤديها بكفاءة منخفضة . وهو ما يتنافى مع حكمة تقييد المنافسة فى صناعة النقل ، ويؤدى ــ كما سبق أن أوضحنا ــ الى تكاليف أعلى لتشغيل النقل بالنسبة للمجتمع بصفة عامة ، والى دفع الراكب الى استخدام وسيلة النقل الغير ملائمة .

ثانيا ــ **عدم تخطيط الشبكة كوحدة واحدة متكاملة :**

واذا كانت كل وسيلة نقل متخصص لنوع الحمل الذى تنقله بأعلى كفاءة انتاجية ، فانه يجب أن ينظر الى شبكة النقل كوحدة واحدة متكاملة مع بعضها البعض ، ونعنى بذلك مراعاة تنسيق امكانيات الخدمات ، جداول مواعيدها . أماكن البداية والنهاية لها ، بحيث يمكن ــ عند اللزوم ــ اتمام الرحلة على اكثر من وسيلة نقل دون خفض لمستوى الخدمة المقدمة . وما مشكلة تكدس البضائع على أرصفة ميناء الاسكندرية أو فى بعض مناطق الانتاج الا نتيجة لعدم وجود مثل هذا التنسيق بين مختلف وسائل النقل . كما وان كثيرا ما لا يكون هناك ارتباط ما بين رحلات النقل النهرى وتكملة رحلة البضائع المنقولة على وسائل النقل الاخرى ، لعدم توافر المخازن وأرصفة وأماكن الشحن والتفريغ اللازمة لسهولة المناولة واعادة الشحن على وسائل النقل التى تكمل البضائع المنقولة رحلتها عليها .

وبهذه المناسبة نرى أنه وان كان النقل داخل المصنع قد يكون موضوعا محليا صرفا الا أنه يرتبط ارتباطا مباشرا بالنقل على النطاق القومى ، وليس من الحكمة عند وضع التخطيط العام لخدمات النقل فصل الاثنين عن بعضهما

---

(١) الباقى ٢٥٪ منه تملكه شركات صناعية وتجارية وخدمات ، ٣١٪ جمعيات تعاونية للنقل ، ٣١٪ قطاع خاص .
هذا وتملك مؤسسة النقل الداخلى ٣٠٠٠ وحدة نقل ــ سيارة ومقطورة ــ حمولتها اليومية ٢٦٠٠٠ طن .

سواء من ناحية حجم وشكل وسيلة النقل او امكانيات الابواب للدخول وتوافر اماكن وتسهيلات الشحن والتفريغ القادرة على الوفاء باحتياجات وسائل النقل المستخدمة . ولعل مشاكل ذلك تظهر من ان تحميل السيارة اللورى من مصنع بورتلاند بحلوان كان يستغرق ضعف زمن الرحلة من القاهرة الى الاسكندرية ، اذ كان تحميل السيارة من داخل المصنع يأخذ حوالى سبع ساعات وكانت السيارات التى تدخل بعد الخامسة تنتظر للمبيت داخل المصنع . كما وان كثيرا من المنشآت تضطر لتفريغ واعادة شحن البضائع المنقولة لها نظرا لعدم امكانية العربات الضخمة حمولة ٢٠ طن الدخول من البوابات والمرور فى الشوارع وتفريغ حمولتها على ارصفة تلك المنشآت .

ثامنا ــ تنظيم الجمعيات التعاونية لنقل البضائع :

وفى عام ١٩٦٩ صدر قرار وزارى بقواعد تنظيم الجمعيات التعاونيه . وان كان هذا القرار خطوة نحو تنظيم هذه الجمعيات الا اننا نرى أن هناك كثير من الملاحظات بالنسبة لمدى توافق القرار مع المبادىء العلمية السليمة لتنظيم النقل .

فعلى سبيل المثال لم يتعرض القرار المذكور لتنسيق نشاط الجمعيات التعاونية لنقل البضائع مع نشاط شركات النقل العام للبضائع ولا مع نشاط السكة الحديد فى هذا الصدد . وقد سبق أن أوضحنا عند التكلم عن القواعد العلمية لتنظيم النقل اهمية مثل هذا التنسيق على اساس ان النقل احتكارى بطبعه ، كذا ضرورة استخدام كل وسيلة نقل فى المكان المناسب حيث تحقق أعلى كفاءة ممكنة وبأقل تكلفة . بل ان وزارة النقل جعلت من أهـــدافها منافسة الجمعيات التعاونية للنقل اشركات مؤسسة النقل الداخلى ، وهو ما يتعارض مع قاعدة احتكارية النقل والسابق ايضاحها .

كذلك نلاحظ أن التنظيم الحالى للجمعيات التعـــاونية للنقل يضع اهم سلطات الرقابة والتخطيط لنشاطها فى يد وزارة النقل . فعلى سبيل المثال نص على أن تلتزم الجمعية بتعريفة النقل التى يحددها وزير النقل . وكان من الواجب أن تنحصر سلطة وزارة النقل فى هذا الصدد فى التنسيق ما بين نقل البضائع على الطرق ونقلها على السكة الحديد باعتبار ان وزارة السلطة الاعلى المشرفة على النقل بالسكة الحديد والنقل بالطرق ــ وهو التنسيق الذى لم يتم أى تنظيم أو اجراء بصدده حتى الآن .

أما التنسيق بين شركات القطـــاع العام لنقل البضائع او الجمعيات التعاونية للنقـــل ، فكان من الواجب أن يعهد به لمؤسسة النقـــل الداخلى باعتبارها جهاز الوزير فى هذا الصدد . فقد نص القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن يتولى كل وزير عن طريق المؤسسات العامة تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعتها فى القطاع الذى يشرف عليه بما يحقق خطة التنمية .

رابعا ـ **ترتيب أولويات الاستثمارات المتاحة ومراعاة التطور العلمى فى المستقبل المنظور :**

ان اغراق مصروفات رأسمالية كبيرة فى انشاء نوع معين من وسائل النقل ، يؤدى الى التورط فى استخدام ذلك النوع ، حتى بعد أن يصبح غير اقتصادى . فرغم وصول العجز السنوى الذى تحققه السكك الحديدية فى كل من بريطانيا والمانيا وفرنسا الى عشرات الملايين من الجنيهات فان المسئولين فى الدول المعنية وجدوا صعوبة فى نقل الخطوط التى تخسر لسببين :

أولا ـ عدم وجود قيمة استبدالية لها .

ثانيا ـ لاسباب اجتماعية سواء من ناحية المنتفعين أم العاملين .

لذا فان من الواجب أن نخطط النقل مع بقاء العين مفتوحة جيدا عما ينتظر من تطور علمى . وقد يكون من مزايا الوضع الحالى فى مصر فى هذا الخصوص أن نسبة كبيرة من شبكات النقل الحالية ، سواء السكك الحديدية أم سيارات النقل البرى والداخلى أم الاسطول الجوى والبحرى أم وسائل النقل الخاصة ، ما بين مستهلكة أم فى مرحلة التجديد والبناء . وهذا ولا شك يعطى فرصة أكبر لتخطيط النقل على أسس علمية سليمة وبغير التقيد بوجود رأس مال كبير مستثمر فى نوع أو آخر من وسائل النقل الغير مناسبة .

ومن الملاحظ **أن توزيع استثماراتنا المتاحة فى قطاع النقل تتم دون دراسة دقيقة للأولويات ودون أن يؤخذ فى الحسبان التطور المتوقع فى وسائل النقل** . فعلى سبيل المثال ـ فقط ـ بينما تخصص عشرات الملايين من الجنيهات لانشاء شبكة محدودة لمترو الانفاق فى القاهرة ، يجمد وضع الاسطول البحرى التجارى ـ وللعديد من السنوات ـ رغم القصور الشديد فى امكانياته عن الوفاء باحتياجات التصدير والاستيراد ، ورغم أهمية وضخامة العائد ـ بالعملة الاجنبية ـ للاستثمار فى هذا المجال . فلم يزد ما ينقله الاسطول البحرى عن ٦ر٥ ٪ من حجم ما ننقله بالسفن ، كما وأن حمولته هى نفس الحمولة منذ عشر سنوات . بل ان حالة السفن أسوأ كثيرا عما كانت عليه ، فخلال الست سنوات الماضية لم يعوض الاسطول الا بسفينة واحدة حمولتها ٤٠ طن وناقلة بترول مستعملة .

وبصرف النظر عن رأينا فى مدى فاعلية مشروع الانفاق فى حل مشكلة النقل بالقاهرة ـ وهو ما ناقشناه تفصيلا فى بحث مستقل(١) ـ فقد كان من الضرورى أن يؤخذ فى الحسبان عند توزيع استثمارات النقل الاعتبارين الآتيين :

---

(١) الانفاق لن تعطى الا حلا جزئيا (١/٢٠) لمشكلة النقل فى القاهرة . انظر بحثنا « التنظيم العلمى ومشكلة النقل » كتيب ملحق للاهرام الاقتصادى ـ ١٥ يناير ١٩٦٩ .

الاول — اولويات المشروعات المختلفة ، اخذا فى الحسبان اهمية كل منها فى حل مشكلة معينة . ممثلا من جهة فى الحلول الاخرى البديلة والمتاحة ، ومن جهة اخرى فى العائد من المشروع . ومن الملاحظ اننا انفقنا — خلال ست سنوات — ٤٥٠ مليون جنيه نقدا اجنبيا نوالين ، بينما كانت استثماراتنا فى الاسطول التجارى خلال نفس الفترة ٨ ملايين جنيه فقط .

الثانى — التطور العلمى فى المستقبل المنظور . فبالنسبة للانفاق على سبيل المثال ، فان من المنتظر خلال العشر سنوات القادمة — وهى الفترة اللازمة لاتمام بناء الانفاق — أن يتم التوسع فى استخدام الطائرات بدلا من الانفاق للنقل داخل المدن وتخفيف ضغط المرور على الشوارع .

فقد تم التوصل الى الطائرة لوكهيد التى يمكنها أن تهبط وتصعد فى ممرات قصيرة . والطائرة V. Stol بمقدورها الهبوط فى الميادين الرئيسية فى قلب المدينة والضواحى . وقد توصل ثلاث مهندسين سوفييت الى طائرة صغيرة تصلح لراكب واحد ويمكنها النزول فى مساحة لا تزيد عن ثلاث أمتار مربعة (١) . وكان هناك اتجاه لاستخدام الهليكوبتر لنقل الركاب من مطار لندن الى ميدان فيكتوريا بها ، الا أن الفكرة استبعدت نظرا للضوضاء التى ستحدثها الهليكوبتر فى منطقة الاعمال فى قلب لندن ، وعلى كل فانه من المتوقع أن يتم تخليص الهليكوبتر من الضوضاء التى تحدثها خلال العشر سنوات القادمة .

أما من ناحية التكاليف . وهى العقبة الرئيسية حاليا للتوسع فى استخدام النقل الجوى للنقل داخل المدن ، فان الميزان يتحول سريعا لصالح الطائرة . ولعل مما يثار فى هذا الصدد أن ثمن تذكرة السفر بالطائرة من القاهرة الى اسوان ، قد وصل الى أن عادل تقريبا ثمن تذكرة القطار بالدرجة الاولى تكييف هواء . وفى بريطانيا تقدمت احدى شركات الطيران لتسيير خط من لندن الى جلاسجو ، على أن يكون سعر التذكرة — بتخفيضات معينة (٢) — يعادل تذكرة الدرجة الدنيا بالقطار .

ومن هذا يتضح أن التخطيط السليم للاستثمارات كان يقتضى توجيه استثمارات أكبر للنقل البحرى بدلا من انفاق القاهرة اخذا فى الحسبان العائد على رأس المال المستثمر فى كل ، ووجود بدائل اخرى لحل مشكلة النقل فى القاهرة خلال المرحلة الحالية ، والتطور المتوقع فى وسائل النقل داخل المدن فى المستقبل المنظور . ونفس هذا الوضع موجود بالنسبة للقطاعات الاخرى مثل النقل النهرى والسكة الحديد والنقل باللوريات .

وهكذا فان الخطة التى وضعتها وزارة النقل لم يراعى فيها التوزيع الكفء للاستثمارات المتاحة على القطاعات المختلفة للنقل . على أساس أولويات

---

(١) تبلغ سرعة الطائرة لوكهيد حوالى ٢٩٠ ميل فى الساعة والطائرة السوفييتية ١٦٠ كيلو متر فى الساعة .

(٢) كان ذلك على أساس أن يكون من حق الشركة الغاء الرحلات التى لا يتم فيها الاشغال الكامل للطائرة .

احتياجات كل من تلك القطاعات من جهة ، ومن جهة أخرى عدم ربط مبالغ ضخمة فى وسائل نقل من المتوقع عدم اقتصادية تشغيلها خلال عمرها الانتاجى ، مبالغ توجد قطاعات نقل أخرى فى أمس الحاجة اليها .

مما سبق يمكن ان نخلص أن النقل لم يعد تلك المشكلة التى تحل ببناء خط سكة حديد أو اعداد طريق لتسهيل الوصول الى مكان معين ، بل أصبح مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بكيفية بناء المجتمع وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية .

فبتقدم المجتمعات وتزايد الطلب على النقل وقصور الامكانيات عن مقابلة الرغبات بل الاحتياجات وبالتطور العلمى السريع للكفاءة الانتاجية لمختلف وسائل النقل ، أصبح ضروريا أن تتدخل الدولة بأعلى مستوياتها لتنسيق جميع خدمات نقل البضائع بما فى ذلك الجمعيات التعاونية لنقل البضائع واللوريات المملوكة للشركات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك فى اطار سياسة عامة يراعى فيها :

١ ــ تخطيط شبكة النقل كوحدة واحدة يكمل بعضها البعض الآخر . ومنع المنافسة ما بين مختلف وسائل نقل البضائع ــ بما فى ذلك السكة الحديد ولوريات النقل الداخلى واللوريات المملوكة للقطاع الخاص والجمعيات التعاونية للنقل ومنشآت القطاع العام ، سواء اكانت تلك المنافسة مباشرة أم غير مباشرة .

٢ ــ ترتيب أولويات الاستثمار المتاح واستخدام كل وسيلة نقل فى المكان المناسب لها والذى تحقق فيه أعلى كفاءة انتاجية (مستوى الخدمة بالاضافة الى تكلفتها الخاصة والاجتماعية) أخذا فى الحسبان :

(ا) مسافة المنقول .
(ب) نوع الحمل .
(ج) حجمه .
(د) طبيعته .
(هـ) اتجاهاته ومدى انتظامه .
(و) ظروف نقله .

هذا ويجب أن يراعى عند اختيار وسيلة النقل التطورات العلمية فى المستقبل المنظور ، والنتائج المتوقعة للابحاث التى تجرى حاليا لتطوير مختلف وسائل النقل .

٣ ــ دراسة نظام التعريفة بما يؤدى الى دفع العميل لاستخدام وسيلة النقل المناسبة أخذا فى الاعتبار مدى استفادة المنقول من وسيلة النقل المتاحة .

٤ ــ أن يكون التنظيم والتنسيق ما بين مختلف وسائل نقل البضائع من اختصاص وزارة النقل ، أما التنسيق ما بين امكانيات كل قطاع ــ طرق ، سكة حديد ، بحرى ، نهرى ــ فمن اختصاص المؤسسة النوعية المعينة .

اقتصـــــاديات

ورق الجرائد وورق المجـــلات

الدكتور صليب بطرس*

ما هو ورق الجرائد وورق المجلات ؟

قد يبدو لأول وهلة ، للرجل غير الاخصائى ، أن عبارة « ورق الجرائد » لها مدلول واضح ومحدد لا يكتنفه لبس أو ابهام فهى تدل ، فى رأيه ، على ذلك النوع الذى تطبع عليه الصحف اليومية . وكذلك الحال بالنسبة لعبارة « ورق المجلات » فهى تعنى الورق الذى يستعمل فى طباعة المجلات ، أى أن ورق الجرائد وورق المجلات يستمد اسمه من استخداماته فى طباعة الصحف .

ولكن الامر لم يغم على الرجل غير الاخصائى وحده فى هذا المجال . فكثير من الهيئات الرسمية وغيرها قد وقعت فى هذا الخطأ واعتبرت أن ورق الجرائد وورق المجلات ينصرف الى المعنى المشار اليه . وأدى ذلك فى مصر الى قيـــام مشاكل عديدة بين دور الصحف بصفة خاصة وبين مصلحة الجمارك(١) تتعلق بالرسوم الجمركية واجبة الاداء على هذين النوعين من الورق عند استيرادهما من الخارج لان هذه الصناعة لم تدخل أى بلد عربى بعد .

والواقع أن لكل من ورق الجرائد (٢) وورق المجلات (٣) عناصره وصفاته التى تميزه عن غيره من الانواع الاخرى من ورق الطباعة(٤) وورق الكتابة(٥) وغيرهما . فما هى هذه المكونات وهذه الصفات ؟

(*) المستشار الفنى لمؤسستى أخبار اليوم والشعب . دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة بروكسل .

(١) وقد حسم هذا الخلاف قرار هيئة التحكيم الصادر فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٠ برئاسة المستشار أحمد عبد الحميد الشريف وعضوية المحكمين كاتب هذا المقال ومكرم حبشى ، فى النزاع الذى كان قائما بين مصلحة الجمارك وبين دار المعارف.فذهبت الاولى الى أن كلا من ورق الجرائد وورق المجلات يستمد اسمه من استخدامه فى طباعة الصحف ، وليس له مكونات وعناصر معينة فاذا لم يستخدم لهذا الغرض استحق عليه الرسم القيمى المقرر على ورق الطباعة طبقا للفقرة ب من البند ١/٤٨ من التعريفة الجمركية وقدره ٢٠٪ أما اذا استعمل فى هـذا الغرض أعفى من الرسوم الجمركية طبقا للفقرة أ من نفس البند والبون بينهما شاسع . وقد أخذ هذا القرار بالرأى القائل أن الرسوم الجمركية على ورق الجرائد وورق المجلات لا تتأثر باستخداماته .

(٢) ويطلق عليه بالانجليزية Newsprint وبالفرنسية Papier Journal

(٣) ويطلق عليه بالانجليزية Mechanical Paper أو Magazine Paper وبالفرنسية Papier Magazine

(٤) ويطلق عليه بالانجليزية Printing Paper وبالفرنسية Papier à impression

(٥) ويطلق عليه بالانجليزية writing paper وبالفرنسية Papier écriture

ان الوقوف على هذه العناصر أمر ضرورى لمراقبة الجودة والجهل بها يؤدى الى غبن قد يقع على الهيئة التى تستهلك الورق ، فأى انحراف عن هذه المواصفات الفنية يعنى ارتفاع السعر الذى يدفعه المستهلك النهائى للورق وفيه ولا ريب تحميل لميزانية النقد الاجنبى للدولة بأعباء من الممكن تفاديها اذا أجريت اختبارات فنية عديدة للتأكد من مدى مطابقة الورق المشترى من الخارج للمواصفات القياسية . وسنعطى فيما بعد صورة رقمية لما يمكن أن تكون عليه الخسائر التى تتحملها الدولة نتيجة لعدم الاعتناء بهذه الناحية .

وتولى الدور الصحفية فى الخارج هذا الجانب من الورق أهمية كبيرة لاسباب عديدة على رأسها أن قيمة الورق تستغرق نسبة مرتفعة من المصروفات الاجمالية كما تستنفد نسبة عالية من جملة الايرادات . وكما يظهر من الارقام الخاصة ببعض الصحف البريطانية والكندية . ففى سنة ١٩٦٥ استنفدت قيمة الورق ٣٧ ٪ من المصروفات الاجمالية لجريدة الديلى تليجراف و ٣٨ ٪ فى حالة الديلى ميرور و ٣٦ ٪ فى حالة ذى بيبول (١) . أما عن الايرادات فان النسبة المئوية لقيمة الورق من جملة الايرادات فى نفس السنة تتراوح بين ٣٥ ٪ ، ٢١ ٪ حسب توزيع الجريدة (٢) .

وفى كندا كانت النسبة الاولى كالاتى (٣) :

التوزيع	١٩٥٨	١٩٦٨	١٩٦٩
٢٥٠ الف	٣٨ ٪	٣٧ر١ ٪	٣٧ر٥ ٪
٥٠ الف	١٩ ٪	١٨ ٪	١٧ر٣ ٪
٧٥٠٠	٨ر٧ ٪	٨ر٥ ٪	٨ر١ ٪

وتشترى مصر وحدها كميات كبيرة من ورق الجرائد وورق المجلات تدور حول ٣٥٠٠٠ طن من النوع الاول و ١٥٠٠٠ طن من النوع الثانى ، يكون نصيب المؤسسات الصحفية منها ما يزيد على ٩٠ ٪ . ومع أن قيمة الورق تستغرق فى مصر حوالى ٣٥ ٪ من المصروفات الاجمالية للصحف ، كما تستنفد حوالى ٣٠ ٪ من جملة ايراداتها ، فان واحدة من هذه المؤسسات لم تبد اهتماما بمراقبة جودة الكميات المستوردة . ونادرا ما تجد لدى هذه المؤسسات الادوات التى يستعان بها فى عملية الاختبار هذه ، والمعامل والفنيين المتخصصين الذين يزاولونها .

(١) The National Newspaper Industry 1966, table 21

(٢) نفس المصدر table 33

(٣) Newsprint Facts, volume 14, number 2, March, 1970, p. 1 New York.

المواصفات الفنية وطرق اختبارها

تعتمد المواصفات الفنية لورق الجرائد وورق المجلات على المكونات الاساسية ونسبة كل عنصر منها الى العناصر الاخرى . ولب الخشب هو أهمها جميعا وبكميته وبنوعه وبدرجة نقائه تتأثر المواصفات الفنية وهى عديدة يمكن بحثها تحت خمسة مجموعات :

١ ــ الابعاد	Dimensions
٢ ــ خواص السطح .	Surface properties
٣ ــ الخواص البصرية	Optical properties
٤ ــ المقاومات	Strengths
٥ ــ صلاحية الورق للطبع	Printability

وينضوى تحت كل واحدة من هذه المجاميع اكثر من خاصية يجب بحثها للوقوف على طريقة قياسها مع ذكر الادوات التى تستخدم فى هذا المجال(١) .

أولا : الابعـــاد

قد ينصرف ذهن القارىء الى ان المقصود بهذه الكلمة الابعاد المألوفة من طول وعرض وارتفاع ، ولكنها تعنى أكثر من ذلك :

١ ــ الوزن الاساسى Basis weight or substance وهويعبرعن زنةمتر مربع من الورق بالجرام جم / م٢ (g/m^2) ولم تجر العادة على وزن مترمربع ولكن توزن عينة من الورق ذات أبعاد معينة ثم يستخرج ما يعادل زنة المتر المربع . وفى ورق الجرائد القياسى تكون زنة المتر المربع ٥٢ جم **فى المتوسط عند صنعه** . أما الوزن الاساسى لورق المجلات فهو ٦٠ جم / م٢ . ويستمد هذا العنصر أهميته من أن ورق الجرائد يباع بالوزن(٢) فى حين أن الصحيفة هى عبارة عن مساحة معينة من الورق (مساحة الصفحة الواحدة × عدد الصفحات) . فكلما كان الوزن الاساسى أخف ، أنتج الطن الواحد عددا أكثر من صحيفة ذات عدد معين من الصفحات جرت العادة على أن يكون ثمانى .

---

(١) لقد اتسع العمل فى هذا الحقل فى السنوات الاخيرة واستحدثت عدة اصطلاحات فنية ونحتت من اللغات الاجنبية ومن أجل هذا رأيت أن أذكر هذه الاصطلاحات بالانجليزية لمقابلتها بترجمتها العربية . وسأحاول جاهدا تبسيطها حتى يتيسر على غير الاخصائيين استيعاب معانيها .

(٢) فى هيئة لفات يتراوح طولها بين ٤٣ سم ، ١٧٢ سم بالطن المترى metric ton ويعادل ١٠٠٠ كجم أو بالطن الناقص short ton ويبلغ ٩٠٧ر١٨٥ كجم (٢٠٠٠ باوند) أو بالطن الزائد long ton ويساوى ١٠١٦ر٠٥ كجم (٢٢٤٠ باوند). وقد جرت العادة على ترجمة long ton, short ton بالطن القصير والطن الطويل على التوالى وهذه ترجمة حرفية خاطئة .

ويعتبر الوزن الاساسى مثار نزاع بين البائع والمشترى . فمصلحة الاول تقضى بأن يكون هذا الوزن اكثر ارتفاعا عن الرقم القياسى ومصلحة الثانى عكس ذلك . ومن هنا اكتسبت الاسس التى تقوم عليها عملية قياس الوزن الاساسى ووسائل مراقبتها اهمية بالغة فى طرق مراقبة الجودة .

وليس الامر ميسرا فهو يعدو بكثير عملية مجرد وزن مساحة معينة من الورق المراد اختباره . وأول ما يسترعى الانتباه فى التعريف الذى أوردناه للوزن الاساسى هو انه « **٥٢ جم / م٢ أو ٦٠ جم / م٢ فى المتوسط عند صنعه** » . ومن هنا نشأت ضرورة ايجاد وسيلة للحصول على عينة تعبر تعبيرا أقرب ما يكون الى واقع شحنة الورق موضع الاختبار . وقد استقر العرف وجرت العادة فى صناعة الورق على عدة اسس نوردها فيما يلى :

(ا) عدد لفـــات العينة :

يستخرج عدد اللفات التى تؤخذ منها العينات التى يجرى اختبارها بموجب المعـــادلة(١) الآتية :

$$\text{ع}_{\text{ع}} = \sqrt{\text{ع}_{\text{ر}}}$$

حيث يمثل الطرف الايمن عدد لفات العينة ، والطرف الايسر عدد لفات الرسالة .

(ب) اختبار العينة ودرجة الرطوبة :

ان الرقم المتفق عليه دوليا للوزن الاساسى لكل من ورق الجرائد وورق المجلات هو عند صنعه .

ويتفرع على ذلك أن العينة عند اختبارها يجب أن تحتـــوى على نفس درجة الرطوبة التى يحتويها الورق فى مرحلته النهائية فى المصنع ، وان تعدل هذه الدرجة فى معمل الاختبار تبعا لمـــا تكون عليه الظروف المحيطة بالعينة . وتقوم درجة رطوبة (٢) الورق عادة بأنها الفقدان الذى يعتور العينة عند تجفيفها تحت درجة حرارة ٥٢ + ١٠٣° وحتى يصبح وزن العينة ثابت . ويعبر عن درجة الرطوبة كنسبة مئوية بين وزن الرطوبة ووزن العينة . وتتراوح هذه الدرجة فى ورق الجرائد وورق المجلات بين ٨ ٪ و ٩ ٪ فى المتوسط وفى جو تتراوح درجة رطوبته النسبية بين ٤٥ ٪ و ٥٠ ٪ .

---

(١) فاذا كانت الشحنة تحتوى على ٦٢٥ لفة فيجب الا يقل عدد لفات العينة عن ٢٥ لفة .

(٢) وتعرف درجة رطوبة الورق بأنها كمية بخار الماء التى تحتويها عينة الورق فى درجة حرارة معينة (٧٥ فهرنهيت) .

وتأسيسا على ذلك يجب أن تحاط عملية أخذ العينة بالضمانات التى تجعل تأثر درجة الرطوبة بالظروف الجوية المحيطة فى حده الادنى . ومن أجل هذا يحسن أن تؤخذ العينة على عمق ١٠ مم على الاقل من سطح اللفة . وكلما زاد هذا العمق كانت درجة رطوبة العينة اقل تأثرا بالظروف الخارجية .

ولدرجة الرطوبة أثر مباشر على كثير من الخواص الاخرى للورق مثل مقاومة الشد الذى تتعرض له لفات الورق فى آلات الطباعة السريعة(١) المستخدمة فى طباعة الجرائد اليومية . وقد تبين أنه كلما هبطت درجة الرطوبة ، ارتفع احتمال تقطيع الورق فالجفاف النسبى يفقد الورق جزءا كبيرا من مرونته وتقل تبعا لذلك درجة احتماله للشد . ويعتبر التقطيع من العيوب الرئيسية التى تصيب الورق . فالجريدة اليومية يتم طبعها فى وقت محدود جدا وكل تقطيع يترتب عليه ضياع وقت هو أغلى ما تمتلكه الجريدة مهما قلت مدته . فالجريدة اليومية تتنافس فيما بينها على الظهور مبكرا فى الاسواق وليس أضر على الجريدة من تكرار تأخر وصولها للقارىء لانه يستبدل بها الجريدة المنافسة وسرعان ما تتكون لديه عادة قراءة هذا المنافس . ونقصان درجة الرطوبة يساعد على تولد ذلك النوع من الكهرباء الاستاتيكية وما يترتب عليها من مشاكل .

ويجب أن يتراوح سمك طيات العينة بين ٣ و ٥ سم وأن تكون أبعادها ٢٠ × ٢٥ مم على الاقل ، ثم تلف للتو فى ورق مانع للرطوبة حتى يكون تأثير العوامل الجوية على درجة رطوبة العينة فى حده الادنى . ويجب أن تؤخذ العينات على عرض لفة الورق بحيث تؤخذ عينة عن كل ٥٠ سم تقريبا(٢) .

وفى داخل المعمل تجرى اختبارات على عدد من العينات تتراوح الواحدة منها بين ٣٠ و ٤٠ فرخا تؤخذ من وسط العينة ، وتوزن كل على حدة ثم يتم استخراج الوزن الاساسى لكل وزنة بالمعادلة الآتية :

$$\text{و} = \text{ك} \cdot \frac{\text{ن}}{\text{م} \times \text{ع}}$$

حيث :

و : الوزن الاساسى للوزنة الواحدة .
ن : مجموع وزن الافرخ فى الوزنة .
م : مساحة الفرخ الواحد .
ع : عدد الافرخ .
ك : ثابت هو ١٠٫٠٠٠ .

---

(١) ويطلق عليها بالانجليزية Rotary machine وبالفرنسية Rotative وبالالمانية Schnellpressen . وكل هذه العبارات تشف عن أن عملية الطباعة تتم فيها بسرعة عالية تتراوح بين ٢٠٫٠٠٠ ــ ٢٥٫٠٠٠ دورة سلندر فى الساعة .

(٢) فاذا كان عرض اللفة ١٧٢ سم تراوح عدد العينات بين ٣ ــ ٤ .

ولتوضيح مدى الخسارة التى تلحق المشترى فى حالة زيادة الوزن الاساسى للعينة عن الوزن الاساسى القياسى وهو الـ ٥٢ جم / م٢ ، نعوض فى هذه المعادلة بقيم رقمية افتراضية :

فاذا كانت ن = ١١٦ جم ، م = ٥٠٠ سم٢ ، ع = ٤٠

$$\text{لكانت و} = \frac{١١٦}{٤٠ \times ٥٠٠} \times ١٠٫٠٠٠ = ٥٨ \text{ جم / م}^٢$$

ونظرا لان الوزن الاساسى القياسى لورق الجرائد هو ٥٢ جم / م٢ فتكون هناك زيادة قدرها ١١٫٥ ٪ ينعكس أثرها على السعر فيرفعه بمقدار هذه النسبة ليصبح ١٨١٫٧٥ دولارا بدلا من ١٦٣ دولارا مثلا . والفرق يمثل الخسارة التى تتحملها ميزانية النقد الاجنبى عن كل طن يستورد على هذا النحـــو .

(ج) الثخانة Thickness (Caliper)

وتقاس الثخانة بجزء من الف من المليمتر بواسطة ميكرومتر . وتختلف ثخانة ورق الجرائد القيـــاسى زنة ٥٢ جم/م٢ عن ثخـــانة ورق المجـــلات ٦٠ جم/م٢ .

(د) الكثافة Density (bulk)

وفى صناعة الورق يعبر عن الكثافة بأنها الحجم النوعى Specific volume أى مقلوب الوزن النوعى ، وتقدر الكثافة بوزن سم٣ بالجرام وتستخرج بواسطة المعادلة الآتية(١) :

$$ف = \frac{و}{ث}$$

حيث :

ف : الكثافة

و : الوزن الاساسى لرزمة من الورق(٢)

ث : الثخانة للرزمة الواحدة

وفى حالة ورق الجرائد القياسى تزيد الكثافة قليلا عن ١٫٥ سم٣ / جم ، وفى حالة ورق المجلات تتراوح بين ١٫٠ — ١٫٥ سم٣ / جم .

---

(١) John H. Ainsworth, Paper the Fifth Wonder, 1959 p 166.

(٢) والرزمة فى تجارة الورق عدد من الافرخ ذات حجم معين فى الغالبية العظمى من الحالات خمسمائة وفى حالات نادرة يقل أو يزيد العدد عن هذا الرقم . وفى حالة ورق الجرائد تتكون الرزمة من ٥٠٠ فرخ مقاس ٦٠ × ٩٠ لهـــذا الفرض .

ثانيا : خواص السطح

من الخواص الهامة لورق الجرائد أن يكون له سطح مستو حتى يلامس سطح الورق كل نقطة من « الفورمة » المراد طبعها .

وفى هذا الصدد يبحث عادة :

(ا) خشونة الورق ، ويطلق عليها بالانجليزية عدة الفاظ يحسن أن نوردها فى هذا المقام (Smoothness, evennes, finish) وتقاس درجة الخشونة بطرق مختلفة نذكر منها اثنتين : وفى البلاد الاسكندنافية يستخدمون طريقة يطلق عليها اسم Bendtsen وتتلخص فى أن آلة القياس وهى على هيئة فنجان اسطوانى توضع مقلوبة على عينة الورق المراد اختباره وهذه الاسطوانة ذات قطر معين وسمك معين ووزن معين تفضى الى أن يكون الضغط على سطح الورقة معادلا الكيلو جرام على المتر المربع (كجم / م٢) . ثم يسمح بتمرير تيار من الهواء ذى ضغط معين فى آلة القياس . ونظرا لان الهواء لا يستطيع الا المرور من بين حافة الاسطوانة وسطح الورق ، فكلما كان الورق أكثر خشونة ، كان اندفاع مرور الهواء بسرعة أكثر . وعن هذا الطريق يمكن قياس درجة تسرب الهواء بواسطة الروتامتر rotameter ومعنى هذا أن السطح الاملس يورى رقما منخفضا . وقياس درجة الخشونة يكون بالمليمتر دقيقة وهو فى حالة ورق الجرائد ١٠٠ ــ ١١٠ ملم / ق من ناحية الحصيرة و ٨٠ ــ ٩٠ مليم / ق من الناحية الاخرى وفى ورق المجلات يبلغ ١٥٠ ملم / ق .

وهناك طريقة ثانية يطلق عليها اسم Bekk ولا تختلف من ناحية المبدأ عن الطريقة الاولى ولكن نتائجها تشير الى عدد الثوانى التى يستغرقها مرور كمية معينة من الهواء ومعنى هذا أن ارتفاع الرقم فى هذه الطريقة يدل على أن السطح أملس .

(ب) صلابة الورق Hardness

وتظهر أهمية درجة الصلابة فى أن ورق الجرائد لا يمكن أن يكون أملس كالزجاج ولكن له درجة من الخشونة ومع هذا فنجد أن كليشهات الهافتون Half-tone تظهر على هذا النوع من الورق بطريقة مقبولة . ويعزى ذلك الى أن الورق قابل للضغط ، فعندما يمر الورق بين سلندرات المطبعة فان درجة صلابته يجب أن تمكن من ضغطته بطريقة تسمح بأن يلامس كل نقط الهافتون سطح الورق . ومعنى هذا أن الورق الصلب لا يعطى نتائج طباعية طيبة حتى ولو كانت درجة خشونته منخفضة .

ويمكن تعريف درجة صلابة الورق بأنها النسبة المئوية بين خشونة الورق تحت ثقل ٥ كيلوجرام للمتر المربع (كجم / م٢) وتحت حمل ١ كجم / م٢ .

فلو كانت :

درجة الخشونة تحت ثقل ١ كجم / م٢ = ١٠٠ ملم / ق

ودرجة الخشونة تحت ثقل ٥ كجم / م٢ = ٣٥ ملم / ق

لكانت درجة الصلابة ٣٥ ٪ .

ودرجة صلابة ورق الجرائد القياسى تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ ويدل الرقم الاقل ، بطبيعة الحال ، على أن الورق اقل صلابة .

ثالثا : الخواص البصرية

يقصد بالخواص البصرية ذلك الاثر الذى يتركه الفحص النظرى للورق على العين المجردة ويستخدم الفوتوميتر photometre فى اختبار هذه الخواص والمبدأ الذى تقوم عليه هذه الآلة هو ان تسلط على سطح الورق المراد اختباره ، كمية من الضوء صادرة من مصدر ضوئى ثم يحدد ، بواسطة خلية ضوئية ، النسبة المئوية للضوء المنعكس على هذا السطح .

ويحسن فى هذا المقام أن نذكر بعض الحقائق المبسطة عن الضوء التى تساعد على تفهم هذه الناحية . وكلنا يعرف الالوان التى يحتويها قوس قزح وهى تختلف بين الازرق والاخضر وما بينهما والاصفر والاحمر وما بينهما وتتراوح أطوال موجات الضوء بين ٤٠٠ نانوميتر(١) (للازرق والبنفسجى) و ٧٠٠ نانوميتر (للاحمر) . ويطلق على هذا المدى « الطيف المرئى » أى ما تستطيع العين المجردة ان تراه . وتقع أعلى درجة لحساسية العين للضوء فى وسط الطيف أى حول ٥٥٥ نانوميتر (أخضر) . وقد وقع اختيار العلماء على هذه الموجة لقياس الخواص البصرية للورق على التفصيل الاتى :

(ا) معامل النصاعة Luminance Factor

ويعنى به التعبير عن شدة بياض الورق(٢) ، ومعامل النصاعة هو نسبة مئوية للضوء الذى تعكسه اضمامة الورق المحتوية على عشر ورقات على الاقل ، عندما يسلط عليها ضوء أخضر يبلغ متوسط طول موجته ٥٥٥ نانوميتر . ويجرى الاختبار عن طريق وضع مرشح أخضر أمام مصدر الضوء . ويبلغ معامل نصاعة ورق الجرائد القياسى وورق المجلات ٧٠ ٪ .

وفى بعض الاحيان تقاس نصاعة الورق باستخدام مرشح أزرق (أى ٤٥٧ نانوميتر) . ويعزى اختيار اللون الاخير الى اعتبارات نفسية لا الى اعتبارات فسيولوجية ذلك أن كثيرا من الناس ينزعون الى اعتبار اللون الابيض

---

(١) النانوميتر الواحد (nanometre) يساوى ١ : ١٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر١ من المتر

(٢) جاء فى « قاموس المنجد فى اللغة والادب والعلوم » « الطبعة الثامنة عشرة صفحة ٨١٢ » نصع اللون اشتد بياضه » .

الضارب الى الزرقة أكثر بياضا من الابيض الضارب الى الصفرة . ويبلغ عادة معامل نصاعة ورق الجرائد مقيسا بمرشح أزرق ٦٠ ٪ تقريبا .

ب) اللانفاذية او اللاشفافية : Opacity

وتورى هذه العبارة كمية الضوء التى لا يسمح الورق بنفاذها فيه . ودون توغل فى التفاصيل يمكن القول بأن ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر فى اللاشفافية هى : قدرة الالياف التى يصنع منها الورق على تفريق الضوء ، وقدرتها على امتصاصه . وكمية الالياف (أى الوزن الاساسى) . والقدرة على تفريق الضوء هى من سمات الالياف نفسها . ولب الخشب الميكانيكى يمتاز فى هذا المجال بأكبر ميزة له وهى أن قدرته على تبديد الضوء تبلغ ضعف قدرة السليلوز ، ومن اجل هذا فان كفاءته فى منع الضوء من النفاذ خلال الورق اكبر بكثير من السليلوز . وتتوقف خاصية امتصاص الضوء على كمية مواد الصباغة التى تضاف الى الورق . وكلما أضيفت مواد الصباغة ، هبطت درجة نصاعة الورق . وتبعا لذلك فان هناك حدا لزيادة شفافية الورق بهذه الوسيلة . وأخيرا يمكن زيادة لاشفافية الورق عن طريق زيادة الوزن الاساسى . ولكن ، كما سبق أن أوضحنا ، فان لهذه الوسيلة علاقة مباشرة بالتكاليف .

ولا انفاذية ورق الجرائد القياسى زنة ٥٢ جم / م٢ تدور عادة حول ٩٤٪ ونفس النسبة فى ورق المجلات وتحسب هذه النسبة المئوية عن طريق قياس انعكاس الضوء فى فرخ واحد من الورق خلفيته سوداء ثم ينسب الرقم الى معامل النصاعة .

(جـ) اللـــون :

وبجانب النصاعة واللاشفافية يحسن أن نتكلم عن تفاوت درجات اللون فى الورق . ويستند اختبار درجة اللون الى نظرية خلط الالوان المشهورة باسم ترستيماس Tristimulus وعن طريقها يمكن الحصول على أى لون بخلط الالوان الثلاثة الرئيسية (الاحمر والازرق والاصفر) بنسب محددة . وتساعد هذه النظرية فى تحديد الالوان تحديدا رقميا عن طريق حساب طول الموجة السائدة فى اللون ويتم ذلك بواسطة قراءة الانعكاسات الضوئية باستخدام المرشحات الاحمر والاخضر والازرق . وفى ورق الجرائد تسود موجة اللون الرمادى الضارب الى الصفرة (وطولها ٥٧٦ نانوميتر) وهى تقع بين الاصفر الخالص والرمادى الخالص من الطيف .

وتولى مصانع الورق العالمية(١) اهمية كبيرة لدرجات اللون نتيجة لان ذلك يعطى الطباعين مرونة كافية لاستخدام ورق من مصادر متعددة فى المطبوع الواحد ولا يجدون فى ذلك حرجا ما دامت درجات اللون قد اتبع فى أعدادها قاعدة واحدة .

---

(١) وأهم محاولة فى هذا الصدد هى ما قامت به مصانع الورق الاسكندنافية ، وكانت نتيجتها ما أطلق عليه اسم Scan Blue Shade وطول الموجة السائدة فيه تبلغ ± ١/٢ ٥٧٥ نانوميتر مع درجة نصاعه ٥ر٢ ± ٧٠٪ .

رابعا : خواص المقـــاومة

سبق ان ذكرنا اهمية الوقت فى طباعة الجرائد ، وان الخسارة الحقيقية الناجمة عن الوقت الضائع تربو كثيرا على الخسارة الظاهرية . ومن هنا اكتسبت خواص المقاومة أهمية كبيرة للغاية . واحتدم الخلاف حول عناصر « المقاومة » وأهمية كل عنصر فيها . واستقر الرأى على أن هذه العناصر هى : مقاومة التمزق ، ومقاومة الشد ، ومقاومة الانفجار .

(ا) مقاومة التمزق Tear Strength

تقاس درجة مقاومة التمزق بواسطة مقياس المندورف Elmendorf Tester حيث توضع عدة أفرخ على هيئة ملزمة ثم يجرى فيها قطع يستمر حتى يصل الى طول معين بواسطة بندول ثم تؤخذ القراءة التى تدل على مقـــاومة التمزق . ولكى يزال أثر الوزن الاساسى على قوة التمزق تحسب على أساس ١٠ جم / م٢ ويطلق على الرقم الناتج معامل التمزق . ويبلغ هذا المعامل فى حالة ورق الجرائد حوالى ٤٠ جم / م لكل سم عبر المـــاكينة .

(ب) مقاومة الشد Tensile Strength

تمارس الآلات السريعة التى تطبع الجرائد والمجلات ، كما ســـبق ان أوضحنا ، على لفات الورق المستخدمة شدا نتيجة للسرعة الهائلة التى تدور بها هذه الآلات . ومن أجل هذا يجب أن يتمتع هذان النوعان بمقاومة معينة لهذا الشد والا تعرضت اللفات للقطع مما يترتب عليه توقف الآلة وضياع الوقت المخصص للطباعة وهو ثمين . وتقاس درجة هذه المقاومة عن طريق تثبيت قطعة من الورق عرضها ١٥ مم فى آلة القياس الخاصة ثم تشد حتى تقطع . وتبلغ مقاومة الشد فى حالة ورق الجرائد ١٦٠ كيلوجرام على عرض متر .

(جـ) مقـــاومة الانفجار Bursting Strength (Mullen)

ليس لمقاومة الانفجار نفس الاهمية فى حالة ورق الجرائد وورق المجلات نظرا لانه فى استعمالات هذين النوعين لا يتعرضان لما يترتب عليه انفجار الورق .

خامسا : صلاحية الورق للطبع

ان صلاحية الورق للطبع هى ، فى واقع الامر ، محصلة الخواص سالفة الذكر . وبجانب هذه الخواص توجد درجة « مسامية الورق » Porosity وعلاقتها بدرجة تشرب الزيت Oil absorption ولهذين الخاصتين علاقة مباشرة بمدى تشرب الورق للحبر . ولم تتمكن مصانع الورق من الوصول بعد الى مقاييس دولية فى هذا المقام .

الخـــــلاصة

تناولنا فى هذا البحث الاختبارات التى يجب أن تجرى على ورق الجرائد وورق المجلات بعد الصنع . ولكن هناك اختبارات أخرى لم نتناولها فى هذا البحث تجريها مصانع الورق على المواد الاولية التى يصنع منها الورق خلال المراحل المختلفة للعملية الصناعية ولا يعنى ذلك أنها أقل أهمية من تلك الاختبارات . ولكنها تعتبر مسألة داخلية تهتم بها المصانع ولا تسترعى انتباه المشترى فهذا الاخير لا يعنيه الا أن تكون المواصفات الفنية للورق مطابقة للمقاييس القياسية ، وتتبع أسبابها يخرج عن اختصاصه .

ولعلنا نكون قد نجحنا فى نقل صورة اقرب الى الحقيقة عن مدى أثر الانحراف عن المواصفات الفنية القياسية ، فى أسعار الورق المتفق عليها وما يتردد صداه فى درجة جودة المطبوع مما يكون له أثر مباشر فى التكلفة النهائية للمطبوع ومدى قدرته على المنافسة .

ولعل مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى اتفقت مؤسساتها الصحفية فيما بينها على انشاء هيئة موحدة تتولى شراء كميات ورق الجرائد وورق المجلات اللازمة لتلك المؤسسات . وكان الامل معقودا على هذه الهيئة التى أنشئت منذ عشر سنوات للقيام بهذه الاختبارات وبذلك تحقق وفرا كبيرا من النقد الاجنبى بجانب تمكين تلك المؤسسات من الحصول على ورق أفضل . ولعل الجامعة العربية تستطيع أن تنشىء هيئة تلجأ اليها الهيئات التى تشترى الورق لاختبار جودة الكميات التى تشتريها البلاد العربية من كافة أنواع الورق المختلفة وهى هائلة . وعلى مر السنين تكتسب هذه الهيئة مكانتها اللائقة بها بين معامل الاختبار الدولية ، وتكون للشهادات التى تصدرها وزنها فى المجال الدولى وذلك بدل أن تلجأ هذه الهيئات الى المعامل الاجنبية .

التقييم المزرعى

الدكتور أحمد سعيد حسنين

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى

كلية الزراعة ـ جامعة عين شمس

مقـــدمة :

التقييم المزرعى هو العملية المنظمة لتعريف وتصنيف الخواص المزرعية لتقدير قيمتها بمعيار النقود على ضـــوء الظروف الشـــخصية والطبيعيـــة والاقتصادية المرتبطة بالمزرعة .

وقبل الحرب العالمية الاولى كان التقييم عملية تقـــديرية تبنى على نظـــرة سريعة للمزرعة ولكن فى وجود المثمن المحترف أصـــبح التثمين يوضـــع على اساس استقارير المفصـــلة المبنية على آخـــر ما وصلت اليه أبحاث التربة والمحاصيل والمنشآت والتكاليف المزرعية بحيث يخدم أغراضا متعـــددة من خلال تلك التقارير التى يكشف كل منها عن مفاهيم جديدة تخدم وتوضـــح طبيعة التقييم المزرعى .

انواع التقييم المزرعى :

توجد عدة انواع مختلفة من التقييم المزرعى تختلف باختلاف الغرض الذى تجرى من أجله عملية التقييم ولكنها تشترك جميعا فى حاجتها الى عمليات التعريف والتصنيف والتقييم وهذه الانواع هى :

١ ـــ التقييم من أجل القروض الزراعيـــة .

٢ ـــ التقييم من اجل الشراء أو بيع المزرعة .

٣ ـــ التقييم من أجل تقديرات ضرائب الملكية الزراعية .

٤ ـــ التقييم من أجل منازعات واحكام الملكية الزراعية .

٥ ـــ انواع أخرى من التقييم تختص بتقديرات ضريبة التركات وحقـــوق الارتفاق وسنتناول فيما يلى بالتفصيل كل نوع من هذه الانواع :

١ ـــ التقييم من أجل القروض الزراعية :

الغرض الاساسى من هذا التقييم هو وضع احدث قيمة للمزرعة ـــ مع مراعاة التوقعات والتنبؤات على التغيرات المستقبلة فى المستوى العام للاسعار

وتجديد وسائل الانتاج التكنولوجية والتغيرات فى انواع المحاصيل السائدة فى المناويل الزراعية . وكذلك تغيرات التفضيل الغذائى وخاصـة بالنسـبة للقروض طويلة الاجل (٢٠ ــ ٣٠ سنة) والتى فى خلالها قد تنتقل ملكية العقار المرهون الى اكثر من مالك .

كما يجب أن يوضع فى الاعتبار عند اجراء التقييم الدخل المزرعى والذى بواسطته ستسدد القروض وفوائدها ــ مع مراعاة جميع انواع المخاطـر الطبيعية كالفيضانات والجفاف والاصابة بالافات الحشرية والفطرية والبكتيرية التى تصيب انواع الانتاج من نباتى او حيوانى وكذلك مخاطر انواع الكسـاد واضعين فى الاعتبار الحالة المعنوية التى تسود المجتمع والتى تجعل الملاك رغم هذه المخاطر يحافظون على أملاكهم من اخطار نزع الملكية .

٢ ــ **التقييم من أجل الشراء او البيع :**

يرغب كل من المشترى والبائع وضع احدث تثمين لتقييم المزرعة معتمدا على جميع التفاصيل والتوضيحات التى تهم كلا منهما .

فالمشترى يرغب فى معرفة جميع خواص التربة وذلك من حيث وجود طبقة صلبة تحت السطح أو وجود بقع متفرقة من الاراضى القاوية بالمزرعة وكذا حالة الرى والصرف بها ــ وذلك حتى لا يفاجأ المشترى بأنه مضطر الى أن ينفق مبالغ ضخمة على بعض الاصلاحات والمنشآت وتحسين وسائل الرى والصرف مما لم يوضع فى الاعتبار عند اجراء عملية التقييم .

كما يهم البائع والمشترى معرفة اهمية ما تتمتع به المزرعة من موقع ممتاز قريب من السوق أو مركز التسويق وكذلك ما تتمتع به من مرافق كالطرق العامة ووجود المدارس والمعابد والمستشفيات كما يهم البائع معرفة ما يتوقع أن يصيب المزرعة من مشروعات نتيجة لتنفيذ الخطة وكذلك امكانيات الاستغلال الاقتصادى للمشروعات المحصولية أو الحيوانية الداجنية واللحمية أو الحشرية العســلية .

٣ ــ **التقييم من أجل تقديرات الضرائب :**

يختلف التقييم هنا عنه فى حالة القروض الزراعية فى اننا لا نحتـاج الى التوقعات والتنبؤات طويلة المدى ، وتعتبر مهمة المثمن هنا صعبة وذلك لصعوبة اختيار درجات الجودة المناسبة للمزارع فى المنطقة الواحدة ، ووضع المزارع المتماثلة فى شريحة واحدة ، كما ترجع الصعوبة التى تواجه المثمن كذلك الى أن هذا التقييم غير دقيق لكونه تقريبيا ويعتمد على قواعد اجمالية .

٤ ــ **التقييم من أجل منازعات وقضايا الملكية :**

يجب أن يكون التقييم فى مثل هذه الحالات على درجة عالية من الدقة حتى يمكن تعويض الملاك تعويضـــا عادلا عن ملكياتهم المنزوعة أو تمكينهـــم من

استرداد ما نزع منهم ولذلك يعتبر سعر السوق هو الثمن المجزى العادل المبنى على أسس وقواعد صحيحة والذى تأخذ به الجهات الرسمية والمحاكم فى تقييم الملكيات وفى الحالات التى ينتج عنها صعوبة عملية الاستغلال وانخفاض قيمة المزرعة نتيجة شق الترع الرئيسية والطرق وسط المزرعة يجب أن يوضع فى الاعتبار بخس الثمن وهو الفرق بين الثمن قبل وبعد الاضرار التى لحقتها نتيجة شق الترع أو مرور الطرق الرئيسية وسط المزرعة علاوة على ثمن الاراضى المنزرعة .

ويجرى التقييم كذلك لاغراض أخرى كتقديرات ضرائب التركات ووضع قيم للاصول الرأسمالية المزرعية بقيدها فى الدفاتر المحاسبية واجراء التأمينات على المبانى والمنشآت المزرعية .

مراحل اجراء عملية التقييم :

توجد ثلاث مراحل هامة لاجراء عملية التقييم وهى :

اولا : تجميع البيانات .

ثانيا : المعاينة .

ثالثا : عمل التقييم .

أولا : تجميع البيانات

يجب على المقيم أن يقوم بمراجعة موقع المزرعة وأوصافها القانونية مستخدما فى ذلك الخرائط المساحية والسجلات العقارية وكل ما يستند اليه من معلومات عن المزرعة كما يحتاج المثمن لخرائط التربة والمبين بها جميع الخواص الطبيعية من حيث كونها طينية ثقيلة أو خفيفة أو رملية ، وعمق السطح وبعد الماء الجوفى ، ووجود أو عدم وجود طبقة صلبة تحت التربة وكذلك الخواص الكيماوية كوجود بقع قلوية بها وكمية ونسب العناصر الاساسية لاحتياجات النبات الغذائية ومقدار ملائمة التربة لانواع المحاصيل المختلفة .

كما يجب معرفة الاثمان التقديرية للمزارع المتشابهة فى نفس المنطقة والغلة الغذائية وأثمان المحاصيل وقيمة الضرائب العقارية والفائدة على القروض العقارية السائدة بها . وقبل التوجه الى المزرعة لاجراء التقييم يجب على المقيم أن يمر على المصالح الحكومية بالمنطقة التى تختص بشئون الملكية الزراعية لمراجعة ما لديه من بيانات للتأكد من مطابقتها للواقع والاوصاف القانونية للمزرعة .

كما يجب على المقيم أن يكون لديه خريطة مصورة من الجو للمزرعة مبينا عليها حدودها ومواقع الترع والمصارف والمنشآت والأشجار وما شابه ذلك .

كما يجب ان يتزود المقيم بالادوات المناسبة كمثقاب التربة او المجس لاخذ العينات واختبار الطبقة الصلبة وميزان الماء لمعرفة نسب انحدار السـطح وشريط القياس وآلة تصوير لتصوير المبانى والمنشآت والادوات اللازمة لعمل خريطة تقييم المزرعة .

ثانيا : المعاينة والمقارنة :

وعندما يكون المقيم مزودا بكل البيانات والادوات المطلوبة فانه يستطيع ان يتوجه الى المزرعة مبتدئا قبل دخولها بالتجول فى البيئة الموجودة بها المزرعة للتعرف على الاحوال الاجتماعية . كذلك يمكنه دراسة حدود المزرعة وبهذا يمكنه أن يكون فكرة أولية قبل أن يدخل فى التفاصـيل الدقيقـة التى يمكن تقسيمها الى :

١ ــ التقييم الاجتماعى .

٢ ــ اعداد خرائط التقييم .

٣ ــ جـرد المبـانى .

٤ ــ الاتصال بمدير المزرعه .

٥ ــ مقارنات اسعار بيع المزارع المتشابهة .

١ ــ التقييم الاجتمـاعى :

التقييم الاجتماعى هو معرفة مقدار ما يتمتع به مجتمع المزرعة من وجود المدارس والمعاهد والوسائل الترويحية المختلفة . كما يجب معرفة ما يسود هذا المجتمع من الروح الاجتماعية وما تتمتع به المزرعة من مركز تسـويقى وقربها أو بعدها من الطرق العامة الرئيسية .

٢ ــ اعداد الخـرائط :

توفيرا للوقت والجهد واحكاما لعملية التقييم يجب على المثمن ان يعد جميع الخرائط المساحية وخرائط حصر التربة وكذلك خريطة للمزرعة معسورة من الجـو .

٣ ــ جرد المنشآت والمبانى :

لا تعنى هذه العملية مجرد وصف قياس وتصوير المبانى والمنشآت المزرعية فقط ولكنها تعنى كذلك مصاريف الصيانة السنوية لهذه المنشآت .

٤ ــ الاتصال بمدير المزرعة :

لا يتيسر دائما مقابلة مدير المزرعة وخاصة فى المزارع المباعة حديثا او التى تركها المستأجر وحينما يتيسر اللقاء مع مدير المزرعة يجب افهامه بالغرض

من الزيارة واستئذانه فى عمل جولة بالمزرعة للوقوف على جميع التفاصيل التى يمكن على أساسها مناقشة مدير المزرعة مناقشة واعية للاستفادة بخبرته الطويلة من العمل بها .

د ــ **المقارنات السعرية :**

تجرى المقارنة أساسا بين المزارع المتجاورة والمباعة حديثا والمتشابهة فى جميع الظروف ــ الفسيوجرافية بقدر الامكان ــ ولهذا يجب أن يكون المقيم على علم تام ودراية بخواص التربة وأنواع المحاصيل المنزرعة حتى يمكن اجراء المقارنات السعرية على أساس الانتاجية الطبيعية لهذه المزارع بالمزارع المقيمة .

كما يجب أن يوضع فى الاعتبار العوامل الغير كسبية بين هذه المزارع أثناء اجراء المقارنات لوضع التقييم الدقيق .

ثالثا : التحليل النهائى للبيانات وعمل التقييم

تعتبر هذه المرحلة هى آخر مراحل التقييم ويمكن تقسيمها للخطوات الآتية :

١ ــ **التقييم الدخلى أو الكسبى :**

الدخل المزرعى هو الناتج الطبيعى للمزرعة معبرا عنه بالنقود وذلك فى حالتى الزراعة على الذمة أو الايجار العينى . أما فى حالة سيادة الايجار النقدى فان دخل المالك من المزرعة هو الايجار أو ربح الاراضى الذى يتحصل عليه .

والمعول عليه هنا صافى الدخل أو صافى الايجار ــ وصافى الدخل هو الدخل منقوصا منه جميع المصاريف النقدية والعينية واستهلاكات أدوات الانتاج والمبانى نتيجة اشتراكها فى العملية الانتاجية ــ أما صافى الايجار فهو الايجار منقوصا منه قيمة الضريبة العقارية وبعض المصاريف الاخرى .

ويقدر الثمن الكسبى أو الدخلى باستعمال المعادلة الاتية :

$$\text{الثمن الكسبى} = \frac{\text{صافى الايجار أو صافى الدخل}}{\text{سعر الفائدة على القروض العقارية}} \times ١٠٠$$

ويزداد الثمن الكسبى كلما زاد صافى الدخل أو انخفض سعر الفائدة على القروض الزراعية طويلة الاجل . وبالرغم من بعض الصعوبات التى تجابه هذه الطريقة فان من مزاياها انها توجه انتباه المثمن الى العوامل والقوى

التى تؤثر على القيمة كما انها تلزمه ان يأخذ فى الاعتبار الظروف التى تؤثر على الدخل والتكاليف .

٢ ــ **سعر الســوق :**

سعر السوق هو الثمن الذى يعبر عن التقلبات السعرية الناشئة عن طلب وعرض الاراضى الزراعية تحت الظروف العــادية وهو يمثــل الثمن المثالى للمزارع المتشابهة والتى بيعت اختياريا فى صفقات علنية وتحت شروط عوامل المنافسة الحــرة .

ويجب أن يوضع فى الاعتبار عنــد اجراء مقارنة اثمــان البيع بين المزارع المتشابهة التغيرات فى قيمة النقود الناشئة عن التغــير فى المستوى العــام للاسعار . لذلك يجب أن يعمل التعديل بين هذه الاثمان حتى تكون المقارنة صحيحة ويمكن الاستفادة بمعرفة تاريخ التصرفات البيعية التى تمت للمزرعة موضع التثمين فى تقدير القيمة السوقية للمزرعة .

٣ ــ **ارتباط الدخل وسعر السوق فى تكوين الثمن النهائى للمزرعة :**

يرى بعض المثمنين ضرورة استخدام طريقتى الدخل وسعر السوق معا لتقييم المزرعة وذلك للقيود والاعتراضات التى تواجه كلا منهما كطريقة متكاملة لتقدير الثمن . فاذا كان الدخل المزرعى النقدى يكون نسبة كبيرة من اجمالى الدخل المزرعى تستخدم طريقة الدخل والثمن الكسبى فى التقييم ويستخدم سعر السوق فى الحصول على البيانات اللازمة من مكونات الدخل غير النقدية . اما اذا كان الدخل المزرعى على عكس ذلك فتستخدم طريقة المقارنة فى التقييم وتستخدم طريقة الدخل فى التحقق من صحة التقدير .

٤ ــ **القيمة وعلاقتها بطرق التقييم :**

يعبر عن قيمة السلعة بنسبة استبدالها بالسلع الاخرى وفى المجتمع الحديث لا تقاس السلع ببعضها ولكنها تقاس بالنقود ، لذلك تعتبر النقود مقياس مشترك للقيمة كما انها تقيس القيمة ولا تحددها لانها ليست مقياس ثابت بل تخضع للتغير من وقت لاخر .

كما يجب التفرقة بين قيمة المبادلة ــ أو القيمة الموضوعية ــ وقيمــة الاستعمال أو القيمة الظاهرة التى تخضع لاهميتها عند شخص معين وليست لها صفة عامة أو أهمية اجتماعية لانها تتأثر قولا وضعفا حسب قوة الميل الفردى أو الحاجة الشخصية .

اما تقدير قيمة المبادلة فيكون تبعا لحاجات عامة وتقدر على اساس سعر السوق وتتم فى صفقات علنية . لذلك يجب أن يوضع فى الاعتبار عند تقييم المزرعة وتقدير القيمة الحقيقية لها جميع الطرق والوسائل المستخدمة فى عملية التقييم . فالدخل والتكاليف وسعر السوق تعتبر وسائل تقدير القيمة ، ولكن

القيمة السوقية ينظر اليها دائما على انها الاختبار التام والنهائي لها وذلك لانه توجد عناصر غير نسبية وغير مكلفة لا يمكن ظهورها فى تحليل عناصر تكوين القيمة من ناحيتى الدخل والتكاليف ، وهذه العناصر هى الموقع الممتاز من حيث توفر المنشآت الاجتماعية والترويحية والصحية والثقافية وقرب المزرعة من الطرق الرئيسية ومراكز التسويق وكذلك ما ينتظر أن تحصل عليه المزرعة من مشروعات الخطة أو التوقعات فى ارتفاع أسعارها نتيجة وقوعها بالقرب من المدينة ودخولها نطاق المبانى وتعتبر القيمة السوقية هى القيمة المعمول بها فى المحاكم لخلوها من التعقيدات التى تكتنف طريقتى الدخل والتكاليف .

وفى حالة عدم توفر العدد الكافى للمقارنة من البيوع الحقيقية تحت شروط المنافسة الحرة وحينما يدخل الدخل المزرعى النقدى فى تكوين النسبة الكبيرة من الدخل تستخدم طريقة الثمن الكسبى أو الدخلى فى تقييم المزرعة . وفى حالة اعتماد المزرعة على المنشآت والمبانى فى عملية الاستغلال فان القيمة تعتمد أساسا على تقدير التكاليف والنفقات فى تقديرها . لذلك نرى عند تقدير القيمة الحقيقية المتكاملة الاستعانة بهذه الوسائل الثلاثة مجتمعة فى التقييم .

تقييم المزارع والمناطق الزراعية

لا يكفى فى عملية التقييم أن تقيم المعالم الفردية للمزرعة بل يجب أن يكون الحكم على قيمة المزرعة ككل وذلك لان تجميع قيم المعالم الفردية ليس ضروريا أن يعطى قيمة المزرعة كوحدة واحدة . وأبعد مدى من التقييم المزرعى هو تقييم المناطق الزراعية وهو نوع آخر من عملية التقييم تجريه سلطات تقدير الضرائب وتوكالات التسليف وجماعات أخرى ، وفى هذا النوع من التقييم تعطى أهمية خاصة لتصنيف الاراضى مع بيان الاختلافات حسب الرتب الوصفية ويعتبر هذا التقييم مجال جديد من المجالات المبشرة فى دراسات اعادة التقديرات الضرائبية .

الاحكام المقارنة :

تعتبر الاحكام المقارنة أعظم الظواهر الفنية فى عملية التقييم المزرعى فهى جانب رئيسى فى مقارنة وتقييم المعالم الفردية فى مساحة صغيرة ، الى مقارنة وتقييم جميع المعالم المكونة للمزرعة أو مقارنة مزرعة بأخرى على نطاق واسع . وللقيام بهذه العملية فان المقيم يحتاج الى مهارات خاصة ليس فى استخدام المعادلات الحسابية فحسب لان هذه فى حد ذاتها لا تمكن المقيم من اتمام عمله الذى يتطلب الخبرة والمران فى عملية المقارنة . وهذه المقارنة بالتالى تؤدى الى اتخاذ القرارات التى تختص بالمعالم الفردية بالمزرعة أو جميع المزارع أو منطقة بأكملها .

تقييم المزرعـــة :

فى هذه العملية لا يركز المقيم الاهتمام فقط على معالم المزرعة التى تم بحثها كالتربة والمحصول ، ولكنه أيضا يهتم بالمعالم التى لم تبحث بعد كالمبانى ونوع الطرق والموقع وحجم المزرعة فالمزرعة كوحدة تعطى طابعا مخالفا عنها فى حالة اضافة المعالم الفردية للمزرعة الى بعضها فى مجموع واحد ، ففى هذه الحالة الاخيرة قد توضع المزرعة فى درجة من التقييم أعلى منها كوحدة واحدة ونظام التقييم الناجح يعتمد أولا على وجود أقسام وصفية مختلفة بينها حدود فاصلة وثانيا على كيفية تأدية المثمن لعمله بجدارة فى توضيح ووضع المزارع الفردية فى اقسامها .

ويمكن تقسيم نظام التقييم المزرعى الى اربعة مراحل كما يأتى :

١ ــ الانتاجية التقديرية (بوحدات الانتاج) .
٢ ــ تقييم العوامل اللامحصولية .
٣ ــ تعيين أوزان العوامل المحصولية واللامحصولية .
٤ ــ حساب التقييم الكلى .

١ ــ وحدات الانتاج :

الخطوة الاولى فى تقييم المزرعة هى تحـــويل جميع الانتاج المزرعى الى وحدات متماثلة القيمة ، ومثال ذلك تحويل الانتاج بالمزرعتين س ، ص الى وحدات أردب اذرة . وان لم تتخذ وحدة كهذه كأساس فمن المستحيل حساب الانتاجية باضافة الكميات الغير متساوية من المحاصيل المختلفة مثل أرادب فول الصويا والشوفان والاذرة واطنان الدريس والسيلاج .

وفيما يلى يوضح كيفية استخدام وحدات الانتاج اردب اذرة فى حساب الانتاجية بالمزرعتين س ، ص .

١ ــ أردب اذرة	= ١ر٠٠	وحدة
٢ ــ أردب شوفان	= ٠ر٥٠	وحدة
٣ ــ أردب فول صويا	= ٢ر٠٠	وحدة
٤ ــ أردب شـــعير	= ٠ر٧٥	وحدة
٥ ــ أردب قمـــح	= ٢ر٠٠	وحدة
٦ ــ طن من دريس البقوليات	= ١٨ر٠٠	وحدة
٧ ــ طن دريس خليط	= ١٥ر٠٠	وحدة
٨ ــ طن ســـــيلاج	= ٧ر٠٠	وحدة
٩ ــ فدان مراعى (فى المتوسط)	= ١٥ر٠٠	وحدة

وعوامل التحويل هذه مبنية على أساس العلاقة الســـعرية المتوسطة بين مختلف المحاصيل فمثلا سعر الاردب من فول الصويا يعادل ضعف سعر الاردب من الاذرة ولذلك احتسب أردب فول الصويا وحدتين بالنسبة لاردب

الاذرة كما تحتسب عوامل التحويل هذه على أساس يكافىء التغذية فمثلا التغذية على طن من دريس البقوليات يعادل ما يحتويه ١٨ أردب أذرة من الغذاء المهضوم .

والمقيم لا يلتزم النظام هنا ولكنه يتبع النظام الذى يتناسب مع الاوضاع فى منطقته . وبتجميع جميع الوحدات بعد عمليات التحويل يمكن قسمة المجموع على عدد الافدنة بالمزرعة فنحصل على متوسط عدد الوحدات لكل فدان ويمكن على أساسه وضع كل مزرعة فى القسم الذى يحدد قيمتها وذلك بعد تحويل هذه القيمة لنسبة مئوية على أساس ان كل تغيير فى الوحدة الانتاجية يقابله ٢ ٪ من التغيير فى النسبة المئوية الموجودة فى نظام التقييم .

٢ ــ العوامل اللامحصولية :

من أكثر العوامل اللامحصولية أهمية هى المبانى ، الموقع ، نوع الطرق وحجم المزرعة فالموقع يشمل المسافة الى المدينة والمدارس والمعابد وما شابه ذلك . والطريقة المثلى فى قياس هذه العوامل طالما انها أكثر معنوية من العوامل الانتاجية هو افتراض نسبة مثالية ١٠٠ ٪ وتقاس هذه العوامل اللامحصولية على المدى الذى تصل اليه من النسبة المثالية .

والوضع المثالى ١٠٠ ٪ للعوامل اللامحصولية يمثل مزرعة ذات حجم مثالى للاستغلال المربح بها مجموعة من المبانى الملائمة والجديدة نسبيا كما يتيسر الحصول على الخدمات البريدية والتليفونية والكهربائية كما تكون قريبة من المدن التى تعتبر منافذ تسويقية لتصريف النواتج المزرعية ــ كما يسهل للمزارعين الحصول على الخدمات التموينية والصحية والثقافية والترويحية .

٣ ــ أوزان العوامل اللامحصولية والعوامل المحصولية :

تختلف أوزان كل من العوامل اللامحصولية والعوامل المحصولية باختلاف أهمية كل منهما فى تكوين قيمة المزرعة ففى بعض الحالات كما فى مزارع انتاج اللبن القريبة من المدن الكبرى فان أوزان الموقع والمبانى تتعدى أوزان الانتاج المحصولى لمدى بعيد ، فمثلا قد تصل أوزان الانتاج المحصولى الى ٤ أو ٥ امثال أوزان العوامل اللامحصولية .

ويمكن حساب تقييم المزرعتين س ، ص حسب أوزان اللامحصولية كما هو موضح بالجدول التالى :

المزرعة	الانتاج الوحدات لكل فدان	العوامل المحصولية النسبة المئوية	العوامل المحصولية الوزن	العوامل اللامحصولية النسبة المئوية	العوامل اللامحصولية الوزن	المزرعة كوحدة النسبة المئوية	المزرعة كوحدة الفئة
س	٥٨	٩٦ ٪	٤	٨٥ ٪	١	٦٤ ٪	١
ص	٣٤	٤٨ ٪	٤	٧٠ ٪	١	٥٢ ٪	ج

وتم اتخاذ النسبة المئوية للمزرعة ككل كما هو موضح بالجدول والمبين به ان المزرعة س ٩٤٪ وتقع فى الفئة ا والمزرعة ص ٥٢٪ وتقع فى الفئة ج كالاتى : —

النسبة المئوية للعوامل المحصولية × أوزانها + النسبة المئوية للعوامل اللامحصولية × أوزانها وقسمة الناتج على مجموع أوزان العوامل المحصولية والعوامل اللامحصولية . ومن الارقام الموضحة بالجدول يمكن ايجاد فئات المزرعتين ص ، س كالاتى :

المزرعة س = ٩٦ × ٤ + ٨٥ × ١ = ٤٦٩ وبقسمتها على ٥

= ٤٦٩ = ٩٣٫٨٪ = ٩٤٪

٥

ومعرفة قيمة المزرعة ككل افضل كما هو موضح بهذه الطريقة عن حساب كل من العوامل المحصولية واللامحصولية على حدة . ومن ميزات وفوائد هذه الطريقة انه عند مقارنة مزرعة بالمزارع الاخرى بالمنطقة فانها تكشف عن الاخطاء التى تكون قد تسربت دون ملاحظة اثناء عماية التقييم .

٤ — **تقييم المناطق :**

أدى نجاح تقييم المناطق الى قيام وكالات التسليف المزرعى والسلطات الضرائيبية وجماعات الابحاث بمشروعات عامة من هذا النوع .

للمقيم فى هذا التقييم فائدتين مباشرتين هما :

(ا) قد يعهد اليه الاشراف على مشروع من هذا النوع .

(ب) قد يجد مستقبلا فى خريطة التقييم الكاملة خير معين له على القيام بعمليات التقييم الفردية فى المنطقة .

وهذا التقييم تطلق عليه أسماء عدة ولكن يشار اليه من الوجهة الاقتصادية بالدراسات التصنيفية للاراضى .

الادارة النموذجيـــة

وأعلى وأحسن استخدام للمزرعة

الادارة النموذجية عامل هام فى التقييم المزرعى وكثيرا ما يكتنفها صعوبات لان الادارة الفعلية قد تكون غير نموذجية فقد ينقص مدير المزرعة خبرات لا تمكنه من الحصول على نتائج يستطيع المدير العادى الحصول عليها ، ومن ناحية اخرى قد يتبع مدير المزرعة وسائل وخبرات تمكنه من الحصول على محاصيل عالية لا يمكن للمدير العادى الحصول عليها .

وتوضيحا لذلك قد يقدر المقيم قيمة عالية لمزرعة ضعيفة خدعته محاصيلها غير العادية (العالية) التي حصل عليها مدير المزرعة الممتاز وفى هذه الحالة أعطى الاعتبار الاول للادارة دون الاراضى . وأعلى وأحسن استخدام للمزرعة كمصدر من مصادر الربح بها يعتبر هو الاخر احد العوامل المهمة فى عملية التقييم والتى تشكل صعوبات فى اجرائها وذلك لانه قد يتبع بالمزرعة نمط مزرعى لا يعتبر أنسب استخدام لها مثل زراعة الاراضى الجيدة بالمراعى وزراعة الاراضى الضعيفة بالمحاصيل ذات القيمة المرتفعة للحصول على دخول لا تمثل طبيعة التربة فى هذه الاراضى وسنتوانى دراسة كلا من هذين المبدأين وأهميتهما فى التقييم المزرعى وما يكتنف كل منهما من تعقيدات تستوجب الايضاح .

الادارة النموذجية :

تعتبر الادارة النموذجية هى نوع الادارة المطلوبة فى عملية التقييم والادارة النموذجية هى الادارة المتوسطة أو الادارة الشائعة فمثلا فى حالة الدخول الصافية لعدد ٢٠ مزرعة وجد أن أعلى دخل هو ١٢٢٠٠ جنيه وأقل دخل هو ٢٢٠ جنيه كما ان أكثر من نصف عدد هذه المزارع تقع دخولها الصافية فى المدى من ٥٨٠٠ الى ٨٨٠٠ جنيه فاجراء التثمين على أساس الدخول المتطرفة ١٢٢٠٠ جنيه أو ٢٢٠ جنيها يعتبر اجراء غير عادى بل يجب اجراء التثمين المزرعى على اساس الدخول الشائعة والتى تقع فى المدى من ٥٨٠٠ الى ٨٨٠٠ جنيه .

ويفضل بعض المثمنين الادارة الفعلية عن الادارة النموذجية وذلك حتى لا يقحمون أنفسهم فى تخمينات وتقديرات تبعدهم عن الحقيقة ولكن لسوء الحظ فان الادارة الفعلية مضللة وخاصة حينما يوجد مدير غير كفء يتسبب فى انخفاض قيمة المزرعة عما تستحقه نتيجة قلة صافى الدخل المتحصل منها .

والطريقة التى يوصى بها هى ملاحظة الادارة الفعلية أثناء اجراء عملية التقييم ، وبسبر تجميع الحقائق تقارن الادارة الفعلية بالادارة النموذجية فاذا لم يكن هناك اختلاف بين الادارتين فلن يكون هناك جدل فى استخدام ايهما فى عملية التقييم . أما فى حالة وجود اختلاف بين الادارتين فتستخدم طريقة الادارة النموذجية .

كما توجد بعض الاسباب الاخرى التى يفضل معها عدم استخدام طريقة الادارة الفعلية وذلك لتغير الادارة المستمر نتيجة لان معظم المديرين يتركون الزراعة لاسباب منها الوفاة وعدم القدرة على الاستمرار فى العمل أو ترك الزراعة الى مهنة أخرى أو بسبب الكوارث التى تلحق ببعضهم ، والاخذ فى الاعتبار هذه الاسباب يجعل من المهم الانصراف عن الادارة الفعلية كقاعدة لتقدير الدخول .

وأخيرا فانه يفضل استخدام الادارة النموذجية عن الادارة الفعلية للوصول الى السعر الذى يرتضيه كل من البائع والمشترى .

واذا أردنا معرفة الدخل الذى يتوقعه المالك المنتظر ــ اذا كان سيدير المزرعة بنفسه أو يؤجرها لغيره ــ نجد أن ذلك الدخل سيكون رهنا بقدرته على ادارة المزرعة أو بقدرة المستأجر فيما يحصل عليه من المزرعة . ولا يجب على المشـــترى للمزرعة أن يزايد على أســـاس قدرته فى انتاج زيادات من المحاصيل العالية لانه يجعل المزايدة السعرية مرتكزة على أساس المحاصيل المتوقعة العالية والدخول المرتفعة فانه بذلك يعطى للمزرعة تقديرا أكثر من تقدير الاخرين وأكثر مما تستحقه المزرعة ثمنا لها . وعلاوة على ذلك فانه يدفع ثمنا مرتفعا للمزرعة بقدر ما تحققه ادارته الممتازة من دخول وبذلك يفقد فوائد هذه الادارة والتى تكون قد أصبحت من ضمن قيمة المزرعة بدلا من أن تصبح دخلا سنويا صافيا للمشترى .

ويمكن معرفة الادارة النموذجية من خلال مزاد عقارات حقيقى والذى اقتصر الامر فى نهايته على تنافس ثلاثة من المتزايدين احدهم يريد استثمار امواله فى الاستغلال المزرعى والاخـــران مزارعان يريدان القيـــام بالزراعة بأنفسهما ، فالمالك المستثمر متزايد على أساس ما يمكن أن يحصل عليه من المزرعة فى ظل النظام التأجيرى المنتج مع اعتبار الاسعار المقارنة للمزارع المباعة حديثا كما يزايد المزارعان على أساس ما يمكن أن تغله الاراضى تحت ادارة كل منهما مع اعتبار الاسعار المقارنة بالمزارع المتشابهة والمباعة حديثا وذلك حتى لا يتجاوز الثمن النهائى بالمزاد سعر السوق التجارى .

فاذا كان ادى المدير الممتاز المال والرغبة فى تملك المزرعة فانه يزايد على اعلى سعر ولكن هذا السعر لا يوضـــع على أساس اســـتخدام كل طاقات الحصول على الدخل الصافى الذى يقدره للمزرعة ولكنه يزايد بالقدر الذى يسمح له بالحصول على المزرعة بثمن لا يزيد كثيرا بالمقارنة لاثمان المزارع الاخرى المتشابهة فالمالك المستقل قد يصور صافى الايجار بمقدار ١٥٠٠ جنيه والمزارع العادى أو المتوسط قد يصور صافى الربح بمقدار ١٥٠٠ جنيه ولكن المزارع الممتاز قد يصور صافى دخله بمقدار ٢٥٠٠ جنيه فاذا كان معـــدل الفائدة للسلف العقارية ٥٪ فان أقصى سعر تقريبا يمكن للمالك المستثمر والمزارع العادى أن يدفعاه ثمنا للمزرعة هو ٣٠٠٠٠ جنيه ــ ولكن ما يمكن أن يدفعه المزارع الممتاز هو ٣١٠٠٠ جنيه طالما انه لا يوجد مديرون اكثر كفاءة ينافسونه فى شراء المزرعة وذلك بالرغم من أن ما يحققه من صافى الدخل يعادل ما يحققه استثمار مقدار ٥٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٥٪ .

المزارعون الممتازون بالمزارع الممتازة :

من الواضح أن المديرين الممتازين يميلون لحيازة المزارع الجيدة وقد لاحظ أخصائيو ادارة المزارع هذا الاتجاه ولكن الاختلافات الكسبية بين المزارعين بالمزارع المختلفة يوضح قصور هذا الاتجاه .

وفى معظم الاحوال يمكن القول ان المزارع الناجح بادارته الممتازة يستطيع أن يتخلص من منافسة الاقل منه جدارة سواء فى شراء أو تأجير المزرعة ولما كان

المزارع الممتاز لا يمارس هذا الحق دائما فان ذلك يوضح سبب عدم تواجد المزارعين الممتازين باستمرار بالمزارع الجيدة . وبالاختصار فان الادارة المزرعية النموذجية تتقرر بواسطة المدير الذى يمكن للمزرعة أن تجتذبه فالمزرعة التى تعلو عن متوسط البيئة تجتذب اليها المزارع الذى يعلو عن متوسط كفاءة الجماعة والمزرعة التى تقل عن متوسط البيئة تجتذب اليها المزارع ذو الكفاءة الاقل من متوسط الجماعة والمزرعة المتوسطة تجتذب اليها المزارع المتوسط الكفاءة وبالرغم من أن هذا المبدأ يعتبر قاصرا فى الحياة العملية فاننا نجد انه ذو فاعلية وان المشترين والبائعين بوعى أو من غير وعى يتبعون هذا المبدأ بصفة عامة فى سوق الاراضى .

أعلى وأحسن استخدام للمزرعة :

ان أحسن استخدام للمزرعة يعنى استخدامها بطريقة تغل أكبر دخل صاف وذلك باختيار النمط المزرعى الذى يحقق ذلك . وفى النطاق القمحى يعتبر التأليف بين الانتاج الحيوانى والمحصولى بالمزرعة أحسن الاستخدامات المزرعية وكذلك فى مناطق اللبن فان التأليف بين الانتاج المحصولى وحيوانات اللبن من أحسن الاستخدامات المزرعية كما يمكن تحقيق هذا المبدأ على مستوى البلاد كلها باختيار المناويل والتأليف بين المشاريع التى تغل أكبر دخل صاف للمزرعة وذلك على أساس التربة والمناخ والظواهر الطبيعية الاخرى وكذلك أسعار الحاصلات والبرامج الحكومية فى كل منطقة .

اختيار النمط المزرعى :

فى حالة تقرير أحسن استخدام للمزرعة يوصى باجراء اختيار للنمط المزرعى بها ولا يقتصر الاختيار على المحاصيل فقط بل يعنى كذلك جميع الاعمال بالمزرعة والتى تشمل العلاقات المشتركة بين المحاصيل وتربية الحيوان وكذلك أحسن تأليف بين المشاريع المزرعية بالمزرعة والنسبة المئوية للدخل وبعض المشاريع المزرعية المختلفة قد تستخدم كمقياس للنمط المزرعى وقد يكون المشروع الرئيسى بالمزرعة محاصيل الحبوب ، انتاج اللبن ، تربية الدواجن ، تربية وتغذية أبقار اللحم ، محاصيل الخضر ، محاصيل الفاكهة ، أو تأليف بين مشروعين أو عدة مشاريع ويظهر التحليل ان هناك مشروعين أو أكثر يعتبران أهم وأربح المشاريع بالنسبة لباقى المشروعات الزراعية . واختيار النمط المزرعى يجرى على ثلاث مراحل هى :

١ ــ تعيين طبيعة وحجم العوامل المحددة :

وهذه تشمل جميع العوامل الطبيعية والاقتصادية فمثلا مساحة كبيرة من المراعى المستخدمة تعتبر عامل متحكم فى اختيار النمط المزرعى ذو الاربحية العظمى أى محددة بالنمط الذى يمكن بواسطته الانتفاع بكفاءة عالية من هذه المساحة الواسعة من المراعى وبالنسبة للاهمية الكبيرة لهذه العوامل المحددة كالمراعى فانه يجب على المقيم أن يتأكد من ملاحظة تقييم هذه العوامل .

٢ ـ تقرير أربح تأليف بين الحاصلات فى الاراضى المنزرعة :

لاختيار أنسب المحاصيل للانتاج بالمزرعة يجب على المقيم ان يأخذ فى الاعتبار أنواع وقدرات التربة وطيوغرافية الاراضى والمناخ والالات الزراعية واسعار المحاصيل المختلفة .

٣ ـ اختيار مشاريع الانتاج الحيوانى :

المرتبطة بوجود المراعى الدائمة والتكوينات المحصولية المربحة وكذلك العوامل الاقتصادية كالمنافذ السوقية والاسعار النسبية للحاصلات فمثلا المزارع القريبة من المدن الكبرى وجد أن الانتاج اللبنى بها أربح نمط انتاجى يجب اتباعه حتى ولو كانت المزرعة اكثر ملائمة لانتاج حيوانات التسمين واختيار الانتاج الحيوانى يجعل من الضرورى اجراء تعديلات طفيفة فى الدورة المحصولية حتى يتناسب الانتاجان المحصولى والحيوانى . وفى حالة اختيار النمط المزرعى على شروط أعلى وأحسن استخدام لا تعطى أهمية لقدرةواهلية المزارع لانه عادة يبحث عن النمط المزرعى المربح الذى يريده فالمزارع يمكنه الانتقال بعكس المزرعة مما يقتضى حين الرغبة فى الانتاج اللبنى للسوق البحث عن المزرعة الاكثر أربحية وكذلك بالنسبة للمزارع الذى يرغب فى الانتاج الفاكهى فانه يبحث عن المزرعة التى يجود بها هذا النوع من الانتاج ويمكن تسويقها بكفاءة عالية .

الدورات المحصولية المضعفة والمخصبة للتربة :

فى الوقت الذى يتقرر فيه التأليف بين الانتاجين الحيوانى والمحصولى فانه يجب مقارنته بالتأليف الفعلى لهذين الانتاجين وفى حالة تشابه الاثنين فانه لا تعمل تعديلات أثناء عملية التثمين ولكن فى حالة وجود اختلاف كما فى حالة الاراضى المستوية المنزرعة بالمراعى والاراضى الضعيفة المنزرعة باذرة فان هذه الحالة الشاذة تستوجب عمل التعديلات بالنسبة لكل من :

(أ) الدورة المحصولية التى تضعف التربة .

(ب) الدورة المحصولية التى تبنى خصوبة التربة .

فاذا كانت الدورة المحصولية مجهدة ويتسبب عنها ضعف التربة فان الاستمرار فيها تكون نتيجته الاخيرة الخسارة فى انتاج المحاصيل واذلك فان الدخل السنوى الحالى للمزرعة لن يصلح لتقدير الدخل فى المستقبل .

وبالعكس فى حالة الدورة التى تساعد على بناء خصوبة التربة فان الدخل الحالى الذى تنتجه المزرعة أقل بكثير مما ينتظر الحصول عليه فى المستقبل ومثال ذلك البستان الحديث الاثمار والمزرعة المستصلحة حديثا والمساحة الجرداء التى عمات بها مشاريع الرى .

وايسر الخطط التى يمكن اتباعها هو افتراض دورة محصولية لا تزيد ولا تنقص بالقدرة الانتاجية للارض وعند افتراض الدخول السنوية المستقبلة

يراعى فى حالة الاراضى المجهدة مستوى دخل أقل من المستوى الحالى بالقدر الذى ينتج عن ضعف التربة وفى حالة الاراضى المستصلحة يفترض متوسط دخل أعلى من المستوى الحالى بالقدر الذى تسمح به خصوبة التربة والصعوبة التى تكتنف هذا الاجراء هو التقدير الصحيح للمستوى الدخلى الذى يمكن استعماله .

القيمة الرأسمالية

Value by Capitalization

من السهل نسبيا حساب القيمة الدخلية للمزرعة حالما يتم تقدير الدخل السنوى الصافى لها وذلك بطريقة التحويل الرأسمالى Capitalization وبنفس الطريقة ايضا يمكن حساب القيمة البيعية للمزرعة .

وهذه الطريقة لها عدة مشاكل منها عدم فهم نظرية التحويل الراسمالى وكذلك المجالات المتخصصة باختبار قيمة الفائدة الرأسمالية التى تغطى الاختلافات الجغرافية والتقلبات السنوية وكذلك الاختلاف بين الفائدة الراسمالية فى حساب القيمة الدخلية والفائدة على القيمة البيعية المستخدمة فى حساب القيمة البيعية التقديرية .

طريقة التحويل الرأسمالى :

بهذه الطريقة يتم ايجاد القيمة بواسطة الدخل السنوى ، وتتطلب عاملين :

١ ـ تقدير الدخل السنوى .

٢ ـ تقدير الفائدة الراسمالية .

ويمكن التعبير عن هذه الطريقة بالمعادلة الاتية :

$$\text{القيمة} = \frac{\text{الدخل السنوى الصافى}}{\text{الفائدة}}$$

ومثال ذلك المزرعة س صافى الدخل السنوى لها ١٧ جنيها للفدان والفائدة الرأسمالية ٥ ٪ فتكون قيمة المزرعة هى :

$$\text{قيمة المزرعة س} = \frac{١٧}{٠.٠٥} = \frac{١٧٠٠}{٥} = ٣٤٠ \text{ جنيها للفدان}$$

وفى بريطانيا يستخدم عادة تعبير آخر لهذه الطريقة حيث تعرض العقارات بقيمة تساوى ربع عدد من السنين ـ أى عدد السنين التى خلالها يمكن

للمزرعة أن تسترد ثمنها وهذه يمكن ايجادها بقسمة ١٠٠ ٪ على قيمة الفائدة وعلى هذا فتكون عدد السنين لفائدة ٤ ٪ هو $\frac{١٠٠}{٤}$ = ٢٥ سنة وبفائدة ٥ ٪ ٢٠ سنة وهكذا ويمكن ايجاد ثمن الفدان بالمزرعة س بهذه الطريقة كالاتى :

ثمن الفدان = ١٧ × ٢٠ (الفائدة ٥ ٪) = ٣٤٠ جنيها .

والقيمة الرأسمالية تبعا لبعض وجهات النظر المختلفة هى القيمة الحالية لجميع الدخول المستقبلة .

فالقيمة الرأسمالية لعقار يتوقع أن يغل ١٠٠ جنيها سنويا هى المجموع الكلى لجميع الدخول المستقبلة محسوبة على أساس القيمة الحالية ـ فالدخل ١٠٠ جنيها هذه السنة أكثر من الدخل فى السنة التى تليها وأكثر بكثير من ١٠٠ جنيها يتوقع الحصول عليها بعد ٢٠ سنة .

ومن المهم معرفة قيمة الفائدة التى بواسطتها يمكن تحديد الزيادة فى قيمة ١٠٠ جنيها فى السنة الحالية عنها فى السنين التى تليها . فحينما تكون الفائدة ٥ ٪ فان ٩٥٫٢٤ جنيها اليوم تساوى ١٠٠ جنيها بعد سنة وكذلك فان ٩٠٫٧ جنيها اليوم تساوى ١٠٠ جنيها بعد سنتين .

ويمكن بواسطة المعادلة الاتية حساب القيمة الحالية لاى دخل فى المستقبل :

$$\text{القيمة الحالية} = \frac{١}{(١ + \text{قيمة الفائدة})^{ن}} \times \text{الدخل المنتظر}$$

ن = عدد السنين بين الحاضر والسنة المقدر لها الدخل ـ النتيجة المتحصل عليها من تجميع القيم الحاضرة للدخول المستقبلة هى نفس النتيجة المتحصل عليها من قسمة الدخل السنوى الصافى على الفائدة كما فى المعادلة السابقة .

قيمة الاراضى المستصلحة والاراضى المتدهورة :

ان القيمة الحالية للدخول المستقبلة تعتبر الطريقة فى تقييم المزارع المستصلحة وكذلك المتدهورة وفى حالة الاراضى المستصلحة فان هذه الطريقة تكون مناسبة خاصة للمزرعة التى ستتحسن فى المستقبل نتيجة لمشروعات الرى والصرف والدورة الزراعية التى تساعد على تخصيب التربة والسيطرة العملية على عوامل التعرية وكذلك زراعة الاشجار الفاكهية .

فاذا كانت المزرعة تميل لانتاج دخول صافية بمقدار ٦٠٠ جنيه فى السنة الاولى ، ٧٠٠ فى السنة الثانية ، ٨٠٠ فى السنة الثالثة ، ٩٠٠ فى السنة الرابعة ، ١٠٠٠ فى السنة الخامسة والسنين التالية وبافتراض دخل ثابت قيمته ١٠٠٠ جنيه فى السنة وفائدة رأسمالية قيمتها ٥ ٪ فان القيمة الرأسمالية أو القيمة الدخلية للمزرعة هى :

$\frac{١٠٠٠}{٠٫٠٥}$ = ٢٠٫٠٠٠ جنيها مخصوما منها القيمة الحالية للفروق السنوية للدخول فى الاربع سنوات الاولى عن الدخل الافتراضى المقدرة قيمته بواقع الف جنيه على الاساس الاتى :

السنة	الفرق		القيمة الحالية للجنيه	القيمة الحالية للفرق
١ ــ	٤٠٠	×	٠٫٩٥٢٤	٣٨٠٫٩٦٠
٢ ــ	٣٠٠	×	٠٫٩٠٧٠	٢٧٢٫٧٧٠
٣ ــ	٢٠٠	×	٠٫٨٦٣٨	١٧٢٫٧٦٠
٤ ــ	١٠٠	×	٠٫٨٢٢٧	٨٢٫٢٧٠
مجموع	١٠٠٠			٩٠٨٫٧٦

القيمة = ٢٠٠٠٠ ــ ٩٠٨ = ١٩٠٩٢ جنيها

والمزارع المتدهورة هى المزارع التى تنحدر دخولها سنويا نحو الانخفاض نظرا للخسائر الناتجة من عوامل التعرية ومن ترسيب الحصى والمواد الاخرى الغريبة بالتربة . وهناك نوع آخر من الخسائر هو زيادة الضرائب وارتفاع نفقات عوامل الانتاج خلال فترة معينة .

وطريقة القيمة الحالية للدخول المستقبلة تستخدم بنجاح فى جميع الحالات ذات الدخول المتدهورة والتى تشمل مناجم الفحم والمحاجر وأيضا المزارع ومثال ذلك حساب قيمة المزرعة على أساس الدخول المتوقعة الاتية :

٥٠٠ جنيه فى السنة الاولى .
٣٠٠ جنيه فى السنة الثانية .
١٠٠ جنيه فى السنة الثالثة .

ولا دخل صافى بعد ذلك ستكون هذه القيمة عبارة عن :

القيمة الحالية لمقدار ٥٠٠ جنيها بعد سنة ، ٣٠٠ جنيه بعد سنتين ، ١٠٠ جنيه بعد ثلاث سنوات أخرى اى :

٥٠٠ × ٠٫٩٥٢٤ + ٣٠٠ × ٠٫٩٠٧٠ + ١٠٠ × ٠٫٨٦٣٨ = ٨٣٤٫٦٨
أو ٨٣٥ جنيها .

تقييم البساتين :

التحويل الرأسمالى لادخول المستقبلة بطريقة القيمة الحالية له تطبيق خاص بالنسبة للبساتين لانه فى هذه الحالة لن يكون هناك دخل لفترة زمنية حتى تصبح الاشجار مثمرة .

وطالما أن الدخل التقديرى لن يتحصل عليه لفترة من الزمن فمن المهم تحديد دخل حالى للحصول على القيمة الحالية للدخول التقديرية المستقبلة

مخصوما منها النفقات ويمكن توضيح ذلك بالمثال الاتى والخاص ببســتان سيبدأ فى الاثمار بعد سنتين ويصل الى المتوسط المحتمل بعد ٤ سنوات ـــ سنفترض أن النفقات فى نهاية السنة الاولى ١٠٠ جنيها وفى نهاية السنة الثانية ٢٠٠ جنيها وكذلك فى السنين التالية وســنفترض كذلك أن الدخــل الاجمالى فى نهاية السنة الثانية مقدر بمقدار ٣٠٠ جنيها وفى نهاية الســنة الثالثة بمقدار ٤٠٠ جنيه وفى نهاية السنة الرابعة ٥٠٠ جنيه والســنين التاليــة :

فيكون الربح الصافى ٣٠٠ جنيها اساس تقدير القيمة الحالية البستان التى يمكن حسابها كالاتى :

(أ) بافتراض فائدة قيمتها ٥٪ يمكن حساب القيمة الراســمالية من المعادلة الاتية :

$$\frac{\text{الربح الصافى}}{\text{قيمة الفائدة}} = \frac{٣٠٠}{٠٫٠٥} = ٦٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

(ب) يخصم من هذه القيمة المجوزات الاتية فى الثلاث سنوات الاولى :

٣٨٠٫٩٦٠٠ + ١٨١٫٤٠٠٠ + ٨٢٫٢٧ = ٦٤٤٫٦٣ أو ٦٤٥ جنيها .

فتكون القيمة الحالية للبستان هى :

٦٠٠٠ ـــ ٦٤٥ = ٥٣٥٥ جنيها .

وفى نهاية السنة الاولى تكون قيمته = ٦٠٠٠ ـــ ٢٦٤ = ٥٧٣٦ جنيها .

وفى نهاية السنة الثانية = ٦٠٠٠ ـــ ٨٢٫٢٧ = ٥٩١٧ جنيها .

وفى نهاية السنة الثالثة تكون قيمة البستان الحالية ٦٠٠٠ جنيه .

الفائدة الراسمالية للقيم الدخلية :

الاستخدام الناتج لطريقة التحويل الراسمالية لاوصول الى القيم الدخلية للمزارع يعتمد على التقديرات الصحيحة لادخل الصافى والفوائد المقبولة .

واذا كان أحد هذين العاملين لا يعول عليه فالقيمة الدخلية لا يعول عليها كذلك . ولذلك فالمقيم يهدف أن يصل بالتقديرات الدخلية والفائدة الراسمالية لدرجة تبعث الثقة فى نفوس عملائه من نتائج التقييم الدخلى المزرعى .

والفائدة الراسمالية التى تمثل العلاقة بين الدخل السنوى والقيمة لها اتصال وثيق بقيم الفوائد لان الدخل السنوى الصافى المتحصل عليه من الاستثمار يعتبر مقابل الدخل العقارى . ومثال ذلك سند بفائدة ٥٪ يتحصل منه سنويا ٥٠ جنيها وقيمته ١٠٠٠ جنيه وهذا السند ستكون قيمته دائما فى السوق ١٠٠٠ جنيه طالما بقيت الفائدة ٥٪ اما اذا انخفضت الفائدة الى ٤٪ فان قيمة السند ستصبح :

$$\frac{٥٠ر٠}{٠٤ر} = ١٢٥٠ \text{ جنيها اما اذا ارتفعت الفائدة الى ٦٪ فان قيمته تصبح :}$$

$$\frac{٥٠ر٠}{٠٦ر} = ٨٣٣ر٣٣ \text{ جنيها .}$$

وفى هذا المثال أمكن بقسمة الدخل الصافى ٥٠ جنيها على الفائدة ٦٪ الحصول على القيمة الدخلية ٨٣٣ر٣٣ لذلك فسواء كان الاستثمار فى الاوراق الماليه او مزارع اوأى صورة من صور الملكية فانه يمكن تقدير القيم الدخلية لها بوسائل تقديرات الدخل السنوى والفائدة الراسمالية كما انه يمكن تقدير الفائدة الراسمالية متى عرف الدخل السنوى والقيمة وذلك بقسمة الدخل السنوى على القيمة مثال ذلك :

الفائدة الراسمالية لسند قيمته ٨٣٣ر٣٣ دخله السنوى ٥٠ جنيها تكون
الفائدة = $\frac{٥٠ \times ١٠٠}{٨٣٣ر٣٣ \text{ جنيها}} = ٦٪$.

فائدة الرهون المزرعية كفائدة راسمالية :

ما هى الفائدة أو الفائدة الراسمالية المستخدمة فى تحويل الدخل المزرعى التقديرى الى قيمة دخلية ؟

ان الفائدة على الرهون المزرعية تقترح كقاعدة وهذه الفائدة يفترض انها تعنى الفائدة طويلة المدى المطلوبة للمستثمرين على السلف المزرعية الرهنية من الدرجة الاولى ، وهؤلاء المستثمرون هم بنوك الاراضى الاتحادية والبنوك التجارية وما شابه ذلك .

ومن مزايا فائدة الرهونات سهولة الحصول عليها واذا لم تكتب فى نسخ الرهونات المسجلة بالمحكمة فانه يمكن الحصول عليها من البنك التجارى المحلى أو اى وكالة من وكالات التسليف المزرعى بالمنطقة .

التقلبات السنوية :

التقلبات فى فوائد السلف الرهنية المزرعية فى فترة معينة تثير مشاكل للمقيم فاذا كان المقيم مستخدما ٥٪ كنسبة للفائدة الراسمالية فى عام ١٩٥٦

فهل يقوم برفع هذه النسبة الى ٥ر٥٪ فى عام ١٩٥٨ ثم الى ٦٪ فى عام ١٩٦٠ .

ان هذه التغيرات ستؤدى الى تقلبات واسعة المدى فى القيمة الدخلية لهذه المزارع ، فالمزارع التى قدر لها دخل صافى ١٧ جنيها فان قيمتها الدخلية بفائدة ٥٪ ستكون ٣٤٠ جنيها ، وبفائدة ٦٪ ستكون ٣٨٤ جنيها .

والحل الوحيد لهذه المشكلة ان يهتم فقط بالتغيرات التى يظهر انها مستديمة نسبيا فاختيار النسبة ٥٪ مثلا يعنى انها نموذج تتركز حوله جميع الاختلافات .

التغيرات الجغرافية :

ان فوائد السلف الرهنية تتغير من منطقة لاخرى ومن ولاية لاخرى كما تتغير من سنة لاخرى والمدى الذى يبحث فيه التغير يختلف حسب درجة المخاطرة التى يتعرض لها راس المال فى عملية الاستغلال فكلما كانت درجة تحمل المخاطرة كبيرة كلما ارتفعت فوائد السلف الرهنية كما انه تشترك عوامل اخرى مع العوامل الجغرافية فى اظهار مثل هذه الاختلافات فى قيمة الفائدة .

القيم الدخلية والقيم البيعية :

بمقارنة القيم الدخلية البيعية ومقارنة الدخل الصافى للقيم البيعية بفائدة السلف الرهنية المزرعية فاننا بذلك نعطى مزيدا من الوضوح على الفائدة الراسمالية فالقيمة الدخلية هى الرقم المحسوب من الدخل الصافى التقديرى والفائدة المرتبطة بفائدة السلف الرهنية .

هل لنا حقيقة أن نتوقع توافق أو اتحاد بين القيم الدخلية والقيم البيعية ؟

هناك سببان لعدم توقع توافقهما .

أولا : القيم البيعية قد تعكس زيادة وانخفاضا فى الدخل المزرعى .

ثانيا : القيم البيعية قد تزيد عن القيم الدخلية بسبب اشتمالها على العوامل اللادخلية كالقرب من المدينة والمدارس والاسواق وما شابه ذلك والتى ترفع من قيمة المزرعة ولا تحقق دخلا .

التغيرات المتوقعة فى الدخل (العامل الاول) يمكن أن يشملها تقدير المقيم فاذا تم ذلك فان القيمة الدخلية التقديرية تشتمل على عامل التغيرات المتوقعة .

وكيفما كانت هذه التغيرات المتوقعة مرتكزة على أساس التفاؤل أو التشاؤم فانها كحالة مؤقتة لا تتعلق بتقديرات المدى الطويل للدخل السنوى .

ومن الجهة الاخرى اذا أراد المقيم أن يعمل التقييم بالقيمة السوقية الجارية فانه يقدر على ذلك بادخال التفاؤل وا تشاؤم الحالى فى التغيرات الدخلية المستقبلة والمعالم اللادخلية أو المعنوية أو الطيبات كما يسميها البعض هى فى الحقيقة جزء هام فى القيمة البيعية ولا تدخل ضمن القيمة الدخلية .

والقيم البيعية عادة أعلى من القيم الدخلية وهذا الاختلاف يتضح سريعا اذا قارنا القيمة الداخلية او الكسبية للمزرعة بالقيمة البيعية لها فالمزرعه س مثلا قدر لها ٣٤٠ جنيها كقيمة دخلية ، ٥٠٠ جنيها كقيمة بيعية ، فالاختلاف بين القيمتين يرجع الى الموقع الممتاز والجاذبية المزرعية .

وكيفما كان الانخفاض الغير عادى للقيمة السوقية اى البيعية ، كما فى حالة انخفاض الدخل الحالى عن الدخل المتوقع بدرجة كبيرة ، فان القيمة الدخلية تزيد عن القيمة السوقية وفى فترات الكساد هذه فان نظرية القياس تبين الدخول المتوقعة ذات المستوى الاعلى من الدخل الحالى التى يمكن استخدامها فى عملية التقييم .

تقديرات سعر البيع بطريقه التحويل الرأسمالى :

سعر البيع التقديرى يمكن الحصول عليه باستخدام الفائدة الرأسمالية التى تظهر العلاقة الكاملة بين الدخل السنوى وسعر البيع فمثلا المزرعة س لها موقع ممتاز ولها جاذبية فيكون سعر الفائدة المناسبة هو ٣ر٤٪ وعلى أساس سعر الفائدة هذا ودخل صافى قدره ١٧ جنيها للفدان فان سعر البيع بهذه الطريقة سيكون ٥٠٠ جنيها للفدان وأسعار المزارع ذات الخواص المتشابهة يمكن حسابها كذلك على اساس سعر الفائدة هذا اذا عرفت دخول كل منها .

وبالاختصار فانه يمكن بهذه الطريقة الحصول على تقديرين مختلفين عن بعضهما تماما فيمكن الحصول على القيمة الدخلية للمزرعة باستخدام فائدة السلف الرهنية وهذه القيمة لم تشمل المعالم اللادخلية بالمزرعة ولكنه تقدير يهم الدائن والمشترى المدين الحصول عليه لانه يبين مقدرة المزرعة على الوفاء بالتزاماتها كما يمكن تقدير القيمة البيعية كذلك اذا ما عرفت قيمة العائد المزرعى الصافى .

وهذه الطريقة يمكن اختبارها بعمل مقارنات بين القيم البيعية المقدرة بواسطتها وبين البيوع الحقيقية للمزارع المتشابهة بنفس المنطقة والمقيم الذى يقوم بالمقارنة يكون فى وضع يمكنه من اتخاذ القرار الاخير من تقدير سعر البيع اى سعر السوق للمزرعة موضع التقييم .

كتب جـــديدة

تعليـــق

تجارة الأسلحة مع العالم الثالث

مجمع استكهولم لابحاث السلم ، ١٩٧١

The Arms Trade with the Third World

Stockholm, 1971

١ ــ لازالت ظاهرة الحرب هى عقدة العلاقات الدولية التى استعصت على الحل منذ ظهور المدنيات وحتى اليوم . لذا فان معظم الدراسات فى هذا الحقل قد استهدفت تفسير هذه الظاهرة ، وحاولت ضبطها ووضـــع الأسس التى تمكن من القضاء عليها .

ورغم أن المجتمع الدولى قد توصـــل منذ عام ١٩٢٨ الى تحريم الحـــرب ــ وذلك بمقتضى اتفاقية بريان كيلوج ــ كما أن ميثاق الأمم المتحدة قد عنى بتحريم كل صور استخدام القوة فيما عدا حالة الدفاع الشرعى ــ الا أن الحقيقة الماثلة هى ان الدول لازالت تتحارب ، وان الدماء لازالت تسيل فى اماكن متفرقة من العالم .

على اننا نستطيع أن نسجل حقيقة هامة هى أن معظم المناطق التى تدور فيها الحرب اليوم تقع فى اقاليم تنتمى الى العالم الثالث ، أى العالم النامى الذى يشغل مناطق آسيا وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وأداة الحرب هى السلاح ، ولا تستطيع دولة من الدول المتحاربة أن تنتج منه اليوم ما يكفل الدخول فى المعارك التى تدور بينها ، ونتيجـــة ذلك أن الأطراف المباشرين لا يملكون السيطرة الكاملة على الحرب ، وانما يعتمدون على ما تصـــدره اليهم الدول الكبرى ، التى تستطيع وحدها انتاج السلاح . . فما هى الحقائق التى تحيط بتصدير السلاح من هذه الدول واســـتيراده ؟ وبمعنى آخـــر ، ما الذى يدعو الدول الكبرى الى أن تصدر الاسلحة الى الدول المتحاربة ؟ ومن الناحية الاخرى ما هى الحقـــائق التى تكمن فى المناطق التى تســـتورد الاسلحة ، وما الذى يدعوها الى استيراد السلاح ؟

ذلك ما تجيب عليه بوضوح كبير الدراسة التى نقدمها اليوم . وهى دراسة تحتاج الى القاء الضوء المسبق على من قام بها ، والهدف من تقديمها .

٢ ــ ان الدول الاسكندنافية ــ والسويد على الخصوص ــ قد نعمت بفترة طويلة من السلم ، فى الوقت الذى كانت البشرية تعانى فيه من ويلات

الحرب التى جلبت على الانسانية ــ خلال جيل واحد ــ احزانا يعجز عنها الوصف ، كما تذكر ديباجـــة ميثاق الامم المتحـــدة . لذا فلم تنس مؤسساتها السياسية والقانونية ان تذكر بالحمد هذه النعمة الغاليـــة ، ورأت أن تقيم مجمعا علميا يهتم ببحوث السلم والمنازعات اطلق عليه « مجمع استكهولهم الدولى لبحوث السلم «Stockholm International Peace Research Institute» وقد ذكرت الدراسة أن هذا المجمع قد انشىء عام ١٩٦٦ فى ذكرى مرور ١٥٠ سنة على السلم المستمر فى السويد ، لكى تعنى بالبحث فى مشاكل السلم ، وعلى الخصوص مشاكل نزع السلاح وتنظيمه . ولقد قدمت هذه المؤسسة اربع دراسات حول مشاكل السلم ، آخرها الدراســـة التى نقدمها اليوم ، عن تجارة الاسلحة مع العالم الثالث ، وقد نشرت منـــذ وقت قريب فى السويد فى هذا العام (١٩٧١) ؛ وارسلت الى الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، مما يكشف عن رغبة المجمع ــ الناشر لها ــ فى ان تنتشر على نطاق واسع . وقد ادركت هذه الدراسة اهمية الموضوع الذى تعالجه ، وحاولت ان تلم بكافة اطرافه ، ولذا فقد حشدت جهودا عـــديدة فى سبيل ان تغطى صفقات السلاح التى عقدت بين الدول المصـــدرة لسلاح والدول المستوردة له ، واســـتعانت باجهزة واشـــخاص من مختلف المناطق المعنية ، واوردت فى ملاحق الكتاب تفاصيل لاربعة آلاف صفقة سلاح . أما الكتاب نفسه فقد قام بوضعه خمسة من كبار المهتمين بهذه المسائل فى السويد هم : ف . بلكابى F. Blackaby ، د . دافنيـــك D. Davinic ، ايغا جيرنباك E. Grenback وماري كلدور Kaldor ولاندجرين Landgren

ولقد تجمع ذلك كله فى دراسة مطولة بلغت نحو الالف صفحة من القطع الكبير ، وجاءت فى ثلاثة اجزاء ، تضمن الجزء الاول مسحا عاما لطبيعة المشكلة والعوامل التى تحكمها ، وكيف تطورت فى نطاق العلاقات الدولية ، ثم قدم المقترحات التى قدمت من أجل وقف تدفق السلاح لدول العالم الثالث . وبعد ذلك جاء الجزء الثانى ليعـــرض لكافة العناصر التى تحكم ســـياسة الدول المصدرة للاسلحة ، ولمختلف الاساليب التى يتم التصدير وفقا لها . أما الجزء الثالث فقد تناول مختلف العناصر التى تشكل سياسات الدول المســـتوردة للسلاح ، وذلك بعد أن رسم خريطة كاملة لهذه الدول بكافة الايضـــاحات والرسوم البيانية ، التى تبين تطور استيرادها للسلاح . ونجد فى هذا القسم دراسة موسعة عن الشرق الاوسط ، ومشكلة العلاقة بين العرب واسرائيل . هذا فضـــلا عن الملاحق التى تنطوى على تفاصـــيل مختلفة عن صـــفقات الاسلحة ، وحركة تصدير السلاح بين مختلف الدول .

٣ ــ وقد استخلصت الدراسة ان هناك عوامل ثلاث تتحكم فى تجارة السلاح فى المرحلة الحالية من مراحل تطور مجتمعنا الدولى :

الاول : تعقد نظام السلاح :

ان السلاح فى الوقت الحاضر اداة معقدة التركيب ، اذ قد تاثر بشـــدة بالتقدم العلمى ، وتبلورت فيه العـــديد من فنون التكنولوجيا الحـــديثة .

والنتيجة المنطقية التى ترتبت على ذلك هى تركز انتاج السلاح فى يد قلة من الدول الصناعية المتقدمة .

الثانى : سيطرة الحكومات على انتاج الاسلحة :

تسيطر الحكومات على انتاج الاسلحة اليوم ، وعلى تصديرها . ففضلا عن ميـــل معظم الحكومات الى أن تحتكر انتاج السلاح ، نجـــد ان اغلبيتها تستلزم تصريح الحكومة لتصدير اية كمية من السلاح ، حتى دول الديمقراطيات الغربية . وتكشف الدراسة عن ان ٥٪ من تجارة الاسلحة ، هو المتروك للمشروعات الخاصـــة ، وعن أن قلة ضئيلة منهـــا ــ وخارج الاســـلحة الرئيسية ــ هى التى تصدر بدون اذن الحكومة .

الثالث : الصراع بين الراسمالية والشيوعية :

تكشف هذه الدراسة عن أن اكبر قوتين تقومان بانتاج السلاح وتصديره ، هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وكل منهما تستخدمه كوســـيلة من وسائل سياستهما الخارجية . اذا نجد حركة تورد السلاح تتمشى مع متطلبات المصالح المتعارضة لكل سياسة من هاتين الســـياستين ، بما يترتب على ذلك من زيادة الثمن أو نقصه وتصدير كمية اكبر أو اقل ، وفقا للخط السياسى الذى تسير فيه الدول المصدر لها السلاح .

ويؤدى التفاعل بين هذه العوامل الثلاث الى نتيجة رئيسية استخلصها الجزء الاول من الدراسة وهى أن حصول دول العالم الثالث على الســـلاح يتوقف على ارادة الدول الكبرى المحتكرة لانتاج السلاح .

فما هى العوامل التى تكون ارادة هذه الدول الكبرى ؟ وما هى الظروف التى تتحكم فى انتاجها للسلاح ؟

٤ ــ تقسم الدراسة الدول المصدرة بحسب السياسة التى تتبعها فى التصدير الى مجموعات ثلاث :

المجموعة الاولى : تشمل الدول التى تصدر الاسلحة لاغراض سيدية Hegemonic فتجارة الاسلحة تبدو فى هذه الصورة اهم العناصر الذى تنعكس عليه شكل العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، الدول النامية والدول المتطورة . واذا ما اضفنا اليه وســـائل المساعدة الاقتصـــادية ، والبحوث الصناعية ، والتجارة فى المواد الاستراتيجية والمواد الاخـــرى ، والتدخل المباشر أحيانا .. الخ لامكننا الوصول الى طبيعة العلاقات بين هذه القوى . تقول الدراسة فى شرح هذه الصورة « يفترض تصدير السلاح فى هذه المجموعة ، وجود هيكل دولى تبادلى بين دول متقدمة ، واخرى متخلفة ، يمثل تصدير السلاح من الاولى الى الثانية عنصرا من عناصر الحقائق المكونة لهذا الهيكل » .

وتدخل الدراسة فى هذه المجموعة كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . وقد لعبت الولايات المتحدة دور المورد الاول للسلاح الى مختلف دول العالم الثالث قبل العشرين سنة الاخيرة ، ولكن بعد العشرين سنة الاخيرة دخل الاتحاد السوفيتى فى ميدان التصدير بقوة كبيرة ، وخاصة بعد عام ١٩٥٥ تاريخ تدفق السلاح السوفيتى الى دول الشرق الاوسط . ولقد شهد النصف الثانى من الستينات اقصى فترات التوسع فى التصدير الروسى للسلاح ، وان وصل الذروة فى عام ١٩٦٧ عندما تدخل لتعويض العرب عما افتقدته فى يونيو من هذا العام فى حربها مع اسرائيل .

أما الولايات المتحدة الامريكية فلقد زاد معدل توريدها للسلاح بعد عام ١٩٦٩ عندما اعلن نيكسون عن مبادئه فى ضرورة اعتماد حلفاء أمريكا على انفسهم ، وتخفيض عدد القوات الامريكية التى تحارب معهم ، فلقد عوض ذلك بقوة تسليحية اكثر ، وكذا نتيجة لزيادة مساعداتها العسكرية لاسرائيل .

وتتنوع اغراض التصدير وفقا لهذا الاسلوب . فقد يستهدف مساندة مجموعة من القوى لكى تواجه مجموعة اخرى واستخدمت امدادات الاسلحة الروسية لمساندة القوى المعارضة للغرب فى كثير من الدول النامية مثل فيتنام والشرق الاوسط وكوبا . كما استخدمت الامدادات الامريكية لمساندة القوى المعارضة للشيوعية فى العديد من هذه الدول مثل فيتنام ، وكوريا ، وكمبوديا » .

وقد يستهدف التصدير وفقا لهذا الاسلوب الاتيان بعمل ما او الامتناع عن الاتيان بعمل . فكثيرا ما تم التصدير لوقف المد الشيوعى فى آسيا ، وكثيرا ما تم بهدف اسقاط الانظمة الموالية لاحدى القوتين الكبيرتين . وكثيرا ما اعطت المانيا الغربية السلاح للدول لمجرد امتناعها عن الاعتراف بألمانيا الشرقية .

أما المجموعة الثانية فتشمل الدول التى تقوم بتصدير السلاح لاغراض تصنيعية . وهى تلك الدول التى تملك قاعدة صناعية متقدمة للاسلحة ، فلا شك أن من مصلحتها أن تداوم انتاج السلاح وتصديره . واهداف التصدير هنا عادة شرائية ، فالدول تكون مستعدة لبيع سلاحها لمن يدفع الثمن . وتدخل الدراسة عن هذه المجموعة كل من بريطانيا وفرنسا . ولا يخلو التصدير من هذه المجموعة من بعض العناصر السياسية ، وخاصة اذا كان التصدير يتم للدول التى كانت مستعمرات لهاتين الدولتين .

وتقيد المجموعة الثالثة تصديرها للسلاح بقيد سلوكى يتمثل فى عدم استخدام هذا السلاح — بطريق مباشر أو غير مباشر — فى منازعات دولية او داخلية . وتدخل فى هذه الفئة كل من السويد وسويسرا .

وتتخذ المانيا الغربية واليابان وايطاليا سياسة اشد تقييدا ، نتيجة للاعتبارات التاريخية التى تتحكم فى سلوك هذه الدول حتى اليوم بعد الحرب الثانية ، ولكونها ترغب من ناحية اخرى أن لا تتأثر مصالحها الاقتصادية والسياسية فى دول العالم الثالث من ناحية اخرى .

٥ ـ ومن الناحية المقابلة ، توجد العديد من الظروف المشتركة بين دول العالم الثالث تتحكم فى استيرادها للسلاح . فهذه الدول قد اشتركت بكاملها فى الخضوع للاستعمار الغربى بشكل أو بآخر ، وقد كافحت معظمها فى الحصول على الاستقلال . ومع ذلك فلقد ارتبط هذا الاستقلال بظروف تجعل من تقوية القوات المسلحة ضرورة قومية . والى جانب ذلك هناك مشكلة حدود ماثلة فى معظم تلك الدول ، بين بعضها البعض . ذلك أن هذه الحدود قد شكلت صناعيا ودون أن تعتمد على أسس تاريخية أو جغرافية . ويؤدى ذلك الى منازعات مستمرة بينها ، والسلاح يرتبط بالنزاع . وتضيف الدراسة سببا آخر على نحو من الاهمية يتمثل فى التغيرات الاجتماعية الواسعة التى ترتبط بحركات التحرر الوطنى ، والتى يترتب عليها عادة اضطرابات خارجية .

وفى مثل هذه الظروف ، يمكن أن يرضى الحصول على السلاح ثلاثة انواع من مطالب الدول النامية :

أولا : المطالب العسكرية : فالاسلحة مطلوبة فى دول العالم الثالث بسبب المنازعات الداخلية والخارجية التى تملأ ساحة هذه الدول .

ثانيا : المطالب القومية : فالحصول على السلاح قد يلزم للربط بين الجماعات المنقسمة داخل الدولة ، تأكيدا للوحدة الوطنية . وتلاحظ الدراسة انه من الظواهر الشائعة أن حركات التحرر الوطنى تعتمد على كتل من الاشخاص يتحدون فى الكفاح من أجل التحرير ، ولكن ما أن يتحقق هذا الهدف حتى تبرز الخلافات الطبقية والايديولوجية الكامنة بينهم،وينفض هذا التكتل . وكثيرا ما احتاجت الدول النامية الى السلاح لاعادة تكوين هذا التكتل . ويتصل بذلك أيضا الحاجة الى تقوية القوات المسلحة لتأكيد الاستقلال وضمانه ، وللاعتماد على الجيش فى مناصرة الاهداف والقضايا السياسية لهذه الدول .

ثالثا : مطالب نفسية : فلقد عانت الجيوش فى هذه الدول من فقدان الثقة فى النفس لفترات طويلة ، نتيجة عدم وجود سلاح كاف فى يدها ، لذا يمثل امدادها بالسلاح ارضاء لمطالبها واشباعا لهذه الحاجة النفسية .

وعلى اساس هذه العوامل تقوم الدراسة برسم خريطة الدول المستوردة للسلاح . وتأتى فى مقدمة هذه الدول منطقة الشرق الاوسط ، تلك المنطقة التى تبلورت فيها هذه العوامل الثلاث ، والتى أحاطتها منازعات ومطالب قومية ونفسية متعددة جعلتها تحصل على أكثر السلاح الذى صدر الى العالم ، فلقد حصلت وحدها على ربع صادرات السلاح الى العالم الخارجى فى الاونة الاخيرة . وتفيض الدراسة فى شرح تأثير النزاع العربى الاسرائيلى على امدادات السلاح فى هذه المنطقة .

وتأتى منطقة الشرق الادنى بعد منطقة الشرق الاوسط . ولقد حصلت كل من فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية وحدهما على ما قيمته ٢٠٪ من جملة السلاح المصدر الى العالم الثالث فى خلال الخمس سنوات الاخيرة . وتحتل

دول شرق القارة الهندية المرتبة الثالثة فى ترتيب الدول المستوردة ، ويأتى بعد ذلك منطقه شمال افريقيا ووسط وجنوب افريقيا ، ثم دول امريكا اللاتينية .

٦ — وبعد فلقد جرت هذه الدراسة تحت هدف يسعى المجتمع الدولى الى تحقيقه ، وهو منع الحرب بأقوم طريقة وأسهلها ، وهى تخليص الدول من الوسائل التى تستطيع بها ممارستها ، اى نزع السلاح . واذا كان النزع الشامل للسلاح قد صار هدفا لا يمكن تحقيقه الآن على مدى العالم ، فلا أقل من ان تتجه الدول الى محاولة تحقيقه على مدى اضيق ، بتخليص العالم من الانواع الخطرة منه من ناحية ، وبتنظيمه فى مناطق الاضطرابات المستمرة من ناحية اخرى . ويدخل فى هذا التنظيم ، جعل بعض المناطق منزوعة السلاح . ولقد نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ بشأن ازمة الشرق الأوسط على تدابير من هذا القبيل . ولقد ناقشت الدراسة المقترحات المقدمة فى هذا الحقل قديما وحديثا . وعرضت لاسباب الفشل المستمر فى تحقيقها ، ويجمعها انها لم تحاول ان تتعمق فى بحث جذور المشكلة . وقدرت فى النهاية أن اى نجاح فى حقل نزع السلاح او تنظيمه يحتاج الى موافقة القوى الكبرى التى تملك الاسلحة ، والتى تستطيع ان توقف تصديرها دون ان تصاب باضرار كبيرة وهى الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتى .

واذا كانت هذه الحقيقة صادقة الى حد كبير ، الا انه ينبغى ان نشير الى ارتباط مشكلة نزع السلاح بمشاكل حفظ السلم الاخرى ، وعلى الخصوص التسوية السلمية للمنازعات ، و لامن الجماعى . فعلى الدول الكبرى — اذا ارادت ان يسود الاستقرار والسلم فى العالم — ان تعمل على تسوية المنازعات قبل ان يتفاقم شرها ، وان تضحى ببعض مصالحها فى سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير وان تكفل القوى لقمع العدوان وكبح جماح الدول التى تشن الحرب بهدف التوسع .

واخيرا فان مثل هذه الدراسة تقدم لنا معلومات نافعة عن حقيقة المشكلة التى نعيش فيها ، وعن القوى التى تتحكم فى الصراع الضخم بيننا وبين اسرائيل ، ونحن اذ نقدمها اليوم لقراء العربية ، نرجو ان تكون حافزا على تتبع اوفى من جانب الدارسين والباحثين العرب .

دكتور جعفر عبد السلام

مدرس القانون الدولى بجامعة الازهر

مطابع الأهـــرام التجارية

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٧٠ / ٦٢٨٥